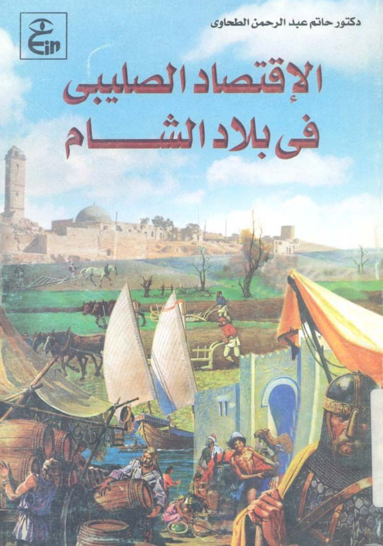


Ein
دكتور حاتم عبد الرحمن الطحاوى
الإقتصاد الصليبى
فى بلاد الشام

الاقتصاد الصليبى فى بلاد الشام

تاليف
الدكتور حاتم عبد الرحمن الطحاوى
قسم التاريخ
كلية الآداب - جامعة الزقازيق

الطبعة الأولى
١٩٩٩ م



عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية
EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

تصميم الغلاف: محمد أبو طالب

الناشر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

٥ شارع ترعة المريوطية - الهرم - ج.م.ع - تليفون ٣٨٧١٦٩٣

ص . ب ٦٥ خالد بن الوليد بالهرم - رمز بريدي ١٢٥٦٧

Publisher: EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

5, Maryoutia St., Elharam - A.R.E. Tel : 3871693

P . B 65 Khalid Ben - Alwalid - Alharam P . C 12567

إهـــداء

إلـى أمـــي
بحـر مـن حـنان

حـاتم



تقديم

دراسة الكيان الصليبى من كافة جوانب وجوده واجب أكاديمى وواجب قومى أيضًا . إذ إن دراسة الحروب والوقائع وحدها لم يعد مجديًا فى الدراسات التاريخية لأن الحرب جانب واحد من جوانب التفاعل الإنسانى ، ولكنها غالبًا ماتكون نتيجة لعوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية ، كما أنها من ناحية أخرى تؤدى إلى نتائج سكانية واجتماعية وثقافية واقتصادية ... وما إلى ذلك .

والدراسات التى تتناول الحروب الصليبية من الناحية الاقتصادية الخالصة قليلة إلى حد الندرة بكل لغات العالم ، وهذه الدراسة التى يقدمها الدكتور حاتم الطحاوى واحدة من الدراسات النادرة فى التاريخ الاقتصادى للكيان الصليبى . وهى دراسة جمعت بين الجدية والتجديد ؛ فهى دراسة تحدثنا عن المقومات الاقتصادية لكيان غربى دخيل تمت زراعته على الأرض العربية تحت سماء الشرق العربى الإسلامى . ويلفت النظر فى هذه الدراسة الرائدة أن الدكتور حاتم الطحاوى استطاع أن يرسم لنا صورة تاريخية عن كيان استيطانى يستغل الموارد الطبيعية فى الأرض التى اغتصبها ، كما يحاول أن يندمج فى الهيكل الاقتصادى العام لمنطقة شرق المتوسط من جهة والعالم الإسلامى كله من جهة أخرى .

وقد فرقت الدراسة بين ما جاء به المستوطنون الصليبيون من بلادهم الأوربية لكى يزرعوه فى بلاد الشام مثل التنظيم الإقطاعى ذى النشأة الأوربية ، ودور الجمهوريات البحرية الإيطالية فى تأسيس المجتمعات المغلقة داخل الإمارات الصليبية ومملكة بيت المقدس ، وهى المجتمعات التى عرفت اصطلاحًا باسم القوميونات التجارية ، والتى كانت أشبه بجزر إيطالية مستقلة وسط المناطق التى احتلها الصليبيون واستعمروها .

على أية حال ، فإن الدراسة التى يقدمها الدكتور حاتم الطحاوى فى هذا الكتاب تحت عنوان « الاقتصاد الصليبى فى بلاد الشام » تكشف للقارىء عن التفاعل الذى تم في هذه الفترة التاريخية الهامة بين التنظيمات الاقتصادية التى جاء بها الصليبيون والإيطاليون من

أبناء المدن التجارية الإيطالية من ناحية ، والموارد والإمكانيات الاقتصادية والطبيعية التى تتكون منها ثروة فلسطين وبلاد الشام من ناحية أخرى .

وهذه الدراسة الهامة هى الدراسة الأولى فى بابها باللغة العربية التى تتناول بالتحليل والوصف الهيكل والبناء الاقتصادى للكيان الصليبى ، وهى دراسة تجمع بين الوصف والتحليل والإحصاء ، كما يميزها أسلوب عربى رصين . ويسعدنى أن أقدم هذه الدراسة للقارىء العربى الكريم ، على أمل أن يوفق الله كاتبها إلى مزيد من الدراسات المتعمقة فى التاريخ الاقتصادى للحروب الصليبية .

والله الموفق والمستعان

دكتور . قاسم عبده قاسم

مقدمة

تعتبر الحركة الصليبية إحدى أهم نتائج الفكر الأوربى فى العصور الوسطى . كما أنها تمثل منعطفًا هامًا فى تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب . بالإضافة إلى ذلك فإنها المحاولة الاستعمارية الأولى من قِبَل الغرب الأوربى لاستعمار الشرق العربى ، فلم يكن الصليبيون حجاجًا بالمعنى العادى للكلمة قدر ما كانوا مستعمرين ومستوطنين للأرض الجديدة . وفى هذا الخصوص تتجلى حقيقة أن الصليبيين إنما وصلوا إلى أراضى الشام لكى يبقوا إلى الأبد ، لا لكى يعودوا إلى بلادهم بعد انتهاء فترة الحج .

وساهمت العديد من العوامل التاريخية فى بروز الحركة الصليبية فى أوربا العصور الوسطى ، من ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .... وأخيراً الدينية .

بعد أن نجحت الحملة الصليبية الأولى فى إنشاء مملكة بيت المقدس الصليبية ، وإمارتى الرها وأنطاكية بالإضافة إلى كونتية طرابلس ، استمرت هذه الممتلكات الصليبية حوالى قرنين من الزمان ، نجح الصليبيون خلالهما فى إيجاد صيغة سياسية واجتماعية واقتصادية تلائم الوضع الجديد إلى أن نجح المسلمون في القضاء نهائيًا على آخر المستعمرات الصليبية فى عكا ١٢٩١م .

نتيجة لندرة الدراسات الاقتصادية حول تاريخ الصليبيين الاقتصادى ، فقد حاولت أن أتعرض للحياة الاقتصادية فى المستعمرات الصليبية فى بلاد الشام ولأهم مظاهرها وارتباطها بالظروف السياسية للكيانات الصليبية الجديدة ، فعلى سبيل المثال ارتكز النظام الاقتصادى على النظام الإقطاعى بالإضافة إلى العمليات التجارية الكبرى ، فضلاً عن الاعتماد على الزراعة لمواجهة متطلبات السكان اليومية .

ونتيجة لقدوم الصليبيين من رحم الإقطاع الأوربى الغربى ، فقد حاولوا إقامة نظام إقطاعى غربى فى مستعمراتهم الجديدة . ولما كانت أراضى الشام قد شهدت الإقطاع الشرقى قبل الغزو الصليبى ، ونتيجة لظروف الاحتكاك بين الغرب والشرق ، تمكن الصليبيون من إيجاد صيغة إقطاعية خاصة بهم ، وإن كانت تمتد جذورها الأصلية إلى الصيغة الإقطاعية لغرب أوربا .

لهذا كان لابد للفصل الأول أن يتناول النظام الإقطاعى الصليبى ، حيث حاولت فيه تناول البناء السياسى والإدارى للمجتمع الإقطاعى الصليبى الجديد ، وكذا السمات الرئيسية له، كما حاولت أن أتناول فيه العلاقات الإقطاعية بين طبقات المجتمع لصليبى ، والخدمات الحربية المفروضة على الملاك الإقطاعيين تجاه ملك مملكة بيت المقدس الصليبية .

وفى حقيقة الأمر فإن الخدمات الحربية السابقة كانت أمراً لامفر منه ، لابحسبها إحدى مفردات النظام الإقطاعى الأوربى الوسيط ، بل أيضًا نتيجة لوجود الصليبيين فى أراض عربية إسلامية لم يكف أصحابها عن مهاجمتهم دائمًا حتى استعادة أراضيهم بشكل نهائى .

ومارست الكنيسة والمؤسسات الكنسية فى المستعمرات الصليبية ، نفس دورها فى الغرب الأوربى، ولهذا فقد انخرطت فى النظام الإقطاعى الصليبى ، ومنحها الملوك الصليبيون العديد من الإقطاعات .

وفى الفصل الثانى حاولت تناول المدن البحرية الإيطالية ودورها فى تأسيس القوميونات التجارية الإيطالية فى المستعمرات الصليبية ، فمن المعروف أن العامل الاقتصادى كان رئيسيًا وحاسمًا فى قيام الحركة الصليبية (قبل نشوب الحروب الصليبية بالفعل) وبعد أن تحولت الفكرة الصليبية من النظرية إلى التطبيق ، كفّت مدن جنوب إيطاليا جنوا ، البندقية ، بيزا ، عن أطماعها التجارية الواسعة ، وأسرعت بالمساهمة فى الحملات العسكرية البحرية لمساعدة الصليبيين فى غزو المدن الساحلية للشام . مقابل حصولها على العديد من الامتيازات التجارية فى المستعمرات الجديدة .

كما تحدثت عن السفن الإيطالية ، ومواد التجارة التى كانت تقوم بنقلها ما بين المواني الصليبية الجديدة وموانىء جنوب أوربا ، وكذا تناولت موقف الكنيسة من التبادل التجارى مع المسلمين ، وهو الأمر الذى لم يمكن تفاديه نتيجة الجشع التجارى للإيطاليين وللصليبيين ، وهو ما دعاهم إلى مواصلة التبادل التجارى مع المدن الإسلامية الداخلية كدمشق ، وحلب ، والموصل والقاهرة ، والضرب عرض الحائط بالمراسيم الكنسية التحذيرية .

وحاولت تناول الأوضاع الإدارية والقانونية والاجتماعية للقوميونات الإيطالية ، فتحدثت عن القناصل وإدارة القوميونات ، وعن المحاكم القنصلية ، وكذا عن التكوين الاجتماعى لسكان القوميونات ، بالإضافة إلى الواجبات العسكرية - القليلة - التى فرضها ملوك بيت المقدس على القوميونات الإيطالية .

وفى الفصل الثالث كان لابد من تناول التنظيمات التجارية والمالية للمستعمرات الصليبية، فتحدثت عن الدور التجارى الهام للموانىء الصليبية الجديدة ، وكذا عن الأوضاع الداخلية لها مثل إجراءات الموانىء نحو السفن التجارية ، وكذا الرسوم الجمركية التى فرضت على السلع والبضائع ، بالإضافة إلى الحديث عن محكمة الميناء .

ثم تناولت طرق التجارة الداخلية ورسوم العبور ، وتوقفت عند الأسواق الصليبية ، فتحدثت عن أسواق مدن عكا ، بيت المقدس ، بيروت ، طرابلس ، أنطاكية ، وتناولت الأحوال الداخلية للأسواق كالمعاملات التجارية ، وأنواع التجار ، وطرق البيع ، والموازين والمكاييل المستخدمة . كما تحدثت عن ضرائب الأسواق ، وعن إدارة الفيكونت - بمساعدة المحتسب - للأسواق ، وفى الختام تحدثت عن محكمة السوق .

وتناولت الإيرادات المالية العامة ، مثل إيرادات الإقطاعات والاحتكارات الملكية ، وإيرادات المؤسسات التجارية كالموانىء والأسواق ، ثم تحدثت عن الضريبة على البورجوازيين، وضريبة الرأس على المسلمين واليهود ، وعن الضرائب ذات الهدف العسكرى المباشر .

وبعد ذلك حاولت تناول العملات الصليبية وعمليات الصيرفة ، فتحدثت عن نقود مملكة بيت المقدس ونقود الإقطاعات التابعة لها ، ونقود كونتية طرابلس ، ونقود إمارة أنطاكية ، وأخيراً نقودة إمارة الرها . وكذا تناولت عمليات الصيرفة والائتمان ، ونقل الأموال من المستعمرات الصليبية إلى أوربا والعكس .

وحاولت فى الفصل الرابع تناول أحوال الزراعة والصناعة فى المستعمرات الصليبية فى بلاد الشام . ولهذا كان لابد أولاً من الحديث عن المستوطنات الريفية ، وعن النظام الإدارى للقرية، وكذا عن أحوال الفلاحين ، ثم الحديث عن العمليات الزراعية ، والتقسيمات الزراعية المعتمدة، والدورة الزراعية وعن البذور والحصاد والمقاسمة . ونتيجة لحصول البنادقة ، والكنيسة اللاتينية على إقطاعات زراعية ، فقد حاولت التحدث عن الزراعة فى ممتلكاتهم ، واختتمت الحديث عن أحوال الزراعة بذكر المحاصيل الزراعية التى وجدت فى أراضى الشام إبان الفترة الصليبية ، بالإضافة إلى الحديث عن المراعى والثروة الحيوانية .

وعند الحديث عن الصناعة فى المستعمرات الصليبية ، ذكرت العديد من الصناعات التى اشتهرت فى الفترة الصليبية ، ولعبت دوراً هامًا فى الانتعا التجارى بين الموانىء الصليبية

وموانىء البحر المتوسط ، ومن ذلك صناعات النسيج والصباغة ، وصناعة الزجاج وصناعة السكر ، واستخراج زيت الزيتون وصناعة الصابون وصناعة النبيذ ، وبعض الصناعات المعدنية.

ولايفوتنى فى النهاية توجيه عظيم شكرى ، ووافر تقديرى واحترامى إلى عالم جليل ، وصاحب إسهامات علمية جادة فى حقل دراسة الحروب الصليبية والعلاقات بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى ، أستاذى الدكتور قاسم عبده قاسم ، الذى أولى هذا البحث - منذ سنوات - عنايته الفائقة ، ولم يضن على الباحث بآرائه السديدة وأفقه الواسع ، له منى مرة أخرى كامل التقدير والاحترام .

والله ولى التوفيق

دراسة نقدية لأهم مصادر البحث

يعالج هذا البحث إحدى نتائج الحروب الصليبية بوصفها حلقة من حلقات العلاقات بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى ، ولهذا كان لابد من الاعتماد على المصادر اللاتينية والمصادر العربية .

أولاً : المصادر اللاتينية :

أ - الكتابات التاريخية :

تعتبر " مجموعة قوانين بيت المقدس " التى قام بنشرها الأستاذ بيجنو[1] Beugnot من أهم المصادر اللاتينية التى تتناول الأحوال القانونية والاقتصادية والاجتماعية للصليبيين فى مملكة بيت المقدس . ويرجع الفضل الأول فى إقرار قوانين بيت المقدس إلى جودفرى البوايونى أول حكام المدينة ، ففى إبان خطواته التأسيسية الأولى للملكة بيت المقدس . قام بجمع جميع المشرعين القانونيين اللاتين باختلاف تشريعاتهم وأقاليمهم ، وطالبهم بضرورة صياغة نظام قانونى للمملكة الجديدة . وبعد أن طرح الجميع تصوراتهم استقر الأمر على إيجاد توليفة من القوانين الأساسية ، جرى تغييرها وتطورها مع مرور السنين لتواكب المستجدات الجديدة فى حياة مملكة بيت المقدس اللاتينية . وقام كل من حنا إبلين Jean d'Ibelin وفيليب النافارى Philip de Navre بجمع قوانين بيت المقدس .

واعتمد البحث بشكل أساسى على قوانين بيت المقدس عند الحديث عن الخدمات العسكرية التى كان على الإقطاعات القيام بها لحساب المملكة اللاتينية فى بيت المقدس ، بالإضافة إلى ماكان يجب على البورجوازين وعلى المؤسسات الكنسية من خدمات نحو المملكة أيضًا . كما تحدثت مجموعة قوانين بيت المقدس أيضًا عن الإقطاعات التابعة للمملكة اللاتينية ، والتى تتمتع بحق سك العملة ، وكذا بوجود محاكم بورجوازية بها .

وتحدثت مجموعة قوانين بيت المقدس أيضًا عن الأسواق الصليبية ، وعن الدور الهام الذى كان يقوم به المحتسب - المشرف على الأسواق - بمساعدة رجال الشرطة .

على أن أهم ماجاء فى مجموعة قوانين بيت المقدس ، هو قائمة جمرك ميناء عكا فى القرن الثانى عشر الميلادى ، وهو الأمر الذى يساعد فى اكتشاف حركة الصادرات والواردات بالميناء، بالإضافة إلى عملية تقدير الضرائب عليها فضلاً عن ذكر الأنواع المختلفة للسلع والبضائع .

اعتمدت الدراسة اعتماداً كبيراً على كتاب وليم الصورى[٢] " تاريخ الأعمال التى تمت فيما وراء البحر " ويعد وليم الصورى من أبرز المؤرخين اللاتين الذين عايشوا تاريخ المملكة اللاتينية حتى العام ١١٨٤م ، فقد ولد فى مملكة بيت المقدس فى العام ١١٣٠م ، ثم التحق بخدمة الملك عمورى (١١٦٢ - ١١٦٤م) الذى كلفه بالتأريخ لأعماله ، ثم عين رئيساً لكنيسة صور ١١٧٥م .

وعلى الرغم من تركيز وليم الصورى على ذكر الأحداث السياسية والعسكرية التى واجهتها المملكة اللاتينية بالام ، نجد لديه اهتماماً بذكر الأحوال التجارية والاقتصادية للمملكة ، من ذلك ماذكره عن الامتيازات التجارية والإعفاءات الجمركية التى قدمتها المملكة للتجار الجنوية والبنادقة ، بالإضافة إلى ذكره لمعاهدة Pactum Warmundi الشهيرة بين البنادقة والسلطات الصليبية سنة ١١٢٣م .

بالإضافة إلى ذكره للدور التجارى الهام للمدن الإيطالية فى المملكة اللاتينية فقد أشار أيضاً إلى وجود التجار الأمالفيين فى بلاد الشام قبيل الغزو الصليبى كما تحدث أيضاً عن ضريبة العام ١١٨٣م التى فرضتها السلطات الصليبية لمواجهة الهجمات المتوالية لصلاح الدين الأيوبى على أراضيها .

كما أشار وليم الصورى فى مؤلفه أيضاً ، إلى العديد من الملامح الزراعية فى أراضى المملكة اللاتينية ، فذكر وجود العديد من الأراضى الزراعية الخصبة ، كما تحدث عن تخصيب التربة أيضاً ، بالإضافة إلى ذكره للحبوب فى أجران الدرس ، كما تحدث عن الاقطاعات الزراعية التى منحها ملوك بيت المقدس للعديد من المؤسسات الكنسية .

كما تحدث وليم الصورى عن شهرة مدينة صور بصناعة الأكواب الزجاجية فائقة الجودة ، مما أكسب المدينة شهرة عالمية كبرى فى مجال الصناعات الزجاجية .

وإلى جانب كتاب وليم الصورى ، اعتمدت على بعض مصادر الحملة الأولى فيما يختص بموضوع البحث ، من ذلك كتاب فوشيه الشارترى[٣] الذى تحدث عن سقوط مدينة بيت المقدس ، ومنح الملك بلدوين الأول ثلث المدينة للجنوية كما تحدث عن وصول سفن البنادقة إلى السواحل الشامية ، منوها بأن ميناء عكا هو الميناء الأول للمملكة اللاتينية .

وإلى جانب ذكره للتعاون بين السلطات الصليبية والتجار الإيطاليين ، فقد تعرض فوشيه الشارترى أيضاً إلى بعض ملامح الحياة الزراعية ، حين أشار إلى جودة الأراضى الزراعية حول أنطاكية ، بالإضافة إلى ذكره لزراعات قصب السكر على طريق أنطاكية - بيت المقدس . كما

تحدث عن مزارع الكروم بالقرب من مدن وقرى عكا ، طرابلس ، صور ، صيد ، بيت المقدس ، كذلك ذكر وجود العديد من أشجار النخيل فى أريحا ، وحول مدن بيت المقدس ، وحيفا ويافا.

كذلك اعتمدت - قليلاً - على كتابات ريموندا جيل[٤] والمؤرخ المجهول[٥] ، حيث تحدث الأول عن الحصار البحرى الذى فرضه الجنوية على ميناء السويدية - المنفذ البحرى لأنطاكية- بالإضافة لذكره للعديد من العملات الأوربية التى كانت فى حوزة جنود الحملة الصليبية الأولى.

والحقيقة أننا لانجد فى كتابات المصادر الصليبية المبكرة سوى بعض الإشارات البسيطة للدور التجارى أو الاقتصادى فى المستعمرات الصليبية ، ويرجع هذا لأن مؤرخى الحملة الأولى كان جُل اهتمامهم ملاحقة الأحداث العسكرية والسياسية فى المقام الأول .

كما اعتمدت على ما قامت بنشره مدام جنفيف " وثائق كنيسة القبر المقدس "[٦] وخاصة فيما يتعلق بمنح الملوك الصليبيين الهبات إلى كنيسة القيامة ، مثلما فعل جودفرى البوايونى الذى كان قد منح الكنيسة إحدى وعشرين قرية داخل حدود بيت المقدس بالإضافة إلى إيرادات مدينة يافا ، وكذلك منح الملوك الصليبيون كنيسة القيامة إقطاعات نقدية ، مثلما فعل الملك بلدوين الثانى (١١١٨-١١٣١م) حينما قدم مائتى بيزانت إلى الكنيسة من عائدات مدينة نابلس .

كما ذكرت الوثائق بعض الإقطاعات الكنسية التى قام رجال الدين بزراعتها بأشجار الكروم ، والزيتون ، والحبوب ، والخضروات ، مثلما كان الحال فى أراضى مستوطنتى البيرة وراماتيس .

كذلك اعتمدت على ما كتبه جاك الفيترى[٧] ، الذى كان أسقفًا لمدينة عكا فى العام ١٢١٧م ، ثم عين بطريركًا لمملكة بيت المقدس . ويعتبر جاك الفيترى مؤرخ المملكة اللاتينية فى القرن الثالث عشر الميلادى . وعلى الرغم من إسهابه فى الحديث عن الحملة الصليبية الخامسة على مصر ، إلا أنه أمكن الوصول إلى بعض الإشارات التجارية والزراعية فى مؤلفه مما أفاد البحث ، من ذلك ذكره لوجود التجار الأمالفين بالشام قبيل الحملة الصليبية الأولى ، بالإضافة إلى إشارته للدور الكبير الذى لعبته المدن الإيطالية فى إمداد المستعمرات الصليبية بالمؤن والبضائع والفرسان والحجاج . ومن أهم مايذكره جاك الفيترى أن الجشع الاقتصادى الذى تمتع به الإيطاليون هو السبب الرئيسى فى جلب المصائب على المملكة اللاتينية فى بيت المقدس وبالإضافة إلى ذكره للنشاط التجارى ، وأهم السلع والبضائع التى طرحت فى

الأسواق، فقد أشار إلى بعض الملامح الزراعية والصناعية ، من ذلك إشارته عن زراعة السهول القريبة من أنطاكية ، طرابلس ، صور طبرية ، الجليل ، كما تحدث عن ازدهار الصناعات الزجاجية فى عكا وأنطاكية ، بالإضافة إلى شهرة مدينة صور فى إنتاج الملابس الحريرية الأرجوانية .

بالإضافة إلى بعض المصادر التى لاتتطرق إلى صلب موضوع البحث ، ألا أنه أمكن استخلاص بعض المعلومات منها ، من ذلك كتاب جوانفيل "(٨) القديس لويس حياته وحملاته على مصر والشام " حيث يتحدث مؤرخ الملك لويس التاسع عن الجشع المالى لدى فرسان الداوية، وعن شرائه لبعض العباءات الصوفية من أسواق عكا ، وكذلك كتاب متى الباريسى(٩) "تاريخ إنجلترا من ١٢٣٥ - ١٢٧٣م " الذى تحدث عن المنازعات التى حدثت مابين الإسبتارية والداوية فى مدينة عكا ، وتأثيرها السلبى على أسواق المدينة . كما ذكر أن الجشع المادى كان هو السبب المباشر فى قيام المنازعات المتكررة بينهما مثلما حدث فى الأعوام ١٢٤١م، ١٢٤٣م .

ب - كتابات الرحالة والحجاج اللاتين :

اعتمد البحث كثيراً على ما كتبه الرحالة والحجاج الأوربيون الذين قاموا بزيارة المستعمرات الصليبية فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر الميلاديين من أجل القيام بالحج ، ويعتبر سايولف(١٠) أول هؤلاء الرحالة حيث قام برحلته فى السنوات الأولى من عمر المملكة اللاتينية (١١٠٢ - ١١٠٣م) ، ولهذا يمكن القول بأنها تكتسب أهمية خاصة لكونها تصف الأحوال المبكرة للوجود الصليبى بالشام ، كما تحدث عن الأهمية الخاصة لميناء يافا من حيث كونه أحد الموانىء التى ينزل بها الحجاج المسيحيون لزيارة الأماكن المقدسة ، بالإضافة إلى وصفه لأنواع السفن التجارية والأسطول الذى وصل على متنه إلى ميناء يافا سنة ١١٠٢م .

كما قام سايولف بوصف الطرق البرية التى سلكها الحجاج الغربيون مثل طريق يافا - بيت المقدس ، طريق الناصرة - كفر كنّا ، كما ذكر أن الفرق العسكرية كالداوية والإسبتارية قد أقامت العديد من القلاع على طول الطرق المؤدية من وإلى مدينة بيت المقدس .

أما الرحالة الروسى الراهب دانيال(١١) الذى قام بزيارة الأراضى المقدسة فى العام ١١٠٧م، فقد تحدث عن الأهمية التجارية لميناء يافا ، كذلك عن الطرق البرية التى تربط ميناء عكا بمدينة بيت المقدس ، بالإضافة إلى ذلك فقد ذكر دانيال وجود أحد الجمارك بالقرب

من القنطرة المؤدية إلى نهـر الأردن فى طريق التـجـارة المؤدى إلى دمـشق إلى أرض الجـزيرة بالعراق .

وعلى الرغم من اهتـمـام دانيـال بوصف الأديرة والمؤسسات الكنيسـة ، فإنه لاحظ زراعـة الصليبيين للقمح بكثافة فى سهل نابلس ووادى عربة ، كما ذكر وجود العديد من مزارع الزيتون حول بيت المقدس ، وفى وادى عربه .

ويمكن القول أن إغفال الحجاج المبكرين للكثير من تفاصيل الحياة التجارية بالمستعمرات الصليبيـة يعـود إلى عـدة أسبـاب أهمهـا أن الهدف الرئيسى لرحلاتهم كـان هدفًا دينيًا ، بالإضـافـة إلى أن الأنشطة التـجـارية لم تكن قـد تبلورت بعـد فى الأعـوام المبكرة من عـمـر المستعمرات الصليبية .

كذلك اعتمد البحث على ماكتبه الرحالة فيتللوس[١٢] الذى زار الأراضى المقـدسـة سنة ١١٣٠م ، وقد أشار إلى النشاط التجارى للمدن الصليبيـة على ساحل المتوسط ، وذكر أن أهمها كانت مدينة عكا بفضل مينائها الشهير ، وكذا أشار إلى مدينة بيروت .

ومما يدل على عمق معلومـاته الاقـتـصـادية إشارته إلى السوق الموجود فى سـهل الميدان وتصنيفـه لهذا السوق بأنه مـوسمى ، ووصفـه له بأنه سوق ضخم نظرًا لكثرة مرتاديه من التجار ، وكثرة مابه من سلع وبضائع .

أمـا الرحالة الألمانى يوحنا الورزبرجى[١٣] فقد جاء لزيارة الأماكن المقدسة مابين الأعوام ١١٦٠ - ١١٧٠م ، وأشار إلى الثراء الاقتصادى للمدن الصليبية مثل مدن صور وبيروت ، كما ذكر أيضًا وجود سوق الميدان الموسمى ، كما سبق أن ذكره الرحالة فيتللوس ، بالإضافة إلى ذلك فقد ذكر وجود سوق موسمى يقام أمام الباب الرئيسى لكنيسة القيامة ، ووصفه بأنه عبارة عن شارع مسـقوف وسط فناء واسع ، حيث قـام الحجاج المسيحيون بشراء الأحجار الكريمة ، والمسابح والتماثيل من التجار الشوام .

كما تعرض يوحنا الورزبرجى إلى تشجيع الصليبيين للتجارة مع المسلمين بالإضافة إلى ماذكره من انتشار صناعة زيت البلسم فى عين جدى .

وبعد ذلك يأتى ذكر الحاج الألمانى ثيودوريك[١٤] الذى زار المستعمرات الصليبية فى العام ١١٧٢م ، حيث تحدث عن الأهمية التجارية لميناء صور كما وصفه بأنه له قسمين خارجى وداخلى ، بالإضافة إلى وجود سلسلة ضخمة من الحديد لمنع السفن التى لايسمح بدخولها .

كما تحدث ثيودوريك عن الطرق البرية التى ربطت بين ميناء عكا بوصفه ميناء المملكة الصليبية الرئيسى ، وبين مدينة بيت المقدس بوصفها غاية رحلة الحج ، فذكر وجود طريقين ، طريق ساحلى ، وطريق علوى .

ولمس ثيودوريك الأهمية التجارية لمدن عكا ، صور ، وكما هو الحال لدى الحاج فيتللوس والحاج يوحنا الورزبرجى فقد ذكر وجود سوق موسمى بسهل الميدان ، بالإضافة إلى حديثه عن سوق موسمى ذى صبغة دينية ، وهو الذى كان يقع بالقرب من كنيسة القيامه ، فى عيد الفصح ، حيث كان الحجاج الغربيون يبتاعون منه التماثيل الدينية الخشبية ، والأيقونات وصور القديسين .

كما تحدث ثيودوريك عن الفلاحين المسلمين فى قرى نابلس ، ولفت نظره كثرة أعدادهم .

أما الرحالة اليهودى بنيامين التطيلى[١٥] فقد زار المستعمرات الصليبية فى العام ١١٧٣م ، وتحدث عن ميناء عكا بوصفه العاصمة التجارية للمملكة الصليبية وبوصفه محطة رئيسية للحجاج الصليبيين ، كما تحدث عن الأهمية التجارية لموانىء صور ، وعسقلان ، ووصف أسواق الأخيرة ، وذكر أن مرتاديها من التجار المسلمين والصليبيين . كذلك تحدث بنيامين عن السوق السنوى الذى كان يقام بالقرب من مدينة صيدا فى فصل الصيف ، وكان يرتاده الكثير من التجار الشوام وعمال الصباغة اليهود .

على أن أهم ما ستفاد منه البحث من رحلة بنيامين تناوله للنشاط الاقتصادى لليهود فى المستعمرات الصليبية ، وإيراد عددهم فى المدن التى قام بزيارتها فيذكر أن عددهم فى مدينة صور بلغ أربعمائة يهودى ، وفى الرملة ثلاثمائة يهودى ، وفى بيت المقدس مائتى أسرة يهودية .

ونظراً لارتباط وجود اليهود فى المدن السابقة بالنشاط الاقتصادى ، يمكننا أن نستغرب وجود هذا العدد الكبير من الأسر اليهودية فى مدينة بيت المقدس ، التى قام الصليبيون بطرد سكانها المسلمين واليهود خارجها ، بالإضافة إلى عدم تمتعها بشهرة تجارية واسعة يمكن أن تبرر وجود هذا العدد الكبير من اليهود بها .

كذلك تحدث بنيامين التطيلى عن شهرة صور بملابسها الحريرية الأرجوانية ، وكذا عن شهرة الزجاج الصورى ، كما ذكر اشتغال يهود مدن صيدا وبيت المقدس بالصباغة .

أما الراهب الكريتى يوحنا فوكاس[١٦] فقد زار المستعمرات الصليبية سنة ١١٨٥م ، وتحدث عن الأهمية الاقتصادية للمدن الساحلية مثل أنطاكية ، بيروت طرابلس ، صيدا ،

صور ، عكا ، وقام بالتركيز على الدور التجارى الكبير لمدينة عكا بوصفها الميناء الرئيسى للصليبيين ، فضلاً عن ذكره لوجود سلسلة كبيرة من الحديد فى مدخل ميناء بيروت لمنع دخول السفن المعادية ، وهو الأمر الذى نجده فى معظم موانىء العصور الوسطى .

كما تحدث الحاج المجهول(١٧) الذى زار الأراضى المقدسة ١١٨٥م عن الاعفاءات والامتيازات التجارية التى حصل عليها التجار الإيطاليون ، بالإضافة إلى وصف علاقاتهم مع المسلمين بأنها علاقات سليمة أفضل مما كانت عليه علاقاتهم مع بعضهم البعض ، مما يشى باشتعال التنافس التجارى بينهم دائمًا ، كذلك تحدث الحاج المجهول عن النشاط التجارى للداوية والاسبتارية ، الأمر الذى ساهم فى زيادة ثرواتهم ، بالإضافة إلى حديثه عن بعض الثمار المحاصيل التى تمت زراعتها فى الأراضى الزراعية بالمستعمرات الصليبية .

كذلك اعتمدت على كتاب رحالة مجهول(١٨) يصف فيه مدينة بيت المقدس جيداً ، فيذكر أهم المؤسسات الكنسية بها ، بالإضافة إلى حديثه المستفيض عن أسواق المدينة ، وأنواعها ، وكذلك حديثه عن محلات الصرافة والصاغة بالمدينة .

أما الرحالة الألمانى بوركارد(١٩) فقد زار المستعمرات الصليبية فى العام ١٢٨٠م وأقام عشر سنوات فى جبل صهيون ، وتحدث عن النشاط التجارى للتجار الإيطاليين ، وأفاض فى ذكر الأسواق وتخطيطها فى المدن الصليبية ، كما تحدث عن شهرة أسواق مدينة طرابلس وما يباع فيها من المنتجات المحلية مثل السكر والمنسوجات الحريرية ، والصناعات الزجاجية .

كما ذكر بوركارد وجود سوق سنوى فى بلدة سبسطية مشابه لأسواق مدينة بيت المقدس من حيث الشوارع المقوفة والقباب والأعمدة الرخامية .

بالإضافة إلى ذلك فقد وصف بوركارد بعض ملامح الحياة الزراعية الموجودة فقد ذكر زراعة الصليبيين للحبوب والغلال والبقوليات ، وكذلك القطن حيث قام بوصفه وصفًا جيداً . وتحدث عن مزارع الزيتون حول طرابلس ، وعكا وطبرية وبجوار حصن الكرك . كما تحدث عن زراعات قصب السكر فى سهول مدن صور وطبرية وأريحا ووادى الأردن ، وشرح كيفية زرع قصب السكر ، وبالإضافة إلى ذلك قام بتوضيح كيفية استخراج السكر من نباتات قصب السكر فضلاً عن ذكره لجودة المنسوجات الحريرية فى مدن أنطاكية ، وصور ، طرابلس .

كذلك اعتمد البحث بشكل بسيط على كتابات بعض الرحالة المتأخرين من أمثال لوردلف فون سوخيم(٢٠) ، الذى وصف أسواق بلاد الشام ، بعد ذكر تنوع السلع بها ، كما أشار إلى صناعة زيت البلسم وتصديره للغرب الأوربى ، وكذا الصناعات الزجاجية بالشام ، أما الرحالة مارينو سانوتو فقد تحدث عن الطرق البرية التى تربط ميناء عكا بمدينة بيت المقدس ، فذكر

نفس الطرق التى سبق وأن ذكرها كلاً من الراهب الروسى دانيال والحاج الألمانى ثيودوريك ، وأيضًا يتحدث الرحالة الشهير فيلكس فابرى عن أسواق يافا والقدس ، ويذكر وجود عمليات المساومة كأحد مظاهر عمليات البيع والشراء فى الأسواق .

ويمكن القول أن تدفق الحجاج الغربيين على المستعمرات الصليبية قد ساهم فى انعاش النشاط الاقتصادى بالموانىء والأسواق الصليبية ، وكذلك فى المدن ذات الصبغة الدينية ، حيث ارتاد الحجاج الأسواق بشكل دائم للتزود باحتياجاتهم من الغذاء والمؤن ، وكذلك الملابس، بالإضافة إلى ابتياعهم للعديد من التماثيل الدينية الخشبية ، والأيقونات والمسابح للعودة بها إلى الغرب الأوربى كتذكار عن رحلة الحج .

وكذا يمكن إبداء بعض الملاحظات حول كتابات الرحالة والحجاج اللاتين وهى إسهابها فى ذكر الأماكن والمؤسسات الدينية (الكنائس - الأديرة - المزارات الدينية) ، والتركيز على وصف مدينة بيت المقدس وكذلك باقى المدن المقدسة مثل الناصرة وبيت لحم . بالإضافة إلى وجود صبغة شبه دائمة فى كتاباتهم ، وهى اختلاط الحقيقة بالأسطورة فى كثير من المواضع خاصة حين الحديث عن بعض الأمور الدينية والكنسية . كما أن عدم التفات الحجاج بشكل مكثف للنواحى الاقتصادية والمالية يمكن تفسيره فى ضوء أنهم حجاج مسيحيون قطعوا رحلتهم من أجل مشاهدة الأماكن المقدسة . مما أدى إلى صبغ كتاباتهم بصبغة دينية فى المقام الأول ، وكذا الأمر فيما يتعلق بإغفالهم الحديث عن الضرائب والعملات والجمارك ، نتيجة عدم نضوج وعيهم الاقتصادى فى المستعمرات الصليبية ، لكونهم مجرد ضيوف لفترة بسيطة من الزمن ، انصب جل إهتمامهم على زيارة الأماكن المقدسة . ثم العودة إلى الغرب الأوربى لرواية ماشاهدوه دون الالتفات بشكل مكثف للأمور التجارية والاقتصادية ، مع ملاحظة وصفهم الجيد لأسواق المدن التى ارتحلوا إليها بوصفها محطة للتزود بالغذاء والمؤن من أجل ضمان استمرارية رحلاتهم .

ثانيًا : المصادر الإسلامية

اعتمد البحث كثيراً على كتاب ابن القلانسى " ذيل تاريخ دمشق " الذى تحدث عن استيلاء الصليبيين على مدن الشام ، وهو يتصف بتحرى الدقة فى تواريخ سقوط المدن الشامية فى أيدى الصليبيين .

كما تحدث ابن القلانسى عن الأحوال التجارية بين المسلمين والصليبيين ، وما كان يصاحب ذلك أحيانًا من غدر الصليبيين مثلما فعل الملك بلدوين الأول (١١٠٠-١١١٨م) الذى هاجم إحدى القوافل التجارية الإسلامية جنوبى البحر الميت ٥٢١ هـ / ١١٢٧م .

كما تعرض ابن القلانسى لبعض العلاقات الودية بين الصليبيين والمسلمين ، من ذلك إيراده للعديد من حالات التعايش بين دمشق والصليبيين ، الأمر الذى أدى إلى اقتسام المحاصيل الزراعية بينهما فى مناطق التماس . بالإضافة إلى ذلك لاحظ ابن القلانسى وجود كثافة كبيرة لزراعات قصب السكر فى الأراضى الزراعية الواقعة حول مدينة عسقلان .

وقد استفاد البحث كثيراً من اعتماده على كتاب ابن جبير " الرحلة " وهو الرحالة الأندلسى الذى زار بلاد الشام إبّان الحكم الصليبى ، حيث يصف لنا مشاهداته فى كل مدن الشام ، وبالنسبة للبحث فقد استفاد من إشاراته إلى الأهمية التجارية لموانىء صور وعكا ، كما إن ابن جبير وصف طريقين للقوافل التجارية من دمشق إلى ميناء عكا على البحر المتوسط ، كما أنه يذكر أن مدينة بانياس كانت بمثابة نقطة الحدود بين الممتلكات الإسلامية والممتلكات الصليبية ، كما تحدث عن أهميتها التجارية بوصفها إحدى محطات الطريق التجارى الذى يصل مابين دمشق وصور .

ومن الملاحظات الجيدة لابن جبير تعرضه للموقع الاقتصادى والاستراتيجى الهام لقلعة الكرك ، كما تحدث عن المتاعب التى قامت بها حامية القلعة إزاء القوافل التجارية الإسلامية.

تحدث ابن جبير عن حركة التجارة بين المدن الإسلامية الداخلية ، وبين الموانى الصليبية مثل عكا ، صور ، وذكر أنه بلغ من انتعاش التجارة بين المسلمين والصليبيين أن تجاراً من المغرب جا ءوا لمباشرة تجارتهم - بجانب التجار الشوام - فيما بين مدن وموانى الشام .

ومن أبرز ماذكره ابن جبير وصفه لأحد جمارك بوابات مدينة عكا . الذى كان عبارة عن خان جرى تجهيزه لاستقبال التجار وبضائعهم ، وبينما جرى تخصيص الطابق الثانى من أجل راحة التجار ، عمل موظفوا الجمرك فى الطابق الأول ، كما لاحظ ابن جبير أنهم يجيدون العربية جيداً ، برئاسة فرد منهم يسميه " الصاحب " .

ويكاد يكون ابن جبير هو المصدر العربى الوحيد - فى هذه الفترة - الذى يخبرنا عن قيمة الرسوم الجمركية التى فرضها الصليبيون على بوابات مدينة عكا ، حيث يذكر أنه كان على التاجر وجوب دفع قيراط واحد عن بضاعته .

كذلك تحدث ابن جبير عن الفلاحين المسلمين فى قرى عكا ، وتحدث عن الوضع المتميز لفلاحى تبنين المسلمين .

واعتمد البحث على ماكتبه جعفر بن على الدمشقى – الذى كان تاجراً فى أسواق الشام فى فترة الحكم الصليبى – فى كتابه " الإشارة إلى محاسن التجارة " حيث تحدث عن وجود أنواع مختلفة من التجار بالأسواق الصليبية ، وأسواق الشام بشكل عام ، وهم تجار التجزئة ، وتجار الكبار ، الذين يقومون بعمليات التصدير والاستيراد ، وكان للأخيرين وكلاء أو مندوبين ينوبون عنهم فى الأسواق الصليبية والإسلامية .

كما ذكر الدمشقى عمليات البيع بالأسواق ، فتحدث عن البيع بالنقد ، والبيع بالأجل ، كما أشار إلى الدور الذى قام به السماسرة فى إحضار المشترى للتاجر ونوه إلى أنه من حق المشترى مطالبة البائع بإيصال عن ثمن البضائع فى السلع التى إبتاعها منه .

كذلك تحدث الدمشقى عن موازين السوق ، كالقنطار والطن والرطل ، والذراع كوحدة قياس للأقمشة ، والمثقال كوحدة وزن المسك .

ويعد كتاب الدمشقى " الإشارة إلى محاسن التجارة " من أفضل الكتب التى تحدثت عن الأحوال التجارية بالشام ، وعن كيفية إدارة الأسواق ، وكذا عن الأنواع المختلفة للتجار والموازين والسلع والبضائع .

أما كتاب ابن شداد " النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية " فقد ذكر الكثير من أعمال صلاح الدين ، وأشار إلى المتاعب التى قامت بها قلعة الكرك فى وجه القوافل التجارية الإسلامية التى كانت تجتاز الطريق البرى ما بين مصر ودمشق ، الأمر الذى دعا صلاح الدين إلى بذل محاولاته المتكررة لفتح قلعة الكرك ذات الموقع الاستراتيجى والاقتصادى الهام .

كما تحدث ابن شداد عن وفرة إنتاج الحبوب لدى الصليبيين ، وخاصة فى بعض المدن التى فتحها صلاح الدين ، مثلما كان الحال فى مدينة بيسان ٥٧٩هـ / ١١٨٤م ، الأمر الذى يشى بخصوبة الأراضى الزراعية المحيطة بالمدينة .

أما القلقشندى فى كتابه " صبح الأعشى " جـ١٤ فقد أشار إلى الطريق البرى الذى يربط مصر بالشام ، كذلك أشار إلى الطرق البرية فى الشام والتى تصل ما بين مدنه المختلفة . مما يساعد على القول أن القوافل التجارية ما بين مصر والشام كانت تسلك الطرق التى ذكرها القلقشندى . وكذا تحدث عن وظيفة المحتسب فى الأسواق فى الأجزاء ١٠ ، ١٢ من كتابه الهام .

واستفاد البحث من كتاب المقريزى " المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار " جـ١ ، فى معرفة الطريق البرى الذى يربط مصر بالشام، وهو نفس الطريق الذى وصفه القلقشندى سابقًا،

كما تحدث المقريزى عن المحتسب أيضًا ، وأظهر مهمته فى رقابة الأسواق والإشراف عليها. ولمعرفة أحوال الزراعة فى بلاد الشام كان لابد للبحث من الاستعانة بكتاب النويرى "نهاية الأرب فى فنون الأدب" جـ٨ ، الذى بيّن كيفية القيام بالزراعة ، ووقتها ، وطرق الرى (الأنهار - مياه الأمطار) ، وذكر أن فلاحى الشام كانوا يقومون بزراعة أراضيهم مرتين فى العام .

كذلك تحدث النويرى عن المحتسب فى الجزء السادس من كتابه ، وبين كيفية إدارته لوظيفته فى الأسواق .

كذلك استفاد البحث من كتاب الفارس أسامة بن منقذ "كتاب الاعتبار" الذى يمكن اعتباره وثيقة حية بوصفه شاهداً لأحداث عصره ، وطرفًا فى معظم ما رواه عن المجتمع الصليبى ، من ذلك ذكره لوجود محكمة الملك ، بالإضافة إلى إشارته إلى أهمية الفلاح لدى الصليبيين .

واستعان البحث - قليلاً - ببعض الإشارات التى وردت عند ابن الأثير "الكامل فى التاريخ" جـ ١٠ ، جـ ١١ ، وكذا فى كتاب ابن واصل "مفروج الكروب فى أخبار بنى أيوب" جـ ١ ، جـ ٢ ، والتى ساعدت على توضيح مايهدف إليه البحث .

كما استفاد البحث بالكثير من المصادر الجغرافية والتاريخية الإسلامية ، التى وصفت مدن الشام ، والطرق البرية ، وكذلك خصوبة الأراضى الزراعية ، بالإضافة إلى ذكر العديد من الزراعات الموجودة بها ، من ذلك كتاب المقدسى "أحسن التقاسيم" ، والإدريسى "نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق والأصطخرى "المسالك والممالك" وشيخ الربوة "نخبة الدهر فى عجائب البر والبحر" ، وناصر خسرو "سفر نامة" .

الهوامش :

١ - اعتمدت على الأصل الذى نشره الأستاذ بيجنوه بالفرنسية القديمة: Beugnot (ed.), Liver des Assises de Jerusalem, 2 Tome, Paris, 1881 .

٢ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية عن الأصل اللاتينى: William of Tyre, History of Deeds Done Beyond The Sea, 2 vol, Trans. by, E. Babcock and A. Krey, New York, 1943 .

٣ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية عن الأصل اللاتينى: Fulcher of Charter : A History of The Expedition to Jerusalem 1095-1127, Trans. by, R.Ryan, Konxville, 1969.

٤ - اعتمدت على الترجمة العربية عن الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتينى : ريموندا جيل : تاريخ الفرنجة غزاة بيت المقدس ، ترجمة حسين عطية ، دار المعرفة الجامعية ، ط ١ ، ١٩٩٠ .

٥ - اعتمدت على الترجمة العربية عن الأصل اللاتينى : المؤرخ المجهول : أعمال الفرنجة وحجاج بيت المقدس ، ترجمة وتعليق حسن حبشى ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٨ .

٦ - اعتمدت على الترجمة الفرنسية: Genveive, Le Certulaire du Chapitre du Saint-Sêpulcre: de Jerusalem, Paris, 1984.

٧ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني . أنظر: Jacques de Vitry : The History of Jerusalem, in P.P.T.S., vol, XL, London, 1896.

٨ - اعتمدت على الترجمة العربية للأصل اللاتيني : جوانفيل : القديس لويس ، حياته وحملاته على مصر والشام ، ترجمة حسن حبشي ، دار المعارف ، ط١ ، ١٩٦٨ .

٩ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Metthew Paris : English History from The Year 1235 to 1273. Trans. by : J.A. Giles, London, 1852.

١٠ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية عن الأصل اللاتيني : Saewulf : Pilgrimage of Saewulf to Holy Land in, P.P.T.S, vol, III, London, 1895.

١١ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية عن الأصل اللاتيني : Danial : The pilgrimage of Russian Abbot Danial in THe Holy Land 1106 - 1107 A.D. " in P.P.T.S, vol, IV, London, 1895.

١٢ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Fetellus: Discription of Jerusalem and The Holy Land in P.P.T.S., vol, VI, London, 1897.

١٣ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : John of Würzburg : Discription of The Holy Land in , P.P.T.S., Vol, v, London, 1896, 1996.

١٤ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Theoderich : Discription of The Holy Land in , P.P.T.S., vol V, London, 1896.

١٥ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Benjamin of Tudeal : Te Travels of Rabbi Benjamin of Tudela, A.D., 1160-1173 in, Thomas Wright (ed.) Early Travels in Palestine, London, 1848.

١٦ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Phocas J., The Pilgrmage of J. Phocas in The Holy Land in, P.P.T.S. vol, v, London, 1896.

١٧ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Anonymous pilgrim, in P.P.T.S., vol, VI, London, 1896.

١٨ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية عن الأصل اللاتيني : Anonymous, The City of Jerusalem, Trans. by Conder, in P.P.T.S., vol, VI, London, 1896.

١٩ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية عن الأصل اللاتيني : Burchard of Mount Zion, A Discription of The Holy Land in, P.P.T.S, VOL, XI, London, 1896.

٢٠ - اعتمدت على الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني : Ludolph Von Suchem, Discription of The Holy Land and The Way Thither in, P.P.T.S. VOL, XII, London, 1895.

الفصل الأول
النظام الإقطاعى فى المستعمرات الصليبية

- مقدمة عن الإقطاع الأوربى فى العصور الوسطى - البناء السياسى والإدارى للمجتمع الإقطاعى الصليبى - السمات الرئيسية للإقطاع الصليبى - العلاقات الإقطاعية بين طبقات المجتمع الصليبى - الخدمات الحربية فى الإقطاع الصليبى - النظام القضائى فى الإقطاع الصليبى - الإقطاعات الكنسية .

تمثل مرحلة النظام الإقطاعى Feudal System إحدى أهم الحلقات فى التاريخ الأوربى الوسيط ، الذى شهد آنذاك تقلبات سياسية ، واجتماعية واقتصادية عنيفة ، عصفت بكيانه القديم ، وساهمت فى بدء تشكل مرحلة جديدة ذات معطيات جديدة .

كما يجب علينا أن نلاحظ أن مصطلح الإقطاع لم يكن معروفًا فى العصور الوسطى ، كما أن الفلسفة الاجتماعية قد أكسبته عدة معان ، لهذا يجب تجنب استخدام هذا الإصطلاح ، وعلينا استخدام كلمات بديلة تتوائم مع روح العصر الوسيط مثل السيادة Lordship والتبعية Vassalage ، كما أن كلمة الإقطاع Feudalism لم يتم استخدامها فى اللغات الأوربية الحديثة ، إلا فى أواخر القرن الثامن عشر ، وذلك بفضل الثورة الفرنسية ١٧٩٨م التى وجهت عناية العلماء والباحثين إلى دراسة بعض خصائص الأنظمة القديمة(١).

وتعارضت بعض المدارس الفكرية التى قدمت تفسيرات متباينة حول طبيعة الإقطاع ، فهناك مدرسة يمثلها الأستاذ J.R. Strayer وتعتبر أن النظام الإقطاعى عبارة عن مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية مثل نظام الحكومة اللامركزية ، حين تكون السلطات العامة فى أيادى خاصة ، وهو ما يعنى أن الإقطاع ظهر فى النصف الثانى من القرن التاسع مع تفكك الإمبراطورية الكارولنجية ، وتركز هذه المدرسة على إضفاء الطابع السياسى - القانونى للنظام الإقطاعى على حساب الطابع الاقتصادى ، حيث تذكر وجود نظم إقطاعية فى ظل النظام النقدى المتنامى فى القرن الثالث عشر الميلادى ، وحيث وجدت مكافآت عبارة عن إقطاعات نقدية Fief-Rents يتم منحها للأفصال Vassals بدلا من منحهم الضياع (٢).

ولكى يؤكد أصحاب هذه المدرسة الإطار السياسى - القانونى للنظام الإقطاعى ، فإنهم يفصلون تمامًا بين نظام الإقطاع Feudalism ونظام الضيعة Manorialism لأنه يوضح أن الإقطاع كان نظامًا من العلاقات السياسية والقانونية القائمة بين رجال أحرار ، على حين كان نظام الضيعة نظامًا زراعيًا يشترك فيه الفلاحون والأتباع .

ويشكك رجال هذه المدرسة فى استخدام إصطلاح الإقطاع Feudalism فى مجال آخر غير مجال التاريخ الأوربى ، ويصفونه بأنه نمط محدد من نظم الحكم اللامركزية التى سادت أوربا منذ القرن التاسع حتى القرن الثالث عشر الميلادى (٣).

أما المؤرخ الاقتصادى مارك بلوك Marc Bloch ، الذى يقرر أن اصطلاح الإقطاع Feu-dalism يشير إلى مرحلة من مراحل التاريخ الأوربى داخل حدود معينة ، وتم تفسيره بعدة طرق مختلفة ومتناقضة (٤)، فيذكر أن النظام الإقطاعى جاء نتيجة للذوبان العنيف للمجتمعات الأوربية السابقة له نتيجة الغزوات الجرمانية التى حاولت - عن طريق القوة - توحيد مجتمعين بدرجة تطور مختلفة ، فحطمتهما معًا ، وقفزت على السطح بأنماط متعددة من الفكر ، وبممارسات اجتماعية جديدة (٥).

وباعتباره مؤرخًا اقتصاديًا واجتماعيًا ، لم يكتف مارك بلوك Marc Bloch بالنظر إلى النظام الإقطاعى فى الإطار السياسى - القانونى فقط ، بل نظر إليه على أساس أنه نظام يشمل جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والكنسية والثقافية ، فى مفهوم السيادة Lordship ، وهكذا فيمكن الحديث عن اقتصاد إقطاعى ، وكنيسة إقطاعية ، ويقترب هذا التفسير من الرؤية الماركسية للإقطاع ، لكنه يختلف عنها حيث يقرر أن ما يحدد طبيعة الإقطاع ليس هو النظام الاقتصادى ، وإنما هو عدد معين من العوامل من بينها نظام الضيعة(٦).

وأصحاب هذه المدرسة يعتبرونه إحدى مراحل التطور الاجتماعى التى وجدت فى أزمنة مختلفة ، وفى أماكن غير أوربا مثل اليابان ، والدولة البيزنطية وروسيا .

وما دمنا نميل إلى تفسير مارك بلوك Marc Bloch ، فيجب علينا البحث عن الأصول المبكرة لمفهوم السيادة Lordship ، فنجد أن هذا المفهوم كان يشكل النظام الاجتماعى والسياسى الأساسى فى المجتمع الجرمانى حيث كان الكوميتاتوس Cometatus (مجلس الحرب الجرمانى) يقوم على أساس ولاء المقاتلين لرئيسهم فى مقابل حماية الأخير لهم وكرمه معهم ، وكان هذا هو الشكل الجنينى للنظام الإقطاعى فى العصور الوسطى (٧).

واستمر مفهوم السيادة Lordship قائمًا فى القرنين الخامس والسادس الميلاديين نتيجة لوجود نظام الحماية Patrochinium فى الإمبراطورية الرومانية المتأخرة ، وعندما زلزلت الهجمات الجرمانية كيان الإمبراطورية ، حافظت على وجود هذه العلاقة ، وعملت على نشرها ، وهكذا كان يمكن لأى شخص أن يبيع نفسه فى سبيل الدخول فى نظام الحماية (٨).

وهكذا ، ونتيجة لعدم وجود حكومة مركزية تقوم بمهام الحماية والأمن ، لم يكن أمام مالك الأرض الصغير أو الشخص الضعيف غير طريق واحد ، هو أن يصبح تابعًا لسيد قوى يستطيع حمايته ، وكان للعلاقة التى نشأت بهذه الطريقة وجهان ، فهى علاقة شخصية وعلاقة تبعية(٩).

ونظرًا لأن النظام الإقطاعى يعتبر قبل كل شيء تعاقدًا بين السيد الإقطاعى وأفصاله على أساس من الحقوق والواجبات المتبادلة فقد استلزم هذا وجود حقوق للأفصال تجاه سادتهم الإقطاعيين ، وفى نفس الوقت هناك واجبات على السادة الإقطاعيين تجاه أفصالهم ، فبينما كان على التابع أداء يمين الولاء وما يتبعه من الإخلاص والطاعة ، كان عليه أيضًا أداء الخدمة العسكرية وأداء الخدمة لدى السيد الإقطاعى ، كما كان عليه دفع مبالغ متعددة فى أوقات معينة ، كان على السيد الإقطاعى مد يد العون والحماية لتابعه .

على أن أهم ما قرره القانون الإقطاعى على عاتق السيد الإقطاعى ، هو قيامه بحماية أفصاله ورعايتهم وتحقيق العدالة لهم ، وكان للأفصال حق التحلل من التقيد بالعقد الإقطاعى والتنصل من التزاماتهم تجاه سادتهم إذا ما تجاوزوا حدودهم وخرقوا التزاماتهم ، وكانت هذه العملية ، عملية سحب الثقة من السيد الإقطاعى diffidatio ، من المبادىء الأساسية فى التنظيم الإقطاعى (١٠).

كان الطابع الاقتصادى الجوهرى فى النظام الإقطاعى هو النشاط الزراعى ، حيث جعلت الزراعة من سكان القرية والأرض التى يعيشون عليها وحدة تكاد تقترب من مرحلة الاكتفاء الذاتى ، وقد انتهت هذه الفترة بقيام المدن التجارية فى القرن الثانى عشر الميلادى على الرغم من أن كثيرًا من النتائج السياسية الهامة لنظام الإقطاع ظهرت بعد هذا التاريخ (١١).

وهكذا كان المجتمع الإقطاعى فى الغرب الأوربى مجتمعًا زراعيًا إقليميًا طبقيًا ، وهو ما درج عليه فى حياته الزراعية من اكتفاء ذاتى ، وإقليمية جغرافية ذات حدود وتضاريس محدودة ، وطبقة حرة يمثل الملوك والنبلاء ورجال الدين أهم أركانها (١٢).

واتصف النظام الإقطاعى وخاصة فى مرحلة نشأته الأولى بتنظيم الإنتاج فى إطار الإقطاعة، مع مايترتب على ذلك من ريع على شكل عمل وسخرة يتقاضاه السيد الإقطاعى . وممارسة هذا الأخير لصلاحيات سياسية وقضائية تحتم اللامركزية السياسية (١٣).

ومن أبرز مايمكن ملاحظته على النظام الإقطاعى هو التطرف فى اعتماد المجتمع على علاقة التبعية الشخصية التى ترتبط بحياة الأرض ، وصياغته لمجموعة من القوانين الإقطاعية المختلفة ، سوف نتعرض فى متن البحث لإحداها وهى مجموعة قوانين مملكة بيت المقدس الصليبية التى دونها حنا إبلين Jean d'Ibelin ، كذلك ربط النظام الإقطاعى كل ممالك غرب أوربا برباط تعاقدى تحت زعامة الملك . مما زاد من نفوذ الملوك وأدى إلى نشأة ماعرف باسم " الملكيات الإقطاعية " (١٤).

ونتيجة للربط المتزايد بين التبعية الإقطاعية والإقطاع ، نشأ جوع إلى الأرض فى أوساط الأفصال فى المجتمع الإقطاعى ، الذى استمر على حاله حتى القرن الثانى عشر ، حيث أخذ الأفصال يبحثون عن سادة يستطيعون توفير إقطاعات جديدة لهم .

وهكذا كان نشوء حالة " الجوع إلى الأرض " بالإضافة إلى عوامل أخرى متعددة ، من أهم أسباب استجابة الجموع المحتشدة فى كليرمون فى السابع والعشرين من نوفمبر ١٠٩٥م لخطبة البابا أربان الثانى Urban II (١٠٨٨ - ١٠٩٩م) والتى دعى فيها المسيحيين جميعًا للاتجاه صوب الشرق الإسلامى لتحرير قبر المسيح ، حيث وجد المجتمع المسيحى فى هذه الدعوة فرصته الذهبية لتحقيق أطماع طبقاته المتباينة ، والمتنفس الجديد لإفراغ إحباطاته الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية ، ... وأخيراً الدينية .

ونميل إلى المدرسة التى تفسر النظام الإقطاعى على أساس كونه نظامًا شاملاً يتعرض لجميع مناحى الحياة السياسية والإدارية والقانونية ، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية فى نفس الوقت ، ونظراً لأنه كان البديل الوحيد الجاهز للتطبيق لدى الصليبيين عند استقرارهم فى بلاد الشام ، فقد جرى البناء السياسى والإدارى للمستعمرات الصليبية داخل النظام الإقطاعى .

من أبرز النتائج المباشرة للحروب الصليبية فى بلاد الشام استقرار الجيوش الصليبية فى بعض المناطق الحيوية بالمنطقة ، ومنها انطلقوا - بمساعدة الهجرات السكانية التى كانت تأتى من الظهير الأوربى على هيئة جنود وحجاج وتجار - لكى يوسعوا من رقعة سيطرتهم على الأراضى الإسلامية .

وفى الوقت الذى أفاق فيه المسلمون على حقيقة مفزعة ، وهى أن الصليبيين إنما أتوا لكى يبقوا ويستقروا لا لكى يرحلوا ، بدأ الأخيرون فى ممارسة حقوقهم السياسية والإدارية المكتسبة عن طريق الغزو ، وقاموا بتأسيس ثلاث إمارات صليبية هى إمارة الرها ، وإمارة أنطاكية ، وكونتية طرابلس ، بالإضافة إلى مملكة بيت المقدس اللاتينية ، والتى تم تقسيمها إداريًا إلى أربع إمارات هى إمارة الجليل ، وبارونية صيدا ، وكونتية يافا وعسقلان ، وبارونية ماوراء الأردن .

وعلى الرغم من هذا ، فمن المهم أن نذكر أن خطوط التقسيمات الإدارية إبان الفترة الصليبية ، كانت متطابقة بشكل عام مع التقسيمات الإدارية التى كانت موجودة منذ الحكم البيزنطى ، والتى حافظ المسلمون عليها أيضًا عند سيطرتهم على المنطقة ، فمثلاً كانت حدود إمارة الجليل ، وكذلك مساحة إقليم قيسارية ، هى نفس مساحتها فى نهاية الفترة البيزنطية(١٦).

ومن الجدير بالذكر أن أية محاولة لوصف التقسيمات الإدارية لمملكة بيت المقدس على سبيل المثال ، لايجب أن تنسينا أننا نتعامل مع دولة إقطاعية لاتشتمل على عدة مناطق أو أقاليم يتم التحكم فيها عن طريق السلطة المركزية الرسمية (١٧).

تبدأ الملامح الرئيسية للنظام السياسى الصليبى فى التكوين منذ يوم الجمعة الموافق الخامس عشر من يوليو ١٠٩٩م - الثالث والعشرين من شعبان ٤٩٢هـ ، وهو يوم استيلائهم على مدينة القدس (١٨)، وبعد سقوط المدينة بثمانية أيام عقد الصليبيون اجتماعًا حضره الجميع من أجل اختيار حاكم لبيت المقدس ، وهو الأمر الذى شهد صراعًا بين النبلاء ورجال الدين انتهى لصالح النبلاء بأن وافق الجميع على اختيار جودفرى البوايونى كأول حاكم للمدينة المقدسة (١٩).

ويمكننا أن نذكرَ هنا أن الصليبيين قد جلبوا معهم أيضًا ممارساتهم الحياتية إلى الأراضى المقدسة ، ومن أبرزها الصراع بين الدولة والكنيسة ، ذلك الصراع الذى بدأت بواكيره مع انتشار المسيحية فى العالم الغربى ، وزاد من شدته انحراف الكنيسة ليمثل رجالها أحد أضلاع المثلث الاجتماعى الإقطاعى الأوربى فى العصر الوسيط ، وبخصوص مطالبتهم بحكم بيت المقدس بعد استيلاء الجيوش الصليبية عليها ، فقد رأوا أن مدينة المسيح هى إقطاع من الرب للكنيسة ، ولذلك كان إصرارهم على ضم المدينة لأملاك الكنيسة .

غير أنه كان من الأفضل - من الناحية السياسية والعسكرية - أن يكون حاكم المدينة من طبقة النبلاء والفرسان ، وذلك بسبب وقوعها فى قلب المنطقة الإسلامية التى كان لابد لها من المواجهة العسكرية مع العدوان الجديد [٢٠].

وبدأ جودفرى البوايونى أول حاكم لمملكة بيت المقدس اللاتينية (١٠٩٩ - ١١٠٠م) فى وضع أسس نظام إقطاعى يحاكى نظام الإقطاع الأوربى ، وذلك من أجل صياغة الهيكل العام للوجود الصليبى فى فلسطين [٢١].

والحقيقة أن جودفرى البوايونى وخلفاءه من ملوك بيت المقدس ، وكذلك أمراء الإمارات الصليبية الأخرى ، لم يلقوا صعوبة كبيرة فى محاولتهم إرساء دعائم الإقطاع الصليبى فى بلاد الشام ، وذلك لأن التركيبة الاجتماعية - الاقتصادية فى الشام وفلسطين سهلت عليهم هذه العملية [٢٢] ، ويرجع هذا إلى نظام الإقطاع الحربى الذى أدخله السلاجقة إلى العالم الإسلامى فى منتصف القرن الحادى عشر الميلادى - منتصف القرن الخامس الهجرى - والذى تمت بلورته بفضل الوزير نظام الملك وزير السلطان السلجوقى ألب أرسلان (١٠٦٣-١٠٧٢م) ، ولكى نرى آثار النظام الإقطاعى الحربى السلجوقى فى الشام وفلسطين يكفى أن نعرف أن السلطان ملكشاه (١٠٧٢ - ١٠٩٢م) منح إقطاع الرها إلى قائد من الأتراك اسمه بوزان ، كذلك منح إقطاع أنطاكية إلى ياغى سيان حيث ظلت فى حوزته إلى أن استولى عليها الصليبيون فى الحملة الأولى [٢٣].

كذلك أقطع السلطان ملكشاه فى عام ١٠٧٧م - ٤٧٠هـ أخاه تاج الدولة تتش عدة إقطاعات فى بلاد الشام ، هى دمشق وما يجاورها كطبرية ومدينة القدس ، بالإضافة إلى ما ينجح تتش فى الاستيلاء عليه من أراضٍ جديدة ، وبالفعل تمكن تتش من استكمال استيلائه على باقى مدن الشام وعلى فلسطين [٢٤].

ولهذا فقد كان من السهل أن يحتل الفارس الصليبى مكان الفارس السلجوقى ، دون أن يحدث نتيجة لذلك أى تغيير حاد فى طبيعة الأوضاع الاجتماعية والإدارية لبلاد الشام وفلسطين [٢٥].

وعندما تم تعيين جودفرى البوايونى حاكمًا على مدينة بيت المقدس أصبح جودفرى مالكًا لجميع الأراضى التى نجح الصليبيون فى الاستيلاء عليها فى فلسطين حيث كان عليه توزيع هذه الأراضى على شكل إقطاعات لطبقة النبلاء وقادة الجيش الصليبى ، وكان يستطيع الاحتفاظ لنفسه فقط بمساحة معينة هى كل ما تمثله ثروته من أراضٍ [٢٦].

ويمكن تفسير المنح الإقطاعية التى منحها جودفرى للنبلاء والفرسان والرجال العلمانيين على أنها مكافأة لطبقة النبلاء بمختلف قطاعاتها على نجاحهم فى تثبيت حاكم علمانى على قمة مملكة بيت المقدس اللاتينية ، يتيح لهم حرية الحركة التى يريدونها داخل إطار النظام الإقطاعى .

ونظراً لتداخل الكنيسة فى النظام الإقطاعى الأوربى ، وهو ما انسحب على الكنيسة فى المستعمرات الصليبية الجديدة فى بلاد الشام ، فقد عامل جودفرى البوايونى المؤسسات الدينية بسخاء ، حيث منحها العديد من الإقطاعات ، مثال ذلك منحه لكنيسة القيامة إقطاعاً كبيراً بلغ إحدى وعشرين قرية فى حدود مدينة القدس (٢٧). ويمكننا أن نفهم هذا فى ضوء الحقيقة التى نعرفها وهى أن الكنيسة والفرسان كانا - فى حقيقة الأمر - جناحين لطبقة واحدة .

وعند مباشرة جودفرى لواجباته السياسية والإدارية كحاكم للمملكة اللاتينية الوليدة ، قام باستدعاء استدعى جميع النبلاء والفرسان حيث قدموا تقريراً شاملاً عن جميع إقطاعاتهم وأسلحتهم ، وكل ما بدأو فى الحصول عليه بالفعل من إيرادات المدن التى تم إخضاعها للسيطرة الصليبية. وبعد ذلك تم إجبار النبلاء وكبار رجال الدولة والفرسان على أداء يمين الولاء والتبعية لحاكم بيت المقدس (٢٨).

ويجب أن نذكّر أنه فى بداية الاستقرار الصليبى فى بلاد الشام ، لم يتم تقديم الإقطاعات والمنح للنبلاء على نطاق واسع ، لأنه كان من الصعب التأكد من ولاء الأفصال الإقطاعيين تمامًا ، فضلاً عن تخوف الملك الصليبى من نهوض قوى إقطاعية منافسة له ، مما أدى إلى عملية الحد من توزيع الإقطاعات (٢٩).

وعلى الرغم من ذلك فقد منح ملوك بيت المقدس وأمراؤها الإقطاعات والضياع والأراضى لأتباعهم ، لكى يضمنوا لهم دخلا يمكنهم من القيام بواجباتهم العسكرية ، وعلى سبيل المثال فقد منح جودفرى الأمير تانكرد إقطاع إمارة الجليل ، وذلك قبل سقوطها فى أيدى الصليبيين، ولهذا أسرع تانكرد إلى إعداد قواته لمهاجمة الإمارة ، وبالفعل تمكن من الاستيلاء على مدينة طبرية وعلى إمارة الجليل (٣٠).

ومن الجدير بالذكر أن إمارة الجليل كانت تضم مدن طبرية ونابلس والناصرة وحيفا وبيسان، وكانت هذه الإمارة أولى الإقطاعات الصليبية الكبيرة التى تم إقرارها بفضل جودفرى البوايونى وسياسته الإقطاعية .

كذلك منح جودفرى جيرارد أف أفسنيز Gerard of Avesnes مدينة الخليل التى سقطت فى أيدى الصليبيين بعد سقوط مدينة بيت المقدس مباشرة ، كذلك وعد جودفرى بمنح مدينة أرسوف Arsur إلى أحد فرسانه وهو روبرت الأبولى Robert of Apulia على الرغم من أنها لم تكن قد سقطت بعد فى أيدى الصليبيين (٣١).

ومن ضمن إفرازات الصراع الدينى - العلمانى بين الفرسان الصليبيين ورجال الدين اللاتين، أن طالب البطريرك دايمبرت البيزى Daimbert of Pisa بحق إقطاع مدينة بيت المقدس وماحولها ، علاوة على مدينة يافا والمنطقة المحيطة بها (٣٢).

وبالنسبة للأمير تانكرد فإنه لم يقنع بإقطاعه إمارة الجليل ، بل إنه بعد استيلاء الصليبيين على حيفا ، قام بضمها لإمارته ، متجاهلاً وعد جودفرى بمنح المدينة إلى جالديار كاربنيل Galdemar Carpenel ، متذرعًا بأن جودفرى كان قد منحها له أولاً (٣٣). وهكذا ورغم قصر فترة حكم جودفرى البوايونى ١٠٩٩ - ١١٠٠م ، إلا أنه جرى خلالها نثر بذور النظام الإقطاعى الصليبى ، وتحديد سماته التى تميز بها .

وبعد وفاة جودفرى البوايونى ، خلفه أخوه الملك بلدوين الأول (١١٠٠ - ١١١٨م / ٤٩٤ - ٥١٢ هـ) ، الذى اتضحت فى عهده معالم النظام الإقطاعى الصليبى بشكل كبير ، وخاصة بعد سقوط المزيد من الأراضى فى يد الصليبيين وأصبحت الأرض والعلاقات الإقطاعية واضحة بشكل كبير بعد أن تم تحديد الهيكل العام للكيان الصليبى الجديد.

واستمراراً لسياسة سلفه فى تشكيل النظام الإقطاعى الصليبى ، قام الملك بلدوين الأول بتقسيم مملكة بيت المقدس إلى إقطاعيات ، منح معظمها إلى كبار الأمراء والنبلاء ، فمنح إقطاعية قيسارية إلى يوستاس جارنيه Eustace Garenier فى عام ١١٠٨م(٣٤)، وكذلك منحه بارونية صيدا كحق موروث له فى عام ١١١٠م (٣٥).

واستمر بلدوين الأول فى إضافة الكثير من الأراضى إلى مملكته ، من أجل إعادة توزيعها كإقطاعات على الأمراء والنبلاء ، فنجح فى غزو أرسوف وقيسارية فى عام ١١٠١م ، وكذلك نجح فى غزو عكا وما حولها وضمها إلى المملكة اللاتينية فى العام ١١٠٤م (٣٦).

وعلى الرغم من أن الملك بلدوين الأول قد أقسم يمين الولاء للبطريرك دايمبرت، فقد دب الخلاف بينهما ، ففى خلال أول اثنى عشر عاماً من حكمه تصاعدت المشاكل بينهما بشكل خطير(٣٧) ، إلا أن ذلك لم يمنع الملك من استكمال جهوده لتوسيع رقعة الكيان الصليبى الجديد ، فاستولى على بيروت وصيدا فى العام ١١١٠م (٣٨).

ونتيجة لانتصارات الملك بلدوين الأول الحربية ، سيطر الصليبيون على المنطقة الممتدة من بيروت فى الشمال إلى بئر سبع فى الجنوب ، بالإضافة إلى المعاقل والحصون التى تقع جنوب شرق نهر الأردن والتى تتحكم فى طرق المرور بين الشام والأردن وشبه الجزيرة العربية ، إلا أنهم لم يكونوا قد سيطروا بعد على مدينتى صور وعسقلان (٣٩).

وعندما تولى بلدوين الثانى حكم مملكة بيت المقدس (١١١٨-١١٣١م/ ٥١٢ - ٥٢٥ هـ) كانت الإدارة الصليبية قد أصبحت أكثر تبلوراً ووضوحًا ، بعد أن استولت على المزيد من الأراضى الإسلامية ، ووزعتها على هيئة إقطاعيات حيث أصبح النبلاء بمثابة الأفصال Vas-salas التابعين للملك بيت المقدس ، بينما أصبح ملاك الأراضى الصغار أفصالاً لدى النبلاء ، وقدم الجميع الولاء للسيد الإقطاعى ، ودانوا له بالتبعية الإقطاعية (٤٠).

ويجب أن نلاحظ أن ملوك بيت المقدس تحاشوا عملية تركيز الإقطاعيات فى يد عدد محدود من السادة الإقطاعيين ، وذلك من أجل ضمان سهولة الولاء والتبعية ، وأيضًا للاستفادة من تعدد الإقطاعيات وكثرتها حيث يتم فرض خدمات على كل منها لصالح ملك بيت المقدس (٤١).

وبالنسبة لمملكة بيت المقدس ، فقد كان الملك يمثل قمة الهرم الإقطاعى يتبعه أربعة من كبار السادة الإقطاعيين بالمملكة وهم أمراء الجليل والكرك والشوبك وكونتية يافا وحاكم بارونية صيدا ، وإلى جانب هذه المقاطعات الكبيرة استحوذت مملكة بيت المقدس على اثنتى عشرة إقطاعية صغيرة المساحة هى إقطاعيات الخليل ، نابلس ، حيفا ، بيسان ، أرسوف ، قيسارية ، القيمون ، تبنين وبانياس ، الإسكندرونة ، الداروم ، بيروت (٤٢).

وتم منح هذه الإقطاعيات الصغيرة لاثنى عشر سيداً إقطاعيًا ، لإدارة شئونها تحت إشراف مباشرة لحكومة مملكة بيت المقدس التى دعيت باسم " قوة التاج " (٤٣).

ويمكن القول أن تداعيات النظام الإقطاعى الصليبى قد وجدت أيضًا فى الإمارات الثلاث الأخرى ، وهى إمارة طرابلس ، والرها ، وأنطاكية حيث بدأ حكام الإمارات السابقة ، فى توزيع الإقطاعات على أتباعهم من كبار السادة الإقطاعيين والفرسان ، حيث كان السيد الإقطاعى الذى يملك إقطاعية معينة ، يستطيع أن يتنازل عنها ، أو يتنازل عن جزء منها لأحد النبلاء أو الفرسان (٤٤)، وهكذا كانت تخرج من إقطاعية السيد الإقطاعى الكبير إقطاعيات مختلفة أصغر مساحة .

أما بالنسبة لمنطقة النفوذ الملكية فى المملكة اللاتينية ببيت المقدس فقد تألفت من ثلاث مدن هى بيت المقدس ، عكا ، نابلس ، وفى وقت متأخر أضيفت إليها منطقة الداروم والمنطقة المحيطة بها ، وكان كل من كونت يافا ، وأمير الجليل مدينين للملك بمائة فارس بكامل عتادهم ، بينما كان سيد إقطاع الكرك والشوبك مديناً للملك بستين فارساً (٤٥).

وبينما اختلفت مساحة الإقطاعات فى مملكة بيت المقدس ، والإمارات الصليبية الأخرى ، إلا أنه وبشكل عام كانت الإقطاعات العلمانية تتميز بكونها ذات مساحات شبه ثابتة ، بينما كانت إقطاعات الكنيسة تزداد باضطراد عن طريق المنح والتركات التى تركت لها ، وكذلك الحال مع إقطاعات الفرق العسكرية ، وبخصوص الإقطاعات الأخيرة - ونتيجة لدافع استراتيجى - فقد جرى توزيعها عبر كل الأراضى التى يسيطر عليها الصليبيون (٤٦).

وجدت عدة أشكال للنظام الإقطاعى الصليبى فى المستعمرات الصليبية بالشام ، منها وجود إقطاعات عينية Fiés en Villains ، وإقطاعات نقدية Fiés en besens ، حيث يشير حنا إبلين Jean d'Ibelin إلى وجود نوعين من الإقطاعات ، هما الإقطاع العينى ، والإقطاع النقدى ، كما يشير إلى مايؤديه الرجل من خدمة مقابل ما يتقاضاه من سيده الإقطاعى من أجر سواء جاء هذا الأجر من غلة الإقطاع ، أو من دخل الإقطاع النقدى (٤٧) كما يذكر أيضاً أن الإقطاعات النقدية تتساوى مع الإقطاعات العقارية من حيث مايجب عليها أن تقدمه للسيد الإقطاعى الأعلى من خدمة وولاء (٤٨).

وهكذا كان الفصل الذى يتمتع بإيجار عينى ، يجمع الحبوب والخضروات أو الزيت من القرى التابعة للإقطاع بعد مواسم الحصاد ، أو من مخازن سيده الإقطاعى فى أوقات معينة من العام .

وبخصوص الإقطاعات النقدية فقد تم تصنيفها إلى ثلاث فئات ، فى أولها كان السيد الإقطاعى يتعهد بأن يدفع للفصل مبلغاً ثابتاً من المال سنوياً ، وجرى هذا العرف إلى عام ١١٩٨م ، حيث تمتع العديد من الفرسان فى عكا بهذا النوع من الحياة الإقطاعية ، والفئة الثانية من الإقطاع النقدى كانت عبارة عن مصروفات سنوية من إيرادات القرية أو من خلال إيرادات مجموعة من القرى يتم تخصيصها ، حيث كان يتم منح أحد الأفصال إيجاراً محتكراً من داخل القرية مثل الضريبة المفروضة على الحصاد ، أو الضريبة المفروضة على البدو مقابل حق نصب خيامهم بجوار الإقطاع ، أما بالنسبة للنوع الثالث من الإقطاعات النقدية ، وهو

النوع المعتاد الذى تم منحه لتحصيل الإيرادات التى تم جمعها من المدينة بواسطة أحد موظفى السيد الإقطاعى ، حيث وجدت مصادر للإقطاعات الممنوحة فى إيرادات الأسواق المنتشرة بالمدينة مثل أسواق اللحوم ، وأسواق الأسماك ، الفواكه ، الملابس ، الخمور ، الزيت ، الآلات الموسيقية ، وكذلك الطواحين ومحلات الدباغة ، ومصانع الصابون ، ودور سك العملة ، ومحلات الصباغة ، وكذلك من الصرافين الذين يعملون فى تغيير العملات ، ومن الضرائب التى تجبى عند الدخول أو الخروج من بوابات المدن(٤٩) .

والملاحظ أن العديد من السادة الإقطاعيين قد امتلكوا إقطاعات نقدية ، أى أنهم حصلوا على إيرادات مالية ثابتة من المدن والقرى التابعة لهم ، فى مقابل توفير الحماية لها .

كان يتم وراثة الإقطاع النقدى ، وكان من المستحيل على الملك أن يقوم بالغائه(٥٠) ، وكانت فرصته الوحيدة فى الحصول عليه تتمثل فى موت السيد الإقطاعى بدون وريث ، أو فى موته وله ابنة واحدة ، يستطيع أن يختار لها زوجًا من بين أفصاله (٥١).

وامتلك العديد من الأفصال إقطاعات مختلفة تتكون فى جزء منها من أراضى وفى جزء آخر من إيجارات نقدية أو عينية ، بينما تملك البعض منهم إقطاعات ضمنت لهم مبالغ من المال ، ومحاصيل ، وحصص تموينية وأراضى (٥٢).

ولكى نعطى مثالاً عن كيفية امتلاك رجل عظيم للإقطاعات ، يمكننا أن ننظر فقط إلى مجموع ممتلكات جوسلين دى كورتناى Jocelin de Courtenay فى سنة ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، حيث كان يحصل على إيجارات تبلغ ٥٠٠ بيزانت فى عكا ، وكذلك فى صور ، كما كان يمتلك أيضًا إقطاعًا فى الجليل الأعلى وعدة قرى حولها ، وأكثر من ثلاثة إقطاعات تم استبدال أحدها بقرية وإيجار يبلغ ١٠٠٠ بيزانت ، بينما تكونت الإقطاعات الأخرى من عدة قرى وإيجار يبلغ ٨٠٠ بيزانت (٥٣).

ونتيجة لحركة المد الإسلامى ، والهجوم الإسلامى المضاد على المستعمرات الصليبية ، فإن فرصة ازدياد الإقطاعات النقدية قد أخذت فى الاضطراد فى النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادى ، وإلى نهايته ، وذلك لكى تحاول تعويض الخدمة العسكرية التى كانت تقدمها الإقطاعات الأخرى ، والتى نجح المسلمون فى استردادها من الصليبيين .

ويجب أن نعلم أن عملية منح الإقطاعات للأمراء والسادة الإقطاعيين ، قد استمرت منذ البداية المبكرة للغزو الصليبى ، وغالبًا ما حافظ الأمراء على سيطرتهم داخل المدن الرئيسية

التى تم غزوها أولاً ، كما أن معظم ملاك الإقطاعات عاشوا فى المدن والقلاع ، ولم يعيشوا فى أراضيهم قاصرين أنفسهم على جمع إيرادات قراهم (٥٤).

كانت البيعة التى تقدم من الفصل إلى السيد الإقطاعى هى العلامة المنظورة فى عملية التعاقد بينهما ، ونتيجةً لذلك ، فقد وجدت الخدمات التى يقدمها الفصل ويتمتع بها السيد الإقطاعى ، ولذلك كانت عملية البيعة ومايترتب عليها من التزامات متبادلة هى العمود الفقرى الذى قام عليه أى إطار نظرى للنظام الإقطاعى .

ونتيجة لهذه الخدمات والتى كان أهمها الخدمات العسكرية فى مجتمع جديد تم تكوينه داخل العالم الإسلامى ، لكى يستطيع القيام بمهام الدفاع عن نفسه ، بل والتوسع لتحقيق حلمه على حساب الأراضى الإسلامية ، فقد تم تسليم الإقطاعات منذ الوقت المبكر للغزو والاستقرار للأمراء والفرسان العسكريين إلا أنه من الملاحظ أن هناك عدداً من الضباط الصغار Sergeants (٥٥) قد تملكوا أيضًا العديد من الإقطاعات ، مثال ذلك تملكهم لأكثر من عشرين إقطاعية فى لوردية أرسوف Arsur (٥٦).

ويتحدث أحد المؤرخين المحدثين عن إقطاعات شريحة الضباط الصغار Sergeants فى النظام الإقطاعى بإنجلترا فى القرن الثالث عشر ، فيذكر أنه عندما ندرت النقود ، وزادت كمية الإقطاعات الممنوحة لهؤلاء الضباط ، كان من السهل عليهم أن يقوموا بأداء واجباتهم عن طريق الدفع بواسطة الأراضى وذلك من أجل القيام بالأعمال المختلفة التى يطلبها الملك أو السادة الإقطاعيون الكبار (٥٧) ، إلا أننا عندما نقارن هذا الوضع بالإقطاع الصليبى نجد أن الضباط الصغار sergeants لم يقوموا بمثل هذا العمل ، ربما لأن النقود لم تكن نادرة إلى هذا الحد ، ولعدم كبر مساحة الإقطاعات التى منحت لهم .

وبشكل عام نجد أن الضباط كانوا يؤدون الحقوق الملكية عن إقطاعاتهم Sergeantries ، حيث قام معظمهم بأداء الواجبات العسكرية ، مثلما كان يحدث عند التركوبولى (٥٨) ، كذلك كانت تخضع الـ Sergeantries لنفس قوانين البيع أو القسمة بين الورثة مثل الإقطاعات العادية ، كذلك خضعت للسلطات القضائية التابعة لمحاكم الإقطاعات ، وذلك على الرغم من أن الخبراء القانونيين لم ينظروا للضابط الصغير كمساو ومعادل للفارس (٥٩).

تنوعت أنواع الإقطاعات التى تم منحها داخل إطار النظام الإقطاعى الصليبى ، فمنها ما تم منحه لطبقة الفرسان والضباط ، ومنها ما تم منحه للقوميونات وللطبقة البورجوازية ، بل

أنه فى أرسوف على سبيل المثال ، امتلك الموظفون الصغار كالترجمان والكاتب وتجار السيد الإقطاعى ورؤساء الخدم إقطاعات عينية ونقدية ، وكذلك الأمر فى قيسارية ويافا والإقطاعات الصغيرة فى منطقة النفوذ الملكية القريبة من عكا ، وربما كان السبب الرئيسى وراء هذا الابتداع ، هو وجود نفس الخليط العشوائى من الإقطاعات التى لم تكن لسبب أو لآخر صالحة ومناسبة للنظام العام للتصنيف الاجتماعى (٦٠). بالإضافة إلى تواجد عناصر جديدة وقديمة فى البناء الاجتماعى - الاقتصادى سويًا طول الوقت .

ويجب أن نعلم أن ذلك الخليط العشوائى من الإقطاعات لم يكن قاصراً على إقطاعات النظام الإقطاعى الصليبى ، إذ أننا نجد شبيهًا لذلك فى الإقطاع الأوربى فى إنجلترا فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر (٦١)، وذلك نتيجة لعدم قدرة النظام الإقطاعى نفسه - فى أى مكان - على فرض إطار عام لايمكن تجاوزه ، إذ تعددت الأنظمة الإقطاعية بمقدار تعدد ظروف وجودها وضرورة تطورها .

كان للنظام الإقطاعى الصليبى ممارساته الخاصة ، منها على سبيل المثال إمكانية تبادل إقطاع السيد الإقطاعى بإقطاع أحد الأفصال ، وأبرز مثال على ذلك هو ماحدث بين الملك بلدوين الثالث (١١٥٢-١١٦٢م) وبين فيليب دى ميللى Philip de Milly ، حيث حصل الملك منه على إقطاع نابلس مقابل التنازل له عن إقطاع الكرك والشوبك (٦٢).

وبالطبع كان لابد لكل تبادل للإقطاعات من أسباب تؤدى إليه ، وفى الحالة السابقة ، نجد رغبة بلدوين الثالث فى الحصول على إقطاع نابلس لما به من إيرادات كبيرة ، وربما أيضًا لأنه أراد أن يأمن جانب فيليب دى ميللى الذى كان فى معسكر والدته الملكة ميلسندا Milisenda أثناء الصراع على العرش بينهما .

وبرغم عمليات تبادل الإقطاعات ، إلا أنه - وبشكل عام - فإن وراثة الإقطاع تمثل إحدى خصائص النظام الإقطاعى الصليبى ، مع وجود بعض الاستثناءات التى تفرضها الظروف السياسية ، فمثلاً يرى البعض أن الإقطاعات الصليبية لم تكن تعتبر وراثية فى بداية الاستقرار الصليبى المبكر(٦٣) ، حيث استولى بلدوين الأول على إقطاع الجليل رغم وجود الفارس جيرار Gerard ، الذى كان له حق وراثة إقطاع أخيه هيو أوف سانت أومر Hugh of Saint Omer ، وما يبرر هذا التصرف هو خوف الملك بلدوين الأول من مشروع تانكرد لتأسيس دولة مستقلة بالجليل ، وبالتالى أسرع فى ضمها إلى أملاك التاج الصليبى(٦٤).

بالنسبة لحدود الإقطاعيات ، فكان يمكن الاعتماد على بعض النقاط الثابتة ، مثل شجرة أو كهف أو صخره ، وكان يتم توضيح ذلك برسم علامة الصليب عليها ، كما تم منح الإقطاعات الأصغر حجمًا فى المدن والقرى للقوات العسكرية ، والقوات الخاصة بالبارونات ، وذلك طبقًا لحجمها وقيمتها على أن يعيدوا إلى ملاكها الأصليين نصيبهم من المحاصيل ، وعدداً من الخيول والبغال [٦٥].

وبالنسبة إلى لوردية صور ، فقد تم تقسيم إقطاعاتها بين عدد كبير من السادة الإقطاعيين، رغم أن أهم ملاك الأراضى بها كان الملك والبنادقة . وبالنسبة للسادة الإقطاعيين الصليبيين ، قام أحد الباحثين المحدثين[٦٦] بحصرهم بحوالى تسعة ملاك فقط ، بلغ مجموع ممتلكاتهم حوالى أربع عشرة قرية ، كانت ثلاث قرى منها أكثرها أهمية ، مع ملاحظة أنه لم يقم بإحصاء كل المناطق الصغيرة المساحة التى وجدت بالقرب من مدينة صور مباشرة ، كالحدائق والبساتين .

وداخل النظام الإقطاعى الصليبى وجد الفرق بين الملكية الإقطاعية والملكية غير الإقطاعية، وكانت الواجبات أو الأعباء المالية هى العلامة الفارقة بينهما ، حيث لم يكن على الممتلكات غير الإقطاعية أية التزامات إقطاعية ، ونتيجة لهذا الاختلاف فقد ظهرت أنماط متعددة من الإقطاعات ، وعلى سبيل المثال كان هناك ممتلكات يتم تملكها كإقطاع مقابل أداء واجبات عسكرية ، وهذه الإقطاعات غالبا ما كانت من نصيب الفرسان والبورجوازيين ، بالإضافة إلى وجود أراضى تسمى Borgesie ، وهى معفاة من الالتزامات تمامًا ، ويتم تملكها بواسطة البورجوازيين [٦٧].

وفى مكان ثالث كانت هناك أراض مملوكة لإقطاعيين بدون واجبات عسكرية أو أية خدمات للدولة ، فهى ممتلكات معفاة تمامًا من الواجبات ، لكنها ليست Borgesi إلا أنها تتشابه جزئيًا مع الإقطاع الحر Allodia الأوربى ، كذلك كانت هناك Borgesies تنتمى إلى طبقة ملاك الأراضى ، لكنها تخضع للسلطة القضائية للمحكمة البورجوازية ، وكذلك أيضًا وجدت أنواع من الإقطاعات تسمى Feuda استطاع البورجوازيون امتلاكها بشكل قانونى عن طريق الزواج أو الوراثة ، وبشكل غير قانونى عن طريق الشراء [٦٨].

ويمكن تفسير ذلك أيضًا من خلال حقيقة أنه لايمكن نقل نظام من بلد لآخر ، فضلاً عن مايمكن أن تفرضه الطبيعة المختلفة لبلاد الشام من سهول ساحلية ، وجبال ، وصحارى على أنواع الإقطاعات .

وتوضح لنا الاختلافات السابقة فى أنواع الإقطاعات ونوعية ملاكها فكرة عن التطور المستمر فى عملية منح الإقطاعات التى مارسها ملوك بيت المقدس وأمراء الإمارات الصليبية، ففى بداية الاستقرار الصليبى تم منح الإقطاعات لطبقة الفرسان من أجل ضمان ولائها ، ومن أجل استمرار عملية الغزو التى قاموا بها للأراضى الإسلامية المجاورة ، إلا أنه وبعد نمو السلطة اللاتينية فى المستعمرات الصليبية ، أخذت هذه الإقطاعات فى تنوعها ، وتم منحها للبورجوازيين ، بل وتم منح بعض الإقطاعات بدون تلقى مقابل من الخدمات والأعباء .

إذا تحدثنا عن العلاقات الإقطاعية بين طبقات المجتمع الصليبى ، يجب أن نذكر أنها لاتختلف كثيراً عن العلاقات الإقطاعية بين طبقات مجتمع الغرب الأوربى القروسطى ، مع وجوب ملاحظة بعض الاختلافات التى فرضتها الطبيعة التوسعية للكيان الصليبى الجديد فى الشرق الإسلامى ، وما استتبع ذلك من علاقات إقطاعية قائمة على الخدمات العسكرية بشكل أساسى فى المقام الأول ، وعلى استنزاف الإقطاعات من أجل تمويل خزائن مملكة بيت المقدس وباقى المستعمرات الصليبية ، لمواجهة الهجمات الإسلامية المضادة .

وهكذا كان على المجتمع الصليبى صياغة علاقات إقطاعية تحمل فى طياتها بذور العلاقات الإقطاعية الأوربية مع ما استجد عليها من عمليات تبديل وترتيب للأولويات فرضها الوضع الجيوبوليتكى الجديد .

كان حجر الأساس فى العلاقات الإقطاعية فى المجتمع الإقطاعى الصليبى هو عملية التعاقد ، أى موافقة الطرفين (السيد الإقطاعى والفصل) على المشاركة فى عقد إقطاعى يحدد لكل منهما التزاماته وواجباته ، فعل سبيل المثال ، كانت علاقات الملك الصليبى مع أتباعه الأكثر أهمية قد تم تحديدها عن طريق الشروط المكتوبة فى العقود الخاصة التى تم عقدها مع كل منهم على حده ، كذلك كان الحال فى علاقات ملاك الأراضى بالعديد من مستأجريهم .

وبشكل عام ، فإن المشاركة فى العقد الإقطاعى كانت تقتضى أن يتم الارتباط بحقوق وواجبات ، فكان يجب على الملك الإقطاعى ، أو على السيد الإقطاعى ، أن يلتزم بحماية أفصاله ، ومنحهم نفقات معيشية ، تختلف حسب شكل الإقطاع ، أو الإيجارات أو الممتلكات، حيث تمكّن هذه النفقات الفصل من العيش بسلام حتى يستطيع الاضطلاع بواجباته(٦٩).

وفى حين كان على السيد الإقطاعى ، ضمان حقوق أفصاله ، والدفاع عنهم ضد كل ما يسبب لهم ضررا(٧٠) ، كان على الفصل أن يدافع عن سيده إذا ماتعرض للخطر ، حيث التزم الفصل بحماية سيده الإقطاعى ، والحفاظ على شرفه ، ومعارضة أية مشاريع يمكن أن تضر بسيده إذا ما سمع بها ، كما يجب عليه اتخاذ خطوات استثنائية فى الأوقات التى يحتاجه فيها السيد الإقطاعى ، فمثلا عندما يقع سيده فى الأسر ، كان على الفصل أن يساهم فى دفع الفدية بواسطة فرض ضريبة على ممتلكاته تبلغ ١٪ ، أو بأن يبيع إقطاعيته إذا كانت من النوع الذى لا يورث (٧١).

على أن أهم الخدمات التى كان يؤديها الأفصال للسادة الإقطاعيين تتمثل فى الخدمة العسكرية Auxilium ، ووجوب تقديم النصح والاستشارة Consilium ، فكانت الخدمة العسكرية واجبة على الفصل حين يستدعيه السيد الإقطاعى ، فيذهب إلى مكان الاجتماع بأسلحته وبعدد معين من الخيول ، وربما كان الفصل يقوم بحراسة قلعة السيد الإقطاعى . وبالنسبة لمملكة بيت المقدس ، كان على الفصل أن يظل داخل الجيش الإقطاعى داخل حدود المملكة لمدة تم تحديدها بعام من تاريخ استدعائه ، وذلك فى حالة وجود الملك أو السيد الإقطاعى أو عدم وجودهم ، وبالنسبة لإمارة أنطاكية فقد كان فرسان إقطاع Margat يقومون بمهام حماية قلاع أنطاكية ، وكذلك عمل قادة الأفصال للقلاع فى بيروت وأرسوف Arsur(٧٢).

وفى نفس الوقت كانت زوجة الفصل - ولكونها لاتستطيع القيام بالخدمات العسكرية بطبيعة الحال - كانت تؤدى خدمة تسمى Service de Marriage وكانت تحدث أيضًا بنفس الطريقة مثل Auxilium فعندما يتم استدعاؤها للزواج ، فإنها ترتبط بالزواج من أحد المتقدمين لها عن طريق السيد الإقطاعى ، بشرط أن يكون متكافئًا معها .

وبالنسبة لتقديم النصح والمشورة Consilium ، فقد اقتضى ذلك من الفصل أن يشارك فى الحكم على سلوك سيده ، وذلك مع أنداده من الأفصال الآخرين ، ويعنى هذا ارتباطه بالاشتراك فى المحكمة الإقطاعية إذا ماحدث نقض للعقد الإقطاعى (٧٣).

كذلك يمنع العقد الإقطاعى الفصل من محاربة سيده الإقطاعى ، وذلك مقابل ألاّ يصطدم السيد الإقطاعى به ، وألاّ يأخذ منه إقطاعه ، كما كان على السيد الإقطاعى أن يرتب عملية إنقاذ الفصل فى حالة ما إذا سلم نفسه كرهينة لإنقاذه (٧٤).

كما كان على السيد الإقطاعى أن يزوج وريثة الإقطاع إذا ما وصل عمرها إلى اثنتى عشرة سنة ، ونظريًا كان للوريثة حق اختيار زوجها بين ثلاثة مرشحين متكافئين معها ، وربما كان والداها يرتبان لزواجها ويضطران إلي عرض مبلغ من المال على السيد الإقطاعى للحصول على موافقته علي زواجها من الشخص الذى وافقوا عليه ، فريموند الثالث Raymound III أمير طرابلس (١١٩٢ - ١١٨٧م) ، مثلاً ، حصل على مبلغ كبير لكى يزوج وريثة إقطاع البترون Betheron إلى شخص آخر ، أعظم من جيرارد أوف ريد فورد Girrd of Ridfort ، حيث كان قد وعده بالزواج منها (٧٥).

وفى داخل التنظيم الإقطاعى للمجتمع الصليبى فى بلاد الشام ، كان مسموحًا بانتقال الإقطاعات ، إلا أنه لم تكن هناك ضريبة انتقال عندما يتغير مالك الإقطاعية ، فيما عدا أنطاكية ، حيث كانت تدفع ضريبة انتقال تبلغ $\frac{1}{9}$ ثمن الإقطاع ، ومن المحتمل أنها تساوت مع الـ Relief(٧٦) فى الغرب كما تم التحكم فى عملية تحويل ملكية الإقطاعية ، حيث كان من الممكن أن يجرى بيعها فى المزاد العلنى بشرط أن تكون لشخص قادر على تملكها (٧٧).

ونتيجة لتعدد السادة الإقطاعيين ، وتعدد الأفصال التابعين لهم ، ووجود العقد الإقطاعى بين كل سيد إقطاعى وفصله على حده ، مما سبب الكثير من التناقضات التى لم تكن فى صالح الكيان الصليبى ، واجهت الملوك الصليبيين إشكالية قانونية مؤداها أنه عند اختلاف الملك الصليبى الإقطاعى مع أحد أفصاله الأمراء أو البارونات ، فكيف يكون موقف أفصال الأخير ؟ من الطبيعى أنه سوف يدين بالولاء أولاً لسيده الإقطاعى المباشر حسب عملية التعاقد الإقطاعى بينهما ، وهذا التصرف وإن كان صحيحًا من الناحية القانونية إلا أنه -وعلى المدى البعيد - لايخدم توجهات ملوك وأمراء المستعمرات الصليبية .

ونتيجة لهذا كله أصدر الملك عمورى (١١٦٢-١١٧٣م) فى أول أعوام حكمه قانونه المشهور Assise sur La Ligece الذى - وبواسطة حلف يمين الولاء - جعل المستأجرين الفرعيين يعترفون بالملك الصليبى سيداً مباشراً لهم ، وأن يصبح الملك مقدمًا فى الترتيب من ناحية الولاء على سيدهم الإقطاعى المباشر (٧٨).

وشجع هذا الأفصال على مساعدة بعضهم البعض ، فعلى سبيل المثال إذا وقع ظلم على أحدهم من قبل السيد الإقطاعى ، كان الواجب عليهم مساعدة بعضهم البعض ، مطالبين السيد باستجواب الفصل أمام المحكمة قبل أن يستولى على إقطاعه ، وإذا رفض السيد

الإقطاعى قرار المحكمة ، فإن الأفصال يرفضون أداء ما عليهم من خدمات وبالتالى كان على الملك أن يتدخل لصالحهم ، كما كان ينبغى عليه أيضًا أن يقوم بإقرار العدالة فى محكمته (المحكمة العليا) لأى فصل مهدد بالطرد أو السجن (٧٩).

واستلزم التنظيم الإقطاعى الجديد وجود أتباع مقربين وبورجوازيين لكى يتركوا السيد الإقطاعى فى الحال إذا ماقام بعصيان الملك ، وهكذا جرى تفضيل السلطة الملكية ، فكان قسم الولاء يؤدى للملك الصليبى بواسطة جميع الأفصال ، مثلما كان أيضًا حلف يمين الإخلاص بواسطة سكان المدن ، والبلاد والقلاع الموجودة فى إقطاعات الملك(٨٠) .

ونحن نتفق مع الأستاذ ماير Mayer فى أن القانون السابق كان محاولة قوية ونشيطة من الملك الصليبى لاستخدام الأفصال الصغار كقوة مضادة ومعاكسة لطبقة النبلاء العليا (٨١) ، ولكننا نضيف أنه نظرًا للطبيعة التوسعية للمملكة اللاتينية ، وللكيان الصليبى بشكل عام ، فقد استلزم ذلك أن يحصل الملك على ما يشبه التفويض من جميع الأفصال التابعين له وللأمراء والبارونات بل والبورجوازيين وللكنيسة أيضًا ، من أجل منحه حرية الحركة فى الاستمرار فى توسعاته ، وفى استمراره فى الدفاع عن أملاكه ضد هجمات المسلمين التى لم تتوقف .

كان الشكل الإقطاعى فى المستعمرات الصليبية فى بلاد الشام على هيئة مثلث ، كان الملك فى القمة ، وتبدأ القاعدة فى الاتساع عند الهبوط إلى أسفل ، ورغم ربط أضلاع المثلث ببعضها البعض عن طريق قانون الملك عمورى Assise sur La Ligece ، فى العام ١١٦٢م، إلا أن ذلك لم ينف وجود طبقات إقطاعية داخل المثلث الإقطاعى نفسه ، ووجدت هذه الطبقات منذ بداية الاستقرار الصليبى ، ولم ينجح القانون السابق فى إلغائها ، وإن كان قد نجح فى الحد من سلطاتها .

ونظرًا لأن التنظيم الإقطاعى للمجتمع يقوم على افتراض أن الحرب حقيقة يومية من حقائق الحياة ، كان لابد من وجود ركيزة عسكرية يمكن الاعتماد إليها ، وخاصة حين وجوده فى قلب منطقة تحاول الانقضاض عليه ، واستعادة أملاكها ، فاستعان النظام الصليبى بطبقة النبلاء العسكريين الذين كانوا يتبعون الملك فى الترتيب مباشرة ، ورغم وجود عدة طبقات أخرى داخل المثلث الإقطاعى الصليبى ، كالطبقة البورجوازية ، وطبقة رجال الدين الإقطاعيين ، إلا أن الاعتماد الأكبر كان على طبقة النبلاء المحاربين للأسباب السابقة .

ونظراً لأنه يمكن تقسيم الطبقة الواحدة إلى عدة شرائح ، فيمكننا القول أنه داخل طبقة النبلاء برز البارونات كجماعة فوقية عليا ، والمقصود بالبارونات هنا ، هم الذين وجدوا فى إمارة الجليل ، وكونتية يافا وعسقلان ، لوردية بيروت ، صيدا ، وصور بعد العام ١٢٤٦م ، وفى تورون Toron والناصرة Nazareth ، وحيفا وقيسارية ، وبيت لحم ، وأرسوف ، واللد ، وما وراء الأردن (٨٢).

احتفظت جماعة البارونات بحالة ممتازة من الناحية القانونية كجماعة صغيرة داخل النبلاء وأوجد هذا نوعًا من الخلل فيما بين طبقة ملاك الأراضى من النبلاء ، كما كانت البارونيات تختلف عن اللورديات ، حيث كان البارونات يتألفون من الرجال الأغنياء ، وربما سبق استخدام كلمة " البارون "(٨٣) فى النصف الأول من القرن الثانى عشر الميلادى فى كونتية طرابلس ، حيث ظهرت تصاريح تفرق بين البارونات وباقى النبلاء والفرسان (٨٤).

فى الفترة ما بين ١١٣٠م إلى ١١٦٠م تمكن النبلاء من تقوية صلاتهم مع الملك ، وحصلت بعض أسر النبلاء على أملاك ثابتة فى اللورديات ، بعد ذلك رفع الملك عمورى Amaury النبلاء إلى مرتبة أمراء البارونيات ، وبالتالى زاد من ثقلهم فى المجتمع الصليبى ، ولكن أصبح هؤلاء الأفصال الأقل رتبة Rear-Vassals أمراءً فقط فيما يتعلق بالملك ، ولكن داخل إطار البارونية ظلوا خاضعين للبارون (٨٥).

وكان معظم الفرسان من الأوروبيين ، على الرغم من أن هناك دليلاً قوياً على وجود عدد من الفرسان ذوى الأصل المحلى ، على أن الأكثر شهرة من بينهم أسرة نبيلة عرفت باسم "عربى" Arrabi ، ومن الواضح أنها ذات أصل عربى ، وظهر هذا الاسم لأول مرة فى العام ١١٢٢م عندما عمل Muisse Arrabi فى حاشية هوف Hugh أمير يافا ، وكيفما كانت أصول الفرسان ، فقد تحولوا إلى مسيحيين لاتين حيث كان الفارس اللاتينى فقط هو الذى يستطيع المثول أمام المحكمة الإقطاعية (٨٦).

ورغم السماح للفرسان بشراء الإقطاعات المعروضة للبيع ، فقد وجد فى الإمارات الصليبية العديد من الفرسان المرتزقة الذين لايمتلكون أية أراض .

وقد أرغمت بعض الظروف الاستثنائية ملوك وأمراء بيت المقدس على منح لقب فارس إلى العديد ممن هم ليسوا فرسانًا ، ومثال ذلك مافعله باليان الثانى إبلين Balian II d'Ibelin الذى تحمل مسئولية الدفاع عن بيت المقدس أمام هجوم صلاح الدين الأيوبى ١١٨٧م ، حيث

منح لقب فارس للعديد من سكان المدينة ، وذلك من أجل زيادة عدد القوات المدافعة عن المدينة (٨٧).

أوضحت القوانين المبكرة لوراثة الإقطاعات أن الفارس لم يكن ليستطيع الحصول على إقطاع فارس آخر عن طريق الوراثة ، بل يجب أن يتخلى عنه تعاطفًا مع قريب صاحب الإقطاع الأصلى ، والذى لم يتملك إقطاعاً من قبل . ثم حدث تعديل متأخر فى القرن الثانى عشر ، حيث سمح للفارس بامتلاك عدة إقطاعات ، مادام يضمن ويكفل القيام بالخدمات المفروضة على كل إقطاع (٨٨).

وحدث هذا التغير القانونى نتيجة نمو العرف الذى قضى بأنه عندما يموت الرجل الذى يمتلك إقطاعية أو أكثر ، فيجب تقسيمها بين ورثته لكى يقوم كل منهم بأداء الخدمة الشخصية ، كما يمكن تقسيم الإقطاعية فيما بين الورثة إذا لم يكن هناك وريث مذكر ، بشرط أن تتضمن الإقطاعية عدداً من الفرسان(٨٩).

وفى العام ١١٧١م تقرر أن يتسلم الابن الأكبر البيعة من إخوته ، وإذا ماكان الوارث قاصراً توضع الإقطاعية تحت عناية اللورد الذى يستطيع أن يهبها إلى أى شخص يختاره (وأحياناً فى مقابل مادى) ، ويقوم أحد أقارب الوارث القاصر بالوصاية عليه (٩٠). كانت طبقة الفرسان متلاحمة بواسطة القوانين الصارمة التى تعلقت بحق الوراثة ، حيث تأثرت حقوق الوراثة فى إقطاعية ما بوسائل تسلمها من مستأجرها الأخير سواء كان ذلك بواسطة حق الوراثة العادى ، أو بحق اكتساب الفارس الإقطاع من سيده الأعلى أو بواسطة الوراثة فى المنحة الأصلية (٩١).

عرفت معظم الإقطاعات باسم Fiés d'escheete (٩٢)، وهى الإقطاعات التى استولى عليها الفرسان نتيجة عدم وجود وارث لها ، كما كان يمكن منحها إلى المؤسسات الدينية بموافقة السيد الإقطاعى حيث كان يفقد خدمة الإقطاع . كما وجد نوع آخر من الإقطاعات سمى Fies de Conquest ، وهى الإقطاعات التى تم منحها أولاً إلى مالكها الأصلى ، وإذا ما انتقلت إلى وارث بواسطة قوانين الوراثة العامة ، فإنها تتحول إلى Fies d'escheet وتخضع للوراثة العادية (٩٣).

ويجب أن نعلم أن الحكام اللاتين - عن طريق منح الإقطاعات للفرسان - قد ضمنوا ولاءهم على المستوى الشخصى ، وكذلك ضمنوا أمن الحدود الداخلية والخارجية نتيجة منحهم إقطاعات وقلاع تقع على حدود الممتلكات الصليبية مع المسلمين .

وبالنسبة لطرد المستأجر من إقطاعه ، فإن ذلك لم يكن ليحدث إلا بعد قرار من المحكمة العليا ، وبعد أن يأتى بخطيئة كبيرة تبرر ذلك ، وبعد حدوث مشاورات بين جماعة من الأفصال والنبلاء وكبار رجال الدين فى المملكة اللاتينية (٩٤).

وبالنسبة للعلاقة بين المالك والمستأجر ، فإذا لم يدفع المستأجر ما عليه من التزامات فإنه يحرم من الإقطاع الذى يستأجره ، أما إذا أراد المستأجر أن تعود له أرضه ، فلابد له من دفع الإيجار بالإضافة إلى دفع ما تكلفة السيد الإقطاعى المالك فى إصلاح المبانى أو حرث الحدائق (٩٥).

وإذا كان من السهل أن يتم مصادرة الإقطاع عند حدوث إخلال أو نقض للعهد بين السيد الإقطاعى والفصل ، فإنه من السهل أيضًا أن يتم منح الإقطاع إلى شخص يعيش فى مسافة بعيدة عن منطقة نفوذ السيد الإقطاعى (٩٦) مادام أنه سوف يقوم بأداء ما عليه من خدمات والتزامات .

والحقيقة أنه برغم الضمانات التى كفلت لكل من السيد الإقطاعى والفصل داخل النظام الإقطاعى الصليبى ، وبرغم الامتيازات التى تمتع بها الأفصال فإن مزايا النظام الإقطاعى كانت تصب فى النهاية دائمًا فى مجرى السيد الإقطاعى ، وذلك لكونه الرجل الأقوى باستمرار ، رغم لجوء الفصل إلى محكمة الملك . ولكى نلفت الانتباه إلى الاختلال الدائم فى ميزان القوى بين السيد الإقطاعى والفصل يمكننا أن نذكر أنه بعد فتح صلاح الدين الأيوبى لبيت المقدس ، وفرضه غرامة على جميع سكانها اللاتين ، بقى عدد منهم لايستطيع أن يفتدى نفسه ، فادعى بعض السادة الإقطاعيين أن جماعة من أفصالهم يقيمون بالمدينة ، ودفعوا لهم ما عليهم من فدية مقابل أخذهم لإقطاعاتهم خارج المدينة (٩٧).

وإذا أخلّ السيد الإقطاعى بإحدى التزاماته كأن لم يدفع للفصل أجره المتفق عليه من قبل، فيمكن للفصل أن يطلب من سيده الإقطاعى مقابل خدماته مرة واثنين وثلاثة مرات ، وبعد ذلك فعليه أن يذهب للمحكمة العليا ليطلب المشورة ، وعلى المحكمة أن ترسل خطابًا للسيد الإقطاعى بأنه ينبغى عليه دفع أجر للفصل (٩٨).

وفى حالة توقف الملك عن دفع مرتبات أفصاله ، ولم يكن لديهم أية موارد أخرى ، جاز لهم أن يبيعوا سلاحهم وأن يعيشوا بثمنه ، ويترتب على هذا إعفاءهم من الخدمة الحربية ، أما إذا كان الملك ميسورًا فينبغى عليه أن يدفع لهم أجورهم ، كما أن الملك لم يكن ملزمًا بدفع ما

تأخر من الأجور ، إذا نقصت موارده المالية بسبب غارات المسلمين ، أو ضعف المحصول ، أو انتشار الأوبئة . وزخرت قوانين مملكة بيت المقدس بالإشارات العديدة إلى حالات توقف فيها الملك والسادة الإقطاعيون الكبار عن دفع مرتبات الجنود الأقصال بسبب سوء الأحوال الاقتصادية ، وكان الكندسطبل Constable(٩٩) هو المسئول عن استخلاص حق الجندى المأجور عند سيده (١٠٠).

وبالنسبة للفصل الذى كان يحوز عدداً من الإقطاعات عن طريق المنح أو الشراء أو الوراثة، وبالتالى كان يتبع عدداً من السادة الإقطاعيين ، فعليه أن يحلف يمين الولاء ويؤدى الخدمة الشخصية والحربية لصالح سيده الإقطاعى الأول ، ولو تعارض ذلك مع مصالح الآخرين ، وإذا قامت الحرب بينهم ، وجب على التابع أن يدخل المعركة دون إبطاء لصالح السيد الإقطاعى الذى منحه إقطاعه أولاً (١٠١).

ومادمنا فى معرض الحديث عن العلاقات الإقطاعية بين طبقات المجتمع الصليبى ، فيجب أن نذكر بأن هذا المجتمع لم يتكون فقط من طبقة فوقية هى طبقة الملوك والبارونات والنبلاء ، وطبقة أخرى تحتية هى طبقة الفرسان والأقصال ، بل دخل فى النسيج الاجتماعى الجديد فى المستعمرات الصليبية فى الشرق العربى روافد من طبقة بورجوازيى المدن الأوربية ، وكذلك طبقة تجارية أخرى مثلتها القومیونات التجارية الإيطالية خير تمثيل .

وعكست الطبقة البورجوازية وضع الطبقة الوسطى فى وطن تم استعماره بواسطة المهاجرين، كما أحدث التنافس بينهم وبين طبقة النبلاء على استعمار الوطن الجديد نتيجة هامة تمثلت فى إعاقتهم عن إحداث أى تقدم لصالحهم (١٠٢).

ولذلك أيضاً لم تلعب الطبقة البورجوازية فى الكيانات الصليبية فى بلاد الشام دوراً مهماً فى التجارة العالمية ، لكنهم فقط امتلكوا المحلات التجارية والمصانع التى تعمل بالخامات المحلية ، ومن أجل الاستهلاك المحلى فقط (١٠٣). وبالتالى لم يحرز البورجوازيون ثروات ضخمة بسبب وجود المصادر العظمى للثروة وهى التجارة العالمية البحرية فى أيدى البورجوازية الأوربية الحقيقية ، والتى تمثلت فى القومیونات التجارية الغربية (١٠٤).

ظهرت الطبقة البورجوازية أول ماظهرت فى الوثائق فى سنة ١١١٠م ، وأخذت فى التنامى إلى أن سمح لهم الملك بلدوين الثانى (١١١٨-١١٣١م) فى العام الأخير من حكمه بتنظيم أنفسهم من خلال المحاكم البورجوازية تحت إدارة الفيكونتات ، كما كان لبورجوازيى مملكة بيت

المقدس امتياز خدمة الملك خلال مراسم تنصيبه ، وكان الملك ينتقى من بينهم من يعمل فى وظيفة Seneschal (١٠٥).

وتشابه وضع الطبقة البورجوازية فى الإمارات الصليبية مع وضعها فى مملكة بيت المقدس اللاتينية لكونها الطبقة المستقلة الثانية فى تنظيم المجتمع الإقطاعى .

كما وجد بعض البورجوازيين من بين السكان الشوام المسيحيين فى المستعمرات الصليبية ، كذلك وجدت بورجوازيات بيزنطية صغيرة فى المدن التى تأثرت بالصبغة البيزنطية أكثر من غيرها ، كما هو الحال فى أنطاكية (١٠٦). ومع أن المدن الصليبية لم تتمتع باستقلال ذاتى ، فإن البورجوازيين لم يكونوا منظمين تمامًا ، وانبثقت مجموعات مختلفة من بينهم ، وهذه المجموعات رغم أنها لم تكن ذات نمط منظم ، فإنها وزعت أدوارها فى حياة المدينة بشكل عـــام(١٠٧). وكان الشكل المهم لهم هو دخولهم فى جماعة تفكر بشكل مشابه فيما يتعلق بمصالحهم ، وخاصة أن الامتيازات التى منحت لهم لم تمنح لهم كطبقة منفصلة وإنما منحت لأفراد منهم حسب أهميتهم لدى دولاب الحكم الصليبى .

وبينما لم تكن هناك أية وسيلة تمكّن البورجوازى من أن يصبح فارسًا ، فإن باليان الثانى دى إبلين Balian II d'Ibelin قام بترقية بعض أبناء الطبقة البورجوازية فى العام ١١٨٧م ، ويبدو أن ذلك قد حدث عندما وكلت إليه مهمة الدفاع عن بيت المقدس . إلا أنه من المؤكد أن فرعًا من أسرة Antiaume البورجوازية قد وصل إلى طبقة الفرسان فى بداية القرن الثالث عشر (١٠٨).

وبشكل عام ، كانت معظم الممتلكات البورجوازية تقع داخل المدن أو خارج أسوارها مباشرة ، ويمكننا أن نفسر ذلك بالرجوع إلى ظروف نشأة الطبقة البورجوازية فى الأساس ، حيث اشتق اســمهم من المدينة Bourg لكى يصـبح سكان المدن Bourgioses ، كـما كـانت الحدائق والأراضى الزراعية التابعة لهم ، والتى تبعد عن المدينة بمسافة فرسخ واحد تخضع للسيطرة القضائية للمحكمة البورجوازية المحلية (١٠٩).

ونتيجة لغرس مملكة بيت المقدس ، وباقى الإمارات والمستعمرات الأخرى فى وسط اقتصادى - نقدى متقدم ، ونتيجةً أيضًا لقلة خبرة السكان اللاتين بالحياة الحضرية المعقدة التى وجدوها عند وصولهم إلى بلاد الشام ، فقد تسبب ذلك فى وجود ارتباك فيما يتعلق بالوضع القانونى لممتلكات البورجوازيين .

امتلك البورجوازيون إقطاعات اصطلح على تسميتها Borgesies ، وتم التعامل معها فى المحكمة العليا على أنها أجزاء من الإقطاعات العامة ويمكن تعريف الـ Borgesie بأنها ممتلكات يمتلكها البورجوازى ، وأحياناً أيضاً الفارس ، ويسأل عنها أمام المحكمة البورجوازية، وكان يمكن توريث هذا الإقطاع أو إعادته إلى السيد الإقطاعى فى حالة موت صاحبه بدون وريث وأحياناً ما تم تحديد بيع الـ Borgesie إلى البورجوازيين فقط ، أو على الأقل لا يتم بيعها للفرسان أو إلى رجال الكنيسة (١١٠).

وعلى الرغم من أن ملاك معظم إقطاعات البورجوازيين قد دفعوا الإيجارات النقدية والعينية ، إلا أنه كان يمكنهم تأجير ممتلكاتهم من الباطن ، كما كان من حق السيد الإقطاعى أن يكون له الأولوية فى شراء هذه الإقطاعات ، وكذلك حق تسجيل بيعه ، مما دعاه بعد ذلك إلى فرض ضريبة تسجيل على الـ Borgesie ، وعرفت هذه الضريبة باسم Tallea ، واستخدمت هذه الكلمة فى الشرق اللاتينى لتعنى ثلاثة أشياء ، هى الإيرادات التى كان الملك يأخذها عن ممتلكات البورجوازيين فى الإقطاعات الملكية ، واستخدمت أيضاً كضريبة واجبة للكنيسة ، وكذلك استخدمت بخصوص إيرادات منازل السكان المحليين فى إمارة أنطاكية(١١١).

وبالرغم من عدم ارتباط أفراد الطبقة البورجوازية بالالتزامات التى فرضها النظام الإقطاعى ، حيث لم يكن مفروضاً عليهم أداء واجب الخدمة العسكرية حيث عقدوا الاتفاقيات مع السادة الإقطاعيين على أساس إعفائهم منها ، فإنهم ، ومرة أخرى نتيجة للوضع الجيوبولتيكى الفريد للمستعمرات الصليبية فى الشرق العربى ، فقد تم إلزامهم بتقديم خدماتهم كضباط صغار Sergeants ، حيث انضموا إلى الجيوش الصليبية من أجل الدفاع عن الكيان الصليبى (١١٢).

وبالنسبة لقوانين الوراثة عند الطبقة البورجوازية ، سنجد أنه إذا توفى أحد الرجال البورجوازيين تاركاً وراءه العديد من الأبناء ، فإن الممتلكات الخاصة به من أراض ومنازل وحدائق وثمار ، تؤول حينئذ إلى أكبر أبنائه ، ويتساوى فى ذلك الإبن أو الإبنة، وإذا ما حدث أن توفى أحد الأبناء دون الحصول على الجزء الذى يخصه فى هذا التوزيع ، فإنه لايحق بيع نصيبه أو التصرف فيه بأى شكل ، وإنما يجرى توزيعه على الشقيقات والأشقاء الآخرين بالتساوى وهذا هو التصرف القانونى الذى أوردته قوانين المحكمة البورجوازية(١١٣).

وحدثت عملية حراك اجتماعى داخل الطبقة البورجوازية فى المستعمرات الصليبية فى بلاد الشام حيث نجد جيرالد أرنولد Gerald Arnold فى مدينة الرملة يوصف بأنه بورجوازى ١١٦٧م لكنه فى العام ١١٦٩م يوصف بأنه فارس ، كذلك كان يحدث حراك اجتماعى لايؤدى إلى طبقة الفرسان ، مثل حالة جودفرى أوف تورس Geodfry of Tors الذى ظهر فى الوثائق ١١٦١م كوكيل لأملاك البطريرك وكرئيس لمنزل البطريرك وعمل أيضًا فى الفترة من ١١٦١م إلى ١١٨٦م كمحلف فى المحكمة البورجوازية فى القدس ، وكان اسمه قد ارتبط عن قرب بأهل بيت البطريرك منذ العام ١١٥٣م (١١٤).

كانت الخدمة العسكرية هى عصب النظام الإقطاعى الصليبى فى بلاد الشام ، إذ كانت أبرز مظاهر العقد الإقطاعى ، والعنصر الحيوى الذى لم يستطع الصليبيون إغفاله ، كما جاءت الخدمة العسكرية فى الكيان الصليبى مشابهة للخدمات العسكرية التى كان يقدمها الفرسان - الأفصال للنبلاء فى الغرب الأوربى، حيث كانت جيوش النبلاء فى العصور الوسطى تتألف من الجيوش التى كان عمادها الأفصال الإقطاعيون ، وكان يجب على الفصل بموجب العقد الإقطاعى تلبية دعوة سيده للاشتراك فى أية حروب تنسجم مع مصالحهم الخاصة.

ومع مرور الوقت أخذ الأفصال يميزون بين نوعين من الحروب ، الحرب الدفاعية ، والحرب الهجومية ، حيث كان يجب عليهم مساعدة السيد الإقطاعى فى الدفاع عن ممتلكاته ضد أعدائه ، أما فى حالة قيامه بحرب هجومية فإن الأفصال عمدوا إلى تحديد التزاماتهم العسكرية بالخدمة لمدة أربعين يومًا فى السنة فقط (١١٥).

لم يكن بالإمكان تحديد مدة الخدمة الحربية فى النظام الإقطاعى الصليبى فى مملكة بيت المقدس وغيرها من الإمارات الصليبية ، لأن الصليبيين كانوا معرضين باستمرار لغارات المسلمين المتحفزين لاسترداد بلادهم (١١٦)، وهنا يظهر مظهر آخر للنظام الإقطاعى الصليبى يختلف فى طبيعته عن النظام الإقطاعى الأوربى القروسطى ، الذى تراوحت به مدة الخدمة العسكرية للأفصال ما بين العام إلى أن تقلصت إلى أربعين يومًا فى العام وبالتحديد فى الحروب الدفاعية فقط ، أما الخدمات العسكرية داخل النظام الإقطاعى الصليبى فقد كانت إفرازًا طبيعيًا للوضع الاستراتيجى الفريد للوجود الصليبى فى الشرق العربى ، حيث كانت الكيانات الصليبية فى حالة استنفار شبه دائم لمحاربة جيرانها المسلمين ، علاوة على احتياجها الدائم لخدمات الفرسان والجنود من أجل عمليات التوسع على حساب الممتلكات الإسلامية المجاورة .

وفى مملكة بيت المقدس على سبيل المثال كان على الفصل أن يؤدى ما تقرر عليه من خدمة عسكرية ، حيث يجهز نفسه بالمعدات اللازمة للقتال وهى الفرس والسلاح ، ويوجد فى قوانين بيت المقدس مايشير إلى كيفية تجهيز الفارس – الفصل لنفسه ليكون فى خدمة سيده الإقطاعى - ، فيذكر لنا حنا إبلين Jean d'Iblin أنه إذا قام أحد السادة باستدعاء أحد أتباعه للخدمة العسكرية من الفرسان أو المشاة لحمل السلاح فى أحد المواقع وكان الاستدعاء بصورة ملحة ، ولم يكن لدى الفصل سوى جواد واحد غير جاهز ، فإنه يتعين عليه تجهيز جواد آخر ، إن كان فى وسعه ، وإن لم يستطع أن يفعل ذلك ، فإنه ينبغى عليه المثول أمام السيد الإقطاعى ، أو من ينوب عنه ، ويخبره بإمكانياته ، وللسيد أن يقر فى هذه الحالة إعفاءه من هذه الخدمة ، أو أن ينتظر حتى يستطيع تجهيز جواد آخر ، لكى يلحق بالخدمة العسكرية(١١٧).

وهكذا كان على الأفصال أن يخدموا سيدهم بالخيول والأسلحة ، حيث كان الفصل تحت سن الأربعين يفرض عليه تقديم الخدمة العسكرية ، وإذا كان أكبر من ذلك فيحتاج لمجرد أن يضع أسلحته تحت أمر سيده ، فقد كان عليه أن يمتلك جواداً للحرب ، ودرعًا للقتال ، وكان على الملك أن يوقف مايدفعه له من نقود إذا كانت تجهيزاته الحربية غير كاملة ، أو إذا لم يحضر له مباشرة لتأدية الخدمة العسكرية ، مالم يكن مريضاً أو جريحًا(١١٨).

كما ذكر حنا إبلين Jean d'Ibelin قائمة بالخدمات الحربية التى كانت واجبة على السادة الإقطاعيين فى مملكة بيت المقدس ، حيث ذكر أنه كان يجب على امراء يافا وصيدا والجليل تقديم مائة فارس بكامل معداتهم العسكرية حين يطلبهم الملك الصليبى للحرب ، بينما كان يجب على إمارة شرق الأردن تقديم ستين فارسًا ، وقدمت إقطاعية الخليل عشرين فارسًا ، بينما قدمت نابلس خمسة وثمانين فارسًا ، وعكا ثمانين فارسًا ، وقدمت مدينة بيت المقدس ٤١ فارسًا ومدينة صور ثمانية وعشرين فارسًا(١١٩).

كذلك كان على إقطاع سان جورج Saint George تقديم عشرة فرسان وبالنسبة للوردية أرسوف Arsur ، فإن خدماتها لم تكن معروفة تمامًا قبل سنة ١١٨٧م ، ولكن فى العام ١٢٦١م كان يوجد بها ستة فرسان وواحد وعشرين سرجنديًا لخدمة اللوردية(١٢٠)، والمرجح أنه كان يمكن استخدامهم فى الخدمات الحربية .

وبالنسبة للوردية صور ، فإن الأستاذ يوشع براور Joshua Prawer يذكر أنها كانت مدينة للملك بخدمة ٢٨ فارساً - كما ذكر حنا إبلين سابقًا - ويرى أن هذه الخدمة كانت موجودة من العام ١١٨٠م إلى العام ١١٨٧م (١٢١).

وحوالى العام ١٢٠٠م كان إيجار الإقطاع الذى يبلغ ٣٠٠ بيزانت فى العام كافيًا للفارس، لكن فى سنة ١٢٦٠م ارتفعت قيمة الأجور إلى ما بين ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ بيزانت ، ونتيجة لزيادة قيمة الأراضى فقد طلب السادة الإقطاعيون خدمات زائدة باستمرار من الأفصال ، بينما أدى التضخم النقدى وانخفاض قيمة النقود بمستأجرى الإقطاعيات إلى طلب إمدادهم بالخدمة العسكرية Auxilia (١٢٢). ونتيجة للحروب المتتالية بين الصليبيين والمسلمين اتبع ملوك بيت المقدس سياسة تعويض الفارس عن جواده الذى قتل أو أصيب فى المعركة ، أو استولى عليه المسلمون ، على أساس تقدير ثمنه المعروف قبل المعركة . وسمى هذا بنظام التعويض Resior الذى يعتبر من أهم خصائص النظام الحربى عند الصليبيين (١٢٣).

ويــرى Beugnot أنه كانت توجد أحد أنواع الخدمة العسكرية ، وهو ما سماه بالخدمة الاصطحابية ، وهى ذلك النوع من الخدمات الخاصة بمواضيع الحراسة الشخصية من قبل الفرسان - الأفصال للسيد الإقطاعى - ، حيث كان الأخير يأخذ عهداً على أحد رجاله بأن يكون فى خدمته ، ويتعين على الفصل أن يقبل هذا (١٢٤).

وكان على مستأجرى أكثر من إقطاع إحضار فرسان إضافيين للجيش الإقطاعى وكذلك محاربين مجهزين بالسلاح من أولئك المرشحين لرتبة فارس ، الذين ارتبطوا أيضًا بأداء الخدمة وقت الحـرب Service de Campaignom ، فأحيانًا كان السيد الإقطاعى يستعين بالجنود المرتزقة ، وينقدهم أجرهم أسبوعيًا (١٢٥) .

وظهرت الحاجة للجنود المرتزقة أيضًا لأن المدن لم يكن بها قوة حربية خاصة بها بالمعنى المعروف ، وإنما كانت تؤدى - مقابل ماحصلت عليه من امتيازات ومقابل الأراضى التى تدخل فى زمامها - خدمات يؤديها عنها جنود تستأجرهم لهذا الغرض ، ويعتبرون قوة احتياطية للجيش (١٢٦).

وبالإضافة إلى الفرسان الذين فرض عليهم أداء الخدمات العسكرية بمقتضى العقد الإقطاعى ، كان هناك مايكن تسميته بأحداث المدن ، وهم شبان كان يتم استدعاؤهم للخدمة العسكرية فى الأحوال الطارئة ، وبناء على دعوة الملك الصليبى ، وتشتمل هذه الفئة على

جميع الرجال القادرين على حمل السلاح ، سواء أكانوا يحوزون إقطاعات أو لايحوزون ، وشهدت مملكة بيت المقدس فى أوائل عهدها حالات عديدة أسهمت فيها هذه الجماعات بنصيب كبير فى القتال(١٢٧) ، ومثال ذلك استجابتهم لنداء الملك بلدوين الأول (١١٠٠-١١١٨م) والذى دعا فيه جميع القادرين على حمل السلاح لمحاصرة عكا فى العام ١١٠٤م (١٢٨).

ويمكننا أن نفسر ذلك ، بأنه فى بداية الاستقرار الصليبى وتأسيس مملكة بيت المقدس اللاتينية ، لم يكن قد جرى بعد توزيع الإقطاعات على السادة الإقطاعيين بشكل نهائى ، مما أوجد الكثير من الشبان الفرسان الذين لم يكونوا قد أصبحوا أفصالاً بعد ، وبالتالى أسهم الجميع فى القتال من أجل استتباب الأمن فى المملكة الجديدة ، الأمر الذى انعكس عليهم فيما بعد عن طريق منحهم الأراضى والإقطاعات .

كذلك وجدت فئة من الفرسان فى الجيش الإقطاعى الصليبى ذات أصل محلى ، هم فرسان التركوبولى ، وضمت هذه الفرقة(١٢٩) العسكرية فرسان ومشاة يحصلون على راتب منتظم ويخضعون لسلطة قائد معين هو المارشال (١٣٠).

وهكذا قدم جميع ملاك الإقطاعات - عن طريق أفصالهم - خدمات عسكرية للجيوش الصليبية الإقطاعية ، إلا أننا يمكننا أن نجد بعض الإقطاعات التى لاتدين بتلك الخدمة العسكرية ، وهى توجد فى المدن ، ويمكن وصفها بالإقطاعات الحرة Allods (١٣١).

ونظراً لأن الجيوش الإقطاعية الصليبية لم تتألف فقط من الفرسان ، فقد قدمت بعض المدن ومعظم الإقطاعات العديد من الضباط الصغار Sergeants فعلى سبيل المثال قدمت كل من مدينتى بيت المقدس وعكا خمسمائة سرجندى بينما قدمت نابلس ثلاثمائة سرجندى ، وقدمت كل من صور ويافا مائة سرجندى وقدمت عسقلان مائة وخمسين سرجندياً ، وكل من أرسوف وحيفا خمسين سرجندياً بينما قدمت الرملة ورأس العين وإبلين مجتمعة مائة وخمسين سرجندياً ، علاوة على ما قدمه بطريرك بيت المقدس ورؤساء الكنائس ورؤساء الأديرة (١٣٢).

وبينما كان السادة الإقطاعيون ومستأجرى الإقطاعات يقدمون خدمات الفرسان والسرجندية على أساس العلاقات الإقطاعية ، قدم البورجوزيون خدمات السرجندية كالتزام على أساس الملكية التى يحتفظون بها ، وليس على أساس العلاقات الإقطاعية (١٣٣)، وهكذا تم تحصيل الواجبات العسكرية المفروضة على الطبقة البورجوازية بطريقة مختلفة ، وذلك لأنهم كانوا يتمتعون بحرية من الخدمات الإقطاعية(١٣٤) .

ولم يجبر البورجوازيون على تقديم خدمات السرجندية بشكل دائم ، وإنما فقط فى حالات الضرورة القصوى[١٣٥] ، وعلى هذا ، ونتيجة للتهديد الإسلامى الدائم للمستعمرات الصليبية ، يمكننا أن نعتبر أن البورجوازيين قاموا بتقديم السرجندية للجيوش الصليبية بشكل شبه دائم .

كان لابد لتنظيم المجتمع الإقطاعى الصليبى فى بلاد الشام من نظام قضائى يمكن الاحتكام إليه ، ويصبح بمثابة الغطاء الشرعى والقانونى لجميع الممارسات الإقطاعية التى تحدث ما بين الأفصال والسادة الإقطاعيين ، وكذلك ما بين الأفصال والسادة الإقطاعيين من جهة والملوك والأمراء من جهة أخرى ، لذلك أوجد النظام الصليبى نظامًا قضائيًا يتكون من عدة محاكم وذلك لكى يستطيع تغطية كافة أنواع المنازعات التى تنشب بين جميع طوائف المجتمع الصليبى . وهكذا تدرجت المحاكم بدءًا من المحكمة الملكية ، ثم محاكم البورجوازيين، والمحاكم الإقطاعية الصغيرة التى أقامها السادة الإقطاعيون فى إقطاعاتهم ، إلى أن وصلت إلى المحاكم المحلية ، وهى تلك المحاكم التى كانت تختص بمشاكل السكان المحليين الذين لم يكن يحق لهم عرض منازعاتهم على المحاكم اللاتينية .

والحقيقة أن المحاكم الإقطاعية الصليبية فرضت وجودها منذ العام الأول للاستقرار الصليبى بالشام ، حيث يحدثنا حنا إبلين Jean d'Ibelin أن جودفرى البوايونى قام بتأسيس محكمتين علمانيتين ، أولاهما هى المحكمة العيا ، حث كان جودفرى هو قاضيها ورئيسها ، والمحكمة الثانية هى المحكمة البورجوازية ، وكان يرأسها نيابة عنه رجل يدعى بالفيكونت ، وكان قضاتها من الفرسان ، ومن البورجوازيين الأكثر حكمة وإخلاصًا ، حيث كان الجميع يقسمون القسم الخاص بقضاة المحكمة البورجوازية ، ويحكمون بمقتضى التشريعات الموجودة فى كتاب المحكمة البورجوازية[١٣٦].

وهكذا تقرر أن يكون جودفرى ورجاله ، وكل الفرسان بمملكة بيت المقدس تابعين للمحكمة العليا ، بينما يكون الباقون ممن لايندرجون تحت تبعية المحكمة العليا ، تابعين للمحكمة البورجوازية ، مثل جميع البورجوازيين التابعين لها .

وبعد أن قام جودفرى البوايونى ومن بعده من السادة والملوك بوضع تشريعات واستخدامات تلك المحاكم ، تمت كتابة التشريعات واستخداماتها بعناية فائقة وبحروف كبيرة مستديرة ودائرية ، وكان الحرف الأول مطعمًا بالذهب ، وكتبت كل كلمة بعناية ومهارة وذلك بالنسبة

لتشريعات كل من المحكمة العليا والمحكمة البورجوازية ، ووضع بجوار تلك التشريعات العلامة الخاصة بالملك والبطريرك ، وكذلك فيكونت بيت المقدس وسميت حروف القبر المقدس Letres dou Sepulere ، وذلك لأنها كانت مكتوبة بخط كبير (١٣٧).

كذلك يخبرنا حنا إبلين Jean d'Ibelin أن المحكمة العليا تعد أكبر الهيئات القضائية ، أى أعلى محكمة وسلطة قضائية ، كما تختص أيضًا بفحص الالتماسات الخاصة بإعادة النظر فى القضايا ، وكان يحتفظ بالمحكمة العليا باللوائح والقوانين المدون بها كافة الأحكام القضائية ، وفى حالة ما إذا كانت هناك حالات لا تجد لها حلولاً مباشرة ، فإنها كانت تستشير المحاكم الأخرى من أجل البت فيها ، وبعد صدور الأحكام ، كان يتم حفظها فى صناديق خاصة بعد تنظيمها وترتيبها (١٣٨).

وكان ينبغى أن يكون الملك بوصفه رئيسًا للمحكمة العليا ، وكذلك البارونات وباقى السادة الإقطاعيين على علم كامل بالتشريعات والاستخدمات القانونية الخاصة بمملكة بيت المقدس ، وكان ينبغى على الرجال الذين سيتم تعيينهم قضاة فى تلك المحكمة الملكية أن يعرفوا جيداً تلك الأحكام التى سيتعاملون على أساسها طبقًا للتشريعات والاستخدمات القانونية القائمة ، كذلك كان يجب أن تتصف أحكامهم بالخضوع المطلق للعدالة والقوانين (١٣٩).

ومن بين المسائل التى يمكن التقاضى بشأنها أما المحكمة العليا ، ما يتعلق بجرائم القتل والاغتصاب ، أو الأخطاء التى شابت أداء الخدمة الشخصية والعسكرية ، كذلك عندما يختلف السيد الإقطاعى مع أتباعه ، وعندما يشعرون بالظلم الواقع عليهم ، كان من حقهم رفع الأمر للمحكمة العليا ، كذلك كان يتم فى المحكمة العليا النظر فى مسائل تتعلق بالهبات التى يثار نزاع بشأنها بين العامل وسيده الإقطاعى (١٤٠).

وهكذا كانت المحكمة العليا تمثل قمة السلم القضائى فى المجتمع الصليبى وكان الملك يجتمع فيها بكبار السادة الإقطاعيين فى المملكة (١٤١)، وإذا غاب الملك عن جلسات المحكمة ينوب عنه وكيله الذى عرف بلقب seneshal الذى يعتبر وكيل الملك ، وبخلاف القضاة الفرسان الذين تم اختيارهم لهيئة المحكمة بواسطة الملك ، فقد جرى تمثيل الكنيسة والفرق الدينية العسكرية كالاسبتارية والداوية فى هيئة المحكمة العليا (١٤٢)، ومن أجل الحفاظ على التوازن الاجتماعى الذى كان من أهم مهام ملوك بيت المقدس ، تم تمثيل

القوميونات الإيطالية بممثلين فى المحكمة لعليا ، حيث وجد بها قضاة من الجنوية والبنادقة والبيازنة (١٤٣).

وكما وضح حنا إبلين Jean d'Ibelin مهامها من قبل ، فلم يكن يظهر فى المملكة اللاتينية أى تشريع جديد إلا بعد موافقتها(١٤٤) .

ونظراً لأن المحكمة العليا كانت تقوم بالفصل فى منازعات البارونات والأمراء لما فيه مصلحة المملكة الصليبية اللاتينية ، فقد تحول دورها من دور تشريعى قضائى إلى دور سياسى ، حيث تم توظيف تشريعاتها ودورها القضائى فى خدمة سياسة المملكة اللاتينية ، ولهذا يمكننا القول مع الأستاذ براور Prawer أن المحكمة العليا تحولت تدريجيًا من مجرد مجلس استشارى لتصبح العامل السياسى الحاسم فى المملكة اللاتينية (١٤٥).

وكما هو الحال فى مملكة بيت المقدس ، فقد وجدت محاكم عليا فى الإمارات الصليبية الأخرى كالرها وأنطاكية وطرابلس ، وعادة ماكان رئيس المحكمة يحيط نفسه بأتباعه ، حيث يستطيع أن يسألهم إمداده بالنصائح لمساعدته فى أداء واجبه ، فكان رئيس المحكمة أحياناً ما يطلب من تابعه أن يذهب معه لمباشرة التحقيق فى المنطقة التى حدث بها النزاع ، كذلك كان يمكن مساعدة رئيس المحكمة عن طريق نقل الإخطارات والإنذارات(١٤٦)، التى كانت تطلب من أصحابها ضرورة التوجه إلى المحكمة لمباشرة نظر قضاياهم .

ومن الطبيعى أن وجود الفرسان حول رئيس المحكمة العليا سواء فى مملكة بيت المقدس ، أو باقى الإمارات الصليبية ، كان يضمن تصرفاته ويضعها فى خدمة الكيان الصليبى وبدون أن يتأثر بها الأمراء أو الفرسان ، والمثال على ذلك أن فرسان أمير أنطاكية ريموند بواتيه Raymond de Poitou (١١٣٦ - ١١٤٩م) رفضوا فى العام ١١٤٢م الاعتراف بشرعية انضمام أنطاكية إلى الإمبراطور حنا كومنين (١١١٨-١١٤٣م) ، حيث كان الأمير قد وافق على ذلك بدون موافقة أتباعه (١٤٧).

وهناك إشارة فى المصادر التاريخية الإسلامية تدل على وجود المحكمة العليا فى مملكة بيت المقدس ، حيث وقف الفارس أسامة بن منقذ فى العام ١١٤٠م أمام المحكمة الملكية الصليبية التى كان يرأسها الملك فولك (١١٣١-١١٤٤م) وهناك طالب أسامة صاحب بانياس الأمير رينيه Renier برد ما استولى عليه من أغنام فى وقت الصلح مع المسلمين ، وبعد أن تشاور الملك مع أفراد المحكمة أمر برد ثمن الأغنام إلى أسامة الذى حصل من أمير بانياس على تعويض قدره أربعمائة دينار (١٤٨).

وكان هناك جهاز للشرطة يساعد السلطات القضائية في ما يختص بالجرائم كما كانوا يقومون بدوريات ليلة لإقرار الأمن من أحياء المدن ، وكان أفراد الشرطة عبارة عن موظفين يسمون Placiers (١٤٩).

ومن الطبيعى أن يكون للطبقة البورجوازية فى المجتمع الإقطاعى الصليبى محاكم خاصة بها ، مع ملاحظة أن المحكمة البورجوازية لم تأت نتيجة لتطور الطبقة البورجوازية ، إلا أنه يمكن اعتبارها جهازاً يختص بالحاجات الخاصة بالبورجوازيين (١٥٠) ، وتعبيراً عن ظهورهم السياسى المستقل .

وهكذا يمكن القول بأن المحكمة البورجوازية قد وجدت فى كل مكان داخل المستعمرات الصليبية وجد به كثافة سكانية لاتينية ، وذلك من أجل تلبية حاجات أتباعها ، كما أرست المحكمة البورجوازية سلطات قضائية تامة ، تشمل إقرار العدالة التامة High Justic على كل السكان البورجوازيين فى كل الأمور الخاصة بحيازة الملكية البورجوازية (١٥١).

ويحدثنا حنا إبلين Jen d'Ibelin عن دور الدوق جودفرى البوايونى فى تأسيس المحكمة البورجوازية فى بيت المقدس جنبًا إلى جنب مع المحكمة الملكية (١٥٢) ، ويذكر أيضًا أن رئيس المحكمة كان يدعى الفيكونت وكان لابد أن يكون من بين الفرسان أتباع الملك ، كما كان يساعده هيئة من القضاة يبلغ عددها اثنى عشر شخصًا من البورجوازيين ، كما كان لابد للمحكمة البورجوازية من وجود كاتب يتولى حفظ أمورها ووثائقها ، كذلك كان لابد من وجود شخص يسمى المحتسب Methessep ، حيث كان يقسم الجميع بالسهر على قوانين وحقوق الملك ، وأن يقوموا بتنفيذ عملهم عن طريق المشاورة ، وعلى حفظ شئون المحكمة وأسرارها ، وأيضًا كان يساعد الجميع رجال مسلحين تحت أمر وطلب الفيكونت باستمرار (١٥٣).

ورغم أن تعبير " المحكمة البورجوازية " ظهر لأول مرة وثيقة بتاريخ عام ١١٤٩م فى بيت المقدس ، وفى أنطاكية فى وثيقة أخرى سنة ١١٦٦م ، وفى قيسارية سنة ١١٦٧م ، وفى عكا سنة ١١٨٤م ، إلا أنه من المؤكد أن حاكم المدينة لم يكن ليستطيع تعيين الفيكونت رئيسًا للمحكمة البورجوازية بدون موافقة أفراد الطبقة البورجوازية ، حيث كان من المفروض أن يأخذ بنصيحتهم فيما يتعلق بتنظيم المجتمع البورجوازى فى المدينة (١٥٤).

وبالنسبة لإمارة أنطاكية ، فقد وجدت المحاكم البورجوازية بها فى ثلاثة مناطق هى مدينة أنطاكية وجبلة ، واللاذقية (١٥٥).

وفى عكا تنعقد المحكمة البورجوازية فى أحد منازل ضاحية Montmusard (١٥٦)، بينما وجدت المحاكم البورجوازية فى طرابلس ، ورفنية Rafaniyah ، ومن المحتمل أنها وجدت أيضًا فى طرطوس Tartosa وأركاح Arqah وجبيل Gibelet (١٥٧).

وبالنسبة لإجراءات التقاضى فسوف نرى أنها لاتختلف كثيراً عن إجراءات التقاضى أمام المحكمة العليا ، كما أن محلفى المحكمة البورجوازية كان لهم الحق فى إبداء المشورة لأى شخص يطلبها منهم ، كما تم تمثيل المدعين والمدافعين فى المحكمة بمحامين محترفين ، كانوا يقدمون أدلتهم كممثلين عن جميع الأطراف إذا لم يستطيعوا هم القيام بذلك ، وأيضاً - وكما فى المحكمة العليا - عندما كان رئيس المحكمة البورجوازية يطلب من المحلفين قراراً بالحكم ، كانوا ينسحبون للتشاور ، ثم يعودون أخيراً لإعلان الحكم ، وبعد ذلك يقوم رئيس المحكمة بإقرار الحكم النهائى للمحلفين (١٥٨).

ونظراً لأن الحجم الكبير من معاملات المحاكم البورجوازية كان فى الأمور التجارية مثل التغيرات فى ملكية الممتلكات ، فقد وجدت تشريعات خاصة بالبيع والراء مع أفراد الطبقة البورجوازية ، حيث كانت تجرى عمليات البيع والشراء داخل المحكمة تحت إشراف الفيكونت ، أو أى شخص يأمره الملك بذلك ، ويقال فى عقد البيع " تم بيع هذا الميراث لذلك الشخص بأمر من الملك " (١٥٩).

وجرى تحديد الذين بإمكانهم التعامل بالبيع والشراء داخل المحكمة البورجوازية ، فكان لجميع الرجال فوق سن الخامسة عشرة ، ولجميع النساء عند زواجهن ، ولجميع الأشخاص ذوى الإرادة الحرة الحق فى عملية البيع والشراء (١٦٠). أما الذين كان لا يحق لهم التعامل قانونياً داخل المحاكم البورجوازية منهم الأولاد والبنات فيما تحت السن ، والأشخاص الذين أودعوا السجون لأعمال شريرة ، والذين هم خارج الديانة الكاثوليكية من اليهود والمسلمين ، إذ أن وضعهم لايتفق مع القوانين والعادات السائدة فى عملية البيع والشراء الخاص بالمواريث (١٦١).

وتعددت المحاكم البورجوازية فى المستعمرات والدليل على ذلك هو ما وجد فى مملكة بيت المقدس وحدها من محاكم بورجوازية ، حيث بلغ عددها سبع وثلاثين محكمة بورجوازية (١٦٢)، وإن دل هذا على شىء فإننا نرى أنه يدل على كثافة استقرار أفراد الطبقة البورجوازية فى مملكة بيت المقدس ، وعلى نجاحهم فى تنظيم أنفسهم كقوة سياسية مؤثرة تستطيع إدارة شئونها القضائية بنفسها .

وعلى الرغم من أن المحكمة البورجوازية كانت تعقد تحت رئاسة الفيكونت بمساعدة اثنى عشر محلفًا من اللاتين ، فإنها كانت تنعقد ثلاثة أيام فى الأسبوع هى أيام الاثنين ، الأربعاء، الجمعة ، باستثناء أيام الأعياد الدينية (١٦٣).

ويمكننا أن نستنتج هنا أيضًا كثافة القضايا والمنازعات المطروحة أمام محكمة بورجوازية مسئولة عن رعاية طبقة واحدة من طبقات المجتمع الصليبى قضائيًا.

وعلى الرغم من أن المحكمة البورجوازية كانت تختص بالحكم فى المنازعات التى تنشب مابين أفراد الطبقة البورجوازية ، وتعمل لما فيه تحقيق مصالح أفرادها ، إلا أنه يبدو أنها لم تكن مقصورة عليهم فقط ، حيث حدث أحيانًا أن اختار الفرسان المثول أمامها وقامت معهم بنفس المهمة(١٦٤).

وبعيدًا عن المحاكم ذات الصبغة الرسمية ، كان للسادة الإقطاعيين محاكمهم الإقطاعية ، حيث يذكر الأستاذ سميث Smith ، أن أصحاب الإقطاعات قد استولوا على بعض اختصاصات القاضى فى النظام الإسلامى(١٦٥) وهكذا شرعوا فى إقامة محاكم إقطاعية صغيرة فى إقطاعاتهم من أجل بحث المسائل الخاصة بالأقصال ، وأيضًا ما يخص الفلاحين الذين يزرعون فى أراضيهم (١٦٦)، ولذلك كان جميع أفراد الإقطاع من مسلمين ومسيحيين شرقيين ولاتين يمثلون أمام المحكمة ، حيث كانت كل طائفة تبرهن على صدق شهادتها عن طريق القسم ، فكان المسلمون يقسمون على القرآن ، بينما يقسم المسيحيون الشرقيون واللاتين على الإنجيل (١٦٧).

وفيما يتعلق بإجراءات المحكمة الإقطاعية ، فكان يتم استدعاء الفصل للاشتراك فى مناقشات المحكمة ، وللمثول أمامها للتحقيق فى الجرائم التى تحدث داخل حدود الإقطاعية(١٦٨). وإذا ما تم التأكد من جريمة أحد الأقصال ، كان يتم معاقبته بالتشويه إذا ما تم ضبطه متلبسًا (١٦٩).

وكما كان البارونات يعقدون محكمة مكونة من أتباعهم الأقصال لتقرير شئون الإقطاعية ، كان أى سيد إقطاعى يستطيع أن يعقد محكمة داخلية مع مستأجرى إقطاعاته ، وكذلك للفلاحين فى قراه (١٧٠).

ولاينبغى أن يدل ما استعرضناه من محاكم قضائية على حتمية حل المنازعات والخلافات بالطريقة الدستورية السابقة ، ونظرًا لأن المجتمع الصليبى فى المستعمرات الصليبية كان لايزال

يحمل فى أعماقه أخلاق العصور الوسطى الأوربية ، وممارسات الفروسية الفروسطية ، فكثيراً ماكان يجرى فض المنازعات عن طريق المبارزة التقليدية من ذلك ما حدث بالقرب من نابلس وشهده أحد المؤرخين المسلمين من أحد الأشخاص قد ادعى على فلاح أنه قام بمساعدة اللصوص فى سرقة إحدى ضياع نابلس ، فما كان من أمر الفلاح إلا أن طلب من المدعى المبارزة بينهما لبيان عدم صحة ادعائه (١٧١).

ومن أهم مظاهر النظام الإقطاعى الصليبى تكيفه مع ظروف البيئة التى وجد بها ، ونظراً لأن المجتمع الصليبى كان ينظر إلى السكان المحليين بوصفهم الأدنى مرتبة فى السلم الاجتماعى فى المستعمرات الصليبية ، ولذلك لم يكن لهم الحق فى التعامل القانونى المباشر مع الملك والفرسان حيث المحكمة العليا ، أو مع الطبقة البورجوازية حيث محاكمها الخاصة ، فقد أوجد الصليبيون مايمكن تسميته بالمحاكم المحلية لكى تفصل فى شئون السكان المحليين ، وفى منازعتهم ومطالبهم .

كان الريس Rays هو الذى يتولى شئون المحكمة الخاصة بالسكان المحليين ، ولم يكن ثمة ما يحل محل المحاكم المحلية بالنسبة للسكان الشوام ولم يكن لها رئيس آخر ، فكان الجميع يخضعون له حيث كان يعد بمثابة الفيكونت بالنسبة لهم (١٧٢).

ورغم أن قدرات الريس كانت مشابهة لقدرات الفيكونت فى المحكمة البورجوازية إلا أنه لم يكن ليلعب دوراً فى قرارات المحلفين ، ولهذا ، ورغم الأصل العربى والإسلامى للريس ولاختصاصاته ، إلا أنه لم يكن يشبه القاضى الإسلامى الذى كان مسئولاً مسئولية تامة عن عملية الحكم (١٧٣).

وكانت المحاكم المحلية تختص أيضًا بأمور السكان الشوام المسيحيين ، ولايمكنها فى نفس الوقت فرض الضرائب أو جباية الأموال (١٧٤).

ونظراً لدوره الاجتماعى الهام ، كان الريس يمثل السيد الإقطاعى فى القرية ، وأيضًا يمثل فلاحى القرية فى وجود السيد الإقطاعى ، وفى مقابل ما يقدمه الريس للسيد الإقطاعى ، فقد تمتع بامتيازات مؤكدة كأن تكون ملكيته الزراعية أكبر من أى فلاح خر ، كما كانت بعض ممتلكاته معفاة من الواجبات التى كنت تؤدى للسيد الإقطاعى (١٧٥).

ولأن الريس (١٧٦) Rays كان يمثل رأس السلطة القضائية فى مجتمع القرية فقد كان لديه المبرر الذى يجعله يعمل لمصلحة سيده الإقطاعى ، بل وأن يصادر الأراضى الزراعية

لصالحه (١٧٧) . ونظراً لأن المحاكم المحلية كانت تنظر فى الأمور العلمانية للسكان المحليين ، فقد ترك الصليبيون المسائل الدينية لتجد حلاً لها على يد القاضى الإسلامى أو الحاخام اليهودى ، حيث وجدت مجالس قضائية برئاسة حاخامات يهود فى عكا وصور ، وكذلك وجد العديد من القضاة المسلمين فى معظم إمارات بلاد الشام (١٧٨).

ونتيجة لانخراط الكنيسة الكاثوليكية فى التنظيم الإقطاعى للمجتمع فى غرب أوربا العصور الوسطى ، فقد استمرت الكنيسة اللاتينية فى القيام بنفس الدور فى المستعمرات الصليبية فى بلاد الشام ، فكان لها إقطاعاتها الخاصة ، والتى تعمل من خلالها على رفع أسهمها فى مواجهة الحكومات العلمانية المتعاقبة على المستعمرات الصليبية ، وعلى تأكيد صبغتها الإقطاعية يقومون بمنح الإقطاعات والممتلكات للهيئات الكنسية ، وللأديرة فى مقابل ما يحصلون عليه من مساهمات مالية .

ويجب أن نذكر بأن الحركة الصليبية وإن كانت إفرازاً للتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية التى اجتاحت أوربا فى نهاية القرن الحادى عشر ، فإن الكنيسة اللاتينية هى التى رفعت لواء الدعوة ، والقيام باستثارة النبلاء الإقطاعيين بل والمشاركة الفعلية فى المواجهة العسكرية ، وكما قال أحد المؤرخين المحدثين أن التعبير عن مشاعر الحب تجاه الفكرة الصليبية عبر الاشتراك فى المعارك العسكرية كان أحد عناصر أفكار كبار رجال الكنيسة فى أواسط العصور الوسطى (١٧٩).

والحقيقة أننا لايمكننا أن نوافق على هذا الطرح ، وذلك لأنه منذ بروز فكرة شن حرب صليبية على المسلمين فى رأس جريجورى السابع Gregeory VII (١٠٧٣ - ١٠٨٥م) ، إلى تبلورها على يد أربان الثانى Urban II (١٠٨٨ - ١٠٩٩م) ثم دعوة سان برنار الكليرفوى St. Bernard of Clairvaux الذى كان الزعيم الأدبى للكنيسة فى القرن الثانى عشر - للحملة الصليبية الثانية ١١٤٤م بعد فشل الحملة الأولى فى الحفاظ على إنجازاتها ، وأيضًا رغم دعوة الكنيسة لقيام الحملة الصليبية الثالثة ، فإن الملاحظ أن الكنيسة كانت تقصد المشاركة المعنوية عن طريق القيادة الروحية لجموع الصليبيين المتجهين - لتحقيق أهدافها - نحو الشرق ، ولم يقصد البابوات وكبار رجال الكنيسة الاشتراك الفعلى لرجال الأكليروس فى القتال .

وبالنسبة لوضع الكنيسة الإقطاعى فى المستعمرات الصليبية ، فقد قام الملوك بمنح الهبات للكنيسة ، ليس فقط لأن ذلك كان يتطابق مع المقياس المثالى لملك العصر الوسيط ، لكن أيضًا بسبب أنهم احتاجوا للإمدادات المالية من الكنيسة [١٨٠].

وهكا حصلت الكنيسة اللاتينية فى المستعمرات الصليبية على أول إقطاعاتها فى العام الأول لتأسيس مملكة بيت المقدس ، حيث قام جودفرى البوايونى بمنح كنيسة القيامة إحدى وعشرين قرية داخل محيط أملاك مدينة القدس[١٨١] كما وافق أيضًا على التنازل عن إيراد مدينة يافا للكنيسة أيضًا .

ولبيان أهمية حصول الكنيسة على هذه المنح الإقطاعية المبكرة ، يجب أن نلاحظ أن جودفرى قام بتقديم هذه الهبات للكنيسة رغم ضيق المساحة المملوكة للصليبيين آنذاك .

ورغم أن جودفرى قام بتقديم منح نقدية لرجال الدين اللاتين على هيئة رواتب إلا أن بطريرك بيت المقدس دايمبرت البيزى Daimbert of Pisa طالبه بالتنازل عن مدينة بيت المقدس وقلعتها ، بالإضافة إلى ضم مدينة يافا وما حولها لكنيسة بيت المقدس [١٨٢]. ويمكن تفسير مطالب بطريرك المدينة المقدسة بأنه حلقة من حلقات الصراع العلمانى - الدينى الذى انتقل مع الصليبيين إلى بلاد الشام ، وربما كان استغلالاً من دايمبرت للنزعة الدينية التى كان يتمتع بها جودفرى البوايونى .

وكذلك فعل الملك بلدوين الأول Baldwin I (١١٠٠-١١١٨م) فقد أبدى اهتمامًا ملحوظًا بتقديم الإقطاعات للهيئات الكنسية ، من ذلك رعايته لكنيسة المهد فى بيت لحم ، وتشجيعه للأمراء والنبلاء على بذل الإقطاعات والممتلكات لها[١٨٣] ، كذلك حصلت كنيسة القيامة فى عهده على مدينة أريحا Jericho وما حولها من أراض [١٨٤].

كما حصلت الكنائس اللاتينية أيضًا على إقطاعات نقدية ، من ذلك ما قدمه الملك بلدوين الثانى Baldwin II (١١١٨-١١٣١م) حيث قدم مائتى بيزانت لكنيسة القيامة من عائدات مدينة نابلس [١٨٥]. وفى العام ١١٣٢م تم منح رهبان كنيسة القبر المقدس قريتين على بحر الجليل ، مع حق أمير الجليل فى صيد الأسماك بالبحيرة لمدة ثمانية أيام خلال الصوم الكبير[١٨٦].

وخلال محاولات الملوك الصليبيين لزيادة موارد المملكة اللاتينية بالشام كان بعضهم يلجأ إلى السيطرة على أملاك الكنيسة ، ومن ذلك ما فعله الملك عمورى الأول Amaury I

(١١٦٢-١١٧٣) ، حيث أجبر الكنيسة اللاتينية على المساهمة المادية فى حملاته العسكرية عن طريق السيطرة على إقطاعاتها فى مملكة بيت المقدس (١٨٧).

ولم تكتف الكنيسة اللاتينية بالحصول على إقطاعات من الملوك والأمراء الإقطاعيين ، بل حصلت أيضًا على العديد من الإقطاعات التى أمدها بهم البورجوازيون (١٨٨).

ونتيجة لتداخل الكنيسة فى التنظيم الإقطاعى للمجتمع الصليبى ، فقد أصبح الأسقف سيداً إقطاعيًا على جميع رجال الدين داخل حدود أسقفيته ، على حين اعتلى البطريرك رأس الهرم الإقطاعى الكنسى فى مملكة بيت المقدس(١٨٩) وهكذا اختلط السلم الكنسى الكهنوتى بالسلم العلمانى الإجتماعى فى إطار النظام الإقطاعى بالمستعمرات الصليبية .

ويجب علينا ملاحظة أن الإقطاعات التى حظيت بها الكنيسة اللاتينية كانت محدودة فى السنوات الأولى للوجود الصليبى بسبب ضيق المساحة الكلية للأراضى التى سقطت فى أيدى الجيوش الصليبية ، إلا أنه - ونتيجة لازدياد التوسع الصليبى على حساب الأراضى العربية الإسلامية - فى الشام ، فقد بدأ الخط البيانى للمتلكات الإقطاعية الكنسية فى الصعود بشكل كبير .

كذلك الأمر بالنسبة للفرق الدينية العسكرية ، حيث منحهم الملوك الأوائل لمملكة بيت المقدس العديد من الإقطاعات والأراضى علاوة على ما يمتلكون من المدن والقلاع (١٩٠).

وفى محاولة لحصر المتلكات فى لوردية صور ، حاول الأستاذ يوشع براور Prawer, J إيجاد نسبة مئوية للإقطاعات الكنسية التى تركزت فى حوالى أربعة عشرة قرية فى دائرة حدود لوردية صور ، فوجد أنها تبلغ ١٢٪ من مجموع قرى اللوردية(١٩١) .

والحقيقة أن أسقفية صور كانت تمتلك ثروة كبيرة من الإقطاعات العينية والنقدية ، فعلى سبيل المثال كان رئيس أساقفة صور يزرع فى إقطاعه ما يبلغ حوالى ألفين وأربعين من شجر الزيتون (١٩٢).

قامت الكنيسة اللاتنية بتقديم خدمات الفرسان والسرجندية على أساس ما فى أيديها من ممتلكات وليس على أساس العلاقات الإقطاعية السائدة(١٩٣) حيث قدم بطريرك بيت المقدس خمسمائة سرجندى ، وقدم أساقفة كنيسة القيامة خمسمائة سرجندى أيضًا ، وقدم أساقفة صور والناصرة وقيسارية والخليل ستة فرسان ، كما قدمت الأديرة أيضًا السرجندية للجيش

الصليبى ، حيث قدم دير القديسة مريم فى وادى يوسافات Josaphat مائة وخمسين سرجنديًا(١٩٤).

وبالتطبيق على لوردية صور ، يمكن ملاحظة أن أسقفية صور كانت تقدم للجيش الملكى حوالى مائة وخمسين سرجنديًا ، حيث كانت هناك علاقة بين ما تمتلكه الأسقفية وما يجب عليها من التزامات عسكرية (١٩٥).

والواقع أن نظام الإقطاع الأوروبى الذى أرسى دعائمه الصليبيون فى المستعمرات الصليبية فى بلاد الشام يعتبر أحد وجوه الإقطاع الأوروبى القروسطى الذى كانت له صفاته المتميزة وقسماته الخاصة به فى كل من فرنسا منذ أن ظهر بها فى القرن التاسع الميلادى ، وفى انجلترا منذ منتصف القرن الحادى عشر (وخاصة بعد الفتح النورمانى لانجلترا بواسطة وليم الفاتح William The Conquest ١٠٦٦م) وفى ألمانيا فى القرن الثانى عشر .

ونظراً لأن النظام الإقطاعى كان إفرازاً للمجتمع الجرمانى القديم ، كان لابد له من اختلاف فى التطبيق من منطقة لأخرى ، فكما اختلفت صفات الإقطاع الأوروبى فى كل من فرنسا وانجلترا وألمانيا ، جاء الإقطاع الأوروبى فى الشرق العربى صورة قد تقترب حينًا ، وقد تبتعد أحيانًا عن الصور المتعددة للإقطاع الأوروبى فى غرب أوروبا ، وكان طبيعيًا أن يكون ذلك نتيجة لخصوصية وضع المستعمرات الصليبية وسط محيط إسلامى لم يستكن يومًا لطرد الغزاة ، مما فرض على الكيان الصليبى اتخاذ عدة إجراءات داخل بنائه السياسى والاقتصادى والاجتماعى (النظام الإقطاعى) لمواجهة حالة التحدى الدائم من قبل الجيوش الإسلامية ، من ذلك اضطراره للاعتماد على الأفصال الأوروبيين ، بجانب السكان المحليين من أهل البلاد ، وكذلك منع العديد من الإقطاعات التى تسمى Borgesis للسكان البورجوازيين كرد فعل للبزوغ التجارى لأفراد الطبقة البورجوازية ، الأمر الذى ساهم فى تنامى الدور التجارى للمستعمرات الصليبية فى بلاد الشام ، على أننا نعتقد أن أهم خصائص النظام الإقطاعى الصليبى كان تنامى الإقطاع النقدى ، وذلك بسبب الحاجة الدائمة لمواجهة الجيوش الإسلامية .

الهوامش :

1 - Stephenson, C, Medieval Feudalism, New York, 1942, p.1.

٢ - نورمان ف. كانتور : التاريخ الوسيط ، (قصة حضارة : البداية والنهاية ، ترجمة قاسم عبده قاسم جـ١ ، ط٢، دار المعارف ١٩٨٤) ، ص ٢٧٣ .

٣ - نفسه .

4 - Marc Bloch, Feudal Society, vol, I, Translated from The French by L.A Manyon, London 1982, introduction, p. xx.

5 - Ibid, vol, II, p. 443; Stephenson, op. cit., p. 5 .

٦ - نورمان ف. كانتور : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ٢٧٤ .

٧ - نفس المرجع والجزء ، ص ٢٧٥ .

٨ - ج . ج . كولتون : عالم العصور الوسطى فى النظم والحضارة ، ترجمة جوزيف نسيم يوسف ، السكندرية ١٩٦٧، ص ٤٢ .

٩ - جورج سباين : تطور الفكر السياسى ، جـ٢ ، (ترجمة ، حسن جلال العروسى ، مراجعة محمد فتح الله الخطيب ، دار المعارف ، بدون تاريخ) ، ص ٣٠٧ ، ج.ج.كولتون : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

١٠ - سعيد عبد الفتاح عاشور : أوربا العصور الوسطى ، جـ ٢ ، (دار النهضة العربية ، ط٣ ، ١٩٧٢م) ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

١١ - جورج سباين : تطور الفكر السياسى ، جـ٢ ، ص ٣٠٧.

١٢ - ابراهيم طرخان : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، (دار الكتاب العربى، القاهرة ، ١٩٦٨) ، ص ٥ .

١٣ - سمير أمين : الطبقة والأمة فى التاريخ وفى المرحلة الإمبريالية ، (ترجمة هنريت عبود ، دار الطليعة ، ط١، بيروت) ، ١٩٨٠ .

١٤ - سعيد عاشور : أوربا العصور الوسطى ، جـ٢ ، ص ٦٠ .

١٥ - نورمان كانتور : التاريخ الوسيط ، جـ١ ، ص ٢٧٨ .

16 - Benevenisti, M, The Crusaders in The Holy Land, Jerusalum 1970, p. 14 .

17 - Ibid, p. 11 .

١٨ - ابن القلانسى : ذيل تاريخ دمشق ، (بيروت ١٩٠٨) ، ص ١٣٧.؛ Fulcher of Charter, A History of The Expedition to Jerusalem, 1095-1127, Trans. by F.R.Ryan, Knoxville, 1969, p. 21 .

19 - William of Tyre, A History of Deeds Done beyond The Sea , vol . I , Trans by Emily A Babcock, A.C. Krey, New York, 1943, p. 379-381 .

أيضًا : ريموند اجيل : تاريخ الفرنجة غزاة بيت المقدس ، ترجمة حسين عطية ، ط١ ، (دار المعرفة الجامعية ١٩٩٠) ، ص ٢٤٠ ، ويذكر أيضًا أنه كان قد جرى اجتماع مماثل لبحث هذه المسألة قبل الاستيلاء على بيت المقدس ، إلا أنه تم تأجيل البحث إلى ما بعد سقوط المدينة ، وأيضًا : المؤرخ المجهول : أعمال الفرنجة وحجاج بيت المقدس ، ترجمة وتعليق حسن حبشى ، دار لفكر العربى ١٩٥٨، ص ١٢٠ .

20 - Grosset, Histoire des Croisades et du Royams France de Jerusalem. Tom, I, Paris, 1943, p. 167 .

21 - Fink, H, "The Foundation of The Latin States, 1099-1118" in , settan (ed.), A History of The Crusaders, vol. I. Philadephia, 1955. p.376 .

22 - Chalandon, F., Histoire de la Premiere Croisade, Paris, 1925, p. 298 .

٢٣ - ابن واصل : مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب ، جـ١ ، (تحقيق د. جمال الدين الشيال ، القاهرة ، ١٩٥٣) ، ص ١٩ .

٢٤ - ابراهيم على طرخان : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، ص ٣٠ .

25 - Smail, R.C., The Crusades in Syria and The Holy Land, Southampton, 1973, p. 80 .

26 - Chalandon, F., op. cit., pp. 298, 99 .

27 - William of Tyre, op. cit., vol, 1, p. 403 .

28 - Fink, op. cit., p. 376 .

٢٩ - يوشع براور : عالم الصليبيين ، (ترجمة وتقديم د. قاسم عبده قاسم ، د. محمد خليفة حسن ، ط١ ، دار المعارف ١٩٨١) ، ص ١٢٨ .

30 - Willim of Tyre, op. cit., vol.1, p. 399 ; J . Richard, "Feudal Regime", in , Setton (ed.) vol. V, New York, 1983, p. 206 .

31 - Fink, op. cit., p. 377; Grousset, op. cit., pp. 180-183 .

32 - William of Tyre, op. cit., V.1, p. 402; Fulcher of Chartres, op. cit., pp. 132, 140 .

33 - William of Tyre, op. cit., Vol, 1, p. 399 .

34 - J. Prawer, Crusader Institution, Oxford, 1980, p. 24; Benevenisti, op. cit., p. 137 .

35 - William of Tyre, op.cit., vol,1, p. 488 .

36 - Ibid, pp. 434,435,454-427 .

37 - Ibid, pp. 425,26; J.La Monte, Feudal Monarchy in The Latin Kingdom of Jerusalem 1100-1291, Cambridge, 1933, p. 6 .

٣٨ - ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٦٨ ، ١٧١ : Fulcher of Chartres, op. cit., p.197.

39 - Runciman S, A History of The Crusades, vol, II, Cambridge, 1952, p. 99 .

40 - Prawer. J., Crusaader Institutions, p. 14 .

41 - Archer T.R., KIngs Ford, The Crusades, New York, 1895, p. 123 .

42 - Archer T.R., Kings Ford, op. cit., p. 116 .

43 - Prawer, op. cit., p. 15 .

44 - Chalandon, op. cit., p. 300 .

45 - Beugnot(ed.) Livre de Assises de Jerusalem, Tom, I, Paris, p. 422 .

انظر الواجبات العسكرية المفروضة على الإقطاعات التابعة لمملكة بيت المقدس في ملاحق الدراسة ، ملحق رقم (١) .

46 - Runciman, op. cit., vol, II, p.297 .

47 - Livr des Assises de Jerusalem, Tom, I, pp. 376-379 .

48 - Ibid, pp. 633-34 .

49 - Smith, J.R, The Feudal Nobility and The Kingdom of Jerusalem, 1174-1277, London, 1973, p. 6.

50 - Runciman, op. cit., vol, II, p. 298 .

51 - La Monte, op. cit., p. 144 .

52 - Smith, op. cit., p. 6 .

53 - Loc. cit. ; Benevenisti, op. cit., p. 13 .

54 - Richard, op. cit., pp. 206 - 207 .

٥٥ - رغم إشارة بعض المؤرخين إلى أن السرجندية كانوا جنوداً يركبون الخيل . العماد الأصفهاني : الفتح القسي في الفتح القدسي ، تحقيق محمد محمود صبح ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٤٠٣ ؛ Cahen, La Syria du Nord á L'epoque de Croisades et la Principaute Franque d, Antioch, Paris, 1940, p. 328 إلا أننا نعتقد أنهم كانوا من طبقة الجنود المشاة Pedites وهم طبقة أقل من الفرسان .

56 - Smith, op. cit., p. 4 .

57 - Lane Poole, A. Obligations of society in the XII and XIII, Centuries, Oxford, 1960, p. 61 .

٥٨ - التركوبولي : لفظة يوناني معناها أبناء الترك ، وهو مصطلح أطلقه البيزنطيون على إحدى الفرق العسكرية لديهم (والتي تلي فرقة الفرسان) ويبدو أنهم أخذوها عن الأتراك السلاجقة بعد هزيمتهم في ملاذكرد . انظر كذلك : ابن واصل : مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، جـ ٢ ، تحقيق د. جمال الدين الشيال ، القاهرة ، ١٩٥٧م ، ص ١٤٩ ، هامش ١ ، ريموند اجيل ، تاريخ الفرنجة غزاة بيت المقدس ، ص ٩٢ . حيث تحدث عن فرقة التركوبولي الموجود في الجيش البيزنطي في البلقان إبان مرور الحملة الصليبية الأولى (وعرفهم بأنهم نتاج أم مسيحية وأب تركي) .

60 - Smith, op. cit., p.5 .

61 - Lane Poole, A. op. cit., pp. 57 - 59 .

62 - Richard, J., The Latin Kingdome of Jerusalem, Vol, I, Trans, by Janet Shirly, Amesterdam, 1979, pp. 73-80 .

63 - Runciman, op. cit., Vol. II, p. 100 .

64 - Prawer, J., The Latin Kingdom of Jurusalem, London, 1973, p. 127 .

65 - Conder, C.R., The Latin Kingdom of Jerusalem, 1099 - 1291, London, 1897, pp. 163 - 64 .

66 - Prawer, J., Crusader Institution, p. 151 .

67 - Prawer, " The Assise de Tenure and The Assise de Vent : Astudy in Landed Property in the Latin Kingdom in , E.H.R, 2nd ser, Vol, IV, No.I, 1951, p. 83 .

68 - Prawer, op. cit., p. 83 .

69 - Smith, op. cit., p. 3 .

70 - Conder, op. cit., p. 163 .

71 - Smith, op. cit., p 8 .

72 - Smith, op. cit., p. 8 .

73 - Ibid, p. 9 .

74 - Richard, Feudel Regime, in setton (ed.) vol, v, p. 231 .

75 - Loc . cit .

٧٦ - ضريبة الريليف Relief هى ضريبة يدفعها المستأجر الإقطاعى إلى سيده لكى يمكنه من ملكية إقطاع لاوريث له . وفى أوائل القرن الثالث عشر - فى فرنسا - كان يتم جباية هذه لضريبة طبقًا لاتساع لإقطاعات الملكية .

77 - Richard, op. cit., p. 210 .

78 - Mayer, H.E., The Crusades, Trans by ; John Gillingham, Oxford, 1927, pp. 119 - 120 .

79 - Richard, op. cit., p. 211 .

80 - Richard, op. cit., p. 211 .

81 - The Crusades, p. 120 .

82 - Smith, op. cit., p. 16 .

٨٣ - ظهرت كلمة Baro فى الغرب فى القرن الثامن ، وكانت تعنى " الرجل المتزوج " واستخدمت الكلمة فى القرن الثالث عشر بنفس معناها لكى تشير إلى " الزوج " كما كانت تعنى " الفصل " وبالتحديد "

فصل الملك " وكانت تستخدم فى فرنسا لوصف المستأجر الرئيسى من الملك الذى يمارس السلطة القضائية بعدالة تامة ، يعكس الفارس صاحب لإقطاعية الذى لم يتمتع بهذا الحق . انظر : (Smith, Loc. cit.) .

84 - Smith, op. cit., p. 17 .

85 - Mayer, op. cit., p. 156 .

86 - Smit, op. cit., p. 10 .

87 - Smith, op. cit., p. 11 .

88 - Ibid, p. 12 .

89 - Richard, op. cit., p. 209 .

90 - Loc. cit .

91 - Smith, op. cit., p. 12 .

٩٢ - عرف هذا الإقطاع فى انجلترا ، حيث كان يعود مرة أخرى إلى الملك الإقطاعى ، نتيجة لفشل الورثة فى تملكه بشكل فعلى ، ومن أجل زيادة إيرادات الخزينة الملكية بإيرادات مالية كبيرة (Petit-Dutaillis, The Feudal Monrchy in Ferance and England, p. 142).

93 - Smith, op. cit., p. 13 .

94 - Runciman, op. cit, Vol, II, pp. 297 - 300; Smail, op. cit., p. 43; Richard, The Latin Kingdom, Vol, I, p. 93 .

95 - Prawer, op. cit., 78 .

96 - Smith , op. cit., p. 5 .

٩٧ - ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، (بيروت ، ١٩٦٦) ، جـ ١١ ، ص ٥٥٠ .

98 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, p. 576 .

٩٩ - كان الكندسطبل Constable هو قائد الجيش الصليبى ، ويحمل لواء الملك فى حفل التتويج ، ويقود الجند فى المعركة فى حالة غيبة الملك ، كما كان من سلطته الفصل فى القضايا التى تنشب بين الفرسان والبورجوازيين . (La Monte, op. cit., pp. 117 - 118) .

وكذلك هو حاكم القلعة أو المستحفظ . انظر : المقريزى : السلوك ، الجزء الأول ، القسم الثالث ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٩٦٧ ، هامش ٣ ، كذلك انظر البدراوى زهران : فى علم اللغة التاريخى ، دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى ، ط٣ ، دار المعارف ١٩٨٨ ، ص ١٨٨ .

100 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, pp. 128, 209, 211, 658 .

101 - Ibid, pp. 323, 336 .

102 - Prawer, " The Burgesses" , in setton (ed.) Vol, V, p. 167.

103 - Runciman , op. cit., Vol, III, p. 361 .

104 - Prawer, op. cit., p. 167 .

١٠٥ – هو لقب أطلق فى أوربا العصور الوسطى على الموظف المسئول عن عدة ضياع إقطاعية ، حيث يقوم فى العام بثلاث جولات يتفقد فيها جميع أحوال الضياع ، بالإضافة إلى وجوب تمتعه بالكفاءة ، ومعرفة القوانين الإقطاعية للضياع . انظر : (Cave, Coulson, Asource Book for Medieval Economic History, New York, 1965, pp. 32-34).

أما فى مملكة بيت المقدس فكان الـ Seneschal من كبار السادة الإقطاعيين بها ويتولى الإشراف على الاحتفالات بها ، بجانب إشرافه على الأمور المالية للجنود ، وجباية الإيجارات ، ويعد من أعضاء المحكمة العليا (La Monte, op. cit., pp. 116, 117).

106 - Runciman, op. cit., Vol, III, p. 362.

107 - Prawer, " Crusader Cities", in, Miskimin (ed.), Medieval Cities, London, 1977, p. 194.

108 - Smith, op. cit., p. 11.

109 - Ibid, p. 82.

110 - Smith, op. cit., p. 82.

111 - Ibid, p. 83.

ويشير المؤلف إلى أن هذه الكلمة Tallea تم استخدامها فى الغرب لتغطية كل المساعدات الإقطاعية ، على الرغم من أنها استخدمت فى انجلترا مرتبطة بالأعمال الفنية Servile dues .

112 - Chalendon, Historie de la premiere Croisade, p. 302.

للمزيد من المعلومات حول الخدمات الحربية التى تدمها البورجوازيون لمملكة بيت المقدس ، انظر الملاحق الخاصة بالبحث ، ملحق رقم (٢) .

113 - Livre des Assises de Jeruslem, Tome, I,p. 633.

114 - Prawer, "The Burgesses", p. 160.

١١٥ – سعيد عاشور : أوربا العصور الوسطى ، جـ ٢ ، ص ٥٢ .

116 - La Monte, op. cit., p. 138;

سعيد عاشور : الحركة الصليبية ، جـ١ ، (مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٣ ، ١٩٧٥م) ص ٤٦٦ ، السيد الباز العرينى : الإقطاع الحربى عند الصليبيين بمملكة بيت المقدس فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر ، (نهضة مصر ، د.ت) ، ص ١٠ .

117 - Livre des Assises des Jerusalem , Tome I, p. 357.

118 - Richard, " Feudal Regime", p. 208.

119 - Livre des Assises des Jerusalem, Tome, I, pp. 422 - 426; Runciman, op. cit., Vol. II, p. 298; La Monte, op. cit., p. 147 ; Richard, op. cit., p. 207 ;

للمزيد من المعلومات حول الخدمات الحربية التى قدمتها الإقطاعات لمملكة بيت المقدس انظر الملاحق الخاصة بالدراسة ، ملحق رقم (١) .

120 - Smith, op. cit., p. 9 .

121 - Crusader Institutions, p. 21 .

122 - Smith, op. cit., p. 10 .

١٢٣ - السيد الباز العرينى : الإقطاع الحربى عند الصليبيين ، ص ١٠ .

124 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, p. 356 .

125 - Smith, op. cit., p. 9 .

١٢٦ - السيد الباز العرينى : الإقطاع الحربى عند الصليبيين ، ص ١٦ .

١٢٧ - نفسه .

128 - La Monte, op. cit., pp. 159 - 160 .

129 - Mayer, The Crusades, p. 164 ;

السيد الباز العرينى ، المرجع السابق ، ص ٤ .

١٣٠ - كان المارشال Marshal من كبار القادة العسكريين بمملكة بيت المقدس ، ويلى فى الرتبة الكندسطبل Constable ويدين له بالطاعة بعد أن يحلف يمين الولاء للملك والسادة الذين يحصلون منهم على إقطاعات ، وكان ينظر فى أمور الجنود لمرتزقة ، ويتلقى منهم يمين الولاء ، ويفصل بينهم ويرعى جميع شئونهم المتعلقة بالقتال (la Monte, op. cit., pp. 119 -120) .

131 - Richard, op. cit., p. 208 .

132 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, pp. 426 - 427; La Mont, op. cit., p. 158 .

133 - Mayer, op. cit., p. 146, 168 .

134 - Prawer, " The Burgesses ", p. 151 .

135 - Chalandon, op. cit., p. 302 .

136 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, p. 23 .

137 - Ibid, p. 25 .

138 - Livre des Assises de Jerusalem, Tome II, p. 250 .

139 - Ibid, Tome I, pp. 27, 32 .

140 - Ibid, p. 128 .

141 - La Monte, op. cit, p. 88; Conder, op. cit., p. 172 .

142 - Runcimn, op. cit., Vol II, p. 313 .

143 - Ibid, p. 300; La Monte, op. cit., p. 91 .

144 - Archer, Kingsford, op. cit., p. 125; Runcimn, op. cit., Vol, II, p. 301; La Monte, op. cit., p. 92 .

١٤٥ - عالم الصليبيين ، ص ١٣١ .

146 - Richard, op. cit., p. 212 .

147 - Richard, op. cit., p. 212 .

١٤٨ - أسامة بن منقذ : كتاب الاعتبار ، (برنستون ١٩٣٠م) ، ص ٦٥ .

149 - Smith, op. cit., p. 89 ; Idem, "Some Lesser Officials in Latin Syria" in , E. H.R. Vol : LXXX VII, No : CCCXL III, January, 1972, p. 3; Idem, "The Survival in Latin Palestine of Muslim administration " , in , Holt(ed.) The Eastren Mediteranean Land in the Period of Crusades, worminster 1977, p. p. 12 .

150 - Prawer , op. cit., p. 158; dem, Crusader Cities, p. 194 .

151 - Smith, The Feudal Nobility, p. 85; Prawer, "The Burgesses", p. 154 .

152 - Assises de Jerusalem, Tome I, p. 23 .

153 - Ibid, Tome II, pp. 236 - 238 .

154 - Prawer, op. cit., p. 158 ;

عن الإقطاعات التى تمتلك محاكم خاصة بها ، انظر ملاحق الرسالة ، الملحق رقم (٣) .

155 - Prawer, op. cit., p. 164 .

156 - Smith, op. cit., p. 85 .

157 - Prawer, op. cit., p. 164 .

158 - Smith, op. cit., p. 86 .

159 - Assises de Jerusalem, Tome II, p. 255; Runcimn, op, cit., Vol, II, p. 303 .

160 - Assises de Jerusalem, Tome, II, p. 254 .

161 - Ibid, p. 255 .

162 - Ibid, pp. 419 - 421; La Monte , op. cit., p. 107 .

163 - Runciman, op. cit., vol, II, p. 303, La Monte, op. cit., p. 107.

164 - Conder, op. cit., p. 172 .

165 - " Some Lesser officials " , p. 3 .

166 - Smail, op. cit., p. 39 .

167 - Runciman, op. cit., Vol. II, p. 302 .

168 - Smith, The Feudal Nobility, p. 9 .

169 - Richard, op. cit., p. 207 .

170 - Smail, op. cit., pp 39 - 40 .

١٧١ - أسامة بن منقذ : الاعتبار ، ص ١٣٨ .

172 - Assises de Jerusalem, Tome I, pp.25 - 26 .

173 - Smith, op. cit., p. 90 ; Idem, "some Lesser officials", p. 4 .

174 - Smith, " Some Lesser officials" , p. 2 .

175 - Ibid, pp. 12,14 .

١٧٦ - كان الريس Rays بمثابة حلقة الوصل بين الفلاحين والسيد الإقطاعى ، وتم تكليفه بالإشراف على الزراعة فى الإقطـاع ، ونتيجة لتميز موقفه فقد احتفظ موقعه الاجتماعى والمادى بارتفاع نسبى عـن بـاقى الفـلاحين انظر : Smith , The Feudal Nobility, pp. 47, 48; Idem, "Some Lesser officals" pp. 9,10 .

177 - Smith, The Feudal Nobility , p. 48 .

178 - Ibid, p. 89, Idem, "The Survival in Latin Palestine ", p. 10 .

179 - Smith " Crusading as an act of Love" in , History, Vol, 65, No. 214, June1980, p. 177 .

180 - Mayer, The Crusades, p. 168 .

181 - Willim of Tyre, op. cit, vol, I, p. 103 ; Genviéve, B, Le Cartulair du Chapitre De Saint Sepulcre De Jerusalem, Paris, 1984, Act No. 26, pp. 86-88; Hamilton, B, The Latin Church in The Crusader States, London, 1980, p. 141 .

182 - Willim of Tyre, op. cit., Vol, I, p. 404 .

183 - Ibid, p. 483 .

184 - Ibid, p. 483 .

185 - Geneviée, op. cit., Act No. 30, p. 92 .

186 - Smith, The Feudal Nobility, p. 47 .

187 - Mayer, op. cit., p. 168 .

188 - Assises de Jerusalem, Tome II, p. 136 .

١٨٩ - سعيد البيشاوى : الممتلكات الكنسية فى مملكة بيت المقدس الصليبية ، (دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م) ، ص ١٤٩ .

190 - Runciman, op. cit., Vol. II, p. 297;

سعيد عاشور : الحركة الصليبية ، جـ ١ ، ص ٤٧٤ .

191 - Crusader Institutions, p. 152 .

192 - Ibid, p. 178 .

193 - Mayer, op . cit., p. 168 .

194 - Assises de Jerusalem, Tome, I, pp. 426 - 427; Mayer, op. cit., pp. 164 - 168; Hamilton, op. cit., p. 137 ;

للمزيد من المعلومات حول الخدمات الحربية التى قدمتها المؤسسات الكنسية التابعة لمملكة بيت المقدس ، انظر الملاحق الخاصة بالبحث ، ملحق رقم (٢) .

195 - Assises des Jerusalem, Tome, I, p. 426 .

الفصل الثانى

المدن البحرية الإيطالية وتأسيس القوميونات التجارية فى المستعمرات الصليبية

- مقدمة عن أثر العامل الاقتصادى فى قيام الحركة الصليبية
- جنوا : المساهمة فى الحملات العسكرية ، الامتيازات التجارية - البندقية : المساهمة فى الحملات العسكرية ، الامتيازات التجارية - بيزا : المساهمة فى الحملات العسكرية، الامتيازات التجارية - أمالفى : المساهمة فى الحملات العسكرية ، الامتيازات التجارية - السفن الإيطالية ومواد التجارة - موقف الكنيسة من التبادل التجارى مع المسلمين - القوميونات الإيطالية : الأوضاع الإدارية والقانونية والاجتماعية ، القناصل وإدارة القوميونات ، المحاكم القنصلية ، التكوين الاجتماعى لسكان القوميونات ، الواجبات العسكرية على القوميونات الإيطالية .

على الرغم من سيادة التنظيم الإقطاعى للمجتمع الأوربى فى العصور الوسطى على مقدرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فقد تخلقت فى رحم النظام الإقطاعى مرحلة جديدة، كان التجار الأوروبيون هم أول المعبرين عنها ، وهى مرحلة سيطر فيها الانتعاش التجارى على المقدرات الاقتصادية للبلدان فى وقت بدأ فيه النظام الإقطاعى يخف من قبضته على السكان الأوربيين .

ففى إبّان سيطرة النظام الإقطاعى فى غرب أوربا احتلت لتجارة موقعًا ضعيفًا من الاهتمامات الاقتصادية للسكان ، وما لبثت التجارة وحركة البضائع أن بدأتا فى التحرر بشكل تدريجى من الضرائب الإقطاعية والرسوم التى قام بفرضها السادة الإقطاعيون مما دفع بالتجار إلى سكنى المدن الجديدة[1].

وهكذا ظهرت الطبقة البورجوازية الجديدة التى سكنت فى المدن ، وبدأت فى التخلص من القيود والالتزامات الإقطاعية ، وتمتعت بالكثير فى ممارسة نشاطها التجارى والصناعى المحدود [2].

ويذكر أحد المؤرخين المتخصصين فى التاريخ الاقتصادى[٣] ، أنه وجدت فئة من الذين شردتهم الحروب الإقطاعية والمجاعات ، فاضطروا للبحث عن عمل جديد ، فانضم بعضهم إلى قوافل التجار ، وأدى الأمر بالآخرين إلى العمل على ظهر سفن التجار كحمالين وملاحين.

وهكذا أتيحت الفرصة لأبناء الطبقة الجديدة لتكوين ثروات كبيرة ، فلجأوا إلى المدن للإقامة بها ، واستثمار ثرواتهم فى النشاط التجارى والصناعى ، وإلى جانب هؤلاء ظهرت أيضًا فئة من بين النبلاء الإقطاعيين قام الكثير منهم ببيع إقطاعاتهم من أجل استثمار الأموال الجديدة فى التجارة [٤].

وعندما بدأت التجارة فى الانتعاش فى الغرب الأوربى ، وجدت عدة مراكز تجارية فى غرب أوربا ووسطها وجنوبها . على أنه لايمكن الحديث عن التجارة الأوربية فى العصور الوسطى دون الحديث عن المدن الإيطالية التى لعبت الدور الأكبر فى تطور وانتعاش التجارة ، ويعود هذا لموقعها الجغرافى القريب نسبيًا من الموانىء الإسلامية فى الشام ومصر ، كذلك لحاجة هذه المدن التجارية للبحث عن موارد اقتصادية إضافية خارج حدودها ، بالإضافة إلى ما تفرضه عليها طبيعة النظام الاقتصادى الجديد ، الذى كان يقتضى ضرورة الرحلات التجارية واستثمار الأموال من أجل إنعاش حجم التجارة بين الشرق والغرب بشكل دائم .

تركزت بدايات التطور التجارى الأوربى فى المدن الإيطالية ، حيث حظيت هذه المدن بحياة حضرية متقدمة نسبيًا ، وكان بها تطور تجارى - صناعى نسبى ، بالإضافة إلى استقرار سكانى يمارس هذا النشاط التجارى الصناعى البسيط [٥].

وأدى كل ذلك إلى ازدهار كبير للمدن التجارية ، كما أدى إلى نهضة المجتمعات فى جنوب أوربا ، وكذلك إلى إقامة اتحادات تجارية فى شمال أوربا أيضًا ، وانتعشت المدن الإيطالية البندقية ، جنوة ، بيزا ، نابولى ، سالرنو ، أمالفى ، بارى ، كما ازدهرت التجارة فى بالرمو فى جزيرة صقلية وفى وقت متأخرة حظيت مدن غرب البحر المتوسط كمارسيليا وناربون ومونبلية بشهرة تجارية [٦].

مارست المدن الإيطالية البحرية التجارة بين الشرق والغرب ، منذ ما قبل الحروب الصليبية، عن طريق عمليات التبادل التجارى المزدهر مع القسطنطينية حيث كانت تصل سلع وبضائع الشرق ، فتقوم السفن الإيطالية بنقلها إلى موانيها أو إلى موانى أوربا شمال المتوسط . ومن أجل تحقيق أطماع وطموحات اقتصادية أكثر فائدة وربحًا ، وأكثر استقرارًا وقربًا ، ساهمت

المدن الإيطالية مساهمة فعالة فى انتصار الصليبيين واستقرارهم فى الشام وفلسطين على الشواطىء الشرقية للبحر المتوسط .

وقبيل الحركة الصليبية تمتعت المدن الإيطالية بتجارة مزدهرة مع القسطنطينية ، فتحت حماية الأسطول البيزنطى ، أبحرت السفن الإيطالية بشكل ثابت بين القسطنطينية وبعض موانى المدن الإيطالية مثل أمالفى والبندقية .

وفى النصف الثانى من القرن الحادى عشر أصبحت البندقية تمتلك أسطولاً قويًا خاصًا بها ، وفى نفس الوقت بدأت جنوا وبيزا فى ممارسة التجارة عبر سواحل البحر المتوسط إلى مارسيليا وناربون وبرشلونة ، كذلك بدأت سفن جنوا وبيزا أيضًا فى مهاجمة وأسر السفن الإسلامية فى البحر المتوسط ، وهاجمت الأساطيل الإيطالية أملاك المسلمين فى كورسيكا وسردينيا وتونس(٧).

كذلك كان لبعض المدن الإيطالية الداخلية دور تجارى وصناعى نشط ، مثل المدن الداخلية الواقعة فى إقليم توسكانى ولمبارديا التى اشتهرت بصناعة النسيج (٨).

بدأت المدن الإيطالية مساعدتها للصليبيين منذ وصول الحملة الصليبية الأولى للمنطقة العربية ، حيث بدأت المدن التجارية الإيطالية وغيرها من مدن شمال البحر المتوسط ، بعد ذلك فى المساهمة بشكل فعال فى الحركة الصليبية ، عن طريق نقل الفرسان الصليبيين بسفنهم إلى الشرق العربى ، ونقل الأسلحة والمؤن والإمدادات لهم ، ولم تكتف المدن الإيطالية بذلك فقط ، بل شاركت مشاركة حقيقية عن طريق تقديم المساعدة العسكرية للصليبيين فى الاستيلاء على الموانى البحرية لبلاد الشام (٩).

ويمكننا القول أنه بفضل المساعدات الإيطالية الفعالة للصليبيين ، فقد استطاعوا الاستيلاء على الموانى الإسلامية فى الشام ، وأنه بفضل الإمدادات المتتالية - كما سنرى - بالفرسان والأسلحة والسكان ، فقد تمكن الصليبيون من إقامة مستعمرات دائمة فى بلاد الشام ، حيث لعبت المدن الإيطالية دور وسيلة الاتصال والإمداد بين الظهير الأوربى ، والمستعمرات الأوربية الجديدة فى المنطقة العربية .

من بين الدول البحرية التجارية الإيطالية الشهيرة (البندقية - جنوا - بيزا - أمالفى - أنكونا) كانت جنوا ذات وضع خاص ، إذ لم تكن لها علاقات تجارية من أى نوع من

بيزنطة[١٠] ، مثلما كان الحال بالنسبة للبندقية وأمالفى ، إذ كان من الصعب عليها منافسة التجار البنادقة فى تجارتهم مع شرق المتوسط [١١] ، ويعود ذلك إلى الصراع الذى نشب بينها وبين مدينة سالرنو Salerno الأمر الذى دعا دوق سالرنو جيزولف (١٠٥٢ - ١٠٧٧) إلى اعتراض السفن الجنوية والاستيلاء عليها عند عبورها بالقرب من سالرنو فى طريقها إلى مضيق ميسينا Missena ومنه إلى شرق البحر المتوسط ، وكذلك يعود تقلص الدور التجارى لجنوا فى شرق المتوسط إلى مهاجمة أساطيل المسلمين فى صقلية وشمال إفريقية للسفن الجنوية[١٢].

ورغم ذلك استطاعت سفن جنوا - قبيل نشوب الحملات الصليبية - الوصول إلى شواطىء الشام وفلسطين ، حيث توجد معلومات تذكر أن إحدى سفن الأسطول الجنوى قد حملت الحاج الإنجليزى Ingulf قس كرويلاند Croyland الذى استقل حين عودته من بيت المقدس سفينة جنوية من ميناء يافا [١٣] ، فى العام ١٠٦٣م .

ورغم أن جنوا دلفت إلى عالم التجارة فى القرن الحادى عشر ، عن طريق المشاركة التجارية البسيطة فى أقرب الأسواق إليها ، أسواق كورسيكا ، سردينيا ، بروفانس [١٤] ، إلا أنها استطاعت إنجاز مشروع تجارى عملاق ، من أهم مظاهره بروز الدور التجارى الجنوى فى ميدان التجارة بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى ، وأيضًا تأسيس أسواق تجارية لها على سواحل مدن الشام وفلسطين ، كل ذلك بفضل مبادرتها إلى حماية المشروع الصليبى ورعايته عن طريق تقديم المساعدة المادية والعسكرية للحملة الصليبية الأولى .

عندما ضرب فرسان الحملة الصليبية الأولى حصارهم حول مدينة أنطاكية فى ٢١ أكتوبر سنة ١٠٩٧م ، وصل أسطول جنوى إلى ميناء السويدية (ميناء أنطاكية) لمساعدة الصليبيين فى إحكام حصارهم حول المدينة وذلك بعد مرور شهر واحد فقط من بدء الحصار[١٥] ، ونتيجة لهذه المساعدة منحهم بوهيموند فى ١٤ يوليو سنة ١٠٩٨م امتيازًا بسوق فى المدينة وكنيسة ، بالإضافة إلى ثلاثين منزلاً ، وبئرًا ، كما تعهد الجنوية أيضًا بتأييد بوهيموند فى مطالبته بحكم أنطاكية [١٦].

وعاد تانكرد إلى تأكيد منحة بوهيموند للجنوية ، وذلك سنة ١١٠١م ، وزاد عليها منحهم ثلث ميناء السويدية ، وعقارًا خارج أنطاكية ، مع وعد بنصف إيرادات اللاذقية ، وحيًا فى كل مدينة يتم الاستيلاء عليها بمساعدتهم [١٧].

ومن الجدير بالذكر أن جميع حكام أنطاكية احترموا منحة بوهيموند للجنوية والتى تم تأكيدها بواسطة خليفته تانكرد الوصى على إمارة أنطاكية سنة ١١٠١م ، حيث نجد بوهيموند الثانى أمير أنطاكية (١١٢٦ - ١١٣٠م) يؤكد هذه االمنحة التى قدمها والده للجنوية ، ثم تأكيد ريموند بواتييه (١١٣٦ - ١١٤٩) لمنح بوهيموند وتانكرد ، ثم بمنحهم بوهيموند الثالث (١١٦٣ - ١٢٠١م) حرية التجارة فى إمارة أنطاكية مع إعفاء من الضرائب ، كما قرر لهم محاكم خاصة بهم فى أنطاكية واللاذقية ، كما استمر أمراء المدينة فى منح الجنوية الحرية والأمن وتعهدوا بعدم إلغاء المنح السابقة (١٨).

وفى السابع عشر من يونيه سنة ١٠٩٩م وصل أسطول جنوى إلى ميناء يافا وقد أحضرت السفن الجنوية معها الكثير من الإمدادات الغذائية من الخبز والنبيذ والسمك (١٩)، وكذلك الإمدادات العسكرية كآلات الحصار التى استعان بها الصليبيون فى اقتحام مدينة بيت المقدس.

وفى السابع عشر من أبريل سنة ١١٠١م استولى الملك بلدوين لأول ، (١١٠٠-١١١٨م) ملك بيت المقدس على يافا بمساعدة الأسطول الجنوى(٢٠) وعقد الملك معاهدة مع الجنوية كتبت بحروف من ذهب وحفظت فى كنيسة القبر المقدس ، وبمقتضى هذه المعاهدة كافأهم بلدوين الأول على مساعدتهم فى حصار بيت المقدس ، بأن منحهم ثلث الغنائم والمنقولات التى تم الاستيلاء عليها من المسلمين ، كما وعدهم بالحصول على حى فى أى مدينة سوف يتم الاستيلاء عليها بمساعدتهم مستقبلاً (٢١).

ونتيجة لهذا الاتفاق ، واصل الجنوية مساعداتهم العسكرية البحرية لبلدوين الأول ، حتى تمكن من احتلال أرسوف وقيسارية ٤٩٤هـ/١١٠١م(٢٢) ، وكان المؤرخ الجنوى الشهير كفارو Caffaro من ضمن أفراد الأسطول الجنوى الذى ساهم فى حصار قيسارية ، حيث تحدث عن اجتياح الجنوية والصليبيين للمدينة وقيامهم بارتكاب العديد من المذابح لسكان المدينة المسلمين، كما يذكر أن الغنائم - التى تمثل الهدف الاقتصادى الأول للجنوية - قد جرى تقسيمها على ثمانية آلاف رجل بواقع ٤٨ صوليدى Solidi ورطلين من الفلفل لكل منهم ، وذلك بعد خصم العشر والخمس (حسب كل حالة) لملاك السفن (٢٣).

ويمكننا أن نلحظ هنا القيمة الفعلية للتوابل ، تلك القيمة التى ترفع التوابل من مصاف السلعة إلى مصاف النقد السائد .

وكما تعاون الأسطول الجنوى مع بوهيموند فى حصار أنطاكية ، ومع الملك بلدوين الأول ، ملك بيت المقدس فى الاستيلاء على يافا وعرقة وأرسوف وقيسارية ، تعاونوا أيضًا مع ريمون دى سان جيل حيث حاصروا طرابلس معًا لكنها لم تسقط ، فانتقلوا إلى جبيل وحاصروها إلى أن سقطت ٤٩٧ هـ / ١١٠٤م (٢٤).

ومن الواضح هنا تحالف الجنوية مع بوهيموند النورمانى وتأييده فى المطالبة بالإمارة على أنطاكية ، ثم تحالفهم مع ملك المملكة اللاتينية فى بيت المقدس ، وتحالفهم الأخير مع فرسان بروفنسال بقيادة ريمون دى سان جيل ، ويمكننا هنا أن نزيد استنتاجنا وضوحًا بأن الهدف الاقتصادى وحده ، كان هو المحرك الرئيسى للجنوية ، والذى جعلهم يتحالفون ، مع جميع تيارات الأمراء الصليبيين المتصارعة .

وبعد أن تم الاستيلاء على جبيل ، نال الجنوية هدفهم ، حيث حصلوا على ثلث المدينة التى أصبحت مستعمرة جنوية تحت حكم هيو إمبرياتشى Hugh Embriaci أحد أمراء الأسطول الجنوى الذى ساهم فى حصار المدينة وغزوها ، ودفع هيو مبلغًا معينًا للمدينة الأم ، مقابل حكمها وراثيًا (٢٥).

ومارس أحفاد أسرة إمبرياتشى التجارة الواسعة فى المستعمرات الصليبية إلى أن استرد صلاح الدين مدينة جبيل ١١٨٧م ، إلا أن آل إمبرياتشى نجحوا فى الاستيلاء على المدينة مرة أخرى سنة ١١٩٣م ، واستمروا فى حكم المدينة حتى سقوط المملكة الصليبية سنة ١٢٩١م(٢٦).

ونظرًا لأن الموانى البحرية الهامة كانت لاتزال فى أيدى المسلمين ، كثف بلدوين الأول من جهوده من أجل إيجاد منافذ بحرية أكثر فائدة للمملكة اللاتينية ، التى لم يكن بها إلا موانى صغيرة مثل حيفا ويافا وقيسارية ، فى حين ظلت موانى الشام وفلسطين الشهيرة فى أيدى الفاطميين ، وقام الملك بلدوين الأول وخلفاؤه بمحاولات مضنية للاستيلاء على موانى ، عكا ، طرابلس ، صيدا ، صور ، عسقلان .

وبفضل مساعدة الأسطول الجنوى الطامع فى الامتيازات التجارية دومًا ، تم للصليبيين السيطرة على أشهر موانى فلسطين ، وهو ميناء عكا وذلك سنة ٤٩٧ هـ / ١١٠٤م (٢٧)، ونتيجة لذلك حصل الجنوية على ثلث مدينة عكا بالإضافة إلى ثلث عائدات الميناء ، بالإضافة إلى شارع وكنيسة فى المدينة (٢٨). كما تم منحهم إعفاءً تامًا من الضرائب ، كذلك حصلوا

بأثر رجعي على حي في كل من القدس ويافا (٢٩)، مع تجديد الوعد بحصولهم على حي في كل مدينة يتم الاستيلاء عليها بمساعدتهم .

ويمكننا أن نستنتج الدور الهام الذى أخذت جنوا تلعبه فى الشام ، فى طريقها لإقرار مكسبها التجارى المستقبلى ، وذلك عندما نلحظ أنه بمجرد وفاة ريمون دى سان جيل سنة ١٢٠٥م ، لجأ ابنه برتراند Bertrand ، وابن أخيه وليم جوردان William Jordan إلى الجنوية من أجل نصرة مطالب كل منهما فى وراثة أملاك ريمون دى سان جيل فى المستعمرات الصليبية ، وفاز برتراند بمساعدة الجنوية بعد أن سافر إليهم بنفسه ، حيث عاد من جنوا ومعه أسطول جنوى يبلغ حوالى ستين سفينة . وبالفعل نجح برتراند والجنوية فى الاستيلاء على مدينة طرابلس ٥٠٢ هـ / ١١٠٩م (٣٠)، وكان برتراند قد وعدهم بثلث طرابلس ، وكل جبلة ، ومنحهم الأمان وحرية التجارة وإعفاء من الضرائب داخل ممتلكاته فى المستعمرات الصليبية ، وكذلك فى إمارة سان جيل فى الغرب الأوربى (٣١)، لكن برتراند استولى علي طرابلس لنفسه ، فى حين منحهم جبيل كاملة ، حيث منح الجنوية ثلث نصيبهم فيها إلى Ansaldo Corsa والثلثين الباقيين إلى Hugh Embriaci(٣٢) وكان التاجر الجنوى الشهير وليم إمبرياكو على رأس أسطول جنوة الذى حضر مع برتراند Bertrand (٣٣).

وبعد سقوط طرابلس ، تحالف قادة الأسطول الجنوى مع تانكرد أمير أنطاكية (١١٠٤ - ١١١٢م) الذى كان قد استولى على بانياس فى طريق عودته من حصار طرابلس ، وعاونوه فى الاستيلاء على جبلة ، ٥٠٢ هـ / ١١٠٩م (٣٤).

كان من نتائج سقوط جبلة فى أيدى الصليبيين أن تم ربط الأراضى التى استولى عليها البروفنساليون فى الشام بالإقليم الشمالى الذى يحتله النورمان .

وبالنسبة لمملكة بيت المقدس ، فقد كانت ماتزال تطمح فى الاستيلاء على موان كبرى على الساحل الفلسطينى ، حيث ظل الاهتمام الرئيسى لملوك بيت المقدس هو الاستيلاء على مدن بيروت وصيدا وصور . وبالفعل نجح الملك بلدوين الأول بمساعدة الجنوية فى احتلال بيروت ٥٠٣ هـ / ١١١٠م (٣٥).

وبعد هذا العرض لبدايات الدور الجنوى في تجارة المستعمرات الصليبية نستطيع أن نذكر أنه حتى بداية القرن الحادى عشر ، لم تكن مدينة جنوا قوة تجارية ذات قيمة ، رغم محاولاتها المتكررة لفتح أسواق جديدة لها فى شرق وغرب البحر المتوسط ، إلا أنه حين سمع الجنوية

بدعوة البابا أربان الثانى للحروب الصليبية ، قاموا بتبنى هذه الفكرة لتحقيق أطماعهم الاقتصادية فى الشرق العربى ، وبدأوا فى الحال فى تنفيذ مهمتهم ، وعن طريق مساعداتهم المبكرة - والمستمرة - للحملات الصليبية لجح الجنوية فى صنع مركز تجارى ضخم لمدينتهم فى البحر المتوسط ، ونقطة للتبادل التجارى بين الشرق والغرب لعدة قرون .

ويرى أحد الباحثين المتخصصين(٣٦) فى التاريخ التجارى لجنوا ، أن تطور العلاقات التجارية بين جنوا والمستعمرات الصليبية فى الشام فى القرن الثانى عشر ، قد مر بعدة مراحل:

المرحلة الأولى وهى تمتد من ١٠٩٧ - ١١٥٤م ، وهى مرحلة تتميز بغزارة النشاط التجارى الناتج عن الحماسة لأولى ، وهى مرحلة أفرزت الخطوط الرئيسية للتطور التجارى بين جنوة والمستعمرات الصليبية فى الشرق العربى (٣٧).

ففى الثلاث عشرة سنة الأولى من الغزو الصليبى للشام ، أرسلت جنوا ستة أساطيل مسلحة ، متنوعة الحجم يتراوح عدد سفن الأسطول من سفينتين إلى ستين سفينة ، شاركت فى حصار وغزو المدن الساحلية وحصلت مقابل ذلك على امتيازات تجارية واستعمارية ضخمة(٣٨)، وتراوحت هذه الامتيازات مابين الكنائس ، والأسواق ، والمنازل ، والحدائق ، والإعفاء من الضرائب ، وذلك فى كل المدن الهامة باستثناء صور ، كذلك امتلك الجنوية كامل مدينة جبيل .

والحقيقة أن الجنوية لم يمتلكوا كل هذه الممتلكات بشكل ثابت ، فكثيراً ماوعدهم الصليبيون بامتيازات ومنح ثم نكثوا وعودهم بسهولة .

كما تعاون الجنوية فى الشام مع القادة الصليبيين البروفنساليين ، حيث أسست العلاقات الودية هناك ، تواصلاً تجارياً فى غرب أوربا ، والدليل على ذلك الاتفاق الذى عقده الجنوية مع برتراند Bertrand بالتجارة فى ممتلكاته فى الشام ، وفى سان جيل بعد معاونته على استرداد أملاك أبيه ريمون دى سان جيل (٣٩)، وهى اتفاقية تبعتها سلسلة من الاتفاقيات المشابهة فتحت للجنوية أبواب التجارة مع مارسيليا ومونبلييه .

المرحلة الثانية ١١٥٤ - ١١٦٤م ، وشهدت هذه المرحلة انتعاشاً تجارياً كبيراً ، حيث بدأت الرأسمالية الجنوية فى الاستحواذ على تقاليد السيطرة التجارية من أيدى التجار الشوام

المسلمين والتجار اليهود ، الذين كانوا يمدون أوربا ببضائع الشرق لعدة قرون ، وخلال هذا العقد ، احتكرت خمس عائلات جنوية هي عائلات Della Volta , Burone , Mollani, Usodimare, Vento تجارة جنوا مع الشام ، حيث أشرفت هذه العائلات على ست رحلات تجارية بجانب استثماراتها هناك ، حيث استثمر مالا يقل عن عشرين شخصًا أموالهم في هذه الرحلات (٤٠).

كما تزودنا أوراق الموثق الجنوي الشهير John Scriba بأدلة واضحة تدل على انتعاش التجارة الجنوية مع الشام خلال الفترة من ١١٥٤ - ١١٦٤م ، حيث يذكر توقيع جنوا لثلاثين اتفاقية تجارية مع الشام في حجم استثمارات بلغ عشرة آلاف وخمسة وسبعين جنيهًا جنويًا(٤١).

والخلاصة أن المصدر الثابت والغنى للازدهار التجاري الجنوي في تلك الفترة هو ممارسة التجارة مع المستعمرات الصليبية بالشام ، كما تمت العمليات التجارية بنفس الأسلوب الذي كان سائدًا في جنوا من قبل مجيء الحملات الصليبية إلى الشرق العربي ، وهو عن طريق مجموعة صغيرة من العائلات الإقطاعية العريقة مثل عائلة Visconti ، حيث استطاعت هذه العائلات الحفاظ عى تفوقها التجاري من خلال السيطرة السياسية والاقتصادية على المدينة الأم نفسها ، وفي نفس الوقت على مستعمراتها في الشام ، وعلى الرغم من الانتعاش التجاري الذي شهدته هذه المرحلة فإن نهايتها جاءت نتيجة للحرب الأهلية في جنوا ، والصراع المستمر بين بيزا وجنوا (٤٢).

على حين تستمر المرحلة الثالثة من تطور تجارة جنوا مع الشام من العام ١١٦٤- ١١٨٧م، وفيها عانت تجارة جنوا مع الشام من أثر الديون المتراكمة عليها ، نتيجة عدم إتمام العمليات التجارية بشكل كامل بسبب الحرب مع بيزا وبسبب ظهور حالة من عدم الأمان التجاري خاصة بعد نشوب النزاع بين الإمبراطور واللومبارديين ، كل هذا جعل من الصعب التحكم بشكل جيد في المستعمرات الجنوية في الشام (٤٣).

وفي الحقيقة ، فإن هجوم صلاح الدين الأيوبي على المملكة اللاتينية وانتصار حطين ١١٨٧م ، قد ساهم إلى حد كبير في تقليص ممتلكات الجنوية ، وغيرهم من التجار الإيطاليين، ولذلك فقد كان الجميع - وبخاصة الجنوية - متلهفين لمساندة أية حملة صليبية جديدة (٤٤).

وتحقق ذلك عندما عقد الجنوية اتفاقًا مع فيليب أغسطس ١١٩٠م على أن ينقلوا فرسانه وأعتدتهم على متن سفنهم إلى الشام لشن حملة صليبية جديدة لمساعدة الصليبيين ولإعادة

امتيازات الجنوية ، وكان أحد شروط هذا الاتفاق أن يوافق فيليب أغسطس على منح تجار جنوا حق التجارة بحرية فى الأراضى التى سيقوم بغزوها مع باروناته ، كذلك تعهد فيليب أغسطس بمنح الجنوية شارعًا ، ومخزنًا للبضائع ، وحمامًا ومخبزًا فى كل مدينة يتم غزوها بمساعدتهم(٤٥) .

وهكذا فإن تراجع الخط البيانى للقوة العسكرية الصليبية فى الشام ، بعد هزيمة حطين ١١٨٧م ، قد حد من ازدهار الجنوية التجارى ، الأمر الذى دفع كل قوى الجنوية لمساندة الحملة الصليبية الثالثة من أجل إعادة ما فقدوه من مكاسب وامتيازات .

وكانت رؤية أهالى جنوا لممتلكاتهم الاستعمارية فى الشام فى القرن الثانى عشر - قبل الحملة الصليبية الثالثة - بسيطة جدًا ، فلم يكن ينظر إليها كمستعمرات حقيقية بل كمراكز تجارية ، حيث كان التجار الجنوية يقومون بإدارة تجارتهم بشكل بسيط عن طريق شراء السلع الشرقية ، كما كانوا ينظرون لأملاكهم فى الشام باعتبارها مجالاً للمشروعات التجارية الفردية التى توفر وسائل تساعد على استمرارية التجارة المتزايدة الى تعتمد على إمداد ثابت بالبضائع الشرقية (٤٦).

كانت البندقية من أبرز المدن البحرية التجارية التى أسهمت إسهامًا مباشرًا فى إنجاح المشروع الصليبى وفى استقراره فى الشرق العربى ، فقد ساعدت الأساطيل البندقية فى الاستيلاء على العديد من الموانى الساحلية الهامة فى بلاد الشام ، ومقابل ذلك حصلوا على امتيازات تجارية وقانونية هامة ، ساهمت فى الحفاظ على هويتهم داخل نسيج التكوين الاجتماعى للمستعمرات الصليبية .

والحقيقة أن البندقية مارست التجارة البحرية فى شرق المتوسط فى وقت مبكر ، وقبل ولوج مدينة جنوا له ، فقد احتفظت البندقية بعلاقات تجارية قوية مع بيزنطة قبيل القرن الحادى عشر ، الأمر الذى لم يتح لجنوا من قبل ، وبالإضافة إلى تحالف البندقية مع بيزنطة ، كان لها ومنذ وقت مبكر علاقاتها التجارية الناجحة مع مصر والشام .

فى القرن الحادى عشر تعاون البنادقة مع الأباطرة البيزنطيين فى السيطرة على البحر الأدرياتيكى، وأرسلت البندقية سفنها لمساعدة بيزنطة ضد هجمات روبرت جويسكار الذى حاول غزو البلقان فى الفترة من ١٠٨١ - ١٠٨٥م ، حيث استطاع الأسطول البندقى فى إيقاف تقدم النورمان جنوب البحر الأدرياتيكى أعوام ١٠٨٣ - ١٠٨٤م .

ونتيجة مباشرة للمساعدة البحرية التى قدمها البنادقة للبيزنطيين ضد النورمان ، منحهم الإمبراطور الكسيوس كومنين (١٠٨١-١١١٨م) العديد من الامتيازات البحرية ، حيث تقرر فى مرسوم صدر سنة ١٠٨٢م منح الحرية المطلقة للبنادقة فى القيام بأعمال التجارة فى بيزنطة دون دفع أية رسوم (٤٧).

وطبقًا للمرسوم السابق ، حصل البنادقة على حى تجارى فى القسطنطينية كان يشتمل على منازل ، ومخابز وعدة كنائس ، بالإضافة إلى حصول التجار البنادقة على حق التجارة بحرية فى بعض المدن البيزنطية الداخلية ، وكذلك فى الموانى البيزنطية الهامة مثل أدنة Adana ، اللاذقية Latcia ، أنطاكية Antioch ، كورفو Corfu ، كورنثة Corinth (٤٨).

ويدل هذا على الامتيازات التجارية البندقية الكبيرة فى شرق ووسط البحر المتوسط بالمقارنة مع امتيازات جنوا المحدودة شرقًا ، إذ لم يحصل التجار الإيطاليون من جنوا وبيزا وغيرهما على مثل هذه الامتيازات التجارية فى موانى شرق المتوسط .

والحقيقة أنه رغم أن هذه الامتيازات التجارية الى حظى بها البنادقة ، فإنهم أقاموا علاقات تجارية مع كافة المراكز التجارية الإسلامية فى البحر المتوسط(٤٩) ، نظراً لما يمثله ذلك من فائدة تجارية كبرى لهم .

ونظراً لأن الامتيازات التجارية للبنادقة فى شرق البحر المتوسط جعلتهم بمثابة رعايا تابعين لدى الإمبراطورية البيزنطية التى كانت فى حالة من العداء المستمر مع المسلمين فى الشام وفى حوض البحر المتوسط ، فكثيراً ما أصدرت الإمبراطورية العديد من المراسيم لتى تحرم على البندقية الاتجار مع العرب ومن ذلك سنة ٩٧١ م ، حيث هدد الإمبراطور يوحنا تزمسكيس Jean Zimiscés فى رسالة إلى دوج البندقية بحرق السفن التى تمد المسلمين بالأسلحة وبالأخشاب (٥٠).

ورغم هذا لم يستطع البنادقة إيقاف تجارتهم مع المسلمين ، فبعد الأثر السيىء الذى سببه قرار التحريم على تجارة البندقية ، أرسل دوج البندقية سنة ٩٩٢م سفراءه إلى حلب ودمشق والقاهرة ، حيث حصلوا عى امتيازات تجارية جديدة للبندقية (٥١).

كما كانت البندقية فى القرن الحادى عشر ميناءً منتظمًا لصعود التجار الأوربيين ، والحجاج من ألمانيا ووادى نهر البو Po مستخدمين طريقهم نحو الشام ، حيث ثبت أن العديد من التجار البنادقة قد مارسوا الأعمال التجارية فى الشام ومصر (٥٢).

وربما تفسر لنا العلاقات التجارية الطيبة بين البنادقة والمسلمين فى مصر والشام ، تأخر مشاركة البنادقة فى مساعدة الصليبيين إلى مابعد سقوط مدينة بيت المقدس ، وعندما تعرفت البندقية على الامتيازات التجارية التى بدأت جنوا فى الحصول عليها .

بدأت البندقية مساهمتها العسكرية فى الحروب الصليبية فى السادس من ديسمبر سنة ١١٠٠م حينما وصل أسطول بندقى إلى حيفا (٥٣)، ومنها إلى يافا ، وبلغ عدد سفن الأسطول إلى مائتى سفينة تحت قيادة جيوفانى Giovanni ابن دوج البندقية فيتال ميشيل Vital Michiel (٥٤).

وفى نفس العام منح جودفرى البوايونى البنادقة امتيازاً يشتمل على كنيسة ، ومكان للسوق ، وإعفاءً من الجمارك ، ومشاركتهم فى الحصول على ثلث يافا وثلث أيّة مدينة يتم غزوها مستقبلاً (٥٥).

كذلك تم الاتفاق بين جودفرى والبنادقة على مساعدة الأسطول البندقى له فى غزو طرابلس، على أن يتم معاملة البنادقة فيها معاملة خاصة بحيث إذا نجح جودفرى فى غزوها ، فإن المدينة تقسم على أساس النصف للبنادقة والنصف الآخر لجودفرى (٥٦)، وفى مقابل ذلك على البنادقة تقديم المساعدة العسكرية حتى ١٥ أغسطس ١١٠٠م .

وعلى أساس هذه المعاهدة تم إعداد حملة عسكرية مشتركة لمهاجمة عكا لكن وفاة جودفرى فى ١٨ يوليو ١١٠٠م أرجأت قيام هذه الحملة .

وقبل مرور عام واحد على غزو الصليبيين لمدينة يافا ، ساهم البنادقة فى إعادة بناء الجزء الأكبر من المدينة ، وتقوية استحكاماتها ، كذلك استوطن بها العديد من المستوطنين الصليبيين ، وازدحم الميناء بالسفن ثانية ، وأصبحت يافا مركزاً تجاريًا مزدهراً (٥٧).

ويجب أن نلاحظ أن خلفاء جودفرى البوايونى على المملكة اللاتينية فى بيت المقدس ، استمروا فى الاعتماد على البنادقة بشكل مستمر ، من ذلك اعتماد خليفة جودفرى المباشر الملك بلدوين الأول على البنادقة وتجديده الدائم فيما بين الأعوام ١١٠١ - ١١٠٤م للامتيازات التجارية الممنوحة لهم .

كذلك ساهم الأسطول البندقى فى حصار صيدا وغزوها ٥٠٣ هـ / ١١١٠م (٥٨)، وحصل البنادقة مقابل هذه المساعدة على شارع وكنيسة ومكان للسوق فى صيدا ، وعلى حق استخدام

موازينهم ومكاييلهم ، وبسلطة قانونية على أنفسهم ، كذلك حصل البنادقة على شارع فى عكا مقابل مساعدتهم فى غزو المدينة (٥٩).

والحقيقة الهامة التى يجب إدراكها هو أن مساعدة البنادقة فيما بعد فى غزو مدينة صور ١١٤٢ ، هو الذى جلب لهم الحد الأقصى من الامتيازات التجارية والقانونية التى تمتعوا ، فقد وصل إلى الشام فى العام السابق مباشرة أسطول بندقى يتكون من اثنين وسبعين سفينة ، بعضها سفن حربية والبعض الآخر سفن تجارية محملة بالسلع والبضائع (٦٠).

وهذا يوضح إلى أى مدى اهتم البنادقة بالمكسب التجارى من وراء إسهاماتهم العسكرية المتعددة .

على أية حال وصل هذا الأسطول البندقى الكبير تحت قيادة دوج البندقية دومينجو ميشيل Dominco Michiel لمساعدة الصليبيين فى صد هجمات الأسطول الفاطمى ، ومن أجل المساعدة فى الاستيلاء على المدن الساحلية الباقية مثل صور وعسقلان .

وبالفعل نجح الأسطول البندقى فى تدمير الأسطول الفاطمى أمام سواحل عسقلان ، وبدأت المفاوضات بين دومينجو ميشيل ووليم دى بور William Bures وجيرموند Germond بوصفهما ممثلين الملك بلدوين الثانى ، الذى كان أسيراً لدى بلق أمير بنى أرتق فى قلعة خرتبرت(٦١) ، بالقرب من حلب .

وتركزت المفاوضات حول مساعدة الأسطول البندقى فى غزو إحدى المدينتين صور وعسقلان ، ورغم أن الأمراء ممثلى القدس والرملة ويافا ونابلس قد أرادوا توجيه هذه الحملة العسكرية نحو عسقلان لقربها ، ولتخفيض نفقات الحصار فقد عارضهم أمراء عكا وصيدا وبيروت وغيرهم وطالبوا بأن تتجه الحملة إلى صور .

وبعد إجراء عملية القرعة ، استقر الأمر على مهاجمة مدينة صور ، وعلى الفور وفى السادس عشر من فبراير بدأت عملية محاصرة المدينة من البر والبحر (٦٢).

انتهت هذه المفاوضات بين البنادقة وأمراء وبطريرك بيت المقدس بمعاهدة تعرف باسم Pac-tum Warmundi ، حيث تعهد فيها جيرموند وأمراء مملكة بيت المقدس بامتيازات فى غاية الأهمية للبنادقة ، حيث تقرر فيها حصول البنادقة فى كل مدن المملكة ، وفى كل المدن الأخرى على كنيسة وعلى شارع كامل ، وعلى حى للسكن ، وعلى حمام ومخبز ، وأن تبقى لهم هذه الممتلكات بشكل وراثى ، وأن يكونوا أحراراً من دفع الضرائب (٦٣).

كما نصت المعاهدة على منح البنادقة حيًا فى مدينة بيت المقدس ، وأنه إذا ما أراد البنادقة الاستقرار فى عكا ، فسوف يمنحون حيًا خاصًا بهم وطاحونة ، وحمامًا ، ومخبزًا ، واستخدامًا لموازينهم ومقاييسهم الخاصة (٦٤).

كما جرى توضيح عملية استخدام البنادقة للمقاييس والموازين بالشكل التالى : فإذا ماكان البنادقة يتاجرون مع بعضهم البعض ، فيجب عليهم استخدام مقاييسهم الخاصة بوطنهم الأم ، وإذا ماكان البنادقة يبيعون بضائعهم إلى تجار آخرين ، فإنه يجب عليهم أيضًا أن يبيعوا بواسطة مقاييسهم وموازينهم الخاصة ، أما إذا ما قام البنادقة بشراء أية سلعة من تجار غير بنادقة ، فيكون المقياس المفروض هنا هو المقياس الملكى (٦٥).

كذلك تم إعفاء البنادقة من دفع الضرائب الجمركية ، وضرائب البيع والشراء وأية ضريبة تدفع عند البقاء أو الرحيل فى الميناء ، كذلك وجب على أمراء بيت لمقدس دفع مبلغ سنوى يعادل ٣٠٠ دينار إسلامى من إيرادات مدينة صور (٦٦).

وحين استعاد الملك بلدوين الثانى حريته سنة ١١٢٥م ، قام بالتصديق على هذه المعاهدة ، وطالب البنادقة باستمرار دفاعهم عن المدينة مقابل حصولهم على ثلث مدينة صور مباشرة بعد نجاحهم فى الاستيلاء عليها (٦٧).

كان للبنادقة فى صور أيضًا الحق فى ثلث الإيرادات التى يتم تحصيلها فى ميناء المدينة وبعض الإيرادات التى يتم تحصيلها فى ميناء المدينة وبعض الإيرادات الأخرى ، إلا أن ملوك المملكة اللاتينية فى بيت المقدس ، بدأوا فى إنكار هذا الحق على البنادقة ، وأيضًا نازعوا البنادقة على مبلغ الـ ٣٠٠ دينار إسلامى الذى قرر لهم من إيرادات مدينة صور ، وكان الملك فولك الأنجوى Foulk of Anjou(١١٣١ - ١١٤٤م) هو أول من نازعهم فى ذلك (٦٨).

وعلى حين حاز البنادقة على امتيازات تجارية أقل فى إمارة أنطاكية ، وكونتية طرابلس ، حيث لم يشارك البنادقة فى الاستيلاء على المدينتين ، فقد تركزت أنشطتهم التجارية فى المدن الساحلية ، وعلى وجه الخصوص مدن صور ، عكا ، صيدا ، حيفا .

ولاشك أن انتصار صلاح الدين فى حطين سنة ١١٨٧م قد أثر بالسلب على المكاسب التجارية للمدن الإيطالية ، التى فقدت امتيازاتها التجارية البسيطة فى المدن الداخلية ، وانكمشت إلى مدن الساحل الفلسطينى ، حيث هاجمها صلاح الدين ، مما زاد من خسارة

التجارة الإيطالية ، الأمر الذى دعاهم إلى تأييد الحملة الصليبية الثالثة ، وإلى أن وصلت الحملة إلى أراضى الشام ، نجح كونراد مونتفرات Conrad of Montfart فى إنقاذ صور من السقوط فى يد صلاح الدين الأيوبى فى ٣٠ ديسمبر ١١٨٧م ، وأعاد منح البنادقة امتيازاتهم فى صور ، وعكا ، ويافا أيضًا (٦٩).

لعبت مدينة بيزا دوراً عسكريًا وتجاريًا مؤثرًا إبان الحملات العسكرية الصليبية على بلاد الشام ، وساعد الأسطول البيزى الجنود الصليبيين فى إحكام الحصار على بعض المدن لساحلية مثل مساهمتهم فى حصار عرقة ١٠٩٩م ، وبيروت ١١١٠م .

لكن الحقيقة ن البيازنة حضروا لمساعدة الصليبيين قبل مجىء البنادقة بشهور بسيطة ، حيث اتجه أسطول بيزى مكون من ١٢٠ سفينة نحو الشام فى صيف ١٠٩٩م (٧٠)، تحت قيادة أسقف بيزا دايمبرت Daimbert ، الذى كان من أشهر رجال عصره ، ويكفيه أن مكانته القريبة من البابا أربان الثانى دعت الأخير إلى مباركته ليحل محل المندوب البابوى أديمار لى بوى Adhemar Le Puy بعد وفاته .

إلا أن الأسطول البيزى وصل بعد سقوط بيت المقدس ، حيث اتفق بوهيموند مع البيازنة على حصار ميناء اللاذقية الذى كان تحت سيطرة البيزنطيين ، لكن تدخل أمراء الحملة الصليبية الأولى ، ومقاومة البيزنطيين ، أجبر الأسطول البيزى على الانسحاب ، وبالتالى تخلى بوهيمند عن حصار اللاذقية بعد انقطاع المساعدة البيزية (٧١).

وفى يناير سنة ١١٠٠م استطاع جودفرى البوايونى وبمساعدة الأسطول البيزى إرغام أرسوف على أن تؤدى له الجزية بعد فشله فى الاستيلاء عليها (٧٢).

وبعد أن عين دايمبرت بطريركًا لبيت المقدس ، بقى العديد من البيازنة تحت حمايته ، ويبدو أن يافا قد أصبحت المركز الرئيسى للبيازنة فى أول مراحل تكوين المملكة اللاتينية فى بيت المقدس ، حيث منحهم جودفرى حيًا من أحياء المدينة كملكية أبدية لهم ، مما جعلهم يسيطرون على كل التجارة الأجنبية فى المدينة فى تلك الفترة (٧٣).

وفى الفترة من نوفمبر سنة ١١٠٣م إلى مارس سنة ١١٠٤م ، تدفقت أعداد كبيرة من سفن البيازنة والجنوية على ميناء اللاذقية لمساعدة الصليبيين ، من ذلك مساعدتهم لريمون دى سان جيل فى حصاره واستيلائه على مدينة جبيل فى أبريل سنة ١١٠٤م (٧٤).

استطاع تانكرد أن يستولى على اللاذقية سنة ١١٠٣م ، لكن البيزنطيين نجحوا فى استعادة المدينة بعد عام ونصف العام ، الأمر الذى دعا تانكرد إلى مواصلة الضغط وتحين الفرصة للاستيلاء على اللاذقية من جديد ، وواتته الفرصة سنة ١١٠٨م حينما تحالف مع البيازنة واعداً إياهم فى حالة سقوط المدينة بامتيازات تجارية ، تتلخص فى منحهم حيًا فى كل من اللاذقية وأنطاكية يمارسون فيه تجارتهم ، كما وعدهم بإعفاء من الضرائب والجمارك فى الموانى التابعة له (٧٥).

بعد أن تم الاستيلاء على المدينة أكد تانكرد وعوده للبيازنة حيث اتفق معهم على منحهم أيضًا كنيسة وسوق باللاذقية (٧٦). وتمتعت بيزا بامتيازات تجارية فى مملكة بيت المقدس ، إلا أنها كانت أقل أهمية من امتيازات جنوا والبندقية ، حيث منحهم الملك بلدوين الثانى (١١١٨ - ١١٣١م) خمسة منازل فى صور (٧٧)، وفى سنة ١١٥٦م منحهم الملك بلدوين الثالث (١١٤٤ - ١١٦٢ م) محكمة خاصة بهم فى المدينة (٧٨)، كذلك طلب بلدوين الثالث من البيازنة عدم تصدير ألواح الخشب ، الحديد ، القار ، وكل المواد اللازمة لصناعة السفن إلى مصر(٧٩) ، وصدر قرار كنسى فيما بعد بتوقيع عقوبة الموت على من يفعل ذلك .

وفى عكا تنازل الملك عمورى (١١٦٢ - ١١٧٣) للبيازنة عن أراضى لبناء كنيسة ومنازل، وذلك سنة ١١٦٨م ، وأكد هذه المنحة الملك بلدوين الرابع (١١٧٣ - ١١٨٥م) فى عام ١١٨٢م(٨٠).

وكان عمورى كونت يافا وعسقلان - وبموافقة أخيه الملك بلدوين الثالث - قد منح البيازنة فى يافا منطقة واسعة لإقامة سوق تجارى وكنيسة ، وبيوت للسكن وكذلك إعفاءً من نصف الرسوم الجمركية التى يتم تحصيلها عن جميع البضائع التى يتم تصديرها أو استيرادها عبر ميناء يافا (٨١).

كذلك حصلت بيزا على امتيازات تجارية فى كونتية طرابلس ، فقد منح أمير طرابلس ريموند الثالث (١١٥٢ - ١١٨٧م) البيازنة منزلاً فى المدينة ، ولم ينته القرن الثانى عشر ، حتى أصبح للبيازنة محكمة خاصة فى طرابلس ، كما جرى إعفاءهم من الرسوم الجمركية ، ومنحهم ثلث موارد طرابلس ، وذلك مقابل ٥٠٠ بيزانت سنويًا ، فضلاً عن إعفاء البيازنة المقيمين فى طرابلس من مسئولية الأضرار التى يلحقها أبناء وطنهم بإمارة طرابلس (٨٢).

ومن أجل أن يكسب كونراد مونتفرات سنة ١١٨٧م ود البيازنة ، قام بمنحهم امتيازات جديدة ، فى مدينة صور حيث منحهم سوقًا وكنيسة ، وكذلك الحق فى استخدام موازينهم ومقاييسهم الخاصة ، وإعفاءً من الرسوم والضرائب ، ومنح قناصلهم الاستقلال التام فى كل ما يتعلق بشئون الجالية البيزية ، كما منحهم سلطات قضائية فى كل الحالات ماعدا الجرائم التى ترتكب ضد الجاليات الإيطالية الأخرى (٨٣)، ومقابل هذه الامتيازات تعهد البيازنة بتقديم المساعدة لكونراد فى محاولته استرداد يافا وعكا من أيدى صلاح الدين الأيوبى .

لم يهتم البيازنة بالتجارة فى المستعمرات الصليبية فى الشام وفلسطين فقط بل امتد نشاطهم التجارى إلى العالم الإسلامى ، ويمكننا هنا أن نذكر أنه كانت هناك علاقات خاصة بين صلاح الدين والبيازنة ، حيث سمح لهم بالتبادل التجارى مع مصر (٨٤)، ذلك التبادل الذى كان أحد أهم مظاهره جلب الإيطاليين للعبيد الأتراك إلى مصر .

وتعتبر أمالفى من بين المدن البحرية الإيطالية التى اشتركت فى الحصول على امتيازات تجارية فى المستعمرات الصليبية ، وإن كانت امتيازاتها مقارنة بامتيازات جنوا ، البندقية ، بيزا ، تعد امتيازات بسيطة للغاية ، وذلك لعدم اشتراك أمالفى بشكل مكثف فى المساعدة العسكرية للحملات الصليبية المختلفة . والحقيقة أنه ينسب للأمالفيين مع البنادقة بداية حركة التجارة بين المدن الإيطالية البحرية ، وتجارة الشرق الإسلامى قبل الحروب الصليبية .

بدأ الازدهار التجار لمدينة أمالفى منذ منتصف القرن الثامن الميلادى ، ويغطى تاريخ المدينة التجارى والاقتصادى فترتين زمنيتين تمتدان من القرن الثامن إلى العام ١٣٤٣م (٨٥)، وطوال هذه الفترة لعبت أمالفى دوراً تجاريًا رئيسيًا فى البحر المتوسط .

حظيت أمالفى بامتيازات تجارية واسعة فى الدولة البيزنطية ، وأبحرت سفنها بشكل منتظم إلى موانى فلسطين والشام ، وصقلية وتونس والإسكندرية(٨٦) وحظيت عملتها بقيمة كبيرة فى الأسواق الشرقية ، واعتبر قانونها البحرى Tabula Amalfitano بمثابة المرجع لسفن البحر المتوسط خلال العصور الوسطى .

على أن الازدهار التجارى الذى تمتعت به أمالفى قبل الحروب الصليبية يرجع فى المقام إلى امتيازاتها التجارية داخل حدود الإمبراطورية البيزنطية ، تلك الامتيازات التى سمحت لها ببيع لتوابل والمنتجات الشرقية والمواد الشرقية التى تم الحصول عليها من أسواق شرق البحر

المتوسط وبصفة خاصة من القسطنطينية فى جميع أنحاء إيطاليا ، كما تمتع الأمالفيون بامتيازات تجارية فى المناطق العربية[٨٧] ، بوصفهم رعايا للإمبراطورية البيزنطية .

وتوجد إشارات عديدة تدل على وجود التجار الأمالفيين فى أسواق المدن العربية فى بلاد الشام قبل الغزو الصليبى ، حيث كانوا يحملون معهم فى طريق عودتهم إلى بلادهم البضائع الشرقية[٨٨] ، وحصلوا أيضًا على امتيازات تجارية كبيرة بوصفهم من أوائل التجار الغربيين فى هذه المنطقة .

وفيما بين الأعوام ١٠٦٣ - ١٠٧٠م خصص الخليفة الفاطمى المستنصر بالله (٤٢٧ - ٤٨٧ / ١٠٣٥ - ١٠٩٤ م) للأمالفيين مساحة كبيرة فى الحى المسيحى فى بيت المقدس ، حيث شيدوا بها ديرًا للرجال ، وآخر للنساء ، كما بنوا عليها أيضًا مستشفى للحجاج الغربيين الفقراء والمرضى دون اعتبار لجنسياتهم [٨٩]، واعتمدت هذه المنشآت فى تمويلها على حصيلة الصدقات التى كانت ترد من مدينة أمالفى ، كذلك أسس الأمالفيون فى أنطاكية مستوصفًا آخر للحجاج والتجار [٩٠]، وذلك رغم أن أنطاكية ليست مكانًا للحج بالنسبة للغربيين ، وأيضًا كان القليل من الحجاج الذين يقصدون بيت المقدس يمرون به خلال مينا ها الرئيسى سان سيمون (السويدية) ، لذلك فمن المرجح أن الغرض الرئيسى من بناء هذا المستشفى هو استقبال واستضافة التجار الأمالفيين المنتشرين فى الأسواق العربية بالقرب من أنطاكية .

ومارست أمالفى دورها التجارى إبان فترة وجود المستعمرات الصليبية فى الشام ، حيث احتفظ الأمالفيون بامتيازاتهم التجارية والعقارية السابقة على الحروب الصليبية ، فظل المستوصف الموجود فى أنطاكية فى أيديهم ، بالإضافة إلى بعض المنح البسيطة لتى حصلوا عليها من أمراء أنطاكية النورمان ، من ذلك حصولهم على ترخيص بالتجارة[٩١] سنة ١١٦٣م من بوهيموند الثالث (١١٦٣ - ١٢٠١م) الذى منحهم أيضًا ثلاثة حوانيت فى ميناء اللاذقية ، بالإضافة إلى وجود منحة لهم على شكل مقبرة تم منحها بواسطة أسقف المدينة سنة ١١٦١م .

أما فى مدينة طرابلس فقد حصل الأمالفيون من أمراء المدينة على بضعة منازل ، منها منزل الفيكونت ، وسوق تجارى [٩٢]، وكان الملاك الحقيقيون لهذه الأملاك التجارية والعقارية هم أساقفة أمالفى الذين تركوا ريع هذه العقارات لبعض المواطنين الأمالفيين الذى تكفلوا بصيانتها على حسابهم الخاص ، ويمكننا أن نستنتج هنا أن التجار الأمالفيين الذين استفادوا

من الامتيازات التجارية ، كانوا هم القادرين على الإنفاق على ترميم المنازل والعقارات الأمالفية .

وتعتبر مدينة عكا هى المدينة الوحيدة من بين كل مدن المملكة اللاتينية التى ثبت وجود جالية أمالفية بها ، حيث حصلوا فيها على حى بجوار حى البيازنة كذلك امتلكوا مقبرة بالمدينة (٩٣).

ونتيجة للامتيازات التجارية المتكررة التى حصلت عليها المدن البحرية الإيطالية الكبرى جنوا ، البندقية ، بيزا ، وكذلك أمالفى ، فقد تشجعت بعض المدن البحرية الإيطالية الأخرى ومارست التجارة بشكل محدود مع المستعمرات من ذلك أنه كان من حق تجار أنكونا Ancona فى العام ١٢٤٥م التجارة فى ميناء عكا وفى كافة أنحاء المملكة اللاتينية بدون دفع أية جمارك ، كذلك تم منحها فى ١٢٥٧م حيًا فى عكا يحتوى على كنيسة وقصر وفندق بالقرب من الميناء وذلك لحثهم على تقديم خمسين رجلاً مسلحًا للدفاع عن مملكة بيت المقدس (٩٤).

والحقيقة أنه حدث تغير فى الميزان التجارى لصالح التجار الإيطاليين فى فترة الحروب الصليبية ، ويمكن إرجاع ذلك بنسبة ما إلى السفن التى استعملها الإيطاليون (٩٥).

على أية حال فلم تكن القوافل التجارية الإيطالية البحرية تتجه إلى موانى الشام دون حراستها من قبل سفن حربية خاصة ، وهى سفن تم تجهيزها لأغراض الدفاع عن السفن التجارية ، فكانت سفنًا سريعة الحركة ، خفيفة الوزن ، تم تجهيزها بالشراع للسفر لمسافات بعيدة ، كذلك تم تزويدها بالمجاديف ، كما وضعت طبقات من الجلد المدبوغ لحماية السفينة من الصدمات والقذائف الحارقة (٩٦).

ونظراً لأن معظم سفن الإيطاليين كانت تحمل بجانب السلع والبضائع التجارية العديد من الإمدادات العسكرية كالرجال والعتاد لإمداد الكيان الصليبى بحاجاته الأساسية للاستقرار والدفاع عن ممتلكاتهم ضد هجمات المسلمين المستمرة ، فقد جرى التفرقة بين مكان التجار على السفن ، ومكان الجنود أو الحجاج (٩٧)، حيث كان للتجار كابينة خاصة أو مكان مغطى فى نهاية كل سفينة ، بينما تم جمع المسافرين الصليبيين فى أماكن مسوّرة تمت توسعتها والاعتناء بها .

كانت قوافل السفن التجارية الخاصة بالبندقية تبحر إلى موانى المستعمرات الصليبية فى موعدين سنويًا ، هما رحلة شهر مايو والثانية فى شهر سبتمبر (٩٨). وبوجه عام كان طريق سفن البندقية - ونتيجة للموقع الجغرافى للمدينة - أقل طولاً من الطريق الذى تسلكه سفن جنوا وبيزا وأمالفى .

وكانت جميع سفن القافلة الموسمية تعجز عن نقل جميع كميات السلع والتوابل المعدة للتصدير إلى أوربا ، لذلك كانت تسبقها عادة إلى موانى الشام سفينة تعرف بالكوكا Coca، وكانت تنتظر فى الموانى لحين وصول القافلة البحرية ، حيث كان يسمح لها بفترة انتظار تشحن خلالها مختلف السلع بحيث تترك على ظهرها مساحة كافية فارغة لنقل ما يفيض من التوبل والسلع بعد شحن القافلة الموسمية (٩٩).

كانت الكوكا Coca ترحل عادة مع سفن القافلة ، لكن أحيانًا ماكانت ظروف الشحن تضطرها إلى التأخير ، أما إذا تبقى بعد رحيل سفن القافلة والكوكا Coca كمية باقية من السلع والتوابل ، فإن البندقية كانت ترسل سفينة خاصة تقوم من البندقية أو من إحدى محطاتها التجارية فى البحر المتوسط بنقلها (١٠٠)، وكانت السفن التى تنقل هذه الحمولة الباقية تفرغ شحنتها التجارية فى المحطة التي قامت منها فى شبه جزيرة المورة أو جزيرتى قبرص وكريت ، حيث يتم حفظ السلع والبضائع الشرقية فى مخازن خاصة بمدينة البندقية ، حتى تمر إحدى القوفل القادمة التى تحملها إلى الوطن الأم .

أما بالنسبة للسفن الإيطالية الأخرى ، فكانت سفن جنوا ، بيزا ، أمالفى تسلك طريقًا طويلاً نسبيًا عن طريق سفن البندقية القريبة قليلاً من سواحل الشام ، حيث كانت سفن جنوا تصل إلى صقلية ، ثم تسلك طريقًا مباشراً إلى الشرق عبر البحر الأيونى (١٠١)، حيث تنضم إليها السفن لقادمة من البندقية وانكونا ، وكان أول مرسى لهذه السفن هو كانديا بين صقلية وعكا .

وكانت القوافل التجارية البحرية لمدينة جنوا تبحر إلى الشام فى نفس الوقت الذى تبحر فيه سفن البنادقة مايو وسبتمبر ، حيث تظل هناك حتى الربيع التالى لتصل إلى جنوا فى رحلة العودة فى نهاية يونيو .

ويمكننا الاستنتاج بأن جنوا أيضًا كانت تمتلك لكثير من الـ Galleys ، كباقى القوى البحرية فى حوض البحر المتوسط فى العصر الوسيط ، إلا أنه نتيجة لحركة التجارة المزدهرة

بين جنوا وموانى المستعمرات الصليبية ، ونمو حركة بناء السفن ، فقد كان لجنوا عدة سفن عملاقة تسمى Paradisus mangnus وكانت تستطيع أن تحمل حوالى ٦٠٠ طن مع طاقم البحارة الذى يزيد على ١٠٠ عامل وملاح (١٠٢).

بشكل عام كان على التاجر الجنوى الذى يقوم بشحن بضائع وسلع غريبة بجلبها معه حين وصوله إلى موانى الشام ، أن يدفع رسوم الشحن على بضائعه بينما لم يكن يدفع أية أموال عن نفسه أو عن أغراضه الشخصية من طعام وثياب وغطاء وسلاح ، بينما كان على الجندى الصليبى وعلى الحاج دفع رسوم مقابل السفر إلى الشام (١٠٣). وكان التجار الجنوية يدفعون ضريبة شحن على بالات البضائع بواقع من ٨ إلى ١٣ Solidus عن كل قنطار جنوى، وإذا لم يتمكن التاجر من الدفع فى جنوا كان عليه الدفع فى أحد موانى المستعمرات الصليبية(١٠٤)، حيث كانت ترسو السفينة وذلك بالبيزانت خلال شهر من وصول السفينة وذلك مع فائدة تبلغ ٣٧,٥٪ .

وعادة ماضمنت الاتفاقيات أن يقوم ملاك السفن بتجهيز كل لوازم القيام بالرحلة البحرية، كما أن على التجار أن يضعوا بضائعهم على متن السفينة قبل ميعاد الرحلة بيومين تقريبًا ، حيث كان يمكنهم أن يضعوا بالات البضائع بين الصفوف والدكك الخشبية فى السفينة ، لكن لم يكن يسمح بوضع القطن أو الصوف بين تجويف صارى المركب ، أما فى العودة فكان يجب أن يظل هذا المكان فارغًا من أجل خزانات الملابس ، والأمتعة الشخصية للتجار(١٠٥)، كما كان يجب أن تكون خالية وفسيحة من أجل طهى الطعام ، وتناوله .

وبينما كانت نسبة الربح الذى تحققه الرحلات التجارية الجنوية إلى موانى المستعمرات الصليبية تبلغ ٣٠٪ ، فقد تراوحت نسبة ربح الرحلات التجارية البندقية ما بين ٢٠ ٪ إلى ٣٠ ٪ (١٠٦).

أما بالنسبة لسفن مارسيليا ، فيمكننا أن نذكر أنها كانت تسير بمحاذاة سواحل جنوب أوربا ، وبالقرب من السواحل الإيطالية ، وتتوقف عند صقلية ، ثم تنطلق مباشرة فى خط مستقيم نحو ميناء عكا (١٠٧)، حيث كانت مارسيليا أيضًا ترسل قوافلاً كاملة من الحجاج والتجار ، مرتين فى العام فى شهرى مارس وأغسطس ، ومن مارسيليا أيضًا كان يتم إرسال سفن قام بتجهيزها فرسان الداوية والاسبتارية من أجل نقل الحجاج إلى فلسطين (١٠٨).

وكان التجار المارسيليون يشحنون سفنهم المقلعة إلى موانى الشام بالعديد من البضائع الأوروبية لبيعها فى أسواق بيت المقدس والإمارات الصليبية الأخرى ، وكان معظم هذه المنتجات الأوروبية يتكون من المنسوجات والملابس الصوفية من شامباين Champagne وناربون Narbonne وأفينون Avignon وبرجنديا Burgandi (١٠٩).

والحقيقة أن الفضل يرجع لسفن المدن الإيطالية البحرية بالإضافة إلى سفن مارسيليا وساحل جنوب فرنسا ، فى نقل السلع والبضائع الغربية إلى موانى الشام ، لكن دورها الأكبر تجلى فى نقل السلع والبضائع والمنتجات الشرقية إلى أوربا .

وعلى وجه العموم فلم تأت السفن التجارية الأوروبية إلى موانى المستعمرات الصليبية فارغة الحمولة ، ولكنها وصلت محملة بمنتجات الغرب ، التى تكون معظمها من المنسوجات والملابس الصوفية بالإضافة إلى الأسلحة والجياد والألواح الخشبية .

كما كان سكان المستعمرات الصليبية من اللاتين يمثلون بالنسبة للتجارة الغربية زبونًا أكيدًا ، وخاصة فيما يتعلق بنوعية البضائع التى تمثل لهم احتياجًا أساسيًا ، والتى توجد صعوبة فى شرائها من المسلمين ، وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة والجياد ، أو المواد الأساسية الخاصة بالصناعة وبعض الأقمشة (١١٠).

وأدركت المدن الإيطالية أهمية الملابس الصوفية والكتانية الغربية ، فارتاد تجار إيطاليا أسواق الفلاندرز وشمالى فرنسا ، واشتهرت أسرة امبرياتشى Embriaci الجنوية باستيراد الأقمشة والثياب من أوربا الغربية إلى المدن الصليبية اعتمادًا على التعليمات والرسائل التى كان يرسلها كبار تجار هذه العائلة إلى مندوبهم فى عكا (١١١).

كذلك جلب التجار الإيطاليون أيضًا الذهب والفراء ، إضافة إلى بعض المواد الترفية كالعطور ومواد الزينة والتجميل والمساحيق ، على أن التجارة التى لاقت رواجًا كبيرًا عند الأوربيين كانت تجارة الرقيق ، حيث تعتبر جنوا من أوائل المدن التجارية الإيطالية التى شاركت فى تجارة الرقيق ، فقد حصلت على الرقيق من مستعمرتيها كييف Kiev وتانا Tana فى جنوب روسيا (١١٢)، وكانت عكا سوقًا رائجة لتجارة الرقيق الذين جلبهم التجار الإيطاليون من منطقة البحر الأسود وبلاد اليونان وبلغاريا ، أو الذين تم أسرهم فى الحروب (١١٣).

ونظرًا لتركيز معظم السكان اللاتين والتجار الأوربيين فى المدن الساحلية خوفًا على أنفسهم وعلى تجارتهم ، فقد كانت عكا وصور من المراكز الاستهلاكية للمواد الغذائية التى

كان يجلبها التجار الإيطاليون مثل اللحوم والقمح من أبوليا Apoulia والسمك المملح واللحوم الطازجة من مصر ، والخمور من مارسيليا ونابولى وصقلية (١١٤).

اكتسبت السفن الإيطالية شهرتها العظمى من حمل منتجات الشرق إلى الساحل الأوربى ، وكانت التوابل تعد أهم المنتجات الشرقية التى تحملها سفن الإيطاليين على الإطلاق ، فكانت التوابل الهندية (١١٥)، مثل الفلفل ، والقرفة والزنجبيل وجوز الطيب والبهارات ، والثوم تصل براً من شبه الجزيرة العربية ومن الخليج العربى إلى موانى المستعمرات الصليبية ، ومن المعروف أن التوابل المجلوبة براً إلى الموانى الصليبية كانت تحتفظ بنكهتها عن التوابل التى كانت تجلب إلى الإسكندرية عن طريق البحر (١١٦)، وذلك لظروف التخزين فى السفن بالمقارنة بالظروف الطبيعية للقوافل البرية .

ونستطيع أن ندرك أهمية التوابل لدى الإيطاليين فى فترة الحروب الصليبية من شهادة المؤرخ الجنوى كفارو Caffaro أنه فى سنة ١١٠٦م ، وعندما ساعد الأسطول الجنوى الملك بلدوين الأول فى الاستيلاء على قيسارية تم منح كل جندى من غنائم الحرب رطلين من الفلفل(١١٧).

حملت السفن الإيطالية إلى غرب أوربا مواد الصباغة ، والعطور والأحجار الكريمة ، والسجاجيد ، والخشب البرازيلى ، والتين والبرتقال (١١٨)، كما اعتمد علم الصيدلة فى أوربا العصور الوسطى على بعض العقاقير الشرقية التى تم استيرادها من موانى المستعمرات الصليبية مثل الزنجبيل ، نبات الصبار ، نبات المر ، الكافور ، أوراق نبات السنا Senna (السنا مكى) ، وكذلك القرفة الصينية والأعشاب المرة (١١٩).

كما أنتجت المستعمرات الصليبية منتجات زراعية تتسق مع احتياجاتها ، بل وحملتها أيضًا السفن الإيطالية لتصديرها إلى الغرب الأوربى ، حيث كانت هناك منتجات مثل القطن والسكر (١٢٠)، حيث كان السكر ينتج محليًا بكميات كبيرة ، كما كان يباع على هيئة قطع مخروطية ، أو على شكل بودرة أو سكر مطحون .

كانت الملابس تمثل إحدى السلع الأساسية التى تحملها السفن الإيطالية ، حيث انتشرت فى طرابلس وبيروت تربية دودة الحرير ، كما اشتهرت صور بنوع من القماش يعرف باسم زندادو Zendado واشتهرت نابلس بكتانها المرتفع الجودة (١٢١)، واشتهر اللون الأرجوانى فى صباغة الملابس .

كما حملت سفن الإيطاليين أيضًا منتجات زجاج المستعمرات لصليبية حيث تمت صناعة الأكواب الشفافة والفازات المتقنة فى مدينتى صور وعكا ، ولهذا اكتسبت مدينة صور بالتحديد مكانة عالمية ، وزاد عدد التجار الأوربيين بها (١٢٢).

والحقيقة أن التجار الإيطاليين قاموا بتصدير السلع والمنتجات الشرقية التى تنتجها المدن الصليبية والتى تجلب إليها بنفس النسبة ، إذ أنه نتيجة للطلب المتزايد على التوابل والبهارات وسلع الشرق الأقصى فى الغرب الأوربى ، كان لابد للتجار الإيطاليين المقيمين فى الموانى الصليبية من الاعتماد على التجار المسلمين الذين لعبوا دور الوسيط فى نقل السلع من الشرق الأقصى إلى الموانى الصليبية ، حيث قاد التجار المسلمون القوافل التجارية عن طريق الخليج العربى ، وطريق البحر الأحمر ، أو الطريق البرى القادم من شبه الجزيرة العربية(١٢٣).

وعلى الرغم من أن الحكام الصليبيين - ومنذ الأعوام المبكرة للغزو الصليبى - كانوا كرماء مع التجار الغربيين ، إلا أنه بزيادة امتيازات التجار الإيطاليين بدأ الأخيرون فى تكوين مجتمعات خاصة بهم شبه مغلقة ، شعر الملوك أنها تمثل دولة داخل الدولة ، لهذا بدأوا فى تقليص امتيازات المدن الإيطالية وخاصة فيما يتعلق بالسلطة القضائية ، فعلى سبيل المثال رفض الملك فولك Folk أن يدفع إلى دوج البندقية ٣٠٠ بيزانت من خزانة عكا ، والتى تعود البنادقة على الحصول عليها بمقتضى معاهدة سنة ١١٢٣م . كذلك فى سنة ١١٦٧م ألغى عمورى الأول الامتيازات الجنوية التى تم نقشها بحروف من ذهب فى كنيسة القبر المقدس(١٢٤).

وبشكل عام كانت انتصارات صلاح الدين قبل حطين وبعدها وإرهاصات قيام الحملة الصليبية الثالثة كفيلة بعودة كل شىء إلى طبيعته ومثال ذلك ما أكده كونراد مونتفريت وفيليب أغسطس من امتيازات تجارية وإقليمية للمدن لإيطالية ، التى وجدت أنه من واجبها مساعدة الأمراء الصليبيين الجدد من أجل استعادة امتيازاتها السابقة .

والحقيقة أن الواقع الاقتصادى الذى كان وراء مشاركة المدن الإيطالية فى الحروب الصليبية ظل يؤرقهم حتى النهاية ، فرغم تمتعهم بالعديد من الامتيازات التجارية فى المستعمرات الصليبية إلا أنه كثيراً ماقامت المنازعات بينهم ، واستخدمت المدن الإيطالية القوة العسكرية فى فرض شروطها على بعضها البعض ، وسقط العديد من الإيطاليين فى القتال المستمر بين

مناطق نفوذهم من أجل الحصول على امتيازات تجارية أكثر من باقى المدن الأخرى ، لدرجة أن الإيطاليين كانوا يعيشون فى سلام مع المسلمين عما يعيشونه مع بعضهم البعض (١٢٥).

كما يذكر جاك الفيترى Jacque de Vitry أن الجشع الاقتصادى لأبناء الجاليات الإيطالية هو السبب فى جلب المصائب على المملكة اللاتينية فى بيت المقدس (١٢٦).

ونظراً لأن أخلاقيات الجشع الاقتصادى هى التى تحكمت فى جميع ممارسات المدن الإيطالية ، الأمر الذى دعا إلى تدخل البابوية لوضع حد لأنشطتهم التجارية الماسة بأمن المستعمرات الصليبية . ولعبت البابوية هذا الدور بسبب موقفها المرجعى المفروض على الأمراء الصليبيين وعلى المدن الإيطالية أيضاً ، وبوصفها حليفًا قويًا للطرفين فقد تدخلت البابوية فى السابق لمنع محاولات ملوك وأمراء المستعمرات الصليبية من إلغاء أو تقليص الامتيازات التجارية لسابق منحها لهم .

ونتيجة للعلاقات التجارية القوية التى قامت المدن الإيطالية بتوطيدها مع المسلمين فى مصر والشام ، فقد رأت البابوية فى ذلك خيانة للأهداف المسيحية عن طريق أعداء الكيان الصليبى .

ولهذا السبب حظر مجمع لاتيران الثالث سنة ١١٧٩م التجارة مع المسلمين ، وقضى بأن التجار الجشعين الذين يعلنون أنهم مسيحيون ، وفى نفس الوقت يزودون المسلمين بالأسلحة والآلات الحديدية ودعامات السفن ، والرجال الذين يعملون فى إرشاد سفن المسلمين سيوقع عليهم قرار لحرمان الكنسى ، وكذلك سوف يتم مصادرة جميع ممتلكاتهم (١٢٧).

ومنذ مجمع لاتيران الثالث سنة ١١٧٩م ، الذى عقده البابا أنوسنت الثالث Innocent III حاول البابوات وقف مبيعات الأسلحة والآلات الحربية إلى المسلمين ، لكن نجاحهم فى ذلك كان ضئيلاً للغاية ، وكذلك حاول البابا جريجورى الثامن Grogeory VIII إيقاف هذه التجارة غير المشروعة ، فكتب إلى مدن جنوا ، البندقية ، بيزا ، مارسيليا ، محذراً إياهم من عقوبة الحرمان الكنسى وطلب منهم عدم بيع الأسلحة ، والحديد والأخشاب اللازمة لصناعة السفن إلى المسلمين (١٢٨).

والحقيقة أن التبادل لتجارى بين المسلمين والمدن الإيطالية كان ضروريًا للطرفين لدرجة أن صلاح الدين الأيوبى حاول إغراء هذه المدن بأن تركز تجاراتها مع مصر ، لكى يحرم الصليبيين من إمداداتهم فى موانى الشام (١٢٩).

ونظراً لتمتع البندقية بشهرة كبيرة فى التجارة عبر البحر المتوسط ، فقد كانت الأضرار التى ألمت بها - نتيجة لحظر البابا أنوسنت الثالث والبابا جريجورى الثامن للتجارة مع المسلمين خلال فترة الحروب الصليبية - كانت سببًا كافيًا لكى تتحفز البندقية للاحتجاج على ذلك ، حتى سمح لها البابا أنوسنت الثالث بتجارة محدودة من خلال البضائع التى يتم إنتاجها فى أوربا (١٣٠).

وذكر البابا أنوسنت الثالث ١١٩٨ - ١٢١٦م للبنادقة أنه بجانب الغفران الذى تمنحه الكنيسة الكاثوليكية لهم لمساعدتهم فى الحروب الصليبية ، فإنه سيعيد القانون رقم ٢٤ فى مجمع لاتيران الثالث ١١٧٩م والذى قرر الحرمان الكنسى على التجار الإيطاليين الذين يجرؤون على تقديم الأسلحة ، والحديد ، والأخشاب اللازمة لصناعة السفن إلى المسلمين ، وعلى الذين يعملون عندهم فى إدارة الدفة فى سفنهم ومراكبهم الشراعية مع مصادرة ممتلكاتهم بواسطة قناصل المدن . على أنه ونتيجة لشكوى البندقية التى حملها إلى البابا كل من Andreas Donatus و Benedict Grilion حيث شرحا له تضرر البندقية الشديد من هذا المرسوم ، حيث أنه سبب لها خسارة كبيرة نظراً لأنها تمارس التجارة البحرية فقط ، ولايمكنها الاعتماد على أى نشاط زراعى .

ولذلك فقد قرر البابا أنوسنت الثالث السماح لهم بالتجارة مع المسلمين باستثناء المواد التى تهدد بشكل مباشر المستعمرات الصليبية بالشام وهى الحديد ، الأسلحة ، القار ، الأوتاد ، الكتان ، والسفن ، ودفة المركب ، الألواح الخشبية التى تستخدم فى صناعة السفن(١٣١).

ويبقى أن الجشع الاقتصادى كان المحرك الأول لأهداف المدن الإيطالية التى لم تتردد فى أن تضع مكسبها التجارى قبل واجبها المسيحى عن طريق عقد المعاهدات مع المسلمين وإمدادهم بالمواد التجارية المحظور عليهم التجارة معهم بها ، مثل الأسلحة ، الآلات الحديدية ، الخيول ، الأخشاب اللازمة لصناعة السفن ، وكذلك العبيد (١٣٢).

ولم يكن هذا الموقف غريبًا على الإيطاليين ، لكنه كان عنوانًا عامًا على بدء مرحلة جديدة من مراحل الفكر الأوربى ، ونظراً لأن التجار الإيطاليين فى العصور الوسطى ، وخاصة فترة الحروب الصليبية ، يعدون حملة أعلام النظام الرأسمالى الجديد ، بعد تفكك أواصر النظام الإقطاعى ، وانتعاش حركة التجارة بين الشرق والغرب ، وتبلور دور المدينة الأوربية ، فكان لزامًا عليهم ضرورة تخطى المراسيم الكنسية التى تحاول إجهاض دورهم التجارى الجديد .

ومثال ذلك تخطى التجار الإيطاليين للمراسيم البابوية التى تدين الربا حيث تمت إدانة الربا فى مجمع نيقية الأول سنة ٣٢٥ م ، ثم تتالت القوانين الكنسية بتحريم الربا من ذلك القانون رقم ١٣ فى مجمع لاتيران الثانى سنة ١١٣٩م (١٣٣)، والقانون رقم ٢٤ فى مجمع لاتيران الثالث ١١٧٩م .

وفرضت الحاجة إلى العمل السريع والحاسم للنمو التجارى على التجار الإيطاليين ضرورة تخطى كل تلك لقرارات الكنسية الأخلاقية ، حيث كان التجار ، وأصحاب السفن ، ورجال البنوك ، كانوا جميعًا محتاجين إلى رأس المال ، ولم يكن أحد منهم ليغامر بأن يقرض أمواله معرضًا إياها للخطورة بدون تعويض مناسب (١٣٤).

والحقيقة أن التجار الإيطاليين كان لهم قانونهم الخاص ، فرغم امتيازاتهم لتجارية الهائلة فى المستعمرات الصليبية ، تلك الامتيازات التى حرمت ملوك بيت المقدس وأمراء الإمارات الصليبية من موارد كبرى للدخل ، فلم يكن لهم حليف اقتصادى واحد إن جاز التعبير ، فبعد أن ساهموا فى إضعاف الموارد المالية للمستعمرات الصليبية واستعانوا بالبابا ضد قرارات تقليص وإلغاء امتيازاتهم التجارية ، ضربوا بالقوانين البابوية الخاصة بتحريم الربا وتحريم التجارة مع المسلمين فى الأسلحة والعتاد عرض الحائط ، ورغم ممارستهم للتجارة مع المسلمين منذ ما قبل وقوع الحروب الصليبية ، إلا أن ذلك لم يمنعهم - ونتيجة لتحالفاتهم المعقدة مع الأمراء الصليبيين والبابوية - من مهاجمة السفن التجارية الإسلامية فى عرض المتوسط ، حيث كانت الحركة التجارية مزدهرة بين موانىء الشام الإسلامية وموانى الإسكندرية ودمياط وتونس (١٣٥). كما فرضت السفن الإيطالية حصاراً على الموانى الإسلامية التى لم تسقط فى أيديهم فى بداية الحملات الصليبية وأدى هذا إلى إضعاف هذه الموانى وسقوطها فيما بعد ، وتزخر المصادر الإسلامية بالعديد من الأمثلة التى توضح مهاجمة السفن الإيطالية للسفن الإسلامية وأسر بحارتها والاستيلاء على السلع والبضائع الموجودة بها (١٣٦).

وهكذا أخذت المدن الإيطالية فى تكريس الدافع الاقتصادى لقيام الحروب لصليبية ، والحقيقة أن التجار الإيطاليين نجحوا فى استغلال امتيازاتهم التجارية فى المستعمرات الصليبية بما يخدم مصالحهم إلى أقصى حد ، كما سبق التوضيح ، على أنه لم يكن فى وسع الإيطاليين لعب هذا الدور التجارى الخطير بين الشرق والغرب فى فترة الحروب الصليبية دون حصولهم أيضًا على امتيازات استيطانية تمثل موطئًا لأقدامهم على سواحل الشام وفلسطين .

وهكذا استقر التجار الإيطاليون فى قوميونات Communes [١٣٧] خاصة بهم داخل نسيج المستعمرات الصليبية .

ونظراً لأن الاستفادة التجارية القصوى تمثل محور حياة التجار الإيطاليين فى المستعمرات الصليبية ، فقد استقروا فى المدن الساحلية ، حيث تجمعوا فى قوميونات تحظى بحكم شبه ذاتى [١٣٨] ، ومع أن التجار الإيطاليين امتلكوا العديد من لعقارات الثابتة ، سمحت لهم باستغلال بعض الزراعات المربحة فإن ذلك لم يكن يسمح لهم بالابتعاد كثيراً عن استقرارهم بالمدن الساحلية .

ويمكننا تفسير استقرار الإيطاليين فى المدن الساحلية حيث موانى الشام التى ترسو فيها سفنهم التجارية ، وحيث الأسواق التى تصل إليها سلع وبضائع الشرق الأقصى ، وحيث الحماية الصليبية براً والإيطالية بحراً من هجمات المسلمين المتتالية ، كما يمكننا أيضاً أن نذكر أن رأس المال دائماً ما يتسم بالجبن .

والواقع أن الإيطاليين لم يستقروا فى جميع موانى المستعمرات الصليبية لكنهم استقروا بشكل مكثف فى الموانى الكبرى مثل صور وعكا ، بينما لم يحدث أن أنشأوا أية مستعمرات قوميونية فى مدن مثل قيسارية ، عسقلان ، يافا .

كذلك لم يستقر الإيطاليون فى مدينة بيت المقدس حيث لم تكن تتمتع المدينة بأية أهمية تجارية كبرى ، كما أن المحاولات التى بذلها ملوك وأمراء بيت المقدس عن طريق المنح والامتيازات المتكررة للإيطاليين ، قد فشلت فى جذبهم للاستيطان فى هذه المدينة [١٣٩] ، وبالتالى فى جعل بيت المقدس مركزاً تجارياً كبيراً .

والحقيقة أن القوميونات التجارية الإيطالية لمدن جنوا ، البندقية ، بيزا فى المستعمرات الصليبية يمكن اعتبارها - مع الأستاذ براور - بمثابة المشروع الاستعمارى الأول من قبل المدن البحرية خارج حدود المجتمع الأوربى [١٤٠] ، حيث يمكن اعتبار الحملات الصليبية والقوميونات الإيطالية بمثابة الإرهاصات التى آذنت فيما بعد بحركة الكشوف الجغرافية وما تبعها من ظهور الاستعمار الأوربى الغربى لبلدان الشرق العربى .

وهكذا امتلك الإيطاليون قوميونات فى معظم المدن الصليبية الكبرى حيث تمتعت هذه القوميونات بالاستقلال الإدارى السياسى ، كما تمتعت بالاستقلال القضائى [١٤١] .

وإذا ما حاولنا تتبع تطور القوميونات الإيطالية فى المستعمرات الصليبية يمكننا أن نذكر أن القوميونات الإيطالية مرت بعدة مراحل ، المرحلة الأولى فى الفترة من ١١٠٠ - ١١١٠م تزامنت مع العقد الأول من تاريخ الوجود الصليبى ، حيث اشتركت القوميونات - قبل تبلورها المباشر فيما بعد - فى مساعدة الصليبيين فى الحرب والحصول على الغنائم .

وفى هذه المرحلة المبكرة لم يفكر الإيطاليون فى الهجرة والاستقرار فى المستعمرات الصليبية ، لكنهم فكروا فى انتهاز الفرصة وبسط سيطرتهم على خطوط الاتصال والتجارة بين أوربا وموانى الشام ، وكذلك الحصول على استراحات للتجار ، وإيجاد وسيلة للإشراف على ممتلكاتهم ، وحراسة امتيازاتهم (١٤٢).

وهكذا فإن أموراً تجارية من قبيل عقد الاتفاقيات ، والحصول على الأماكن اللازمة لراحة التجار ، ولعرض بضائعهم ، والأسواق والمخازن ، كانت أكثر أهمية فى المرحلة الأولى من وجود القوميونات الإيطالية ، بل وأكثر أهمية من حصولهم على الحكم الذاتى .

ويمكننا الحديث عن المرحلة الثانية من تطور القوميونات من ١١١٠ - ١١٢٣م ، حيث تم خلال هذه الفترة احتلال كل المدن الساحلية فى الشام وفلسطين من أنطاكية باتجاه الجنوب (باستثناء صور وعسقلان حيث سقطتا ١١٢٤م ، ١١٥٣م على التوالى) ، ووضح أن التجارة قد بدأت تقتضى إيقاعًا منتظمًا ، كذلك تقلص الخطر الإسلامى ، ونمت الهجرة من أوربا للمستعمرات الصليبية ، وتحولت التجمعات الصليبية الصغيرة إلى مستعمرات كبيرة ، وهكذا حدثت عملية تحول بطيئة من السوق الموسمى العادى للتجار المتجولين ، إلى السوق الثابت (١٤٣) ، وبالتالى شعر التجار الإيطاليون بالفارق فى الربح بين السوق الموسمى والسوق الثابت ، مما أسرع بعملية تبلور القوميونات الإيطالية وأخذها لصورتها النهائية .

دخلت القوميونات الإيطالية إلى مرحلتها الثالثة وهى المرحلة التى بدأت بتوقيع البندقية معاهدة Pactum Warmundi مع أمراء مملكة بيت المقدس سنة ١١٢٣م فى غياب الملك بلدوين الثانى الذى كان أسيراً لدى المسلمين (١٤٤)، وتعتبر المعاهدة السابقة من أهم المعاهدات التى عقدت بين المدن الإيطالية البحرية ومملكة بيت المقدس ، إن لم تكن أهمها على الإطلاق ، حيث تمتع من خلالها البنادقة بوضع تجارى وإدارى وقانونى لم يحدث من قبل لأية جالية إيطالية فى المستعمرات الصليبية .

وهكذا لم تتكون القوميونات الإيطالية مباشرة بعد الغزو الصليبى لبلاد الشام وفلسطين ، لأنه لم يكن موجوداً فى الكيان الصليبى بعد الغزو مباشرة من التجار المحترفين إلا عدداً قليلاً جداً ، ومع نمو حركة التجارة وارتياد التجار الإيطاليين للأراضى الإسلامية ، ونتيجة لعملية التبادل السلعى التى حدثت بواسطة التجار الإيطاليين بين سلع الشرق الأقصى وسلع غرب وشرق أوربا ، بدأ الجميع فى التفكير فى إطالة مدة إقامتهم فى موانى المستعمرات الصليبية ، وقامت جماعات سكانية متوسطة الحجم من التجار الإيطاليين باستيطان جميع الموانى الرئيسية فى المستعمرات الصليبية (١٤٥)، مما أدى فى النهاية إلى اكتساب القوميونات الإيطالية لصورتها النهائية ، كموضع قدم للتجارة الغربية فى أسواق الشرق العربى الإسلامى . ورغم تبلور وجود القوميونات الإيطالية فى الكيان الصليبى ، إلا أن مصالح التجار الإيطاليين لم تكن متطابقة تماماً ، فقد اهتم تجار الترانزيت فى المقام الأول بالامتيازات التجارية ، بينما اهتم التجار المقيمون فى القومين بتركيز ممتلكاتهم وأعمالهم التجارية حولهم ، حيث امتلكوا البساتين والحدائق والحوانيت والبيوت ، ولكونهم مواطنين فى المدن الصليبية ، فقد تمتعوا بامتيازات تجارية ومدنية كبيرة (١٤٦).

كان الملوك والأمراء يغازلون القوميونات لإيطالية ، ويقومون بمنحها الامتيازات التجارية ، فى أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية ، من ذلك الامتياز الذى أصدره كونراد أف مونتفريت فى أكتوبر سنة ١١٨٧م للبيازنة الذى منحهم فيه كامل السلطة القضائية (١٤٧). كما أن الأهمية النسبية للقوميونات الإيطالية تمت باستمرار بعد الحملة الصليبية الثالثة ، وساعد على ذلك انخفاض معدل الهجرة من أوربا ، والتفكك السياسى الداخلى ، وأيضاً الوضع المالى الممتاز الذى جلب الشهرة للقوميونات التجارية فى المستعمرات الصليبية .

وبعد انتصارات صلاح الدين الأيوبى ١١٨٧م ، بدأ الإيطاليون فى تركيز أعمالهم التجارية داخل قوميوناتهم فى المدن الساحلية وخاصة خلال القرن الثالث عشر ، حيث اشتهرت القوميونات الإيطالية فى عكا .

كذلك استقر التجار الإيطاليون فى كونتية طرابلس فى النصف لأول من القرن الثالث عشر، وجاء حصول الإيطاليين على امتيازات تجارية وإقليمية وقضائية فى مدينة طرابلس متأخراً نسبياً عن الامتيازات التجارية الأخرى التي حصلوا عليها فى القرن الثانى عشر فى المدن الصليبية الأخرى ، وعلى وجه العموم كانت امتيازاتهم فى طرابلس أقل من مثيلتها فى المدن الصليبية الأخرى (١٤٨).

وعلى الرغم من حصول الإيطاليين على أحياء فى مدينة أنطاكية منذ الأعوام الأولى للغزو الصليبى واستمرار الانتعاش التجارى الإيطالى بالمدينة فإن الجاليات نشطت تجاريًا منذ أوائل القرن الثالث عشر ، وربما يعود ذلك لأنه لم يحدث انقطاع فى عملية استيطان الإيطاليين فى أنطاكية فى أواخر القرن الثانى عشر نتيجة فتوحات صلاح الدين الأيوبى ، الذى لم يتوجه نحو أنطاكية ، وبالتالى لم يتعرض للقوميونات الإيطالية ، بالإضافة إلى ذلك فمن المحتمل أيضًا أن عددًا كبيرًا من التجار الإيطاليين قد غادروا المدن الساحلية التى فتحها صلاح الدين وانضموا إلى الجالية التجارية الإيطالية فى أنطاكية (١٤٩).

ومن الجدير بالذكر أن أنطاكية ، ونتيجة للوضع السكانى بها قبيل الغزو الصليبى ، كان بها جماعات كبرى من السكان البيزنطيين الذى شكلوا قوميونًا تجاريًا فى أنطاكية فى مواجهة تهديد الأرمن ، كما حصلوا على وضع سياسى بارز (١٥٠).

كان القوميون الإيطالى فى المستعمرات الصليبية يتألف من الميدان الرئيسى أو الشارع الرئيسى Ruga أو Vicus ، حيث يوجد السوق Funda وكانت المنازل المحيطة بالسوق تضم عادة بعض الحوانيت والسقائف والمحلات حيث تزدحم بالبضائع الشرقية التى تنتظر طريقها إلى أوربا ، أو حيث توجد البضائع الغربية لتوزيعها فى الأسواق الشرقية ، وكان التجار يسكنون الأدوار العليا فى الغرف ذات القباب فوق المحلات (١٥١). حيث كانت المدن الإيطالية تستغل هذه المبانى عن طريق تأجيرها للتجار ، وكانت قيمة الإيجار ترتفع فى مواسم وصول الأساطيل التجارية إلى الموانى الصليبية (١٥٢).

وتم تخزين البضائع فى مخازن أسفل المبانى الكبرى فى الأسواق ، كما كان إلى جانب الدكاكين والمحلات مكان للسوق والبازار المغطى فى مدينة القدس وغيرها من مدن فلسطين ، كما وجد فى كل قوميون مخابزه الخاصة وحماماته (١٥٣).

وكانت الكنيسة من ضمن مطالب السكان الإيطاليين ، فلم يوجد قوميون إيطالى فى المستعمرات الصليبية إلا واحتوى على كنيسة بجانب السوق والمنازل والحمامات والمخابز ، حيث كانت الكنائس تهدى إلى كاتدرائية المدينة الأم من ذلك حصول البنادقة على كنائس للقديس مارك فى صور وعكا وبيروت ، وحصول الجنوية على كنائس للقديس لوران فى صور وعكا (١٥٤).

ويجب أن نلاحظ أن الصليبيين والإيطاليين كثيراً ماحولوا المساجد الإسلامية السابقة إلى كنائس ، وغالبًا ماكانت كنيسة القوميون الإيطالى هى المسجد السابق ، مع أنه جرت الحاجة فى بعض الأحيان إلى بناء كنائس جديدة (١٥٥).

ويتساءل الأستاذ براور Prawer عن سبب تمسك الإيطاليين دائمًا فى قوميوناتهم بمطالبهم الخمسة المعتادة وهى شارع ، سوق ، كنيسة ، مخبز ، حمام ، وهل كان ذلك لأنهم كانوا يريدون تحويل حيهم إلى قطعة من عالم البحر المتوسط ، أم لتأثرهم بسابق وجود هذه الامتيازات فى الإسكندرية والقسطنطينية ، أم بسبب زيارة الغربيين للمدن الإسلامية ووجود هذه المميزات بها ؟ (١٥٦).

ونعتقد أن هذه المطالب الخمسة كانت ضرورة حتمية للتعبير عن روح العصر الرأسمالى الجديد ، فمثلما اعتمد النظام الإقطاعى على الإقطاعات فى المقام الأول ، ثم على العلاقات الإقطاعية المتبادلة بين الأسياد الإقطاعيين وأفصالهم ، اعتمد النظام الرأسمالى - الذى كان مازال فى مرحلته الجنينية - على السوق لتصريف السلع والبضائع التجارية ، وعلى المنازل للسكن بالقرب من مكان السوق ، وعلى مخازن للبضائع التى سيجرى تسويقها ، وعلى مخبز وحمام لتلبية احتياجات التجار المقيمين بشكل دائم بجوار تجارتهم ، وأخيراً على كنيسة لكى يحتمى النظام الرأسمالى بظلها ، ويتحالف معها حينًا ، ولكى يسفر عن وجهه الحقيقى ويتجاهل تحذيراتها أحيانًا أخرى .

كان مركز القوميون الإيطالى هو القصر الكبير الذى كان يسكنه القنصل أو الفيكونت Vi-conte ، وهو حاكم مرسل من المدينة الأم ، ويدعمه مجلس لمساعدته وكان القنصل هو وسيلة الاتصال بين القوميون والملك أو حاكم المدينة ، كما أنه تمتع بمسئولية كاملة عن إدارة ممتلكات لقوميون والحفاظ على امتيازاته التجارية فى المدينة (١٥٧).

كما كان للقنصل الإيطالى جهازه المساعد من الموظفين والكتبة ، وكانت مسئولية الأخيرين تتمثل فى تسجيل ممتلكات القوميون ، كما كان الموظفون يعلنون أوامر القوميون ويشرفون على تنفيذها ، حيث كانت تصدر من آن لآخر الأوامر التى تحظر ممارسة القمار والدعارة ، ولكن فى مثل هذه التجمعات المؤلفة من التجار الرحل ، لم تكن تلك الأوامر تلقى آذانًا صاغية (١٥٨).

وتمتعت القوميونات الإيطالية بوضع خاص ، ويمكن اعتبارها بمثابة مستعمرات داخل المستعمرات الصليبية ، إذ أنه عندما كان يتم منح القوميون الإيطالى حيًا فى المدن الصليبية ،

كان هذا الحى يمثل منطقة مستقلة لها حصانتها الخاصة ، ولم يكن من حق أى موظف فى مملكة بيت المقدس ، أو فى باقى الأمارات الصليبية أن يصدر فيها أية أوامر أو أحكام ، فقد تكونت داخل القوميونات محاكم قوميونية خاصة برئاسة القنصل سيد القوميون (١٥٩)، حيث كان المحلفون الإيطاليون يقومون بالحكم فى القضايا التى تخص مواطنيهم ، وقد يصدرون أحكامًا فى بعض الأحيان على بعض سكان الحى من غير الإيطاليين (١٦٠).

على أن الجرائم الكبرى التى يعاقب عليها بالإعدام كجرائم القتل والاغتصاب كانت تحول إلى محكمة الملك (المحكمة العليا) وهى أعلى سلطة قضائية فى المستعمرات الصليبية ، وكثيرًا ماتذمر الإيطاليون لإجبارهم على تسليم أحد رعاياهم إلى الملك الصليبى .

ونظرًا للارتباط لشديد بين القوميون الإيطالى والوطن الأم ، فمن المفترض أن بنود قانون المحاكم القوميونية كانت من نفس بنود قانون الوطن الأم .

سنحاول استعراض بعض أحوال القوميونات الإيطالية فى مدن المستعمرات الصليبية ، مثل عكا وصور ، حيث انعكست الأهمية التجارية العظيمة لمدينة عكا فى الاهتمام الواضح للقوميونات الإيطالية بالحصول على الأحياء والامتيازات التجارية فى المدينة .

وعلى الرغم من أن البنادقة كانوا أول من حصل على امتياز فى عكا ، فإن الجنوية كانوا أول من مُنح أملاكًا فى المدينة ، بفضل مساعدتهم العسكرية السابقة فى غزو عكا سنة ١١٠٤م .

وهكذا يمكن اعتبار القومون الجنوى فى عكا أقدم وأكبر القوميونات الإيطالية ، حيث امتد القوميون الجنوى فوق مركز المدينة القديمة ، وكان يحده من الغرب حى الداوية ، وجنوبيًا حى البيازنة ، وإلى الشرق ميدان الميناء والشارع الرئيسى للمدينة ، وإلى الشمال حى فرسان الاستبارية (١٦١).

ومثل باقى القومانات الإيطالية امتلك القومون الجنوى فى عكا العديد من المنازل ، والقصور ، والحوانيت والمخازن ، والمخبز والحمام .

وعند إعداد قائمة الجرد الخاصة بالقوميون الجنوى فى عكا ، تقوم إدارة القوميون بحصر العديد من المنازل والمخازن التى يتم تأجيرها إلى التجار الجنوية حين وصولهم إلى الموانى الصليبية ، والقصور التى تم تأجيرها للقناصل إبان عملهم فى القوميونات الإيطالية ، وكذلك قامت إدارة القوميون بالتفتيش والمعاينة لممتلكات القوميون بشكل عام (١٦٢).

وبلغت المنازل التى كان يتم تأجيرها للتجار الجنوية فى القوميون الجنوى فى عكا حوالى ٤٨ منزلاً [١٦٣]، كما امتلك الجنوية العديد من القصور الكبيرة التى زاد عدد طوابقها عن الأربعة طوابق حيث تم تأجيرها أيضًا بالإضافة إلى تأجير مخازن البضائع والأكشاك ، والمقصورات ، والغرف الصغيرة التى تقع فوق المخازن ، خصصت لنوم التجار ، وكان يتم تأجير هذه الأماكن إلى التجار الجنوية الذين يدفعون أعلى الأسعار ، مع ملاحظة أن الإيجار الموسمى كان يدفع مقدمًا وعند وصول السفن لإيطالية محملة بالبضائع إلى ميناء عكا[١٦٤].

كما وجد فى القوميون الجنوى فى عكا سوق مغطى يشبه السوق المغطى الموجود بمدينة بيت المقدس ، كانت تعرض فيه السلع والبضائع التى جلبها الإيطاليون من أوربا لبيعها للسكان اللاتين والمسلمين فى المستعمرات الصليبية ، وكذلك السلع والبضائع الشرقية المعدة للتصدير إلى أوربا .

ورغم أن القوميون لجنوى فى عكا كان يتألف عادة من مركز ثابت كبير الحجم حيث مقر إدارة القوميون ، ومن التجار الجنوية الذين يمارسون أعمالهم التجارية فإنه يبدو أن مساحته تصبح أكثر اتساعًا مرة أو مرتين فى العام ، وذلك مع وصول السفن التجارية من الوطن الأم[١٦٥]، حيث تزداد المعاملات التجارية ويبدأ الموسم التجارى فى القوميون الجنوى ، الذى يصبح أكثر ازدحامًا بالتجار والمشترين .

وأحسن الجنوية استغلال القوميون الجنوى فى عكا بما يحتويه من منازل وأسواق ومحكمة خاصة بهم وكنيسة ، واعتبر بمثابة موطىء قدم لهم فى الموانى الصليبية [١٦٦]، كذلك نجحوا فى إقامة قوميونات خاصة بهم فى معظم المدن الرئيسية للمستعمرات الصليبية ، من ذلك إقامتهم قوميونًا جنويًا فى بيروت سنة ١٢٢٣م .

كان قنصل القوميون الجنوى يعين من قبل المدينة الأم ، وغالبًا ماكان من بين الرجال الذين لهم خبرة بالشرق ، وكان يعين لمدة محدودة وقصيرة ، غالبًا لاتتعدى العام الواحد [١٦٧]، لكنها كانت تمتد إلى أن يتم تعيين من يحل محله [١٦٨]، كما كان القنصل يمثل قمة السلطة الإدارية فى قوميون جنوا فى عكا ، وكانت المهام الملقاة على عاتقة مشابهة تمامًا للمهام التى كان يقوم بها قناصل البنادقة والبيازنة فى قوميوناتهم [١٦٩]، على أن العديد من القناصل الجنوية فى قوميونات جنوا فى المدن الصليبية فى القرن الحادى عشر ، انحدروا من صلب عائلات Visconté [١٧٠].

وحدث فى العام ١٢٧٤م ، تطور جديد حيث تم تعيين رؤساء للقوميونات تحت لقب البودستا Podesta بدلاً من لقب القنصل Consul الذى استقر فى مدينة صور (١٧١).

ونحن لا نعرف الفارق الحقيقى بين القنصل والبودستا الذى واصل القيام بالمهام السابقة للقنصل حيث كان يرسل التقارير الدورية للمدينة الأم حول الأحوال التجارية الجنوية ، والأحوال السياسية والاقتصادية فى المدن الصليبية التى توجد بها قوميونات جنوية .

والحقيقة أنه منذ بداية تكوين القوميونات الجنوية فى المستعمرات الصليبية احتكرت عائلة إمبرياتشى Embriaci سليلة عائلات Visconti إدارة جميع الأحياء الجنوية بالنيابة عن مدينة جنوا خلال القرن الثانى عشر كله ، ومن أهم العوامل التى مكنت هذه العائلة من احتكار الإدارة هو عدم خبرة مدينة جنوا فى إدارة ممتلكاتها خارج المدينة الأم (١٧٢).

وبعد أن استطاع البنادقة انتزاع حقوق قضائية من الصليبيين بمقتضى معاهدة Pactum Warmundi فى العام ١١٢٣م ، استطاع الجنوية التمتع باستقلال قضائى فى قوميوناتهم ، وشمل هذا الاستقلال القضائى الجنح البسيطة .

وكانت محكمة القوميون الجنوى فى عكا تعقد فى القصر القديم بالقوميون الذى تألف من طابقين(١٧٣) ، وكان يرأس المحكمة القنصل أو البودستا الجنوى الذى كان من أبرز مهامه إقرار العدالة بين رعايا القوميون (١٧٤).

وكما هو معروف حاول الملوك والأمراء الصليبيين تقليص الامتيازات القانونية للقوميونات الإيطالية ، إلا أنها وقفت فى حزم أمام محاولة تقليص هذه المكتسبات واستنجدت بالبابوية ، من ذلك شكوى مدينة جنوة سنة ١١٥٥م إلى البابا أدريان الرابع Hadrian IV (١١٥٤ - ١١٥٩م) من ملك بيت المقدس بلدوين الثالث ، وكونت طرابلس ريموندالثالث ، وأمير أنطاكية ريجنالد دى شاتيون ، لأنهم حاولوا تقليص اختصاصات المحاكم الجنوية فى قوميوناتها بالمستعمرات الصليبية (١٧٥)، حيث هدد البابا الملك والأمراء بالحرمان الكنسى إذا ما استمرت سياستهم العدائية تجاه القوميونات الجنوية .

أما بالنسبة للقوميون البندقى فى عكا ، فيمكننا أن نذكر أن أول استقرار للبنادقة فى عكا كان فى سنة ١١١٠م ، إبان حصار صيدا ، حيث تم تكوين نواة القوميون ، وكان الجزء المركزى يسمى Ruga كما كان للقوميون ميدان واسع Platea وكنيسة سان ديمترس ، كما كان

القوميون البندقى فى عكا على هيئة هلال حده الجنوبى يميل ناحية لبحر ويشغل نصف الحى تقريبًا ، وفى الشمال الشرقى كانت توجد الترسانة الملكية لإصلاح لسفن ، وفى الشمال الغربى وجد حى فرسان القديس يوحنا ، وكان البنادقة يواجهون الحى الجنوى بالمدينة بطول الحى الغربى (١٧٦). وفيما بعد وفى منتصف القرن الثالث عشر أحيط القوميون البندقى فى عكا بأسوار جديدة لتفصل ما بينه وبين جيرانه .

وتميز قوميون البندقية بثلاثة مبان كبرى هى قصر البابل Bailli(١٧٧) وهو حاكم القوميون والقصر الكبير للفندق ، والبرج الكبير القريب من البحر .

وكان قصر البابا يتكون من مبنيين أو ثلاثة مبانى ذات طوابق ، كان الطابق الأسفل منه مشغولاً بستة دكاكين واسعة ، وكان أقل إيجار يدفع للدكاكين ما بين ١٥٣ إلى ١٦٠ بيزانت، بالإضافة إلى ذلك كان يوجد فى الطابق الثانى ستة غرف مفروشة فوق الستة دكاكين، كان إيجارها من ١٦ إلى ١٧,٥ بيزانت (١٧٨).

ويمكننا هنا أن نلاحظ الفارق بين القيمة الإيجارية للدكاكين والغرف ، ففى حين كانت الغرف معدة لإقامة التجار ، كانت الدكاكين واسعة وتوضع بها السلع والبضائع عالية القيمة مما جعل إيجارها مرتفعًا .

كان قصر الفندق الكبير يقع فى مكان متوسط من القوميون البندقى فى عكا (١٧٩)، وتكون هذا القصر من ثلاثة طوابق ، وكان به طابق تحت الأرض ، توجد به مخازن ودكاكين ، أما الطابق لأول فتكون من ١٦ دكانًا تدر من ٣٤ إلى ٦١ بيزانت كإيجار ، و ١٢ غرفة صغيرة تدر ٣ بيزانت كإيجار شهرى خلال الموسم (١٨٠)، واحتفظ البايل بإحدى هذه الغرف كمخزن لما يمنحه التجار له ، وربما أيضًا لأملاك التجار البنادقة الذين توفوا ولهم أقارب مباشرين سوف تؤول إليهم هذه البضائع بصورة شرعية . كما كان يعيش كاهن كنيسة سان مارك فى غرفة أخرى ، وفى غرفة أسفل غرفته كان يوجد الـ Placearius وهم موظفى الشرطة المختصين بحفظ الأمن فى القوميون البندقى .

وفى الطابق الثانى كانت توجد ١١ غرفة تدر إيجارًا ما بين ٥ إلى ٦ بيزانت إبان وصول القوافل لتجارية ، وبالنسبة للطابق الثالث فى قصر الفندق فكانت توجد ٤ غرف تواجه كنيسة سان ديمترس تدر إيجارًا من ٤ إلى ٥ بيزانت شهريًا خلال الموسم ، وبالإضافة إلى ذلك وجدت غرفتين كبيرتين تدران خمسة بيزنتات شهريًا (١٨١)؛ وكذلك أربعة أصغر منها بدون شبابيك تقريبًا تدر إيجارًا يبلغ حوالى بيزانين شهريًا .

ونظراً لأن مدينة عكا كانت السوق الرئيسى للتجار الإيطاليين بمختلف جنسياتهم جرى الاهتمام بشكل الفندق البندقى (١٨٢) وتوسيعه ، حيث احتوى على عدة مبان أخرى تم تأجير الغرف العليا بها للتجار ، بينما تم استخدام الأدوار الأرضية بها كمخازن أو اسطبلات .

وإلى الغرب من قصر الفندق فى قوميون البندقية فى عكا كانت توجد مجموعة من المبانى تخص كنيسة سان مارك ، كذلك وجد البرج الكبير الذى كان يتألف من ثلاثة طوابق ، فى الطابق الأعلى منه غرف يتم تأجيرها بمبلغ ١٤ بيزانت شهرياً خلال موسم ورود القوافل التجارية ، بينما وجدت فى الطابق الثانى غرفة يتم تأجيرها بمبلغ ٧ بيزانت شهرياً ، وفى الأسفل تماماً وجدت غرفة مقبّاه تم استعمالها كسجن (١٨٣).

ومما يذكر أن الأبراج التى أقامها البنادقة فى قوميوناتهم فى عكا وصور كانت تقليداً لتلك الأبراج التى يسكنها الأفراد فى المدن الإيطالية (١٨٤)، حيث كانت الأبراج من خصائص المدينة الإيطالية فى العصور الوسطى .

وبلغت جملة المنازل التى امتلكها القوميون البندقى ١٤ منزلاً فى داخل القوميون ، كان أحدها من طابق واحد ، وتألف منزلان من أربعة طوابق ، بينما كان قصر البايل وقصر الفندق الكبير من ثلاثة طوابق ، كما كانت جميع المنازل تقريباً تحتوى على دكاكين ، ومخازن مختلفة الأحجام ، وكان يبلغ عددها الكلى حوالى ٣١ دكاناً ومخزناً ، على حين كان عدد الغرف التى تؤجر إيجاراً سنوياً ، أو يتم تأجيرها عند وصول السفن التجارية حوالى ٧٤ غرفة (١٨٥).

والملاحظ هنا أن عدد المنازل كان قليلاً بالفعل ، لكنها مثلت المنازل التى تخص فقط قوميون البندقية ، وليس العدد الكلى للمبانى فى القوميون البندقى .

ورغم أن استقرار البنادقة فى القوميون البندقى فى مدينة عكا قد بدأ فى التبلور منذ العام ١١١٠م ، وازدادت أهمية هذا القوميون مع انتعاش حركة التجارة بين الشرق والغرب عبر ميناء عكا الذى كان أهم موانى مملكة بيت المقدس فإن ممتلكات القوميون البندقى فى مدينة صور قد أخذت شكلاً جديداً ، حيث دخل التحالف الصليبى - الإيطالى طوراً جديداً من أطواره .

وجاءت نقطة التحول الهامة بعد ذلك بثلاثة عشر عاماً وبالتحديد فى العام ١١٢٣م ، حيث تعتبر معاهدة Pactum Warmundi بمثابة بداية مرحلة جديدة فى حياة القوميونات الإيطالية فى المستعمرات الصليبية (١٨٦)، لأن هذه المعاهدة لم تضمن للبنادقة امتيازات

تجارية وثلث مدينة صور فقط ، بل ضمنت لهم نوعًا من الاستقلال الذاتى ، فقد اعتبرت محاولة لإيجاد دولة نصف مستقلة فى جسد المملكة اللاتينية فى بيت المقدس .

وبعد غزو صور بمساعدة البنادقة ، ومنحهم جميع الحقوق التجارية والقانونية التى نصت عليها المعاهدة ، بدأ القوميون البندقى فى التكوّن بصورة فريدة فى صور ، حيث لم يكن هناك قوميون آخر يتمتع بنفس الامتيازات .

وربما كان الاستثناء الوحيد من نصيب القوميون الجنوى فى جبيل ، حيث حصل على ثلث المدينة سنة ١١٠٤م،وأخيراً تم منح المدينة إلى Hugh Embriaci بعد دفع مبلغ سنوى[١٨٧].

لكننا نعتقد أن التميز البندقى يظل متفرداً حيث أنه جاء فى فترة استقرار القوميونات ، وكذلك بسبب الانتعاش التجارى فى مدينة صور عنه فى جبيل .

ونظراً لأن مملكة بيت المقدس كانت مملكة إقطاعية ، فيمكن وصف القوميون البندقى المستقل فى مدينة صور بـ « الإقطاعية الجماعية » التى كانت أكثر استقلالاً من أى تابع معاصر من أتباع الملك الصليبى [١٨٨].

ولم تقتصر ممتلكات قوميون البندقية فى صور على ثلث المدينة فقط ، بل أضيف إليها ثلث الأراضى الزراعية المجاورة فى دائرة نصف قطرها ميل واحد [١٨٩]حيث استغل البنادقة هذه الأراضى فى الاستحواذ على ملكيات عقارية .

وتنامت هذه الأراضى لزراعية إلى الحد الذى ذكره مارسيليو جورجيو Marsiglio Zorzi الذى أصبح سنة ١٢٤٠م بمثابة بايل البندقية فى المستعمرات الصليبية حيث يذكر أسماء ثمانين ضيعة صغيرة حول مدينة صور كان أغلبها ملكاً للقوميون البندقى ، وكانت هذه الممتلكات الزراعية تمتد من ساحل البحر إلى المرتفعات القريبة من المدينة ، حيث توجد الحدائق والبساتين ومزارع الكروم والفاكهة ، وكذا أشجار الزيتون والتين وزراعات قصب السكر[١٩٠].

وإذا عدنا إلى ممتلكات القوميون البندقى داخل مدينة صور ، فسوف نجد أن سوق القوميون كان يشرف على المنتجات الغذائية التى تجلب من الأراضى الزراعية الخاضعة لهم حول مدينة صور ، وحيث كان القوميون يمتلك ثلث مساحة الريف [١٩١]. وهكذا اعتمد القوميون البندقى فى صور على العمليات التجارية التى يمارسها فى أسواق وميناء المدينة من جهة ، وعلى العائدات العينية والنقدية لممتلكاته الزراعية حول مدينة صور من ناحية أخرى.

وهكذا توافرت للبندقية الإقطاعات التى يعمل فيها الفلاحون المسلمون ، حيث يقومون بزراعة الأراضى الصالحة للزراعة مقابل حصول القوميون البندقى على ثلث المحصول أو ربعه ، مما أدى إلى قيام نظام يمكن تسميته بنظام المشاركة أو المزارعة ، حيث قدم البنادقة البذور اللازمة للزراعة ، وكذلك تنازلوا أحياناً للفلاحين المسلمين عن جزء من الأراضى الزراعية لاستغلاله لأنفسهم بدون مقابل سوى تقديم الهدايا من منتجات مزارعهم ثلاث مرات سنوياً للملاك البنادقة (١٩٢).

وبينما كان العمل الرئيسى للقوميون البندقى فى صور هو ممارسة التجارة والاستثمار داخل أملاكه ، فإنه اضطر إلى إيجاد إدارة محلية للإشراف على المنطقة الريفية واستغلالها ، ومن أجل جمع الرسوم القانونية ، والرسوم الجمركية من سكان القوميون (١٩٣)، ولم يستطع القوميون البندقى إدارة الأملاك الريفية بصفة مباشرة ، لكنه استطاع إدارة المناطق المهمة نسبياً بمساعدة ثلاث أسر بندقية من سكان القوميون ، هم أسر Pantaleon ، Conlareni ، Jourdains (١٩٤). ومن المفترض بالطبع أن ثلثى مدينة صور ، وثلثى المناطق الزراعية المحيطة بها ، كان من نصيب ملك بيت المقدس .

استمر القوميون البندقى فى صور متمتعاً بكافة مزاياه لتجارية والقانونية إلى أن حرمهم كونراد مونتفرات من بعض هذه الامتيازات نتيجة لتحريض منافسيهم الجنوية ، ولم يستطع القوميون البندقى استعادة ممتلكاته فى صور مرة أخرى إلاّ فى العام ١٢٧٧م(١٩٥).

وبالنسبة لإدارة القوميونات البندقية فى المستعمرات الصليبية فقد كان الفيكونت هو رأس الجالية البندقية إلى العام ١١٨٣م ، وفى القرن الثالث عشر حمل حاكم القوميون البندقى لقب Bailli of syria واستقر فى القوميون البندقى فى عكا ، وأحياناً فى القوميون البندقى فى مدينة صور (١٩٦).

والواقع أن القنصل البندقى كان يحافظ بشكل أساسى على مصالح المدينة الأم فى المستعمرات الصليبية ، وكان يتم اختياره من طبقة النبلاء البنادقة كما كانت فترة توليته محددة بعام واحد ، وقد تصل إلى عامين بمرتب يصل إلى ٢٠٠ من دوكات البندقية ، بالإضافة إلى الهدايا التى كان يتلقاها من التجار البنادقة (١٩٧).

بالإضافة إلى ذلك كان من وظائف البايل الفصل فى القضايا التى تقوم بين المستوطنين البنادقة ، وتحصيل إيجارات المنازل ، والإيرادات المستحقة بقوميون البندقية ، بالإضافة إلى بعض المهام الدينية ، كما كان من بين واجباته الرئيسية الإشراف الكامل على شئون الجاليات

البندقية ، وعقد المعاهدات بالنيابة عن البندقية ، وتقديم الاحتجاجات إلى السلطات الصليبية إذا ما تعرضت مصالح القوميون التجارية ، أو مصالح رعاياه للخطر (١٩٨).

وتمثل الإنجاز الحقيقى للبنادقة فى اتفاقية Pactum Warmundi حيث حصلوا على استقلال قضائى عن القضاء الصليبى ، باستثناء الجرائم الكبرى كالقتل والاغتصاب التى تم تحويلها إلى المحكمة العليا .

وقامت الاتفاقية أيضًا بتفسير الإجراءات القضائية بين البنادقة حيث كان من حقهم مناقشة القضايا والمنازعات التى تثور بينهم أمام محكمتهم الخاصة داخل لقوميون البندقى فى صور ، أو أى مدينة أخرى يوجد بها قوميون بندقى ، أما إذا قام شخص بندقى بشكو شخص غير بندقى فيتم مناقشة ذلك فى المحكمة العليا (١٩٩).

وحصل البنادقة أيضًا عى استقلال قضائى فى كل من أنطاكية ، وطرابلس ففى سنة ١٢٦٧م قام بوهيموند السادس Bohemond VI ١٢٥١ - ١٢٦٨م ، وكونت طرابلس ١٢٥١ - ١٢٧٥م بمنحهم حق إقامة محكمة خاصة بهم فى كلتا المدينتين (٢٠٠).

وكان الفيكونت يرأس محكمة القوميون البندقى ، ويتولى تطبيق القانون البندقى فى المحكمة (٢٠١).

وهكذا كانت القوميونات البندقية فى المستعمرات الصليبية بمثابة مراكز خارجية للقانون والتقاليد البندقية ، على عكس القوميونات البندقية فى القسطنطينية حيث كان البنادقة خاضعين للقوانين البيزنطية ، وهنا تبرز أهمية الاستقلال القضائى للقوميونات البندقية فى المستعمرات الصليبية .

وقد حصل القوميون البندقى فى صور أيضًا على حق سك النقود ، حيث بدأ البنادقة ١١٢٧م فى ضرب عملة خاصة بهم سميت Besanz Saracinois ودعاها المسلمون باسم الدينار الصورى (٢٠٢).

وقام البنادقة بسك عملتهم على شاكلة دينار الخليفة الفاطمى الآمر بالله (٤٩٥ - ٥٢٤هـ / ١١٠١ - ١١٣٠م) ، واعتبرت البابوية هذا التقليد المسيحى للنقود الإسلامية وصمة عار يجب إزالتها ، مما حدا بالبابا أنوسنت الرابع (١٢٤٣ - ١٢٥٤م) إلى إصدار مرسوم سنة ١٢٤٩م بمنع سك هذه العملة مرة أخرى ، ونتيجة لهذا المرسوم البابوى فقد أضاف البنادقة بعض الاختلافات إلى عملتهم (٢٠٣).

ويبدو أن المصالح التجارية للقوميون البندقي كانت تقتضى سك هذه العملات الذهبية التى جرى ضربها فى دور سك العملة فى القوميون البندقى فى عكا ، من أجل جذب التجار المسلمين للتجارة مع التجار البنادقة (٢٠٤).

وعند الحديث عن القوميونات البيزية فى المستعمرات الصليبية يجب أن نذكر أنها كانت أقل مساحة وأقل إسهامًا فى الحياة التجارية من قوميونات جنوا والبندقية ، رغم مساهمتها العسكرية المبكرة فى الحملة الصليبية الأولى ، وربما يعود ذلك إلى السباق المحموم الذى جرى من قبل مدن جنوا والبندقية نحو عقد الاتفاقيات مع الحكام الصليبيين ، وانتزاع امتيازات تجارية هامة .

وبشكل عام تركزت الأحياء البيزية فى مدن الساحل مثل عكا ، صور ، طرابلس ، وكان القوميون البيزى فى عكا يتركز فى منطقة الميناء وبشكل مع قوميونات جنوا والبندقية شبه دائرة حول الميناء (٢٠٥).

ورغم أن القوميونات الإيطالية لم تكن ملاصقة تمامًا للميناء ، إلا أنه كان بإمكانهم - عند رسو السفن فى ميناء عكا - أن يحصروا السلع والبضائع لتخزينها فى المخازن الموجودة فى أسفل الفنادق بوسط القوميون .

وكعادة باقى القوميونات الإيطالية امتلك القوميون البيزى فى عكا ميدانًا كان من حقهم البناء فيه ، وكذلك امتلك القوميون أيضًا كنيسة ومخبزًا وحمامًا . وكان القوميون البيزى فى عكا أصغر القوميونات الإيطالية ، وأكثرها شبهًا بالغرب ، وحصل البيازنة على هذه المنطقة التى أقاموا بها قوميونهم من الملك عمورى الأول سنة ١١٦٨م ، وكانت معظم مساحة القوميون البيزى فى عكا مشغولة بالفنادق ، وبأماكن معيشة التجار البيازنة (٢٠٦).

أما فى مدينة صور فكانت أملاك القوميون البيزى بالمقارنة مع أملاك القوميون البندقى تعد صغيرة جداً ، حيث امتلك القوميون البيزى أربعة قرى قبل هجوم صلاح الدين على المدينة، ثم تسلم تسعة قرى فى العام التالى ١١٨٨م بعد رفع الحصار عن المدينة (٢٠٧).

وبجوار أملاك القوميون البيزى فى عكا وصور ، كان يوجد حى للتجار البيازنة فى مدينة أنطاكية فى سنة ١١٠٩م ، يسمى حى القديس سوفير St. Souveur ، كذلك تمتع التجار البيازنة بامتيازات تجارية فى موانى يافا ، وطرابلس سنة ١١٩٤م ، حيث كانت هذه

الامتيازات عبارة عن حرية دخول الميناء ، والإعفاءات من رسوم الواردات ورسوم الأسواق[٢٠٨].

كان يرأس القوميونات البيزنة ممثل عن المدينة الأم ، يلقب بالفيكونت وكان مقره فى أكثر القوميونات البيزنة نشاطًا من الناحية التجارية وهو قوميون بيزا فى مدينة عكا ، حيث عمل على إدارة شئون الجاليات البيزنة فى القوميونات ورعاياتها ، وكان يساعده مجموعة من لموظفين البيازنة ، حيث تراوحت مهمة الجميع بين الإشراف على شئون التجار البيازنة ، وتنظيم العلاقة بين الجاليات البيزنة والإدارة الصليبية ، وفى العام ١١٧٩م لقب بالقنصل .

وكان القنصل البيزنى هو الذى يرأس محكمة القوميون حين تنظر فى القضايا التى تحدث بين التجار البيازنة ، وكان أعضاء المحكمة من البيازنة أيضًا ، ويحكمون حسب بنود القانون البيزى فى الوطن الأم .

ومنح الملك بلدوين الثالث (١١٤٤ - ١١٦٢م) البيازنة سنة ١١٥٦م امتيازاً بمحكمة فى مدينة صور [٢٠٩]، لكن الملك عمورى الأول (١١٦٢ - ١١٧٣م) ، الذى منح البيازنة حيًا فى عكا ١١٦٨م وتسهيلات تجارية فى ميناء يافا حاول أن يسلب من البيازنة استقلالهم القضائى [٢١٠]، كذلك حاول ريموند الثالث (١١٥٢ - ١١٨٧م) نفس الشيء لكنهم لم ينجحوا فى ذلك ويرجع السبب فى ذلك إلى غزوات صلاح الدين ضد المناطق الصليبية ، الأمر الذى جعل الصليبيين يتراجعون عن هذه المطالب ، بل ظهرت الحاجة مرة أخرى إلى مساعدة القوى الإيطالية فى مواجهة المد الإسلامى ، حيث عاد كونراد مونتفرات سنة ١١٨٧م ، وأكد على استقلال البيازنة القضائى فى كل ما يتعلق بشئون الجالية البيزية ، فيما عدا الجرائم التى ترتكب ضد الجاليات الإيطالية الأخرى [٢١١]، وذلك مقابل تعهد البيازنة بتقديم المساعدة له فى محاولته غزو مدن عكا ويافا .

وسنحاول فى الصفحات التالية التعرف على التجار الإيطاليين فى القوميونات الإيطالية فى المستعمرات الصليبية ، تكوينهم الاجتماعى ، موقعهم الاجتماعى وسط القوى الصليبية ، ثقافتهم ، وأخيراً خدماتهم العسكرية للإدارة الصليبية .

مر السكان الأوائل للقوميونات بمرحلة تغير متواصل ، حيث لم يكن هؤلاء السكان مستوطنين ومستعمرين ، لكن تجاراً كثيرى التنقل والترحال ، باحثين عن الامتيازات التجارية فى الجمارك والأسواق [٢١٢].

وعاش السكان الإيطاليون حياتهم فى القوميونات الإيطالية ، كما لو كانوا مازلوا فى وطنهم الأم ، حيث مارسوا التجارة فى أسواق القوميونات ، كما حصلوا على احتياجاتهم الغذائية من الأسواق والمخابز ، وكانوا يذهبون إلى الحمامات وإلى الكنائس التى كانت تتبع الكاتدرائية فى الوطن الأم ، كما كان لديهم رجال دين لمهام الوعظ والإرشاد ، بل ودفن الموتى (٢١٣).

وخلال شهور إقامتهم بالقوميونات الإيطالية فى المستعمرات الصليبية ، كان التجار الإيطاليون من مدن جنوا ، البندقية ، بيزا يعيشون معًا فى منازل مشتركة أو فى غرف فوق مخازن السلع والبضائع ، وأصبحت هذه العملية القريبة من عملية البيات الشتوى (ديسمبر - أبريل) بمثابة مستعمرات مبكرة فى الكيان الصليبى (٢١٤).

وشعر التجار الإيطاليون بالأسى نتيجة بعدهم عن بلادهم ، مما جعلهم يدركون أهمية إعادة زرع المؤسسات المألوفة لديهم وهى القوميونات فى الوطن الجديد ، ولكن تبقى الحقيقة وهى أن عدد التجار فى القوميونات لم يكن واضحًا لكنهم كانوا موجودين بالعشرات (٢١٥)، ومن المؤكد أنه حدثت زيادة مطّردة فى أعداد التجار سكان القوميونات الإيطالية ، وهى زيادة سمحت بتمتع القوميونات بثقل تجارى واقتصادى جعل احتفاظهم بامتيازاتهم التجارية والإدارية والقضائية واقعًا ملموسًا حتى النهاية .

ورغم حصول إحدى المدن الإيطالية على قوميونات معينة فى المدن الصليبية فإن السكان القاطنين بالقوميون لم يكونوا بالضرورة جميعًا من رعايا نفس المدينة ، بل سمحت القوميونات لغير رعاياها بالسكن فى القوميون ، من ذلك أن قوميون البندقية فى عكا وصور كان به سكان من جنسيات أخرى ، بالإضافة إلى بعض الشوام من المسلمين ، والمسيحيين الشرقيين اشتهروا بإدارة مصانع الحرير بالمدينة ، فضلاً عن بعض اليهود الذين عملوا فى صناعة الزجاج فى قلب القوميون البندقى (٢١٦).

وبالنسبة لسكان القوميونات الجنوية يمكننا أن نجد أنه رغم تحكم طبقة النبلاء الغنية فى التجارة فى المستعمرات الصليبية ، فإن التجار الإيطاليين لم يكونوا من ضمن طبقة النبلاء ، مع استثناء واضح هو أسرة الفيكونت الجنوى إمبرياتشى Embriaci التى أدارت ثلث جبيل ، ثم كامل المدينة فيما بعد (٢١٧).

وبالنسبة لسكان القوميونات البندقية فلابد أنهم لم يستقروا بشكل مكثف إلا بعد عام ١١٢٤م ، وخاصة بعد غزو صور ومنح القوميون البندقى ثلث لمدينة وماحولها ، مع استقلال قضائى وامتيازات تجارية واسعة .

وباستقراء ممتلكات القوميون البندقى فى صور ، وبعد حصر الغرف والدكاكين والقصور والأماكن الصالحة للسكن ، يخبرنا أحد المؤرخين[٢١٨] المتخصصين فى التاريخ السكانى فى العصور الوسطى بأن ٩٠٠ شخص كان بإمكانهم الاستقرار فى القوميون البندقى ، ونظراً لامتلاك القوميون البندقى فى صور ، ثلث المدينة فيمكننا أن نفترض أن العدد الإجمالى للسكان يبلغ ٢٧٠٠ شخص تقريبًا .

وبالنسبة لتجارة البندقية مع المستعمرات الصليبية ، فلم تكن احتكاراً خاصًا بطبقة النبلاء ، وكان للقوميونات البندقية استثمارات ضخمة فى الأسواق الصليبية وربما يرجع ذلك إلى خبرة البندقية بالتجارة الشرقية أكبر من خبراء جنوا وبيزا ، وربما لأن البندقية كانت تمتلك رأس مال سائل وجاهز للتجارة[٢١٩] ، كل هذا شجع التجار الصغار على التجار برأس مال صغير أو بدون رأس مال سوى مهارتهم ومعرفتهم السابقة بكيفية التجارة فى الأسواق الصليبية .

إلا أن العائلات لأرستقراطية فى البندقية مثل عائلات Pantaleon و Contareno و Jordian ، نجحت فى إقامة كيان مستقل لها فى القوميونات لبندقية ، خاصة فى صور وعكا[٢٢٠].

وبالنسبة للقوميونات البيزية فى المستعمرات الصليبية ، فكان سكانها من تجار بيزا الوافدين من المدينة الأم ، بالإضافة إلى سكان توسكانيا Tuscany وبعض المدن المحلية الذين اعتبروا أنفسهم بيازنة للاستفادة من الامتيازات التجارية التى استفاد منها تجار بيزا ، ومعترفين فى نفس الوقت بسلطة قنصل بيزا عليهم[٢٢١].

ومن الناحية الاجتماعية ، فإن التجار من سكان القوميونات الإيطالية ينتمون إلى طبقة البورجوازيين سكان المدن الصليبية ، حيث تركزت أحياؤهم وأماكن معاملاتهم ، طالما أنهم لم يكونوا فرسانًا أو نبلاء ، ولم يرتبطوا بعلاقات إقطاعية صريحة مع الملوك والأمراء الصليبيين، كما أن العامل الأساسى الذى حدد الموقف الاجتماعى لسكان القوميونات لم يكن هو النشاط الاقتصادى ، ولكن بشكل أولى استقلالهم القانونى الذين تمتعوا به[٢٢٢].

كان السكان الإيطاليون فى القوميونات التجارية يتحدثون نفس اللهجة المحلية التى يتحدثون بها فى وطنهم لأم ، إلا أن اتفاقياتهم التجارية كانت تكتب باللغة اللاتينية الدارجة التى امتلأت بالعديد من المصطلحات التجارية الإيطالية (٢٢٣).

ونظراً للتقدم الثقافى والتجارى الإيطالى فى الفترة التى سبقت الحروب الصليبية(٢٢٤) ، كان المستوى التعليمى والثقافى للسكان الإيطاليين فى القوميونات الإيطالية أعلى من مستوى السكان الصليبيين ، حيث كانت لدى الإيطاليين خبرة بالحسابات والمراسلات ، ومعرفة بالجغرافيا والاقتصاد ، والملاحة البحرية ، والطرق البرية حيث انتشرت تجارتهم من اسكندنافيا إلى شبه الجزيرة العربية ، ومن الهند والصين إلى شمال أفريقيا ، فضلاً عن معرفتهم الدقيقة بوسائل الإنتاج ، وبالضرائب والجمارك ، وأيضًا بالعملات النقدية وقيمتها ، وكيفية استبدالها فى المصارف والأسواق العالمية (٢٢٥).

وكان التاجر الإيطالى يمكنه الزواج من وطنه الأم ، أو من قوميون مدينته فى المستعمرات الصليبية ، بل وكان يستطيع الزواج أيضًا مستغلاً ثراءه الكبير من إحدى فتيات الطبقة البورجوازية (٢٢٦).

ويجب أن تتذكر أن علاقة المدن الإيطالية بالحملات الصليبية كانت عسكرية منذ بدايتها ، ونظراً لحصول المدن على امتيازات تجارية وقانونية ، فقد تكفل الملك الصليبى والأمراء والفرسان والفرق العسكرية كالداوية والاسبتارية بالدفاع عن المستعمرات الصليبية .

إلا أنه وجدت بعض الإشارات التى تدل على مشاركة القوميونات التجارية الإيطالية فى أداء الخدمات العسكرية ، من ذلك أن الملك بلدوين الثانى فرض على قوميون البندقية فى صور تقديم عدد من الفرسان للدفاع عن المدينة يتناسب مع دخل ثلث المدينة الذى يمتلكونه(٢٢٧).

وهكذا ، ففى حين كان على مدينة صور تقديم ثمانية وعشرين فارسًا للدفاع عن المملكة اللاتينية ، كان على قوميون البندقية بالمدينة تقديم ثلاثة فرسان من بين هذا العدد (٢٢٨).

وفى النفس الوقت قدمت مدينة صور مائة جندى من المشاة Seargents إلى المملكة اللاتينية ، غير أننا لانعرف إن كان من بينهم جنوداً قدمهم القوميون البندقى فى صور(٢٢٩).

قام القوميون البندقى بحراسة قسم من سور المدينة وأحد الأبراج(٢٣٠) . أما بالنسبة للقوميونات الجنوية فى المستعمرات الصليبية ، فلم تشر مجموعة قوانين بيت المقدس إلى التزامهم بتقديم الفرسان للخدمة العسكرية تحت قيادة المملكة اللاتينية فى بيت المقدس .

أما قوميون انكونا Ancone فقد قدم فى مدينة عكا سنة ١٢٥٧م خمسين جنديًا ليكونوا تحت تصرف الملك فى حالة وقوع عدوان على المدينة (٢٣١).

على أن المستعمرات الصليبية فى بلاد الشام كانت فى أمس الحاجة لمساعدات المدن الإيطالية ، ليس فى المجال العسكرى فحسب ، لكن بصورة أكبر فى نقل المتاجر والبضائع عن طريق التجارة البحرية ، وكذلك فى نقل الإمدادات والمؤن والطعام ، وبشكل مكثف الحجاج والفرسان المحاربين (٢٣٢).

وهكذا ، ساهم الظهير الأوربى مساهمة فعالة فى تقوية المستعمرات الصليبية التى لم تكن لتستطيع الاعتماد على نفسها وسط هذا الخضم الإسلامى الواسع ، حيث أمدها الظهير الأوربى - عن طريق المدن الإيطالية وقوميوناتها - بالأعداد المتزايدة من الفرسان المحاربين ، وبالمستوطنين وبالأسلحة والعتاد بشكل دائم .

والواقع أن أوربا كانت تعمل على انتعاش التبادل التجارى مع موانى المستعمرات الصليبية ، ومع التجارة الشرقية بشكل شبه كامل (٢٣٣).

لكن تبقى حقيقة أن المدن البحرية الإيطالية حققت المكاسب التجارية الأكبر عن طريق استغلال قوميوناتها فى المستعمرات الصليبية ، وعلى الرغم من أنها حصلت على امتيازات تجارية كبيرة ، فإن دخلها الرئيسى كان يأتى عن طريق فرض الضرائب الجمركية على التجار الإيطاليين (٢٣٤)، وذلك لأن المدن الصليبية لم تكن مراكز للإنتاج بقدر ماكانت مركزاً كبيراً للتبادل التجارى بين الشرق والغرب ، ولايمكن مقارنتها بالقسطنطينية أو بالإسكندرية ، كما أن الموانى الصليبية - حيث تركزت القوميونات الإيطالية - لم تكن مدخلاً لبلاد داخلية فائقة الثراء (٢٣٥).

ويمكننا أن نستخلص مما سبق أن المدن التجارية الإيطالية (جنوا - البندقية - بيزا) نجحت فى انتهاز الدعوة للحركة الصليبية ، وساهمت بصورة فعالة فى العمليات العسكرية منذ بداياتها المبكرة على موانى الشام وفلسطين ، فى مقابل امتيازات تجارية مستقبلية نجحوا أيضًا فى الحصول عليها بعد مساعدتهم للأمراء لصليبيين فى غزو المدن الساحلية ، وكان أهم الامتيازات التجارية التى حصلوا عليها ، تأسيس قوميونات إيطالية تعتبر امتداداً للمدن البحرية الإيطالية فى الوطن الأم .

ونتيجة للوضع الجغرافى – التجارى المتميز للقوميونات الإيطالية فى المستعمرات الصليبية فى بلاد الشام ، فقد احتكرت القوميونات تقريبًا حركة التجارة بين الشرق والغرب .

ونتيجة للازدهار التجارى الذى عاشته المدن البحرية الإيطالية فى حقبة الحروب الصليبية ، فقد أبحرت السفن الإيطالية إلى العديد من الموانى التجارية فى شرق وغرب البحر المتوسط ، فلم تكن تبحر فقط عن طريق الذهاب والعودة فيما بين المدن الإيطالية والقسطنطينية ، أو عكا أو الإسكندرية أو ميناء بجاية Bougi (شمال شرق الجزائر) ، بل إنها كثيراً ماقامت برحلات ثلاثية أو رباعية بين تلك الموانى (٢٣٦).

كل هذا يدل على حجم الانتعاش التجارى الذى شهدته المدن البحرية الإيطالية ، الذى جاء نتيجة مباشرة من نتائج الحروب الصليبية على الشرق العربى .

الهوامش :

١ - قاسم عبده قاسم : الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية ، (دار المعارف ، ط١، سنة ١٩٨٣) ، ص ٩٠ .

٢ - جوزيف نسيم يوسف : تاريخ العصور الوسطى الأوربية وحضارتها ، (الإسكندرية ١٩٨٤) ، ص ٢٥٢ .

3 - Pirenne, H, Medieval Cities, Princeton, 1925, pp. 56 - 77 .

4 - Loc. cit.

5 - Painter, S, " Western Europe on the eve of the Crusades" in setton, vol, I, pp. 4,5.

٦ - عزيز سوريال عطية : العلاقات بين الشرق والغرب ، (ترجمة فيليب صابر ، دار الثقافة المسيحية ، سنة ١٩٧٢) ، ص ١٥٩ .

7 - Painter, op. cit., p. 9 .

8 - Ibid, p. 10 .

٩ - سعيد عاشور : الحركة الصليبية ، جـ ١ ، ص ٢٦ .

10 - Cahen, C., " Oriont Latin et Commerce du Levent", in B.F.L.S, 29,1950, p. 329 .

11 - Lopez, R.S, Market expansion : The Case of Genoa, in J.E.H., vol, XXIV, New York, 1964, pp. 445-9 .

١٢ - سامى سلطان سعد : أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والجمهوريات الإيطالية ١١٠٠ - ١٤٠٠م (ماجستير غير منشورة ، آداب القاهرة ١٩٥٨) ، ص ١٩ .

١٣ - ف . هايد : تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى ، (ترجمة أحمد محمد رضا ، جـ١، الهيئة لمصرية لعامة للكتاب ، ١٩٨٥) ، ص ١٣٩ ؛ سامى سلطان سعد : المرجع السابق ص ١٩ .

14 - Lopez, op. cit., p. 448 .

١٥ - ريموند اجيل : تاريخ الفرنجة غزاة بيت المقدس ، ص ٨٧ ؛ La Monte, Feudal Monarchy, p. 227 .

١٦ - هايد ، تاريخ التجـارة ، جـ١ ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ص ١٦١ ؛ Byrne, E,H, "The Genoese Colonies in Syria" in, L.J. Paeton (ed.) , The Crusades and other Historical Essays, p. to Dana C.Munro, New York, 1928, p. 141; La Mont, op. cit., p. 22 .

17 - هايد ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ ؛ Revue de L'orient Latin, Tome, IX, Paris, 1899, p. 445; Yewdale, R. Bohemond I, Prince of Antioch, Amesterdam, 1970, pp. 103 - 4 .

18 - La Monte, op. cit, appendix D.pp. 261-273 ;

حيث يذكر المنح والامتيازات التجارية التى تم منحها للمدن الإيطالية .

١٩ - ريموند اجيل : تاريخ الفرنجة ، ص ٢٣٨؛ المؤرخ المجهول : أعمال الفرنجة ، ص١١٥، لكنهما لايحددان جنسية هذه السفن ، لكننا نعتقد أنها سفن جنوية لسابق مساعدتهم فى حصار أنطاكية ، الأمر الذى يسمح لهم بمواصلة مساعدتهم للصليبيين ، خصوصًا وأنه لم يثبت أنها من سفن البندقية أو بيزا .

20 - Revue de L'Orient Latin, Vol, IX, p. 418 .

21 - Fulcher of Charter, op. cit., p. 152; Tolkowsky, The Gate way of Palestine, A History of Jaffa, London, 1924, p. 89.

٢٢ - ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٣٩ ؛ Revue de L'Orient Latin, Vol, IX, p. 418 .

23 - Lopez, Medieval Trade in The Mediterranean World, London, 1955, pp. 88-9; Byrne, op. cit.p. 142; La Monte, op. cit., p. 228 هايد : تاريخ لتجارة ، جـ١ ، ص ١٥٠.

٢٤ - ابن القلانسى : المصدر السابق ، ص ١٤٣ ؛ هايد : لمرجع السابق ، ص١٥٣ .

٢٥ - سعيد عاشور : الحركة الصليبية ، جـ١ ، ص ٣٦٢ .

٢٦ - عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى ، (دمشق ، ١٩٨٢)، ص ١٦٥ .

٢٧ - ابن القلانسى : المصدر السابق ، ص ١٤٣ .

28 - William of Tyre, op. cit., vol, I, pp. 455-6 .

٢٩ - هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ١٥١ ، ص ١٦٣ ؛ Mayer, The Crusades, p. 64. ؛ سعيد عاشور : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ٢٩٤ .

٣٠ - ابن القلانسى : المصدر السابق ، ص ١٦٣ ، هايد : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

31 - La Monte, op. cit., p. 229; Byrne, op. cit., pp. 142 - 143.

32 - La Monte, op. cit., p. 229 .

33 - William of Tyre, op. cit., vol, I, p. 476 .

٣٤ - هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ١٥٤ ، انظر : بن القلانسى : ذيل تاريخ دمشق ص ١٦٤ ، حيث يذكرها تحت اسم جبيل ، والتى استولى الصليبيون عليها قبل خمس سنوات ٤٩٧هـ/١١٠٤م ، وكذلك يفعل ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، جـ١٠ ، ص ٤٧٦ .

٣٥ - ابن القلانسى : لمصدر السابق ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، حيث يذكر أن سفن الجنوية التى حاصرت بيروت تبلغ أربعين سفينة .

36 - Byrne, E., "Genoese Trade with Syria in The Twelfth Century in, A.H.R., Vol, XXV, London, 1920, p. 194 .

37 - Loc. cit., .

38 - Byrne " Genoese Colonies" , p.141; Idem, " Genoese Trade, " p. 195.

39 - La Monte, op. cit., p. 229; Byrne, " Genoese Colonies", p. 143 .

40 - Byrne, " Genoese Trade", p. 198 .

41 - Robbert, " Venice and The Crusades ", in, Setton, Vol, V,p. 39 .

42 - Byrne, op. cit., p. 194 .

43 - Ibid, p. 206 .

44 - Smail, " The International status of The Latin Kingdom of Jerusalem, 1150-1192", in, p.M.Holt (ed.), Eastren Mediterranean Land in The Period of Crusades, Warminster, 1977, p. 30; Byrne, op, cit., p. 210.

45 - Smail, op. cit., p. 31 .

46 - Byrne, " Genoese Colonies in Syria: , pp. 142 - 144 .

47 - Robbert, op. cit., p. 384 .

48 - Ibid, p. 385 .

للتعرف على طبيعة العلاقات بين بيزنطة والبندقية انظر : حاتم عبد الرحمن الطحاوى ، بيزنطة والمدن الإيطالية : ١٠٨٣ - ١٢٠٤م ، العلاقات التجارية ، القاهرة ، دار عين للدراسات والنشر ، ١٩٩٨م .

٤٩ - نورمان كانتور : التاريخ الوسيط ، جـ ١ ، ص ٣١٧ .

٥٠ - هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٢٨ .

٥١ - سامى سلطان سعد : المرجع السابق ، ص ١٦ .

52 - Joseph & Francis Gies, Merchants and Moneymen, The Commercial Revolution 1000-1500, New York, 1972,. هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٢٥ ؛

53 - Revue de L'Orient Latin, Tome VIII, Paris, 1899, p. 379.

54 - Wiel, A, Venice, New York, 1894, pp. 84-86 .

٥٥ - هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٥٠ ؛ Runciman, op. cit., vol, I, pp. 312 - 313 ; Tolkowsky, op. cit. p. 88 .

56 - Runciman, op. cit., vol, I, p. 312; Prawer, Crusader Institution, p. 221 .

57 - Tolkowsky, op. cit., p. 88 .

٥٨ - ابن القلانسى : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٧١ ، حيث يذكر أن الأسطول الذى ساعد الصليبيين فى غزو صيدا كان يبلغ أكثر من ستين سفينة .

59 - Robbert, op. cit., p. 390; Prawer, op. cit., p. 222; Wiel, op. cit., p. 87-8 .

60 - Fulcher of Charter, op. cit., p. 238; William of Tyre op. cit., Vol, I, p. 548 .

٦١ – ابن القلانسي : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

62 - William of Tyre, op. cit., Vol, I. pp. 550-52 .

63 - William of Tyre, op. cit., Vol, I, p. 553 .

64 - Loc. cit.

65 - Ibid, p. 554; Smith " The Government in latin Syria and The Commercial Privileges of Foregin Merchants" in D. Baker, (ed.), Relations between East and West in The Middl Ages, Edinburgh, 1973. ,· 118 .

٦٦ – هايد : المرجع السـابق ، جـ ١ ، ص ١٥٦ ؛ Robbert, op. cit., p. 388 ; Smith, op. cit., p. 118; Mayer, The Crusaders, p. 80 .

67 - William of Tyre, op. cit., Vol, II, p. 21; Fulcher of Gharter, op. cit., p. 270; Robbert, op. cit., p. 391 ;. هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٦٩

٦٨ – هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٦٨ .

69 - Smail , op. cit., p. 30 .

٧٠ – هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٤٩ ؛ . Mayer, op. cit., p. 65

71 - Runciman, op. cit., Vol, I, p. 300 .

72 - Fink, op. cit., p. 376; Runciman, op. cit., Vol, I, P. 308 .

٧٣ – هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٤٩ ؛ . Tolkowsky, op. cit., p. 87

74 - Revue de L'Orient Latin; Tome, XII, pp. 91-93 .

٧٥ – هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٥٨ ؛ . La Monte, op. cit., p. 230

76 - Runciman, op. cit., Vol, II, p. 54 .

٧٧٠ – هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٦٢ .

٧٨ – هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ١٧١ ؛ . La Monte, op. cit., p. 269

79 - Mayer, op. cit., p. 120; Conder, op. cit., p. 208 .

٨٠ – هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٦٢ .

81 - La Monte, op. cit., p. 269; Tolkowsky, op. cit., p. 98 .

82 - La Monte, op. cit., p. 271 ;

عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص ١٣٧ .

83 - Smith, The Feudal Nobility, p. 83; Tolkowsky, op. cit., p. 102;

عادل زيتون : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

84 - Cahen, " Orient Latin et Commerce du Levant, " p. 334 .

85 - Citarella, A.O., " Patterns in Medieval Trade, The Commerce of Amalfi befor The Crusades" in , J.E.H., Vol, XXVIII, No. 4, October, 1968, p. 531 .

86 - De Somogy, J. Ashort History of Oriental Trade, Hildesheim, 1968, p. 41; Citarella, op. cit., p. 532 .

87 - Citarella. A.O. " The Relations of Amalfi with Arab World befor The Crusades ", in Speculum , Vol. XLII, No. 2 , April 1969, p. 300 .

88 - William of Tyre, op. cit., Vol, II, pp. 241 - 2 ; Jacques des Vitry, The History of Jerusalem, in P.P.T.S. Vol. XI, London, p. 47 ؛ هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٢٠ ، ١٢١ .

89 - William of Tyre, op. cit., Vol, I. P. 80; Citarella, Patterns in Medieval Trade" , p. 545 .

٩٠ - هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١١٩ ؛ Rey, E., Les Colonies Franques du Syrie Aux XIIME Et XIII Siecles Paris, 1883, p. 69 .

٩١ - هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٥٩ ؛ La Monte, op. cit., p. 233 .

92 - Rey, op. cit., p. 69; Conder, op. cit., p. 207 .

٩٣ - هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٥٩ ؛ Rey, op. cit., p. 69; Conder, op. cit., p. 207 .

٩٤ - هايد : المرجع السـابق ، جـ ١ ، ص ١٦٩ ؛ Richard, The Latin Kingdom of Jerusalem, Vol, II, p. 354 .

٩٥ - اعتمد البنادقة فى تجارتهم على السفن المعروفة باسم Galleys وهى نوع من السفن يتميز بطوله وانخفاض سطحه بالنسبة لسطح الماء ، وضيق المساحة واعتماد السفينة على المجاديف Lane, F., " Venetian Shipping during The Commercial Revolution " in , A.H.R. Vol, XXXVIII, No. 2, January , 1933, p. 219 .

وهذه السفن عرفها واستخدمها فى نفس الفترة البيزنطيون والمسلمون والتى ذكرت فى المصادر الإسلامية تحت اسم « الشينى » .

راجع : أحمد رمضان أحمد : تاريخ فن القتال البحرى فى البحر المتوسط فى العصر الوسيط (القاهرة د.ت) ، ص ٤٥ .

وفى منتصف القرن الثالث عشر فقدت سفن الـGalleys أهميتها التجارية فى البحر المتوسط ، حيث نشطت حركة بناء السفن الكبيرة الحجم التى كانت تسمى Roccaforte انظر :

Cipolla, C,Money, Prices and Civilization in the Mediterranean World, Princeton, 1950, p. 55 .

واستخدم الصليبيون سفن الـ Galleys فى وقت مبكر ، حيث يذكر الحاج سايولف Saewulf أنه وصل إلى ميناء يافا ١١٠٢م برفقة أسطول بحرى يحتوى على عدة أنواع منها مثل سفن Durmundi وهى نوع يختص بحمل شحنات تجارية خفيفة الوزن ، وسفن Catti (وهى سفن نرويجية كانت تحمل الفحم فى العصور

الوسطى) وكـذلك سـفـن Gulafri انـظـر :, Saewulf, Pilgrimage of Saewulf to Holy Land, in
p.p.T.S., Vol, III, London, 1895, p. 7. كما امتلك البنادقة أيضًا سفنًا تسمى Cogs ، هى تحمل سلعًا
تجارية أقل وزنًا مما تحمله الـ Galleys ، كما كان لديهم سفنًا تجارية عرفت باسم Hulls تختص بنقل البضائع
العاليـة القيـمة والخفيـفة الوزن . انظر :, Unger, R., The Ship in Medieval Economic 1000 - 1600
London, 1980, p. 122.

96 - Joseph, Gies, Merchants and Moneymen, p. 33.

97 - Unger, op. cit., p. 126.

٩٨ - هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٩٢ .

٩٩ - سامى سلطان سعد : أسس العلاقات الاقتصادية ، ص ١٠٥ .

١٠٠ - نفسه .

١٠١ - هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٩٣ .

102 - Unger, op. cit., p. 123; Cipolla, C.M., op. cit., p. 55.

103 - Byrne, E.H., Genoese Shipping in the Twelfth and Thirteenth Centuries, Cambrige, 1930, pp. 29, 38.

104 - Ibid, pp. 52, 57.

105 - Byrne, op. cit., p. 51; Unger, op. cit., p. 126.

106 - Prawer, "The Communes", in, setton, vol, V, p. 182.

١٠٧ - هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٩٣ .

١٠٨ - نفسه .

109 - Pirenne, H., Economic and Social History of Medieval, Europe, Trans, by I.E. Clegg, London, 1978, p. 146; Prawer, The Latin Kingdom of Jerusalem, p. 401.

110 - Cahen, op. cit., p. 334.

111 - Byrne, " Genoese Trade with Syria", p. 217; Idem, " Genoese Colonies ", p. 158.

112 - Byrne, " Genoese Colonies ", p. 161.

113 - Smith, The Feudel Nobility, pp. 62-63.

عادل زيتون : المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

114 - Smith, op. cit., p. 64.

115 - Pirenne, op. cit., p. 143; Mayer, op. cit., p. 176.

116 - Richard, op. cit., Vol, II, p. 350.

117 - Lopez, Medieval Trade, p. 88.

118 - Pirenne, op. cit., p. 145; Conder, op. cit., p. 62 .

119 - Mayer, op. cit., p. 176; Richard, op. cit., Vol, II, p. 350 .

120 - Cahen, op. cit., p. 334; Smith, op. cit., p. 62; Runciman; op. cit., Vol, III, p. 353 .

121 - Richard, op. cit., Vol, II, p. 350; Runciman, op. cit., Vol, III, p. 353 .

122 - William of Tyre, op. cit., Vol, II, p. 6 .

١٢٣ – على حسن الناصر : النشاط التجارى فى شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى ، (القاهرة، ١٩٨٠) ، ص ٢٠٥ .

124 - Mayer, The Crusader, p. 172 .

125 - Anonymous Pilgrems, in, P.PT.S., Vol, VI, London, 1896 p. 29 .

126 - The History of Jerusalem, in, P.P.T.S., Vol, XI, p. 67 .

127 - Gilchrist, J. The Church and Economic Activity in The Middle Ages, New York, 1969, p. 172 .

128 - Throop. P.A., Criticism of The Crusade, Astudy of public opinian and Crusade Propaganda, Philadelphia, 1975, p. 245.

129 - Mayer, op. cit., p. 127 .

130 - Cave & Coulson, Asource Book for Medieval Economic History, New York, 1965, p. 104 .

131 - Ibid, p. 105 .

132 - Throop, op. cit., p. 245; Johns, " The Attempt to Colonize Palestine and Syria in The Twelfth and Thirteenth Centuries " in , J.R.C.A.S., Vol, XXI, 1934, p. 297 .

133 - Gilchrist, op. cit., p. 162 .

134 - Gies, op. cit., p. 37 .

135 - Mayer, op. cit., p. 184 .

١٣٦ – انظر : ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ، ص ٣٧٣ ، أبو شامة : لروضتين فى أخبار الدولتين النورية والصلاحية ، الجزء الأول ، القسم الثانى (القاهرة ١٩٦٢) ، ص ٥١٦ ، ٥١٧ .

١٣٧ – هى كلمة استعملت فى العصور الوسطى لتدل على المدن الإيطالية والفرنسية التى تميزت بثراء اقتصادى مكنها من الحصول على براءات توفر لها سيطرة على شئونها الداخلية ، بحيث يصبح الحكم فيها بيد طبقة التجار وأرباب المهن وليس بيد رجال الإقطاع . انظر : هـ . أ. فشر : تاريخ أوربا فى العصور الوسطى ، ترجمة مصطفى زيادة والباز العرينى ، دار المعارف ، ط ٦ ، ١٩٧٦، ص ١٩٩ ، حاشية ٢ ، وأصل الكلمة للاتينى هو Communitas وأطلق المصطلح فى أواخر القرنين ١١ . ١٢ على جماعات سكان

المدن الذين حصلوا على الحكم الذاتى لهم بعد نضال ضد السيطرة الإقطاعية ، واعتادت هذه الجماعات فى القرن الثانى عشر على شراء اعتراف الملك بامتيازات المدن وموافقته على الحكم الذاتى بها عن طريق المال أو المعاهدات ، انظر : C.Petite Detaillis, Les Communes Francaises au Moyen Ages, Paris, 1948, pp. 141-43 . وكذلك انظر : ول ديورانت : قصة الحضارة ، الجزء الرابع ، المجلد الرابع (عصر الإيمان) ترجمة محمد بدران ، القاهرة ، د.ت ، ص ١٢٠ – ١٣٣ .

138 - Cahen, op. cit., p. 342, Rey, op. cit., p. 192 .

139 - Prawer, Crusader Institutions, pp. 95 - 96 .

140 - " The Communes, " p. 174 .

141 - Rey , op. cit., p. 69 .

142 - Prawer, Crusader Institution, pp. 219 - 21 ; Idem, "The Communes," p. 174 .

143 - Prawer, "The Communes," p. 177 .

144 - Rey, op. cit., p. 70; Prawer, Crusader Institutions, p. 221; Idem, " The Communes," p. 177 .

١٤٥ – يوشع براور : عالم الصليبيين ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

146 - Prawer, " The Communes," p. 186 .

147 - Prawer, op. cit., p. 188 .

148 - Archer & Kingsford, op. cit., p. 296 .

١٤٩ – عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص ١٦٤ .

150 - Mayer, " Latins, Muslims and Greeks in the Latin Kingdom of Jerusalem" in History, vol, 63, No, 208 June 1978 .

١٥١ – يوشع براور : عالم الصليبيين ، ص ١٦٠ ؛ Prawer, Crusader Institutions , p. 220 .

١٥٢ – سامى سلطان سعد : أسس العلاقات الاقتصادية ، ص ٣٤ .

١٥٣ – يوشع براور : المرجع السابق ، ص ١٦٠ ؛ Prawer, op. cit., p. 220 .

١٥٤ – هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

155 - Prawer, " Crusader Cities", p. 187 .

١٥٦ – براور : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

١٥٧ – براور : عالم الصليبيين ، ص ١٦٠ .

١٥٨ – نفسه ، ص ١٦١ .

١٥٩ – هايد : تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى ، جـ ١ ، ص ١٧١ .

١٦٠ – براور : المرجع السابق ، ص ١٦١ .

161 - Benevenisti, The Crusader, p. 100 .

162 - Prawer, Crusader Institutions, p. 237 .

163 - Prawer, " The Communes," p. 187 .

164 - Loc. cit.,

165 - Prawer, op. cit., p. 185 .

166 - Rey, op. cit., p. 73 .

167 - Prawer, op. cit., p. 190 .

١٦٨ - عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية ، ص ١٦١ .

169 - Rey, op. cit., p. 190 .

170 - Byrne, " Genoese Colonies", p. 146; Gies, J&F., op. cit., p. 35 .

١٧١ - عادل زيتون : المرجع السابق ، ص ١٦١ .

172 - Byrne, op. cit., pp. 145 - 51 .

173 - La Monte, Feudal Monarchy, p. 235 .

١٧٤ - عادل زيتون : المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

١٧٥ - هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ١٧٢ .

176 - Prawer, Crusader Institutions, p. 229 .

١٧٧ - استخدم لقب البايل Baillis فى فرنسا فى عهد الملك لويس التاسع (١٢٢٦ - ١٢٧٠) للتعبير عن المندوبين الملكيين الذين يكلفهم الملك الفرنسى بتنفيذ مايريد من أعمال .

انظر : (نورمان ف . كانتور ، التاريخ لوسيط ، جـ ٢ ، ط ٢ ، ص ٥٩٩) .

178 - Prawer, op. cit., p. 233 .

179 - Rey, op. cit., p. 71; Benevenisti, op. cit., p. 102 .

180 - Prawer, op. cit., p. 234 .

181 - Loc. cit.

١٨٢ - عرفت البندقية " الفندق " وأغراضه من زمن بعيد ، وكان يسمى Fundacum ولهذا وجدت العديد من الفنادق فى القوميونات البندقية فى المستعمرات الصليبية بالشام من أجل استقبال التجار وبضاعتهم .

183 - Prawer, op. cit., p. 235 .

184 - Rey, op. cit., p. 71 .

185 - Prawer, op. cit., p. 236 .

186 - Prawer, op. cit., p. 222; Idem, "The Communes", p. 177 .

187 - La Monte, Feudal Monarchy, p. 238 ;

سعيد عاشور : الحركة الصليبية ، جـ ١ ، ص ٣٦٢ .

188 - Prawer, " The Communes", p. 178 .

189 - Prawer, Crusader Institutions, p. 225 .

١٩٠ - هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ١٦٧ ؛ Rey, op. cit., p. 71 .

191 - Prawer, " Crusader Cities, "p. 191 .

١٩٢ - سامى سلطان سعد : أسس العلاقات الاقتصادية ، ص ٣٥ .

193 - Prawer, " The Communes", p. 179 .

194 - Prawer, Crusader Institutions, p. 149 .

١٩٥ - عادل زيتون : المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

196 - Rey, op. cit., p. 71; Archer, Kingsford, op. cit., p. 296.

197 - Rey, op. cit., p. 71 .

198 - Rey, op. cit., p. 71;

عادل زيتون : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

199 - William of Tyer, op. cit., Vol, I, p. 555 .

200 - Rey, op., p. 70 .

٢٠١ - هناك حادثة تظهر كيفية تطبيق القانون البندقى فى صور سنة ١١٥٧م ، عقب وفاة مواطن بندقى، حيث وصل ابن أخيه من أوربا للمطالبة بميراثه ، وقام الفيكونت بدعوة جميع السكان البنادقة فى صور للاجتماع فى كنيسة سان مارك وبعد مناقشات طويلة استقر الرأى على أنه ينبغى للرجل أن يرث منزل عمه وضيعته ، كما اشتملت القضية أيضًا على مصادرة الأراضى الزراعية التى كان المتوفى يمتلكها لصالح القوميون البندقى . انظر : Robbert, " Venice and The Crusades" p. 391 .

202 - Holmes, U.T., " Life Among The Europeans in Palestine and Syria in The Twelfth and thirteenth Centuries", in, Setton (ed.), Vol, IV, Wisconsin, 1977, p. 8 .

203 - Savage, L.H., " Pilgrimages and Pilgrim Shrines in Palestine and Syria after 1095" , in , Setton (ed.), Vol, IV, p. 42 .

204 - Mayer, The Crusades, p. 163 .

205 - Prawer, o0p. cit., p. 229; Smith, " The Government in Latin Syria", p. 117 .

206 - Prawer, " The Communes", p. 189; Benevenisti, op. cit., p. 99 .

207 - Prawer, Crusader Institutions, p. 151 .

208 - Rey, op. cit., p. 73 .

٢٠٩ – هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ١٧١ ؛ La Monte, op. cit., p. 269 .

210 - Prawer, " The Communes", p. 186 .

211 - Smith, The Feudel Nobility, p. 83; Tolkowesky, op. cit. p. 102 .

212 - Prawer, op. cit., p. 175 .

٢١٣ – Prawer, Crusades Institutions, p. 220 عادل زيتون : المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

214 - Prawer, op. cit., p. 179 .

215 - Loc. cit.

٢١٦ – هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ١٦٦ ؛ سامى سلطان سعد : الأسس الاقتصادية ص ٣٤ .

217 - La Monte, op. cit., p. 238; Prawer, op. cit., p. 181 .

218 - Russell, J.C., Medieval Regions and their Cities, London, 1972, p. 201 .

219 - Prawer, " The Communs" , p. 181 .

220 - Loc. cit.

221 - Prawer, op. cit., p. 191 .

222 - Ibid, p. 172 .

223 - Prawer, Crusader Institutions, p. 220 Runciman, op. cit., Vol, II, p. 294.

224 - Painter, Western Europe on The eve of The Crusades" , p. 9 .

٢٢٥ – يوشع براور : عالم الصليبيين ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

٢٢٦ – نفسه ، ص ١٦٥ ؛ La Monte, op cit., p. 237 - 8 ؛ حيث يذكر زواج التاجر البيزى Plebe-nus الواسع الثراء من وريثة إقطاع البترون سليلة البورجوازية فى طرابلس .

٢٢٧ – هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ١٦٩ .

228 - Livre des Assises de Jerusalem , Tome , I,p. 425 .

229 - Livre des Assises de Jerusalem , Tome , I,p. 426 .

٢٣٠ – هايد نفسه : المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

٢٣١ – نفسه .

232 - de Vitry, J., The History of Jerusalem, p. 57 .

233 - Cahen, " Orient Latin et Commerce du Levent", p. 341 .

٢٣٤ – يوشع براور : عالم الصليبيين ، ص ١٦١ .

٢٣٥ – نفسه ، ص ١٥٩ .

236 - Cahen, op. cit., p. 341 .

الفصل الثالث

التنظيمات التجارية والمالية

- الموانى الصليبية و إجراءات الموانى ، الرسوم الجمركية ، محكمة الميناء » – طرق التجارة الداخلية ورسوم العبور – الأسواق الصليبية و أسواق عكا ، بيت المقدس ، بيروت ، طرابلس ، أنطاكية ، المعاملات التجارية ، أنواع التجار ، طريق البيع ، الموازين والمكاييل ، ضرائب الأسواق ، إدارة الأسواق ، الفيكونت ، المحتسب ومساعديه ، محكمة السوق »
- إيرادات المالية العامة و إيرادات الإقطاعات والاحتكارات الملكية – إيرادات المؤسسات التجارية (الموانى – الأسواق) الضريبة على البورجوازيين ، ضريبة الرأس ، ضرائب ذات هدف عسكرى مباشر – العملات الصليبية والصيرفة و مقدمة عن النقود الصليبية ، نقود مملكة بيت المقدس ، نقود الإقطاعات التابعة لها ، نقود كونتية طرابلس ، نقود إمارة أنطاكية ، نقود إمارة الرها ، الصيرفة ، الإئتمان ، نقل الأموال » .

لعبت موانىء البحر المتوسط[1] دوراً هاماً ومؤثراً فى حركة التجارة العالمية فترة الحروب الصليبية ، حيث امتلكت المستعمرات الصليبية ببلاد الشام العديد من الموانىء التجارية الهامة ، والتى اعتبرت بمثابة رؤوس جسور للاتصال بالظهير الأوربى على الضفة المقابلة للبحر المتوسط . فقد سيطر الصليبيون – ولفترات متفاوتة – على موانىء : عكا ، صور ، طرابلس ، بيروت ، وكذلك على بعض الموانىء ذات الأهمية الثانوية تجارياً كاللاذقية والسويدية ، ويافا ، وعسقلان ، وقيسارية .

علىَ أن ميناء عكا كان هو الميناء الرئيسى للصليبيين لعدة[2] أسباب ، أهمها شكل خط الساحل الذى كان مستقيمًا ، وغير عميق ، كما كان الميناء يتمتع بحماية طبيعية من جهات الشمال والشرق والجنوب ، ويتضمن مخبأ من العواصف ورسواً مريحاً فى جميع الأحوال [3]. بالإضافة إلى كون ميناء عكا يقع فى نهاية طريق التجارة البرى المار من آسيا الوسطى إلى سواحل المتوسط عبر بلاد الشام .

ولعب ميناء عكا دوراً مؤثراً فى حشد القوى البحرية الإيطالية والصليبية التى اتخذته قاعدة انطلاق لغزو باقى موانىء بلاد الشام . ففى شتاء ١١١٠م رحل الأسطول الصليبى من عكا آخذاً طريقه لغزو صيدا ، كما تجمع تجمع الأسطول البندقى فى ميناء عكا فى نهاية ١١٢٣م وأبحر فى شتاء العالم التالى لغزو مدينة صور .

كما تجمعت القوى البحرية للحملة الصليبية الثانية فى عكا ١١٤٨م ، وكذلك اشتبك الأسطول الصليبى أمام شواطىء عكا ١١٦٩م مع الأسطول المصرى . وفى العام ١١٨٢م تجمع الأسطول لصليبى فى ميناءى عكا وصور حيث توجه لمساعدة بيروت التى هاجمها صلاح الدين الأيوبى فى نفس العام .

وبعد فتح صلاح لدين الأيوبى بيت المقدس ٥٨٣ هـ / ١١٨٧م ، أصبحت مدينة عكا العاصمة السياسية والتجارية للمملكة الصليبية محطة رئيسية للحجاج المسيحيين (٤)، وهكذا استمرت معظم الرحلات التجارية للسفن الإيطالية تتجه إلى ميناء عكا ، والذى فاقت أهميته التجارية موانىء صور وصيدا وطرابلس التى تمتعت بأهمية إقليمية (٥).

كان ميناء مدينة صور يلى ميناء عكا فى الأهمية التجارية ، حيث تميز بقسم داخلى ترسو فيه السفن المحلية الصغيرة ، وميناء خارجى للسفن التجارية الكبرى ، وبين الميناءين يوجد برجان من الحجارة القوية بينهما سلسلة ضخمة من الحديد لمنع دخول السفن التى لايسمح بدخولها (٦).

كذلك حظى ميناء طرابلس بأهمية تجارية أقل ، بينما كانت بيروت مدينة كبيرة وتمتلك ميناءً جيداً ، حيث تخذ شكل هلال بدا طرفاه كبرجين كبيرين ، وامتدت بينهما سلسلة كبيرة لتغلق الميناء أمام السفن الغريبة (٧).

نظراً لقرب مدينة يافا من بيت المقدس . فقد شهد ميناؤها وصول العديد من السفن التى تحمل الحجاج والتجار أيضًا ، حيث كان الجميع يأخذون طريقهم نحو بيت المقدس ونابلس والرملة وغزة (٨)، كما أن ميناء المدينة اتسع فى العام ١١١٠م لستين سفينة هى عدد سفن الأسطول العسكرى الذى وصل بقيادة سيجوارد Siguard النرويجى مع الآلاف من المحاربين الإنجليز والنرويجيين للمساعدة فى غزو بيروت وصور (٩).

والحقيقة أن الحياة الاقتصادية فى موانىء المستعمرات الصليبية قد تركزت فى منطقتين ، منطقة السوق ، ومنطقة الميناء .

كان ربابنة السفن التجارية القادمة من المدن الإيطالية فى رحلة بحرية تستغرق ثلاثة أسابيع يستعينون بخرائط البحر ، وبالتعليمات البحرية المكتوبة فى الوصول إلى مشارف الميناء ، حيث يرسل حراس القلعة إشارات إلى رؤسائهم وتقرع أجراس الكنائس (١٠)، وعند وصول السفن التجارية عادة ما كان يتم ربطها بالحبال فى مراكز الميناء ، ثم تأخذ القوارب الخفيفة فى نقل البضائع إلى الأرصفة(١١) بمساعدة الحمالين الذين كانوا فى الغالب من السكان المولدّين الذين عرفوا باسم بولان الميناء Poulain of The Port (١٢).

كانت الإجراءات المتبعة فى الموانىء الصليبية تجاه السفن الإيطالية تتم عبر أربع مراحل ، المرحلة الأولى هى إنزال البضائع على رصيف الميناء ، والمرحلة الثانية هى تسجيل هذه البضائع فى سجلات خاصة ، ثم وضعها فى المخازن ، وأخيراً مرحلة البيع فى الأسواق (١٣).

وفرضت السلطات الصليبية على التجار الإيطاليين عدة أنواع من الضرائب هى ضريبة الرسو ، وضريبة الميناء ، وضريبة السوق ، وضريبة الإقلاع .

والحقيقة أنه لم يكن هناك شىء أكثر تعقيداً وإبهامًا من الرسوم الجمركية فى الموانىء الصليبية وفى موانىء العصور الوسطى بشكل عام (١٤). حيث اختلفت نسبة الرسوم حسب نوع السلعة التجارية وجنسية لتاجر ، كما كانت نسبة الرسوم الجمركية تختلف من ميناء صليبى إلى ميناء آخر ، بل إن السلعة الواحدة كانت تحظى برسوم جمركية مختلفة من ميناء لآخر .

وبشكل عام يمكننا أن نستنتج أنه على الرغم من عدم تنفيذ الرسوم الجمركية بدقة فإن ما قام التجار الإيطاليون بدفعه فى الموانىء الصليبية لهو أقل بالضرورة مما دفعه التجار الصليبيون . وأول الرسوم الجمركية لتى كان يجب دفعها فى الميناء الصليبى ضريبو الرسو Anchoragium وهى ضريبة فرضت على السفن مقابل رسوها فى الميناء بحيث تدفع كل سفينة ماركًا فضيًا واحداً (١٥).

كما كانت هناك ضريبة إضافية تسمى التيركياريا Terciaria وفرضت على المسافرين من تجار وحجاج وفرسان وعلى بحارة السفن أيضًا . وتبلغ قيمة هذه الضريبة ثلث نفقات الرحلة(١٦). وعرفت هذه الضريبة فى أنطاكية باسم Tertienaria (١٧).

وأدت ضريبة التيركياريا Terciaria إلى قيام منازعات عديدة بين السلطات الصليبية والقوميونات الإيطالية ، ورغم أن معاهدة Pactum Warmundi الموقعة سنة ١١٢٣م قد

فرضت على البنادقة ضرورة دفع هذه الضريبة عند وصولهم أو رحيلهم عن البلاد ، فقد تم تعويضهم بمنحة سنوية تبلغ ٣٠٠ بيزانت من عائدات أسواق صور وعكا ، وعلاوة على ذلك طالب البنادقة سنة ١٢٤٤م بدفع هذه الضريبة فقط عند عودتهم إلى بلادهم (١٨).

وغالبًا ماكانت هذه الضريبة من بين الإعفاءات الخاصة بالقوميونات . حيث نجد أن بوهيموند الثالث Bohemond III (١١٦٣ - ١٢٠١) قام بتخفيض قيمتها إلى النصف لصالح البيازنة فى العام ١٢٠٠م (١٩)، كذلك تم إعفاء الجنوية فى طرابلس نهائيًا من ضريبة التيركياريا .

كذلك دفعت السفن التجارية الإيطالية وغيرها ضريبة تعرف باسم Carates ومقدارها $\frac{١}{٢٤}$ من حمولة السفينة من البضائع (٢٠)، وكانت بمثابة رسوم سلامة وصول السفينة والسلع والبضائع التى تحملها .

كان الحجاج يدفعون رسومًا جمركية على أمتعتهم حتى سنة ١١٣٠م عندما أصدر الملك بلدوين الثانى قرارًا بإعفائهم منها ، شريطة ألا تتعدى القيمة المادية لهذه الأمتعة ٤٠ بيزانت، أما إذا زادت عن ذلك فإنه على الحجاج إقناع موظفى الجمرك بأنها أمتعتهم الشخصية وأنهم لن يقوموا ببيعها فى الأسواق (٢١).

اختلفت ضريبة الميناء التى دفعتها السفن الإيطالية فى موانىء الشام فترة الحروب الصليبية ، ففى حين بلغت ١٠٪ فى سنة ١٢٣١م انخفضت إلى ٨٪ سنة ١٢٤١م ، لتستقر فى منتصف القرن الثالث عشر عند $\frac{١}{٤}$ ٥٪ (٢٢).

وكما كان الحال فى الموانىء المصرية والبيزنطية ، فإن البضائع التى تصل إلى أرض الميناء يتم فحصها بواسطة موظفى الجمارك . ويتم تسجيلها من أجل فرض الضرائب عليها ، حيث وجدت طريقتان لفرض الضرائب على البضائع والسلع التجارية ، إحداها تقدير الضريبة حسب قيمتها ، والأخرى حسب كمية وحجم السلع . وحين يتم فرض الضريبة حسب القيمة ad Valorem كان يجرى تخمين قيمة السلع والبضائع ، ثم تحديد الضريبة المفروضة عليها والتى بلغت فى منتصف القرن الثالث عشر حوالى $\frac{٥}{٢٤}$ ١١٪ (٢٣)، وهو رقم يعتبر أقل من ضريبة الخمس التى بلغت ٢٠٪ (٢٤)، وأعلى من ضريبة الكوميركيون Kommerkion البيزنطية التى بلغت ١٠٪(٢٥) .

كما فرضت الضرائب على بعض السلع كالحبوب والزيوت والخمور حسب كميتها وحجمها وليس حسب قيمتها المادية (٢٦).

وفى بعض الأحيان كانت السلع التجارية تباع على رصيف الميناء تحت إشراف موظفى الجمرك ، حيث كان يتم تحصيل الضريبة عليها بعد عملية البيع ، وفى حالة مرور هذه السلع عبر الميناء فى طريقها للبيع فى الأسواق ، يتم الانتظار إلى مابعد انتهاء عملية البيع (٢٧)، حيث يتم تحصيل رسوم الميناء وضريبة المبيعات فى نفس الوقت .

والحقيقة أنه من الصعوبة بمكان أن نحدد نسبة الرسوم الجمركية التى كان يدفعها التجار الإيطاليون عمليًا فى الموانى الصليبية(٢٨) إذ أن المصادر المعاصرة لاتشير إلى ذلك بشكل ثابت ، ففى حين ذكر البعض أنه تم استثناء التجار الإيطاليين من كافة أنواع الضرائب والرسوم الجمركية(٢٩)، يذكر وليم الصورى استثناء التجار البنادقة من دفع كافة الرسوم المطلوبة دون أن يذكر نسبة الاستثناء بشكل محدد (٣٠).

وعلى سبيل المثال كان التجار الإيطاليون يدفعون ضرائب غير ثابتة على السلع التى يتم بيعها على رصيف الميناء ، حيث دفع الجنوية ٤٪ ودفع البيازنة ٢٪ عن كل مائة بيزانت من ثمن مبيعاتهم ، كما دفع التجار الإيطاليون ضريبة عن المزاد الذى كان يقام فى الجمرك لبيع سلعهم . وكذلك ضريبة السمسرة داخل الجمرك ، وأخرى للمترجمين الذين نالوا $\frac{1}{4}$٪ عن كل صفقة يساهمون فى إتمامها (٣١).

وبشكل عام استفادت القوميونات التجارية الإيطالية من خلال الامتيازات والإعفاءات التى منحهم إياها الحكام الصليبيون ، فعلى سبيل المثال دفع البنادقة رسومًا جمركية بسيطة فى القرن الثالث عشر فى أنطاكية تراوحت ما بين ٤٪ و ٥٪ على بعض السلع مثل الأقمشة الحريرية والكتانية ، ودفعوا ٧٪ (انخفضت فيما بعد إلى ٥٪ أيضًا سنة ١١٥٣م) على السلع الأخرى ، كما أعفى البيازنة فى سنة ١١٥٤م من نصف الرسوم الجمركية ، وتمتعوا بإعفاء تام فى أنطاكية سنة ١١٨٧م (٣٢). وكذلك تم تخفيض الضرائب المفروضة عليهم إلى النصف فى يافا ، كما تمتع الجنوية بإعفاء تام من الرسوم الجمركية والضرائب فى طرابلس وجبيلة ، وصور ، وأنطاكية (٣٣). بالإضافة إلى الإعفاء التام - أو شبه التام - لتجار البندقية فى موانىء صور ، عكا .

كما قام الأمير فيليب مونتفرات بإعفاء التجار الجنوية من دفع أية رسوم على السلع والبضائع التى جلبوها إلى ميناء صور ، وذلك فى حالة ما إذا تحطمت إحدى سفنهم أو تعرضت لأعمال القرصنة البحرية (٣٤).

ونظراً للامتيازات التجارية التى تمتع بها تجار البندقية وجنوا وبيزا فى الموانىء الصليبية ، فقد كان التجار الإيطاليون من أبناء توسكانيا غالبًا مايعلنون أنهم من إحدى المدن السابقة ، مما دعاهم إلى إبراز الشهادات الزائفة بقيمة البضائع ، وإلى محاولات التهريب ومحاولة رشوة موظفى الميناء كخطوة أخيرة للتهرب من الرسوم الجمركية (٣٥).

ورغم إعفاء التجار البنادقة من الرسوم الجمركية أحيانًا ، فقد تم فرض الرسوم على البضائع التى يقومون بتصديرها من عكا إلى دمشق أو أية مدينة إسلامية أخرى ، ونفس الرسوم جرى تطبيقها على التجار البيازنة ، وفى سنة ١١٩٣م تم فرض ضريبة على الواردات التى يستوردها التجار الإيطاليون عبر المدن الإسلامية البحرية ، وذلك عند بيعها فى صـــور (٣٦). كما كانت ضريبة الواردات تحصل على السلع التجارية التى تباع فى المدن الصليبية ، أما إذا لم يتم بيعها فلا يدفع التجار هذه الضريبة ، بل يمكنهم إعادة تصديرها بدون دفع رسوم على الصادرات (٣٧).

وعلى الرغم من هذا - وفى القرن الثالث عشر - فرض موظفو الملك الصليبى رسومًا جمركية على البضائع القادمة فى سفن التجار البنادقة إلى الموانى الصليبية والتى لم يتم بيعها فى الأسواق الصليبية ، وذلك عند إعادة تصديرها إلى ميناء آخر (٣٨).

وتعد هذه إحدى محاولات الملوك الصليبيين لتقليص حجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة لتجار المدن الإيطالية .

ويمكن القول أنه بينما دفع التجار الإيطاليون ضريبة لاتزيد عمن ٢٥٪ بالنسبة للسلع التى تم جلبها للاستهلاك المحلى ، فقد دفعوا ضريبة تتراوح ما بين ٤,١٦٪ ، إلى ١١,٢٪ على السلع التى يتم إعادة تصديرها (٣٩). الأمر الذى يجعلنا نعتقد أنه لم تكن هناك سياسة ضريبية ثابتة فى المستعمرات الصليبية .

ويمكن اعتبار الميناء الصليبى بمثابة رأس الجسر الذى عبر منه التجار الإيطاليون إلى المستعمرات الصليبية ، فمنه تنطلق السلع والبضائع إلى الأسواق . وعلى الرغم من اعتبار الميناء احتكاراً ملكيًا حسب أوامر الملك بلدوين الثالث Baldwin III (١١٤٤-١١٦٢م) فى

النصف الثانى من القرن الثانى عشر ، فإن القوميونات تركزت بشكل دائم فى منطقة الميناء ، وكان موظفوها موجودين على الدوام ليؤكدوا تفوق قوميوناتهم وتمتعها بامتيازات خاصة ، كما وجهوا البضائع المستوردة ، عبر تجارة الترانزيت إلى سوق القوميون [٤٠].

كانت محكمة الميناء Cour de la Port مسئولة عن استمرارية العمل فى الميناء ، وعن صيانته ، كما كانت مسئولة عن جمع الإيرادات ، ودفع الإيجارات حيث يدخل الإشراف على مكتب الجمارك ضمن اختصاصاتها الفعلية [٤١]. وكان لدى محكمة الميناء الموازين والمكاييل والمقاييس الخاصة بها ، والتى تستخدم لتقدير الرسوم الجمركية [٤٢]، بالإضافة إلى تعاملها مع المسائل البحرية وفقًا للقوانين البحرية المتبعة (*).

وفى القرن الثالث عشر أشرف الـ Baillis أو الـ Custodes على الميناء بمساعدة مجموعة كبيرة من الكتبة Scribae [٤٣].

ورغم أنه من المعروف أن محكمة الميناء تعد من إنجازات الملك عمورى الأول (١١٦٢ - ١١٧٤م)[٤٤] فإن أحد الباحثين يذكر أنها وجدت قبل هذا التاريخ [٤٥]. وإبان فترة الملكين بلدوين الأول والثانى (١١٠٠-١١٣١م) .

ويعتمد باترسون Patterson على منحة بلدوين الأول (١١٠٠-١١١٨) للجنوية سنة ١١٠٤م التى وعدهم فيها بثلث إيرادات ميناء عكا ليستدل على وجود محكمة الميناء فى تلك الفترة .

ومع التسليم بوجود بعض الوكالات والمكاتب لجمع الضرائب والرسوم الجمركية فى الأعوام المبكرة من عمر المملكة اللاتينية فى بيت المقدس ، إلا أنه من المؤكد أنها لم تكن تمثل محكمة للميناء ، وإنما يمكن اعتبارها بمثابة الإرهاص الأولى لإيجاد محكمة الميناء فيما بعد . ولهذا يمكننا أن نتفق مع Patterson فى حجته الثانية[٤٦] لإثبات وجود محكمة الميناء فى عهد الملك بلدوين الثانى (١١١٨-١١٣١م) حيث يرتكز فى تحليله للمنحة الأصلية التى وضعها دوج البندقية فى كنيسة سان مارك سنة ١١٦٤م ، والتى تذكر أن قوميون البنادقة سوف يتسلم ٣٠٠ بيزانت سنويًا من محكمة الفندق التابعة للملك بلدوين الثانى . إلا أن الوثيقة تذكر أنه خلال الفترة بين ١١٢١م إلى ١١٢٥م تسلم البنادقة هذا المبلغ من محكمة الميناء فى عكا ، وذلك قبل أن يوقف الملك فولك الإنجوى (١١٣١-١١٤٤م) صرفه لهم .

على أية حال كسب التجار الإيطاليون الكثير من تميز وضعهم داخل نسيج المستعمرات الصليبية فى الشرق العربى ، فبالإضافة إلى خبراتهم التجارية والبحرية التى تمتعوا بها قبل الفترة الصليبية ، فإن وجودهم فى موانىء الشام - التى كانت تعد إحدى المحطات التجارية الأخيرة لطرق التجارة الكبرى من الشرق إلى الغرب - قد زاد من استفادتهم التجارية ، وزاد هذا بشكل عام من الانتعاش الاقتصادى الذى حظيت به الموانىء الصليبية ، وخاصة لوقوعها فى أقاليم تقع ضمن شبكة المواصلات البرية التى تربط الشرق الأقصى بالشرق العربى ، ومصر .

وقبل التحدث عن طرق التجارة الداخلية (البرية) بين المدن الإسلامية والموانىء الصليبية نذكّر بأن البضائع والسلع الشرقية كانت تأتى من لصين والهند بحراً إلى شمال الخليج العربى، ثم تنقل هذه السلع براً إلى البصرة ومنها إلى بغداد ، ثم دمشق ، ومنها إلى موانىء الشام ، كما كانت السلع الشرقية أيضاً تأتى فى السفن عبر المحيط الهندى إلى البحر الأحمر ، ثم إلى سيناء ، حيث تنقلها القوافل التجارية إلي دمشق وموانىء الشام [٤٧].

وهكذا ، فعلى الرغم من عدم مرور الطرق التجارية البرية الرئيسية بين الشرق والغرب فى أراض تابعة لنفوذ المستعمرات الصليبية ، فإن قرب موانيها على البحر المتوسط من دمشق - مستودع منتجات الشرق الأقصى - وعدم تأثر القوافل التجارية بالأحداث السياسية والعسكرية ، كل هذا جعل من موانىء الصليبيين مراكز اقتصادية هامة .

امتد من مصر إلي الشام - عبر أراضى المستعمرات الصليبية - طريق تجارى يبدأ من القاهرة ، بلبيس ، العريش ، رفح ، غزة ، الرملة ، اللجون ، طبرية إلى دمشق [٤٨]. ونظراً لاضطرار القوافل التجارية للعبور أمام قلعتى الكرك والشوبك اللتين بناهما الصليبيون للتحكم فى طريق القوافل دمشق - القاهرة وبالعكس ، يمكننا أن نفهم محاولات صلاح الدين الأيوبى المستمرة لفتح قلعة الكرك ذات الموقع الاستراتيجى والاقتصادى الهام [٤٩]، وخاصة بعد تعرض أميرها أرناط Renaud de Chatillon للقوافل التجارية الإسلامية .

والحقيقة أنه على الرغم من العرف الذى جرى عليه الأمر بخصوص عدم التعرض للقوافل التجارية التى تستعمل طريق دمشق - القاهرة ، فكثيراً ماهاجم الملوك الصليبيون القوافل الإسلامية ، من ذلك مهاجمة الملك بلدوين الأول لإحداها فى وادى موسى جنوب البحر الميت ٥٢١هـ / ١١٢٧م ونهبه لما تحمله من سلع وبضائع وأموال [٥٠]، الأمر الذى تكرر كثيراً ،

مثل استيلاء الصليبيين على قافلة تجارية مصرية كبرى كانت فى طريقها للتجارة مع الشام (٥٨٨ هـ / ١١٩٢م) واستيلاءهم على العديد من الأموال والأقمشة والبضائع ، وثلاثمائة جمل، وخمسمائة حصان [٥١]. ولعل استيلاء الصليبيين على كل هذه الغنائم يجعلنا نذكر أهمية هذا الطريق التجارى الهام بين أسواق مصر والشام .

على أن حكام بيت المقدس الأوائل ، أدركوا أن دولتهم الجديدة تقع عبر الطرق التجارية القديمة ، الأمر الذى دفع جودفرى للسماح للقوافل العربية بالمرور فى المناطق الصليبية ، وعقد معاهدات تجارية مع شيوخ الأردن تسمح بقدوم التجار المسلمين براً إلى يافا وبيت المقدس[٥٢].

وعندما كانت تصل سلع وبضائع الشرق الأقصى إلى دمشق ، تقوم القوافل التجارية بحملها عبر الطرق البرية المفضية إلى موانىء الشام ، فعلى سبيل المثال يصف ابن جبير[٥٣] طريقين للوصول من دمشق إلى عكا أولهما هو طريق دمشق - بانياس - تبنين - عكا ويقول إنه طريق وعر لذا كانت تعتمد القوافل فيه على البغال ، أما الطريق الآخر فيبدأ من دمشق عبر أربد - الغور - طبرية - عكا ، ويذكر أن هذا الطريق كان منبسطًا غير وعر ، ولذا اعتمدت فيه القوافل على الجمال .

واستخدمت القوافل التجارية التى تخرج من شرق دمشق طريق الجولان إلى سهول الجليل ، إلى عكا عبر الطريق الساحلى[٥٤] ، حيث جلبت العديد من البضائع والسلع الشرقية لبيعها فى أسواق عكا ، أو لتصديرها عبر ميناء المدينة إلى الموانىء الأوربية .

ونظراً لأن بانياس كانت بمثابة نقطة الحدود بين الأراضى الإسلامية والممتلكات الصليبية[٥٥]، فكانت تقع أيضًا بين الطريق التجارى الواصل ما بين دمشق وصور ، حيث كانت تخرج القوافل من دمشق عبر بيت جن إلى بانياس إلى تورون وحصن هونين وتبنين إلى مدينة صور [٥٦].

كذلك كان هناك طرق برية استخدمتها القوافل التجارية مابين دمشق ومدينة أنطاكية ، حيث ميناء السويدية ، وكذلك مابين دمشق وميناء طرابلس [٥٧]، حيث أسهمت هذه الموانىء مع الموانىء الكبرى لمدن عكا وصور فى إنعاش حركة التجارة بين الشرق والغرب .

كما أن وقوع مدينة الرها على مفترق الطرق بين وأنطاكية من ناحية ، والعراق وإيران من ناحية أخرى جعلها محطة كبرى للقوافل التجارية التى كانت تصل إلى مدينة الرقة عبر

سميساط والرها وحران (٥٨)، ومن الرقة امتد الطريق التجارى عبر مجرى الفرات إلى الغرب من بالس ، ثم ينحرف ليـصل إلى حلب فى أربع مـراحـل ، وعند حلب يتـفـرع هذا الطريق التجارى إلى فرعين رئيسيين يصلان إلى البحر المتوسط عند مدن أنطاكية واللاذقية (٥٩).

كما كانت هناك قوافل تجارية تجوب الطريق البرى مابين مدن أرمينيا الصغرى والموانىء الصليبية الساحلية على البحر المتوسط ، حيث كانت تأتى بالبضائع الشرقية من أياس Ayas عاصمة أرمينيا عبر الطريق الساحلى إلى مدن صور وعكا سنة ١٢٧٤م (٦٠)، ونشط هذا الطريق بصفة خاصة بعد الغزو المغولى للعراق (٦١).

وإذا ماتذكرنا الطريق التجارى القديم الذى تطرقه القوافل الآتية من اليمن بحذاء ساحل البحر الأحمر شمالاً إلى مكة ، فالبتراء ، إلى غزة ، وعبر ساحل المتوسط إلى موانىء الشام(٦٢) - بالإضافة إلى الطرق التجارية السابقة - لتبين لنا أن المستعمرات الصليبية فى بلاد الشام قد تمتعت بأهمية تجارية بالغة .

وعلى الرغم من أن عدداً غير قليل من التجار الأوربيين عملوا فى نقل البضائع على طول الطريق التجارى الأسيوى ، وعلى امتداد طرق القوافل التجارية بين دمشق ، وبعض المدن الإسلامية الداخلية إلى الموانىء الصليبية شرق المتوسط ، فإن التجار المسلمين احتكروا - وبشكل شبه تام - تجارة القوافل من وإلى المدن الصليبية ، اعتماداً على خبراتهم السابقة بأساليب التجارة وبجغرافية الطرق التجارية ، وبوسائل النقل المتبعة ، كما كان التجار المسلمون يصطحبون القوافل التجارية الخاصة بهم من دمشق إلى الموانىء الصليبية ، وفى حال عدم قدرة التجار على الحضور بأنفسهم ، كانوا يرسلون وكلاءهم لمصاحبة القوافل(٦٣) وكان الأخيرون يعيشون فى الموانىء الصليبية .

كان التجار المسلمون يصلون إلى الموانىء الصليبية عن طريق القوافل التجارية البرية ، بالإضافة إلى وصولهم عن طريق البحر ، حيث سمح لهم بالتنقل بحرية فى المستعمرات الصليبية ، كما كان التجار الإيطاليون يشترون بضائعهم مباشرة من التجار المسلمين الذين لم يكونوا شواماً فقط ، بل كان بينهم بعض التجار اليمنيين والمغاربة (٦٤).

وعندما استقر الصليبيون فى الشرق العربى ، وبدأوا فى استعمال شبكة الطرق البرية ، كان لابد لهم من الارتباط بالطرق التجارية القديمة ، فلم يضيفوا جديداً بل قاموا بتقسيم الطرق الموجودة بالفعل إلى طرق ملكية Viae Regales وهى الطرق الرومانية القديمة ، وطرق عامة Viae Vicinales ، وهى الطرق الثانوية مابين القرى (٦٥).

وهكذا استمرت الطرق البرية فى أداء مهامها القديمة - الجديدة فى خدمة القوافل التجارية إبان الفترة الصليبية ، ويمكننا ذكر بعض شبكات الطرق الداخلية كالطريق من غزة إلى الخليل ، فالصافية ، فالكرك ، أو من غزة إلى حنين ، وتبنين ، وحطين ، وصفد ، أو حتى من غزة إلى دمشق عبر اللد ، وجنين ، وزرعين ، وعين جالوت ، وبيسان ، واربد (٦٦).

كذلك الطريق الذى يربط مابين الرملة وبيت المقدس مروراً ببيسان ونابلس بالإضافة إلى طرق حلب - أنطاكية - اللاذقية ، وصور - القدس ، وطبرية - عكا (٦٧).

كذلك الطريق التجارى الذى يبدأ من طرابلس عبر بانياس والعليقة والرصافى إلى اللاذقية(٦٨).

وبالإضافة إلى شبكة الطرق السابقة ، فقد تحدث الحجاج الصليبيون عن الطرق التى ربطت مدينة القدس بميناء عكا عبر نابلس والناصرة والجليل وكفر كنا ، (الطريق العلوى) أو عبر اللد وقيسارية (الطريق الساحلى) (٦٩)، بالإضافة إلى الطريق البرى الذى اعتمد عليه الحجاج والتجار مابين بيت المقدس وميناء يافا (٧٠).

ويمكن القول إنه نتيجة مرور هؤلاء الحجاج عبر هذه الطرق البرية ، فقد احتفظت لنفسها بنسبة الأمان اللازمة لمرور القوافل لتجارية بسلام مابين المدن الداخلية (القدس - الناصرة - الجليل) إلى موانىء عكا ويافا .

واستخدم الصليبيون الطرق البرية السابقة - وغيرها - كطرق عسكرية لخدمة أغراض حربية ، حيث قامت فرق الفرسان الداوية ، والاسبتارية بإقامة القلاع والأبراج على طول الطرق المؤدية من وإلى بيت المقدس ومدن الشام الأخرى (٧١).

كانت الطرق البرية تبدأ وتنتهى ببوابات المدن ، الأمر الذى جعلها تتحكم فى الطرق التجارية الهامة ، مما يدفعنا إلى القول - بشىء من التجاوز - بأن بوابات المدن قد قامت بدور مماثل لدور الموانىء الصليبية فى حركة التجارة بالمستعمرات الصليبية . ويمكن تفسير ذلك بسبب وجود مبانى الجمارك بالقرب من البوابات ، وأمام القلاع ، ومداخل الأودية ، حيث كانت هذه الجمارك عبارة عن خانات Khans (٧٢).

كان موظفو جمارك البوابات يعملون بنفس طريقة موظفى جمارك الميناء ، حيث يقومون بفحص السلع والبضائع التجارية ، وتعيين الرسوم الجمركية الواجبة أما إذا لم يحمل المسافر

معه سلعًا تجارية ، كانوا يطلبون منه أن يقسم أن ما يحمله من أجل استعماله الشخصى ، وبعد ذلك يتم إعفاؤه من الرسوم [٧٣].

وكما هو الحال فى جمارك الموانىء ، كانت الرسوم الجمركية لبوابات المدن تتم حسب قيمة البضائع ad valorem وحسب حجمها .

كان مكتب جمارك مدينة بيت المقدس يوجد فى القلعة[٧٤] (قلعة داود) بالإضافة إلى وجود عدة مكاتب للجمارك بالقرب من كل البوابات لرئيسية ، بينما وجدت مكاتب الجمارك لمدنة طرابلس بالقرب من بوابات المدينة[٧٥] حيث منح بوهيموند الرابع Bohemond IV (١١٨٧ - ١٢٢٣) فرسان الاسبتارية حق إدارة جمرك إحدى بوابات طرابلس .

كما وجدت مكاتب الجمارك أيضًا عند بوابات القلاع والحصون ، من ذلك جمارك قلاع الكرك والشويك[٧٦] ، كما يذكر أحد الحجاج الصليبيين[٧٧] وجود أحد الجمارك بالقرب من القنطرة المؤدية إلى نهر الأردن فى طريق التجارة المؤدى إلى دمشق ثم إلى أرض الجزيرة بالعراق.

والحقيقة أنه لاتوجد لدينا إلا بعض الإشارات حول الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والبضائع ، لكنها تكفى للقول إن مكتب الجمرك بالبوابة كان يقرر وجوب دفع كاروبل واحد Carouble [٧٨]عن أية سلعة يتم تصديرها برًا من المدن الصليبية إلى المدن الإسلامية الداخلية [٧٩].

وفى المقابل فقد تقرر على التجار الذين يحملون سلعًا وبضائع لتصديرها - عبر بوابات المدن الصليبية - وجوب دفع رسم جمركى[٨٠] يبلغ قيراطًا واحدًا [٨١].

وبنظرة فاحصة للبيانات السابقة - والتى تم استخلاصها من المصادر العربية واللاتينية - يمكننا ملاحظة التشابه الكبير فى قيمة الرسوم الجمركية عند بوابات المدن ، مع اختلاف نوعية العملات ، الأمر لذى يشير لدينا إشكالية استعمال الصليبيين للنقود الإسلامية ، أو لنقود ذات أصل إسلامى تماثل العملة الإسلامية المتداولة فى قيمتها .

وحاول الحكام للصليبيون - بشكل شبه دائم - تقليص الإعفاءات التجارية التى حظى بها تجار البندقية - جنوا - بيزا ، وتجلى ذلك فى فرض الرسوم الجمركية على السلع والبضائع التى قامت السفن الإيطالية بجلبها إلى الموانى الصليبية وكذلك فى فرض الرسوم الجمركية

على السلع والبضائع التى يحضرها التجار الإيطاليون من المدن الإسلامية الداخلية عبر طرق القوافل البرية ، الأمر الذى يبرهن على ذكاء الحكام الصليبيين الذين استغلوا هذه الرسوم فى زيادة الموارد المالية للمستعمرات الصليبية ، وفى كسر نسبة الربح الكبير الذى قد يحققه التجار الإيطاليون فى حالة نجاحهم فى التعامل التجارى المباشر مع التجار المسلمين والأسواق الإسلامية الداخلية .

بالنسبة للتجار البنادقة فقد اضطر مارسيليو زورزى Massiglio Zorzi قنصل البندقية فى مدينة عكا فى العام ١٢٤٤م إلى الشكوى بسبب الرسوم الجمركية التى فرضت على التجار البنادقة رغم سابق الإعفاء منها ، حيث ذكر أنه على التاجر البندقى إذا ما أراد أن يأخذ معه سلعًا وبضائع من عكا للمتاجرة بها فى دمشق أو أية مدينة إسلامية عبر بوابة عكا ، أن يدفع قيراطًا واحدًا عن كل بيزانت ، بينما إذا اشترى التاجر البندقى سلعًا تجارية من دمشق على سبيل المثال ، وأراد جلبها إلى مدينة عكا عبر الطريق البرى ، كان يجب عليه دفع رسوم جمركية تبلغ $\frac{٧}{٢٤}$ ٩٪ لدى جمرك بوابة المدينة (٨٢).

أما إذا جلب التجار البنادقة معهم سلعًا وبضائع من أسواق صور أو أية مدينة صليبية أخرى وحملوها إلى عكا عبر القوافل البرية ، فكان يجب عليهم دفع رسوم جمركية تبلغ $\frac{١}{٣}$ ٩٪ من قيمة السلع التجارية (٨٣).

وعلى الرغم من سابق تمتع التجار الجنوية - أيضًا - بالعديد من الإعفاءات الجمركية ، فقد توجب عليهم فى العام ١٢٦٤م دفع $\frac{١}{٢}$ ٢٪ من قيمة الصادرات الواردات التى كانت تعبر بوابات مدينة صور عن طريق القوافل البرية (٨٤).

قبل الحديث عن الأسواق الصليبية ، لابد لنا من الالتفات إلى الدور الذى لعبته الفنادق والخانات فى الحركة التجارية فى المستعمرات الصلبية ، حيث مثل " الفندق "(٨٥) Funda الضلع الثانى لمثلث الميناء (بوابات المدينة) الفنادق ، الأسواق . وعندما يصل التجار إلى المدينة الصليبية ، وبعد الانتهاء من دفع الرسوم الجمركية المقررة ، كانوا يتوجهون إلى الفنادق، حيث يقومون بتخزين سلعهم فى الأدوار السفلى ، ثم يصعدون إلى غرف إقامتهم فى الأدوار العليا .

كانت أسواق العصور الوسطى ذات وظيفة اقتصادية - اجتماعية ، وبالإضافة إلى الأمور المتعلقة بالبيع والشراء ، كانت الأسواق مراكز لتبادل الأفكار والشائعات ، واستعراض أمور السياسة والحرب ، وباقى الأمور الحياتية .

وانقسمت الأسواق القروسطية إلى نوعين ، الأسواق المحلية وهدفها توفير الحاجات اليومية والإمدادات الضرورية لمعيشة السكان ، وأبرز مظاهرها البيع بالتجزئة ، وكانت تعقد مرة واحدة أسبوعيًا ، وأسواق موسمية تمتاز بضخامة المعروض فيها من السلع والبضائع ، وأبرز مظاهرها البيع بالجملة ، وكانت تعقد مرة أو مرتين فى العام (٨٦)وكان من الصعب انعقادها أكثر من ذلك سنويًا بسبب الاستعدادات المكثفة لها ، وبسبب تعود التجار والسكان على مواعيدها .

اهتم المسلمون بإقامة الأسوق فى مدن الشام ، منذ قيام الدولة الأموية ، فكان لكل مدينة أسواقها الخاصة بها ، واشتهرت مدن مثل دمشق وحلب بأسواقها الكبرى التى تحوى بداخلها مختلف منتجات المدن الإسلامية بالإضافة إلى منتجات جنوب شرق آسيا كالتوابل ، بالإضافة إلى مايقوم التجار الأوربيون بجلبه من المدن الأوربية .

وغالبًا ماكان موقع السوق فى منتصف المدينة الإسلامية ، ويحظى باتساع كبير مع سهول الاتصال بجميع أنحاء المدينة . وقام المسلمون بإنشاء أسواقهم فى مدن الشام متخذين فى ذلك نمطين مختلفين من أنماط بناء الأسواق ، فكان النمط الأول يمثل مجموعة دائرية من المبانى والحوانيت يوجد بوسطها فناء واسع ، وكان النمط الثانى يتجلى فى بناء الحوانيت والدكاكين بشكل متراص ومتواجه فى الشارع الرئيسى للمدينة ، وفى الشوارع المتفرعة منه (٨٧)، حيث يسهل على السكان شراء احتياجاتهم . بالإضافة إلى اختيار موقع السوق ، وشكل مبانيه قام المسلمون بتغطية شوارع السوق فيما عرف باسم « السقائف » (٨٨).

ويجب أن نعلم أن الصليبيين لم يقوموا بتغيير أماكن الأسواق ما قبل الغزو إلاّ فيما ندر ، كما أنهم استخدموا التجهيزات الموجودة والملائمة لعمليات البيع والشراء كما هى دون تغيير(٨٩).

مثلت أسواق المدن الصليبية المحطة الأخيرة لرحلة البضائع الشرقية التى كان التجار الإيطاليون والمسلمون يحضرونها من المدن الإسلامية بحرًا - عبر الموانىء الصليبية - وبرًا - عبر طرق القوافل القديمة - الجديدة - وكذلك البضائع الغربية التى قامت سفن الإيطاليين بجلبها من موانىء جنوب وغرب أوربا .

والحقيقة أن السوق فى المدينة الصليبية كان يعنى الكثير للتجار الأوربيين ، وللسكان الصليبيين ، ويكفى أن تجار إيطاليا وباقى دول أوربا البحر المتوسط حصلوا على درسهم

التجارى الأول من التجار الشوام الذين كانوا يواجهونهم على الشواطىء الشرقية للمتوسط(٩٠).

واتساقًا مع الوضع السياسى والاقتصادى للمستعمرات الصليبية كان هناك نوعان من الأسواق داخل المدن الصليبية ، الأسواق الملكية ، وهى الأسواق التابعة للسلطة الصليبية الرسمية ، المثلة فى ملك بيت المقدس . (وكذا الأسواق الإقطاعية التابعة لأمراء الكونتيات والبارونيات) ، والأسواق الإيطالية ، وهى التى توجد داخل القوميونات الإيطالية ، والتى مثلت إحدى ثمرات مشاركة المدن الإيطالية فى مساعدة الحركة الصليبية .

فرض التركيب السياسى للمدينة الصليبية فارقًا كبيرًا فى طبيعة الأسواق بالمستعمرات الصليبية ، فعلى حين تخصصت الأسواق التابعة للملك الصليبى وللأمراء فى بيع وشراء المواد الغذائية والسلع الضرورية لحياة السكان الصليبيين (٩١)، وخاصة الفرسان الذين كانوا بمثابة عمود الخيمة فى الكيان الصليبى ، بالإضافة إلى وجود العديد من السلع المعمرة بها أيضًا (حيث لم تقتصر هذه الأسواق على عملية ملء المعدة فقط) ، فقد وجه التجار الإيطاليون اهتمامهم الأكبر نحو السلع والبضائع التجارية التى كان يتم جلبها - بكميات ضخمة - من أسواق المدن الإسلامية ، ومن مدن الغرب الأوربى ، الأمر الذى يمكننا من القول بتنوع السلع والبضائع الموجودة بأسواق القوميونات عن سلع وبضائع أسواق الملك والأمراء ، الأمر الذى لابد أن ينعكس على أسعار هذه السلع - نتيجة عدم وجودها فى أسواق الملك ونتيجة الأجور المرتفعة فى شحنها إلى أسواق القوميونات - فيؤدى فى النهاية إلى ارتفاع سعرها ،. بالإضافة إلى مأزق آخر ، وهو أن أسواق القوميونات الإيطالية ، يمكن اعتبارها أسواقًا لبيع البضائع بالجملة ، ولممارسة نشاط التصدير والاستيراد .

وفى إطار مايمكن تسميته تجاوزًا " بالحرب الاقتصادية " حاول الملوك الصليبيون ، دومًا إثناء السكان عن التوجه نحو الأسواق الإيطالية ، وفى الوقت نفسه قاموا بتشجيع التجار الشوام على ارتياد الأسواق الملكية (٩٢).

فرض هذا الوضع على السكان ارتياد الأسواق بشكل مستمر ، من أجل الحصول على إمداداتهم الغذائية أولاً بأول . وفى الوقت الذى كان التجار الإيطاليون والصليبيون يشترون فائض الإنتاج الزراعى (٩٣)، فإن فائض الإنتاج لدى إقطاعات الفرق العسكرية كان يتم تخزينه لمدة عام أو أكثر كإجراء احتياطى .

كان لكل مدينة أسواقها الخاصة ، التى تراوحت مابين الأسواق الدائمة والأسواق الموسمية ، ولم يختلف الأمر فيما بين المدن الساحلية والمدن الداخلية إلا فى حركة التجارة ، حيث حظيت المدن الساحلية ، بنشاط تجارى مكثف فى الأسواق بسبب الموانى وماتبعها من عمليات تصدير واستيراد ، وكذلك تركز معظم القوميونات التجارية الإيطالية فى المدن الساحلية .

إلا أن هذا الأمر لم يمنع المدن الداخلية من إقامة أسواقها لتلبية احتياجات السكان ، وخاصة إذا ما تمتعت المدينة بشهرة تجارية أو دينية كمدن القدس ، الناصرة ، بيت لحم .

وكنتيجة مباشرة للدور التجارى للميناء فى المدن الصليبية الساحلية ، فقد تركزت الأسواق فى مدن عكا ، صور ، طرابلس ، بيروت ، أنطاكية ، وغيرها. على أن أشهرها جميعًا هى أسواق مدينة عكا . ويعود هذا إلى المكانة التجارية الرفيعة التى حظيت بها المدينة بوصفها الميناء الأول لمملكة بيت المقدس الصليبية ، ثم بوصفها عاصمة المملكة اللاتينية الثانية ، وخاصة بعد اتساع مساحتها ، وازدياد أهميتها السياسية والتجارية .

والحقيقة أن الشهرة التجارية لمدينة عكا لم تكن من نتائج الغزو الصليبى لبلاد الشام ، بل إن المدينة كان لها أسواقها الشهيرة إبّان الفترة الإسلامية والذى زاد من شهرة أسواقها كونها تعد إحدى المحطات الأخيرة لطريق القوافل البرى من وسط آسيا إلى شواطىء البحر المتوسط.

واستمر الازدهار التجارى للمدينة بعد سقوطها فى يد الصليبيين ٤٩٧هـ/١١٠٤م (٩٤)، وطوال القرن الثانى عشر ، حيث شهدت الأعوام الأخيرة منه زيادة لازدهار التجارى لعكا بعد سقوط بيت المقدس فى أيدى صلاح الدين الأيوبى ، الأمر الذى دفع بالصليبيين إلى سكنى المدن الساحلية ، ونظرًا لارتباط الأسواق بالحركة التجارية فى المدينة ، وأيضًا بالكثافة السكانية لها فقد شهدت أسواق مدينة عكا فى القرن الثالث عشر انتعاشًا تجاريًا كبيرًا .

اقتسمت السلطات الصليبية مع القوميونات الإيطالية أسواق المدينة ، ففى حين تركزت الأسواق الملكية فى الجانب الجنوبى الشرقى لمدينة عكا en amont وعلى مقربة من سور المدينة الشرقى ، تواجدت أسواق القوميونات بالقرب من ساحل البحر en aval (٩٥).

ويمكن فهم ماسبق على أساس تركز أسواق الإيطاليين بالقرب من ميناء عكا الذى باشر تجار القوميونات من خلاله عمليات التصدير والاستيراد ، وحيث تركزت القوميونات الإيطالية بالقرب منه لهذا السبب أيضًا .

وبعد قيام الصليبيين بتوسيع مساحة مدينة عكا عن طريق إضافة الضاحية الجديدة Mount Masard ، يمكننا الاتفاق مع الأستاذ براور Prawer فى أن السوق الجديد الذى أقيم بها ، كان سوقًا ملكيًا ، نظرًا لأن الامتيازات التجارية التى حصلت عليها القوميونات الإيطالية كانت سابقة على وجودها (٩٦).

على أن ذلك لم يمنع وجود ستة أسواق لاتخضع للاحتكار الملكى فى مدينة عكا ، إذ أنها فى الغالب كانت تعبر عن التوازنات السياسية - التجارية بالمدينة ، مثل أسواق المدن الإيطالية والبروفنسالية ، وأسواق الفرق العسكرية كالداوية ، والاسبتارية (٩٧)، ويبدو أن هذه الأسواق قد ازدهرت فى القرن الثالث عشر على حساب الأسواق الملكية ، التى لم تذكرها الوثائق التجارية الخاصة بأسواق عكا إلا نادرًا .

وبشكل عام نشطت أسواق عكا نتيجة استيراد التجار الإيطاليين والصليبيين للسلع والبضائع من المدن الإسلامية الداخلية مثل دمشق وحلب ، والقاهرة ، حيث جلبوا الملابس والمنسوجات من دمشق والقاهرة ، وكذلك السمك المجفف بالإضافة إلى استيرادهم للنبيذ والمنسوجات أيضًا من المدن الصليبية الأخرى كأنطاكية وطرابلس (٩٨).

ونتيجة للكثافة السكانية فى مدينة عكا ، زادت عمليات بيع وشراء الحبوب والغلال والخضروات ، والفواكه ، والنبيذ ، والزيتون ، وزيت الزيتون ، وزيت السمسم ، بالإضافة إلى بيع وشراء الدواجن والماعز والأغنام ، كما وجد بالمدينة أسواق لبيع اللحوم ، وكذا بيع الأطعمة المطهية (٩٩).

وعلى الرغم من أن عكا كانت مركزًا نشطًا للتجارة والاستهلاك ، وإعادة تسويق السلع ، فإن المنازعات لتى نشبت كثيرًا فى شوارع المدينة بين فرق الداوية والاسبتارية ، قد أثرت كثيرًا على الكفاءة التجارية لأسواق المدينة (١٠٠).

ومع وجود مدينة بيت المقدس ضمن المدن الداخلية ، إلا أنها تمتعت بنشاط تجارى نسبى صاحب أهميتها الدينية لدى الغزاة الصليبيين ، وجاء أيضًا نتيجة للكثافة السكانية بالمدينة وما يجاورها من مناطق ، وتلبية لاحتياجات الحجاج المسيحيين ، فكان لبيت المقدس أسواقها الدائمة ، وكذا الموسمية ، وبشكل أساسى يمكن لقول بأنها تركزت وسط المدينة (وهو نفس مكان السوق المركزى فى الفترة العربية قبل الغزو) ، وتضمن السوق الرئيسى للمدينة ثلاثة شوارع مغطاة ، اتجاهها من الشمال إلى الجنوب ، تربط الممرات الجانبية بينها (١٠١).

وتميزت مدينة بيت المقدس بالعديد من الأسواق المحلية الدائمة ، التى كان اهتمامها الأول يتجلى فى إمداد سكان المدينة وزائريها من الحجاج والتجار بإمداداتهم الغذائية اليومية ، وعلى سبيل المثال وجد " سوق الحبوب " فى مكان فسيح إلى اليسار من برج داود ، حيث جرى بيع القمح والشعير والشوفان (١٠٢).

والحقيقة أن وجود سوق الحبوب فى هذا الموقع اكتسب أهمية خاصة ، حيث يسهل نقل الحبوب ، وكذلك جمع الضرائب المفروضة عليها ، من قبل مكتب الجمارك الموجود فى برج داود (١٠٣).

وكان بمدينة بيت لمقدس العديد من الأسواق الدائمة ، مثل " سوق الأعشاب " حيث جرى فيه بيع الأعشاب والتوابل والخضروات والفاكهة ، وإلى جواره وجد " سوق السمك " وإلى الخلف منه " سوق الدواجن والطيور " وفيه بيع الجبن والبيض أيضًا (١٠٤).

وإلى جوار " سوق الأعشاب " أيضًا الطعام " وهو عبارة عن سوق يتم فيه بيع الطعام المطهى وتقديمه للمشترين من الحجاج وأيضًا من السكان الصليبيين غير المتزوجين (١٠٥).

كان " سوق اللحوم " يقع بالقرب من شارع الهيكل (١٠٦)، وجرى فيه بيع لحوم الأغنام ، والماشية (١٠٧)، ومن المؤكد أن الجزارين قد استقروا فى هذا المكان ، لكى يستطيعوا تصريف مخلفات عمليات الذبح والسلخ إلى المصرف الطبيعى لمدينة بيت المقدس وهو وادى القديسة مريم Josaphat(١٠٨) كذلك وجد فى بيت المقدس سوق خاص لبيع التمور يسمى " سوق النخيل "(١٠٩) وكان الحجاج المسيحيون يشترون منه سعف النخيل ، ليحملونه على صدورهم على هيئة صليب لدى عودتهم إلى بلادهم .

وامتلأت الأسواق الصليبية بالحوانيت ، التى تميزت بظلمتها وبضيق مساحتها ، وبالمصاطب التى يعرض التاجر عليها بضاعته ، وأحيانًا كان يوجد بها مناضد خشبية لعرض السلع ، التى كان يمكن وضعها على الأرض فوق الحصر أو السجاجيد (١١٠).

وبشكل عام كان التجار يفتحون الحوانيت بعد الفجر بقليل ، ويستمرون فى عملية البيع إلى مابعد المغرب ، باستثناء فترة الظهيرة التى خصصت لتناول الغداء ، ونوم القيلولة(١١١)، مع ملاحظة أنهم لم يقوموا بفتح حوانيتهم فى الأيام المقدسة .

كان التجار اللاتين والشوام من أصحاب لحوانيت يميلون للسكن جنبًا إلى جنب ، وعلى الرغم من هذا فقد اختلف مكان اجتماعهم ، فبينما كان التجار اللاتين يجتمعون فى الشارع المغطى ، كان التجار الشوام يجتمعون فى الشارع المؤدى إلى كنيسة القبر المقدس (١١٢).

كما وجدت بالأسوق " محلات الصيرفة " تحت إشراف الصيارفة الشوام الذين كان مكانهم فى الجهة الشمالية للسوق ، بينما جلس الصيارفة اللاتين فى الجهة الجنوبية له (١١٤)، كما وجدت " محلات الصاغة " التى أشرف عليها الصائغون الشوام أيضًا (١١٥).

وامتلكت المؤسسات الكنسية العديد من الحوانيت والدكاكين والمخازن فى أسواق مدينة بيت المقدس(١١٦) وقامت بتأجيرها إلى التجار الأوربيين والمسلمين الذين قاموا بدفع الإيجارات إلى المؤسسات الكنسية ، بالإضافة إلى رسوم الاشتراك فى السوق إلى الملك الصليبى . والدليل على ذلك وجود عدة حوانيت فى السوق المركزى لمدينة بيت المقدس نقش عليها الحروف SCA ANNA التى تدل على ملكية هذه الحوانيت لدير القديسة أنا St. ANNA ، كما امتلكت الفرق الدينية العسكرية حوانيتًا ومحلات خاصة بها فى المدينة ، حيث وجد الحرف T منقوشًا على بعضها مما يدل أنها كانت ضمن ممتلكات فرقة الفرسان الداوية (١١٧).

وفى مدينة طرابلس وجدت الأسواق الصليبية فى نفس أماكن الأسواق الإسلامية السابقة ، وشهدت طرابلس ازدهارًا تجاريًا بواسطة نشاط الإيطاليين فى الميناء ، وكذلك بفضل نقل التجار الإيطاليين للسلع الشرقية - عن طريق جلبها برًا من حلب - إلى أسواق المدينة ، ثم تصديرها إلى أوربا عبر ميناء طرابلس .

واشتهرت أسواق طرابلس الصليبية ببيع المنتجات الغذائية ، كالحبوب وغيرها بالإضافة إلى بيع المنتجات المحلية المعروفة بها مثل الصناعات الزجاجية والحريرية ، وقصب السكر(١١٨).

وبالإضافة إلى ذلك فقد وجد فى المدينة الأسواق التى لم تختلف عن باقى أسواق المدن الصليبية ، مثل " سوق اللحوم " و " وسوق السمك " وسوق الصباغة " و " سوق الصابون"(١١٩).

وبالنسبة لمدينة بيروت - ونتيجة للامتيازات التجارية التى حصل عليها تجار جنوا والبندقية ومارسيليا - فقد امتلأت أسواق المدينة بالمنتجات المحلية ، كالحبوب والزيوت ، والخزف ، والخمور ، والزجاج والصابون ، ومواد الصباغة بالإضافة إلى السلع الشرقية التى جلبها التجار الإيطاليون والمسلمون من دمشق إلى أسواق بيروت ، كالتوابل ، واللآلىء ، والأحجار الكريمة ، والحرير والصوف والكتان ، ونبات النيلة ، كما أصبحت مدينة بيروت فى النصف الثانى من القرن الثالث عشر مستعمرة جنوية مزدهرة تجاريًا (١٢٠).

ومع أن مدينة أنطاكية لم تكن منطقة جذب تجارى إبان الفترة لصليبية ، بسبب ندرة الإعفاءات التي حظى بها التجار الإيطاليون بالمدينة ، إلا أن طلب أميرها بوهيموند الثالث (١١٦٣ - ١٢٠١م) للجنوية سنة ١١٦٩م بالتردد على المدينة والاستيطان بها بأعداد كبيرة[١٢١] ، قد ساهم فى قيام نشاط تجارى واسع تجلى فى وجود عدة أسواق بأنطاكية ، منها " سوق الصباغة " " سوق اللحوم " ، " سوق الفاكهة " " سوق زيت الزيتون " ، سوق الملابس والمنسوجات "[١٢٢] ، بالإضافة إلى " سوق الحبوب " .

وعلى الرغم من عدم وجود حركة تجارية كبرى فى ميناء يافا بالمقارنة مع ميناء عكا ، فإن أسواق المدينة كانت عامرة بالسلع والبضائع [١٢٣]، وربما تعود الحركة التجارية فى يافا إلى السلع والبضائع التى جلبها التجار الإيطاليون من أسواق المدن الداخلية ، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية فى السهول المحيطة بالمدينة .

ويذكر أحد الحجاج الصليبيين[١٢٤] أنه عقب وصولهم إلى ميناء يافا باعهم التجار الشوام بالات القش الرطب للنوم عليها ، وحضر إليهم تجار من القدس والرملة - وأقاموا سوقًا بالمدينة ، باعوا من خلاله العطور ، وماء الورد المجلوب من دمشق ، والبلسم ، والأحجار الكريمة ، والحرير وقماش الموسلين الأبيض .

كما وجدت الأسواق أيضًا فى عسقلان ، وساعد على ذلك أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية لقربها من مصر ، ووفد إلى أسوقها العديد من التجار المسلمين والصليبيين[١٢٥]. وبخلاف الأسواق التى أشرف عليها الصليبيون فى المدن الصليبية ، فقد وجدت كذلك عدة أسواق بجوار القلاع وخارج المدن مثل السوق المجاور لقلعة صفد [١٢٦].

ونظرًا للوضع الجيوبوليتيكى الخاص للمستعمرات الصليبية ، يمكن للمرء تصور وجود أسواق دائمة للسلاح فى جميع المدن الصليبية تقريبًا .

وبالإضافة إلى الأسواق اليومية السابقة ، كان بالمستعمرات الصليبية العديد من الأسواق الموسمية ، التى يمكن الربط بن بعضها وبين الحجاج الصليبيين من ذلك السوق الذى كان يقام أمام الباب الرئيسى لكنيسة القيامة [١٢٧]، وهو عبارة عن شارع مسقوف وسط فناء واسع ، وكانت تجرى فيه عمليات بيع المسابح والتماثيل الصغيرة والصور الخاصة بالقديسين ، كما كان التجار الشوام يبيعون فيه للحجاج الأحجار الكريمة ، الأقمشة الحريرية ، الملابس المخملية، وكذلك السوق الموسمى الذى كان يعقد فى الناصرة ، حيث يرتاده الحجاج الغربيون لشراء التماثيل الصغيرة ، وصور القديسين ، والذخائر المقدسة المسموح ببيعها [١٢٨].

وبشكل عام سمح الصليبيون للسكان بإقامة أسواقهم الموسمية فى فصل الصيف ، من ذلك السوق الموسمى بالقرب من صيدا [١٢٩] ، حيث سافر التجار وعمال الصباغة - عبر موطن الدروز - للاشتراك فى السوق ، وكانوا يعودون إلى مدنهم بعد الانتهاء من بيع السلع والبضائع التى جلبوها معهم .

وإلى الغرب من بانياس ، وفى سهل الميدان ، كان السكان يتجمعون سنويًا فى بداية الصيف ، ويجلبون معهم كل مايمكن بيعه [١٣٠] ، وكانوا يحضرون معهم ماشيتهم وقطعانهم للرعى فى المراعى القريبة ، الأمر الذى يشى بطول فترة انعقاد " سوق الميدان " .

كما كان يعقد سوق سنوى فى بلدة سبسطية كان يشبه أسواق بيت المقدس ، حيث كانت الأعمدة الرخامية تستخدم كدعامات للقباب التى غطت شوارع السوق[١٣١] ، كذلك وجد سوق سنوى بالقرب من قرية " يبنا " [١٣٢].

وخلال الحروب المستمرة بين الصليبيين والمسلمين ، يمكن للمرء تخيل وجود أسواق صغيرة ومؤقتة بالقرب من معسكرات الجنود .

والحقيقة أنه يمكن اعتبار الأسواق الصليبية بمثابة مراكز اقتصادية واجتماعية نظرًا لوجود طبقات المجتمع الصليبى ضمن عمليات البيع والشراء ، كما يمكن القول بأن كل مدينة احتفظت بأسواقها الخاصة التى تراوحت مابين الأسواق الدائمة ، أو الأسواق الموسمية ، وفى حين انقسمت الأسوق الموسمية إلى أسواق لتلبية حاجات الحجاج ، أو لأسواق سنوية كبرى ، فإن لأسواق اليومية قامت بدور ضخم فى إمداد سكان المستعمرات الصليبية بالإمدادات الغذائية الضرورية ، لدرجة اشتقاق أسماء الأسواق من نوع النشاط فى السوق مثل " سوق الحبوب " ، " سوق اللحوم " .

وكما هو الحال فى الأسواق الإسلامية بالشام ، فقد تألف تجار الأسواق الصليبية من ثلاثة طوائف : تاجر التجزئة ، وتاجر الجملة ، والتاجر الأكبر الذى يملك عملية تصدير السلع والبضائع ، وكان بعض التجار الكبار لهم وكلاء عنهم فى الأسوق الصليبية والإسلامية[١٣٣] ، كما اقترض بعض التجار الأموال من تجار آخرين من أجل التجارة .

ولعل أفضل من يحدثنا عن أنواع التجار بأسواق الشام إبان الفترة الصليبية هو تاجر مؤرخ [١٣٤] ، عاش فى طرابلس فى القرن السادس الهجرى - الثانى عشر الميلادى ، حيث

يذكر أن تاجر التجزئة كان يذهب إلى أسواق المدن المختلفة ، وكان لديه قائمة بأسعار جميع البضائع التى اختلف سعرها من بلد لآخر . كما كان يحتفظ أيضًا معه بقائمة الضرائب المفروضة على البضائع فى الأسواق المختلفة ، وكذلك كان لايجب عليه أن يتأخر وهو فى طريقه إلى أسواق المدن حتى لاتفسد بضاعته .

أما تاجر الجملة فكان يشترى السلع فى موسمها ، ثم يقوم بتخزينها إلى أن يرتفع ثمنها نظرًا لندرتها فى الأسواق ، كذلك كان يبيع بضائعه عند التنبؤ بانخفاض الأسعار ، كذلك كان من المفترض فى تاجر الجملة أن يعرف وبشكل دائم أحوال السلع والبضائع وكمياتها فى أسواق المدن الأخرى ، وعندما يشترى تاجر الجملة سلعًا لم يكن يدفع ثمنها مرة واحدة ، بل يقوم بتقسيطه (١٣٥).

ويمكننا هنا أن نقرر بأن السلطات الصليبية لم تفرق فى معاملاتها بين تاجر التجزئة وتاجر الجملة ، وذلك لأنها لم تهتم إلا بسير العمليات التجارية بصرف النظر عن القائمين بها ، سواء أكانوا من التجار الإيطاليين أو حتى من بعض أفراد الطبقة البورجوازية (١٣٦).

أما بالنسبة للتاجر الذى يمتلك القدرة على تصدير بضائعه ، فكان يجب أن يكون لديه وكيل أو ممثل عنه لكى يقوم باستلام البضائع ، ثم يرحل بها إلى الأسواق المختلفة ليتولى بيعها هناك نيابة عن التاجر الكبير ، وكان على هذا الوكيل أن يكون خبيرًا بأمور التجارة ، متصفًا بالأمانة والثقة (١٣٧).

كان هذا الأمر يتم بالنسبة للتجار المسلمين والصليبيين الذين يقومون بتصدير بضائعهم عن طريق البر . أما التجار الإيطاليون الذين قاموا بتصدير بضائعهم عن طريق البحر ، فيبدو أنهم كانوا يصطحبون تجارتهم بأنفسهم خلال رحلتها البحرية ، ثم يقومون بإنهاء إجراءات الجمرك فى الموانىء الصليبية ثم يرافقون السلع والبضائع إلى الأسواق حيث يقومون ببيعها إلى تجار الجملة الذين يبيعونها بدورهم إلى تجار التجزئة .

وفى أسواق المستعمرات الصليبية بالشام ، استخدم التجار طرق البيع المعهودة فى أسواق العصور الوسطى ، والتى تراوحت مابين المقايضة ، والمزاد والبيع بالنقد ، وكذلك البيع بالأجل.

استخدم التجار أسلوب المقايضة - الذى عرفته الأسواق الأوروبية منذ القرن الثامن عشر (١٣٨)- كما عرفته الأسواق الإسلامية أيضًا ، كبديل لنقص العملة ، وكطريقة مثلى

للربح المشترك دون خسارة ، حيث كان التجار يتبادلون السلع التى جرى العرف التجاري على المقايضة بها كالحبوب ، والخيول والماشية .

ولم تتدخل السلطات الصليبية فى عمليات المقايضة بين التجار ، لكونها تتم برضاء الطرفين (١٣٩). ويمكن فهم ذلك فى ضوء أن السلطات الصليبية - ودون الدخول فى تفاصيل تجارية لاتهمها - كانت تهدف فى النهاية إلى تحصيل ضريبة البيع على السلع والبضائع التى جرى تسعيرها من قبل .

كما عرفت الأسواق الصليبية عمليات البيع بالمزاد منذ بداية القرن الثالث عشر ، فكان الموظفون الحكوميون يعلنون عن السلعة لبيعها ، كما كان المشترون يلتقون فى حلقة حول السلع والبضائع المراد بيعها (١٤٠)، مما أوجد اسم " الحلقة " حول عمليات البيع بطريقة المزاد .

على أن معظم عمليات البيع فى الأسواق الصليبية كانت تجرى بطريقة البيع نقداً ، حيث ينقد المشترى البائع ثمن السلعة التى اشتراها فى الحال .

كما كان من حق المشترى مطالبة البائع بإيصال عن ثمن ما اشتراه منه ، فإذا رفض البائع، كان عليه أن يطلب نسخة منه ، وأن يشهد الشهود عليها (١٤١).

ونظراً لكون المساومة(١٤٢) من سلوكيات السوق ، وأحد مظاهر العلاقات التجارية فى مجتمع لايحظى سكانه بقدر كبير من الثراء ، فى الوقت لذى حظى فيه التجار - الإيطاليون خاصة - بها بشىء كبير من الربح المادى ، فقد فرضت هذه العملية نفسها على عمليات البيع بالنقد .

ونظراً للظروف الاقتصادية السيئة لجموع السكان الصليبيين ، تم إيجاد عمليات البيع بالأجل ، لمساعدة السكان على تلبية احتياجاتهم الضرورية .

وأعلن التجار عن سلعهم بواسطة المنادين الذين كانوا يجوبون الشوارع ليعلنوا السكان بالسلعة المراد بيعها ، ويمكانها لكى يصل إليها المشترى بسهولة ، كما كان الأمر بخصوص نبيذ نابلس (١٤٣). على أن السماسرة(١٤٤) قاموا بمهمة الإعلان عن السلع والبضائع على نسق أكثر تنظيماً ، حيث كان عملهم يتلخص فى إعلان المشترى بالسلعة وإحضاره للشراء من التاجر(١٤٥) ، ومن المرجح أنهم قد اهتموا كثيراً بمسألة البيع بالتجزئة (١٤٦).

وفيما يتعلق بالموازين والمقاييس المستخدمة فى أسواق الشام قبيل الغزو الصليبى ، فقد استعمل التجار المسلمون العديد منها مثل الموديوس Modius(١٤٧) الرومانى ، وكذلك

الأوقية والرطل ، والصاع ، والقسط[١٤٨] وهو الأمر الذى تأكد بعد غزو الصليبيين لمدينة صور ١١٢٤م ، حيث وجد الغزاة خمسة مكاييل لوزن القمح والحبوب بالمدينة [١٤٩].

ويمكن الاستنتاج أن الصليبيين قد استخدموا نفس الموازين والمكاييل السابقة ، وبنفس أسمائها العربية .

ونظراً لوجود نوعين من الأسواق : الأسواق الملكية وأسواق القوميونات الإيطالية ، فقد اختلفت الموازين والمقاييس المستخدمة فى كل منها ، ففى حين استخدمت الأسواق الملكية الموازين والمقاييس الملكية ، استخدم التجار الإيطاليون موازينهم الخاصة بهم فى المدن الأم ، التى نعتقد أنها لم تختلف عن موازين العصور الوسطى كالقنطار والطن والرطل - كما استخدموا للذراع الذى كان وحدة قياس القماش ، والمثقال وحدة وزن المسك[١٥٠] (ويرجع هذا لغلو ثمنه وخفة وزنه) . على أية حال تنوعت الموازين والمكاييل من مدينة لأخرى ، وكان البنادقة هم السباقون بنقتضى معاهدة Pactum Warmundi سنة ١١٢٤م فى الحصول على امتياز استخدام موازينهم ومقاييسهم فى أسواقهم عند التعامل التجارى بينهم ، أو عند بيعهم للتجار غير البنادقة ، بينما كان عليهم استعمال الموازين والمقاييس الملكية لدى شرائهم للسلع والبضائع من تجار غير بنادقة [١٥١].

كذلك حصل التجار الجنوية والبيازنة على منح باستعمال موازينهم ومقاييسهم الخاصة فى أسواقهم عند بيعهم البضائع لمشترين من غير قوميوناتهم [١٥٢]. ورغم ذلك فيبدو أن الجنوية لم يستطيعوا استخدام موازينهم ومقاييسهم فى أسواق عكا ، بل استخدموا الموازين الملكية ، وكذلك استخدموا موازين ومقاييس حاكم مدينة صور منذ العام ١٢٦٤م [١٥٣].

أما فى بيروت ، فإن الامتياز الذى منحه حنا ابلين Jhan d'Ibelin (١٢٠٥ - ١٢١٠م) للجنوية حدد مبلغًا ثابتًا قدره دينار واحد لجرة الغلال أو لوحدتين من الموديوس من الحبوب .

ويتضاعف هذا المبلغ إذا ما تم وزن الحبوب بالميزان الإقطاعى الرسمى لمدينة بيروت[١٥٤]. ويشى هذا بأن ثمن الموديوس الواحد من الحبوب فى سوق القوميون الجنوى بالمدينة يبلغ حوالى نصف المبلغ المدفع فى موديوس الحبوب فى السوق الإقطاعى .

كما حصل التجار البيازنة فى مدينة صور سنة ١١٨٧م على امتياز باستخدام موازينهم ومقاييسهم الخاصة [١٥٥]، بمقتضى منحة كونراد أف مونتفرات ، حين تعهد البيازنة له بمواصلة مساعدته لاسترداد عكا ويافا من قبضة صلاح الدين الأيوبى .

وجرى تحصيل ضريبة المبيعات والمشتريات فى الأسواق الصليبية بطريقتين مختلفتين . الأولى أن تضع السلطات الصليبية سعراً للسلعة ثم تقوم بتقدير الضريبة على أساسه ad Volarem ، وهذا ماكان يحدث عند عمليات البيع بالمقايضة أو البيع بالأجل ، والثانية حين يحدث البيع بطريقة المزاد ، حيث فرضت الضريبة بناء على أعلى سعر وصلت إليه السلعة ، وكان كل من البائع والمشترى يتحملان قيمة الضريبة مناصفة (١٥٦).

كذلك فرضت السلطات الصليبية الضرائب على الدكك الخشبية التى ارتكز عليها الصيارفة فى عملهم ، وبلغت الضرائب التى دفعت عن اثنتى عشرة دكة فى سوق القوميون البندقى فى مدينة عكا فى العام ١٢٤٤م مابين ١٤ إلى ٤١ بيزانت (١٥٧).

وكان موظفو محكمة السوق Cour de la Fonde هم المسئولين عن تحصيل ضرائب السوق(١٥٨) حيث كانت السلطات الصليبية تقوم بجمع الإيرادات المالية من إيجارات لمحلات والحوانيت والمخازن . وجمع الضرائب التجارية الأخرى فى مواعيد محددة من العام ، حيث كان يتم جمع بعضها بشكل شهرى أو ربع سنوى ، وبعضها الآخر كان يتم تحصيله بشكل نصف سنوى أو سنوى (١٥٩).

ونظراً لدور الأسواق الصليبية فى عملية الانتعاش التجارى للمستعمرات الصليبية فى بلاد الشام ، فقد أوجد الصليبيون نظامًا صارمًا لإدارة الأسواق كان على رأسه الفيكونت Visconte ويساعده المحتسب(١٦٠) ورفاقه من رجال الشرطة ، كذلك تم إيجاد محكمة السوق التى قامت بدور كبير فى فض المنازعات التجارية فى الأسواق .

وهكذا عين الحكام الصليبيون ممثلاً عنهم يدعى الفيكونت الذى كانت مهامه تتلخص فى الإشراف العام على الأسواق ، وعلى الموازين والمكاييل والمقاييس المستخدمة ، وعلى كامل الحركة التجارية بالأسواق ، بالإضافة إلى الإشراف على الحرفيين ، وعلى إقرار الأمن فى شوارع المدينة (١٦١).

ويعد المحتسب بمثابة الذراع الأيمن للفيكونت ، حيث توجب عليه المرور – صباحًا – على الحوانيت والمحلات فى الأسواق ، وملاحظة السلع الفاسدة والحيلولة دون بيعها(١٦٢)، وبخاصة الخبز والنبيذ واللحوم والأسماك ، كما كان يجب عليه ملاحقة الباعة الذين يقومون برفع الأسعار ، ويقدم تقريراً بالتجار الجشعين إلى الفيكونت ، كما كان عليه دفع المبالغ التى قام بتحصيلها إلى الأمير . وحصل المحتسب على راتب شهرى قدره اثنى عشرة بيزانت ، بالإضافة إلى نصيبه من عمليات البيع أو الحجز على ممتلكات التجار (١٦٣).

بالإضافة إلى ذلك كان على المحتسب مراقبة الأسواق ليلاً ، وبمصاحبة مساعديه من رجال الشرطة (الرقباء) وكانت الرقابة الليلية مقسمة بينه وبين الفيكونت بشكل تبادلى كلٌ عليه السهر ليلة فى السوق لمنع حوادث السرقة .

ويبدو أن الصليبيين قد اقتبسوا وظيفة المحتسب له بنفس الاسم Methesop من الأسواق الإسلامية وخاصة أسواق دمشق (١٦٤) ، وربما من الأسواق الإسلامية الموجودة فى المدن التى نجح الصليبيون فى غزوها .

ولايجب الخلط بين المحتسب وبين منادى المدينة Le banier الذى كان يرتقى حجراً خاصاً يمثل عادة بقايا عمود قديم يسمونه الدكة Le bon – ليعلن قوانين المدينة حول الأسعار ونظافة الشوارع ، وكذلك إعلان المحظورات الملكية (١٦٥).

كان يساعد المحتسب مجموعة من رجال الشرطة (الرقباء) Placiers الذين قاموا بجمع التحريات والمعلومات ، والقبض على التجار الجشعين والمجرمين ، كما كانوا يسهرون على أمن الأسواق بمصاحبة المحتسب أو الفيكونت ، كذلك كان فريق منهم يقوم على حماية الأسواق صباحاً ، ومنع عمليات الغش ، كما قاموا بتحصيل إيجارات المحلات والحوانيت والمخازن ، كما حصلوا على راتب شهرى بلغ ستة بيزنتات (١٦٦).

تأسست محكمة السوق فى عهد الملك بلدوين الأول (١١٠٠-١١١٨)(١٦٧) حيث كلف الفيكونت Visconte البايل Bailli برئاستها إلى جانب ستة أعضاء أربعة منهم من الشوام واثنين من الصليبيين .

والحقيقة أن محكمة السوق جاءت نتيجة للتعامل المستمر بين المحاكم المحلية ومؤسسة السوق (١٦٨) ، إلا أنها تخصصت فى الفصل فى المنازعات التجارية بين التجار الصليبيين والتجار الشوام ، مثل خرق الاتفاقيات المعقودة بينهم ، وكذلك مشاكل الديون ، وأمور البيع والتأخير ، حيث كانت تتولى تسجيل عقود البيع بعد إثبات صحتها ، بالإضافة إلى الإشراف على جمع الضرائب من الأسواق وتسجيلها فى دفاتر خاصة بها ، كما كان لمحكمة السوق حق إصدار القرارات الخاصة بالنواحى الداخلية فى المدن ومراقبة الأسعار (١٦٩).

وكان ينبغى على محكمة السوق إصدار الأحكام التى تراها عادلة فى مايسند إليها من قضايا ، وذلك فى ضوء قوانين المدينة – الأعراف التجارية الموجودة – ووجد بها عديد من

المحـامين Avant Parliers تم تكليفهم بالدفاع عن التجار والترافع نيابة عنهم أمام أعضاء المحكمة ، وكذلك تنفيذ حجج المدعين والرد على تساؤلاتهم (١٧٠).

وإذا لم يرض أحد أطراف النزاع عن حكم محكمة السوق ، كان باستطاعته استئناف الحكم الصادر ضده لدى المحكمة البورجوازية (١٧١).

ولم يقتصر الجهاز الإدارى لمحكمة السوق على الأعضاء والمحامين ، بل عاونه فى أداء مهامه مجموعة من الموظفين الصغار ، كرجل الشرطة ، والكتبة (النساخ) ، والعديد من الوزّانين والكيالين والقياسين ، وأيضًا الدلالين وخاصة الذين قاموا بالإشراف على عمليات المزاد العلنى (١٧٢).

واستفادت الهيئات المختلفة من ريع الأسواق لتى ارتبطت باسمها ، حيث تمت إدارة أسواق القوميونات الإيطالية بمعزل عن تدخل المدن الصليبية التى تقع بداخلها ، كذلك كان الأمر بالنسبة لأسواق الفرق العسكرية ، الأمر لذى أوجد العديد من الأسواق فى مدن صور ، عكا ، طرابلس ، أنطاكية ، اللاذقية ، جبيل ، حيث أشرف القناصل الإيطاليون عليها(١٧٣)، كما كانت لها محاكمها الخاصة التى تستمد تشريعاتها من قوانين المدينة الأم ، دون التعدى على قوانين المستعمرات الصليبية ، وكذلك كان الحال فى أسواق الداوية الاسبتارية التى احتفظت بأسلوب إدارتها الخاص .

وبالنسبة لكيفية إدارة المستعمرات الصليبية لشئونها المالية ، وهو الأمر الذى اكتسب أهمية خاصة نظرًا لاحتياج الكيان الصليبى - وبشكل دائم - لوجود إيرادات مالية ثابتة تكفى لاستخدامها فى تثبيت السلطة الصليبية أولاً وفى مواجهة الهجوم الإسلامى - شبه الدائم - فلا يوجد دليل يتحدث بإسهاب عن النظام المالى فى المملكة اللاتينية (١٧٤)، حيث كانت السلطات الصليبية ذات تنظيم فضفاضى ، كما أن مؤسساتها كانت ذات نمط إقطاعى بسيط ، الأمر الذى أفرز نظامًا ماليًا مركزيًا بشكل بسيط ، ولم يكن هناك بد أمام الصليبيين فى الشام إلا الاستعانة ببعض مظاهر الإدارة المالية الإسلامية أو البيزنطية الموجودة من قبل ، وهكذا استخدم الصليبيون الـ Secrête (١٧٥). وهو عبارة عن مكتب مالى مركزى أعتبر مسئولاً عن ممتلكات وإيرادات الملك ، كما كان يستقبل التقارير المالية للموظفين ، وخضع جميع موظفى الـ Secrête لرئاسة لـ Seneschal باستثناء الكتبة الذين عملوا فى قصر الملك Camera حيث خضعوا لإشراف الـ Chamberlin (١٧٦).

كذلك احتوى الـ Secrête على سجلات تتضمن حدود الإقطاعات والواجبات المفروضة عليها ، كذلك قوائم بإيجارات الإقطاعات ، وأيضًا مقياس لوحدة الأراضى الزراعية Carru-cate ومقياس ملكى للموديوس Modius (١٧٧).

كما جرى اعتبار الفيكونت Visconte بمثابة وكيل محلى للـ Secrête حيث قام بجمع إيرادات الإقطاعات والضرائب العامة ، والغرامات التى تقررت نتيجة لرئاسته للمحكمة البورجوازية ، وكان يقوم بإرسال هذه الإيرادات بشكل ربع سنوى (١٧٨). ونتيجة للوضع السياسى المتردى للمملكة اللاتينية فى بيت المقدس ، أصبحت الضرائب أمرٌ لايمكن تفاديه(١٧٩).

وهكذا اشتملت إيرادات مملكة بيت المقدس على جميع إيرادات الإقطاعات التابعة لها ، وكذلك أرباح المحكمة العليا للبلاد ، بالإضافة إلى أرباح المحاكم البورجوازية ، وكذلك اشتملت الإيرادات المالية على حصيلة الرسوم الجمركية فى موانىء المدن الساحلية ، وحصيلة جمارك بوابات المدن ، بجانب الضرائب التى تم فرضها على عمليات البيع والشراء فى الأسواق(١٨٠).

وبجانب الإيرادات المالية للإقطاعات ، وضرائب المؤسسات التجارية ، كانت هناك احتكارات ملكية اشترك فيها الملك مع كبار السادة الإقطاعيين الذين يسيطرون على المدن الكبرى(١٨١) . من ذلك احتكار الصباغة ودباغة الجلود ، وصيد السمك ، وصناعة الأوانى والبراميل ، ومن المؤكد أن كل من عمل فى هذه الحرف التى جرى احتكارها ملكيًا كان يدفع ضريبة ما على ذلك ، فقد كان عمال الصباغة فى صور يدفعون كاروبلين شهريًا عن كل وعاء يعملون به (١٨٢).

بالإضافة إلى ما سبق ، كان هناك بعض مصادر الدخل غير المنتظمة ، وذات القيمة البسيطة ، منها غنائم الحرب ، وفدية الأسرى ، والأتاوات التى فرضت على المدن الإسلامية التى كانت تخشى الغزو الصليبى فترة الملوك الأوائل (١٨٣).

وكانت الضريبة التى تم فرضها على أفراد الطبقة البورجوازية تسمى التيراتيكم Terrati-cum (١٨٤)، وتم الحصول عليها من الممتلكات الإقطاعية للبورجوازيين تلك التى اصطلح على تسميتها bourgesies ، وبقول عمليات تجنيد وحشد قوات المشاة Sergeants فى المعارك.

فرضت ضريبة الرأس على جميع الفلاحين المسلمين واليهود والمسيحيين الشوام[١٨٥] ، وفى حين دفع المسلم ضريبة رأس تعادل ديناراً وخمسة قراريط[١٨٦] ، دفع اليهودى بيزانتاً واحداً سنوياً [١٨٧].

بالإضافة إلى الإيرادات المالية الاعتيادية لمملكة بيت المقدس ، جرى فرض ضرائب ذات هدف عسكرى مباشر ، من ذلك ضريبة ١١٨٣م ، التى تم فرضها للدفاع عن المملكة إزاء هجمات صلاح الدين الأيوبى [١٨٨]، فقد اجتمع المجلس العام لمملكة بيت المقدس فى فبراير سنة ١١٨٣م ، وقرر القيام بإحصاء شامل للسكان الخاضعين للسلطات الصليبية من مسيحيين أوربيين وشوام ، ومسلمين ويهود ، وبيزنطيين ، وإيطاليين حيث تم فرض الضريبة عليهم بمقدار بيزانت واحد لكل مائة بيزانت ، من ممتلكاتهم ، أما إذا لم يمتلك أحد الأشخاص ما يعادل المائة بيزانت ، كان عليه - بعد أن يقسم على صحة بيانات ممتلكاته - دفع نصف أو ربع بيزانت ، وبالنسبة للكنائس فقد فرض على كل منها دفع مبلغ ٢ بيزانت عن كل مائة بيزانت ، وعلى عمالها وموظفيها دفع بيزانت واحد [١٨٩].

وهكذا أمكن اعتبار هذه الضريبة ، بمثابة " ضريبة قومية " ، وكذلك الضريبة الأولى فى تاريخ المستعمرات الصليبية بالشام التى يجرى فرضها وجمعها بهذه الطريقة ، رغم التشابه بينها وبين الضريبة التى فرضها الملك هنرى الثانى Henry II فى انجلترا ، والملك لويس السابع Louis VII فى فرنسا فى سنة ١١٦٦م لمساعدة المستعمرات الصليبية على الصمود فى الهجمات الإسلامية [١٩٠].

ومن الجدير بالذكر أن ضريبة سنة ١١٨٣م التى تم فرضها فى مملكة بيت المقدس ، كانت من أجل الدفاع عنها فقط ، وليس لأى غرض آخر ، ومن أجل هذا الهدف الكبير جرى إيقاف جميع الضرائب الاعتيادية الأخرى [١٩١].

ونظراً للوضع الجيوبوليتيكى الخطر لمملكة بيت المقدس الصليبية فى الشام ، فقد فرض الظهير الأوربى العديد من الضرائب لمساعدتها ، من ذلك ما تم فرضه سنة ١١٨٥م بواسطة هنرى الثانى ملك انجلترا وفيليب أغسطس ملك فرنسا [١٩٢]. وكذلك ضريبة " عشور صلاح الدين " التى فرضها هنرى الثانى سنة ١١٨٨م ، لمدة عام واحد على جميع السكان ، من أمراء وعلمانيين ورجال كنيسة ، وعلى الدخل والمنقولات فى انجلترا[١٩٣]، وذلك من أجل توفير الأموال اللازمة لتجهيز الحملة الصليبية الثالثة على الشرق العربى .

والحقيقة أنه لايمكن الحديث عن النظام المالى المتبع فى المستعمرات الصليبية دون الاستعانة بالسياسات النقدية التى اتخذها الصليبيين ، حيث تنوعت سياستهم النقدية حسب موقفهم العسكرى والسياسى ، وتبعًا للانتعاش التجارى الذى عاشته المستعمرات الصليبية فى الشام.

ففى البداية ، كانت العملة الرئيسية فى الشام قبيل الغزو الصليبى هى العملة المصرية أى الدنانير الذهبية والدراهم الفضية للفاطميين ، بالإضافة إلى عملات سوريا والعراق ، وإيران(١٩٤).

وكان الدينار الفاطمى أحد مظاهر النقد الإسلامى ، الذى بدأ منذ القرن السابع الميلادى فى منافسة العملة البيزنطية فى السيطرة على التجارة والعمليات التجارية فى شرق البحر المتوسط(١٩٥).

إلا أنه يمكننا القول إن العملة البيزنطية Nomisma(١٩٦) كانت الأكثر شهرة وتداولاً فى أوربا عن الدينار الإسلامى Dinar(١٩٧) بسبب المكانة التجارية الشهيرة للقسطنطينية وللدولة البيزنطية فى التجارة مع البندقية وغيرها من المدن الأوربية .

وهكذا - ونتيجة لانكسار احتكار العملة البيزنطية Nomisma للأسواق التجارية العالمية بدأ الدينار الإسلامى رحلة صعوده ، مستغلاً النشاط الاقتصادى العظيم الذى قام به المسلمون عن طريق نقل السلع الشرقية عبر سهول أوراسيا إلى أوربا ، وإلى بحر الشمال ، وكذلك عبر استعمالهم لطريق التجارة بالمحيط الهندى (١٩٨).

بوصول جموع الحملة الصليبية الأولى إلى الشام ، كان مع الصليبيين - وحسب رواية أحد مؤرخى الحملة الأولى(١٩٩) - العديد من عملات المدن الأوربية ، النشطة تجاريًا ، أو التى خروجوا منها ، أو مروا بها ، مثل بواتو Poitou وشارتر Chrter ، ومانز Le Mans ولوكا Lucca وفالنسا Valance ، وملجويل Melgueil .

وعلى الرغم من أن مصادر الحملة الصليبية الأولى لم تذكر وجود عملات بيزنطية مع جموع الصليبيين لدى وصولهم إلى الشام ، إلا أننا يمكننا الاستنتاج أنه كان لديهم العديد منها ، وذلك بسبب سابق مرورهم بالقسطنطينية واستمرار زحفهم البرى عبر السهول البيزنطية.

ولعل مـاذكره ريموند اجيل(٢٠٠) يدعم ما وصلنا إليه ، حيث يذكر أن أمير طرابلس سنة ١٠٩٩م عرض تقديم خمسة عشر ألف دينار ذهبى للصليبيين مقابل عدم غزو المدينة ، ولكى نفهم هذا العرض - والكلام مازال لريموند - فإن القطعة الذهبية الواحدة من أموال المسلمين ، كانت تساوى مابين ثمانية وتسعة صوليدى Solidi بيزنطى .

ويمكننا أن نستنتج أيضًا مما سبق ، ارتفاع قيمة الدينار الإسلامى إزاء العملة البيزنطية ، إلا أنه يمكن تفسير ذلك فى ضوء ولوج الجيوش الصليبية بما تمتلكه من عملات بيزنطية قليلة وسط مجتمع نقدى متقدم ، الأمر الذى يمكن التأكد منه فيما بعد ، وبعد تأسيس المملكة اللاتينية الأولى ، وضرب نقود صليبية ، حيث أصبح البيزانت Bezant(٢٠١) الصليبى مساويًا للدينار الإسلامى فى القيمة تقريبًا .

وحينما أخذ الصليبيون بالاستقرار فى الشرق العربى ، وبدأوا فى إقامة مؤسساتهم الإدارية والحكومية ، واجهتهم مسألة إيجاد النظام المالى الصالح للبلاد ، ونظرًا للانتشار الساحق للنقود الذهبية الإسلامية فى الشام ، فى مقابل ماعرفوه فى أوربا من عملات فضية مثلت العماد الرئيسى للنظام النقدى الأوربى ، فقد حاول الصليبيون التوافق مع النظام المالى الإسلامى ، وهكذا كان عليهم اتخاذ قرار حاسم ، وهو استمرار العمل بالعملة الذهبية على حساب العملات الفضية التى تعودوا عليها فى بلادهم (٢٠٢).

ويثور تساؤل حول كيفية حصول الصليبيين على معدن الذهب اللازم لضرب نقودهم الجديدة، الأمر الذى يمكن الإجابة عنه عن طريق ماحصلوا عليه من إمدادات النقود من دور سك العملة الإسلامية ، حيث تم الحصول على العديد منها من خلال عمليات التجارة والغنائم ودفع فداء الأسرى ، كذلك تم الحصول عليها من غرب أوربا ومن الأندلس وصقلية ، وربما تم جلب الذهب من السودان أو بواسطة التجار المغاربة إلى الموانى الصليبية (٢٠٣).

ويمكن القول أن النظام النقدى للصليبيين بالشام انقسم إلى قسمين أساسيين ، النقود الذهبية والفضية عالية القيمة ، والتى جرى ضربها تقليداً للنقود الذهبية والفضة الفاطمية عالية القيمة ، ونقود برونزية ونحاسية ذات كتابة يونانية أو لاتينية أو فرنسية (٢٠٤). ونظرًا لوجود الكيان الصليبى فى مجتمع نقدى متقدم ، وحين لم يكن لدى الصليبيين عملتهم الخاصة بهم فقد قاموا بتقليد النقود الذهبية والنحاسية الخاصة بالخليفة الفاطمى المستنصر بالله ٤٢٧ - ٤٨٧ هـ / ١٠٣٥ - ١٠٩٤م ، وأيضًا نقود الخليفة الآمر بالله (٤٩٥ - ٥٢٤هـ / ١١٠١ - ١١٣٠م) (٢٠٥).

وبالمقارنة مع الدينار الإسلامى القديم الذى احتوى على ٤,٢٥ جم ، من الذهب الخالص تقريبًا ، فإن الدينار الفاطمى المتأخر ، والذى قام الصليبيون بتقليده كان أخف وزنًا ، وأقل قيمة ، لكنه كان أثقل وزنًا وأعلى فى حجم الذهب عن العملة الصليبية التى سميت بالبيزنتات الإسلامية Bisantinus Sarracenatus (٢٠٦).

نتيجة لعملية تقليد الدينار الفاطمى ، فإن البيزانت الصليبى كان يماثله من حيث الشكل العام فقط ، لكن الكثير من الكلمات والحروف المنقوشة لم تكن مفهومة بسبب تقاطع كلماتها ، ووجود العديد من الدوائر والخطوط العمودية وكانت هذه النقود الصليبية تنقش عليها الكتابات المسجلة على النقود الفاطمية كلفظ الجلالة « الله » واسم النبى « محمد » ، وأسماء الخلفاء ، ودور السك الإسلامية والتواريخ الهجرية ، تمامًا كما كان ينقش على النقود العربية (٢٠٧).

كما قام الصليبيون بتقليد الدراهم الأيوبية التى قام بضربها الأمير الظاهر غازى الأول (١١٨٦-١٢١٦م) ، وذلك بعد وفاة صلاح الدين الأيوبى فى العام ١١٩٣م (٢٠٨).

أفرزت عمليات التقليد المستمرة للعملات الفاطمية والأيوبية العديد من العملات الذهبية التى أمكن استعمالها فى عمليات التجارة الخارجية والداخلية الكبرى ، ولدفع الفدية بها فى حالة الوقوع فى الأسر ، وكذلك فى بيع وشراء الأراضى ، وأيضًا لدفعها فى عمليات الزواج ، وكذلك قام الصليبيون ، بضرب عملات فضية ونحاسية ، من أجل اتمام العمليات التجارية البسيطة أو اليومية (٢٠٩).

كما أننا يجب أن نضع عملية تقليد الصليبيين للعملة الإسلامية فى سياق عمليات التقليد على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى (٢١٠) التى قاموا بها طوال وجودهم على أراضى الشرق العربى ، وخاصة فى المرحلة الأولى من الاستقرار الصليبى فى الشام .

على أن التقليد الصليبى للعملة الفاطمية بنفس نقوشها الإسلامية كان لابد له من الاصطدام بتعاليم الكنيسة ، وهو الأمر الذى يفسر التغير الأعظم فى العملات الصليبية منذ العام ١٢٥٠م ، وذلك بسبب فزع وصدمة الرسول البابوى Eudes de Châteauroux من وجود بيزنتات صليبية تم ضربها فى عكا وطرابلس وطبع عليها اسم النبى محمد (ﷺ) بالإضافة إلى التاريخ الهجرى ، الأمر الذى حدا بالبابا إنوسنت الرابع Innocent IV

(١٢٤٣-١٢٥٤م) إلى إصدار قرار بتحريم التعامل بالعملة الصليبية ذات النقوش الإسلامية(٢١١) وهو مادعا السلطات الصليبية للالتفاف حول قرار الحرمان الكنسى عن طريق سك عملات جديدة تحتفظ بنفس النقوش الإسلامية السابقة مع إضافة بعض المحتويات المسيحية للعملة ، مع كتابة " ضرب بعكا سنة ١٢٥١م ، يتجسد الأب ، والابن والروح القدس .... " (٢١٢).

ويمكننا أن نتفق مع الرأى القائل بأن البيزانت الصليبى هو نفس الدينار الصورى(٢١٣) الذى تكرر ذكره فى المصادر الإسلامية ، ومما يدعم اتفاقنا مع هذا الرأى مانعرفه عن تساوى مايدفعه التاجر سنة ١١٨٤م من رسوم جمركية عن بضائعه حين مروره عبر بوابات عكا حيث تتحدث المصادر الإسلامية(٢١٤) عن وجوب دفع قيراط واحد (القيراط = ١/٢٤ من الدينار) فى حين تحدثت المصادر الصليبية (٢١٥)عن وجوب دفع كارويل واحد (الكارويل = ١/٢٤ من البيزانت) ، وكذلك تحدث ابن جبير عما دفعه من ضريبة رأس تبلغ دينار وخمسة قراريط(٢١٦)، الأمر الذى يقدره أحد المؤرخين المحدثين ببيزانت وخمسة كاروبلات (٢١٧).

على أية حال ، فإن سك النقود الذهبية الصليبية كان بمثابة احتكار ملكى للملك بيت المقدس، على الرغم من مشاركة الكونتات الكبار حكام طرابلس ، أنطاكية الرها ، وبعض حكام الإقطاعات التابعة لملكة بيت المقدس (٢١٨).

ولأن عملية سك النقود كانت تمثل إحدى دعامات الاقتصاد الصليبى ، فقد دعى الملوك إلى توقيع عقوبة الإعدام على من يقومون بتزييف النقود الملكية أو نقود البارونات(٢١٩).

وعلى الرغم من احتفاظ البنادقة بدار لضرب النقود فى القوميون البندقى فى صور(٢٢٠)، فإن النقود الملكية هى التى شاع استعمالها بشكل واسع .

ترجع العملات الأولى لملكة بيت المقدس الصليبية إلى عهد الأخوين بلدوين الثانى (١١١٨-١١٣١) ، وبلدوين الثالث (١١٤٣-١١٦٣م) ، وهى عملة ذهبية على وجهها العبارات الآتية BALDINVS REX الملك بلدوين بين عمودين وصليب قائم بينما كتب على ظهرها IERVSALEM + بين عمودين وبرج داود(٢٢١).

على أن العملات الأكثر وضوحاً كانت تابعة للملك عمورى الأول (١١٦٢-١١٧٣م) حيث كان على وجه العملة AMALRLCVS REX الملك أماليركوس داخل سلسلتين وصليب

يحيط به خواتم صغيرة ودلايات ، بينما كان على ظهر العملة العبارات -DE IERVSA + LEM بين سلسلتين وصورة القبر المقدس (٢٢٣).

كما وجدت عملات تم ضربها في عهد الملك حنا دي برين (١٢١٠ - ١٢٢٥م) وهو آخر ملوك بيت المقدس الذى ضربت عملات تحمل اسمه ، وكانت عملات فضية وكبيرة الحجم ، وكان بها هذه الكلمات IOHANNES REX,DAMIATA + (٢٢٤). وعلى الرغم من أن سك العملات كان احتكاراً ملكيًا فإن العديد من الإقطاعات الثانوية التابعة لمملكة بيت المقدس كان لها الحق فى سك النقود (٢٢٥)، إلا أنه يبدو أن أربع إقطاعات فقط ، هى إقطاعات بيروت ، صيدا ، صور ، تورون ، هى التي سكت نقوداً خاصة بها بالفعل (٢٢٦).

وبشكل عام كان استعمال العملات الإقطاعية محدوداً ، حيث كانت من الفئات الصغيرة ، القليلة القيمة ، وتستعمل فى المعاملات اليومية البسيطة . ويبدو أن الهدف الرئيسى من ضربها هو أن تكونَ تعبيراً عن استقلال سياسى عن مملكة بيت المقدس (٢٢٧).

فعلى سبيل المثال كان فى لوردية بيروت دار لسك النقود ، ووجد بها العديد من الدنانير الذهبية والنقود النحاسية التى بلغت حوالى أربعة أنواع على عهد حنا الأول برين (١٢٠٥-١٢٣٦) (٢٢٨)، وعلى وجه العملة الأولى صليب كبير به هلالين بجوار اسم حنا باللغة اللاتينية IOHANNES + على ظهرها كتب اسم دار السك ببيروت باللاتينية أيضًا DE + BERITI (٢٢٩).

وفى صور تم سك النقود النحاسية فى وقت متأخر نسبيًا ، ومن المحتمل أن ذلك قد حدث فى آخر حكم فيليب دى مونتفرات Philip de Montferat (١٢٤٦ - ١٢٧٠م) حيث يوجد على هامش وجه العملة اسم فيليب باللاتينية PHELIPE + داخل دائرتين من الحبيبات المتماسة ، وعلى ظهر العملة يوجد اسم صور باللاتينية DE . SVR + (٢٣٠).

ويشك Metcalf فى وجود دار لضرب العملة ضمن ممتلكات البنادقة فى مدينة صور ، وذلك لأن المدينة لم تذكر بجوار عكا وطرابلس فى رسالة البابا إنوسنت الرابع التهديدية للصليبيين بعدم ضرب نقود عليها حروف عربية (٢٣١).

أما صيدا فقد وجد بها دار لسك النقود النحاسية ، والمختلطة ، حيث ضربت بها ثلاثة أنواع من النقود ، أولها كان قبل انتصار حطين ١١٨٧م ، حيث كتب رينالد Regnald

(١١٧١-١١٨٧م) حاكم المدينة اسمه على وجه العملة RENALDVS بجوار مكان ضرب العملة فى صيدا SYDONIA [٢٣٢].

وضرب أمراء تبنين نقوداً فى الإقطاع ، ولكنهم لم يكتبوا أسماءهم على العملات بل وجد على وجه العملة اسم تبنين باللاتينية RITORON داخل دائرتين من الحبوب المتماسة [٢٣٣]. ويبدو أنـه وجـد فـى يـافا عملة نـادرة للغـاية ، مشابهة لعملة صيدا ، وكان يكتب عليها IOPPENSIS , + DENARIVS + وربما تعود هذه العملات إلى زمن والتر دي برين Walter de Brienne (١٢٣٥ - ١٢٤٤م) [٢٣٤].

كان لكونتية طرابلس نفوذها الخاصة بها تبعًا لحقها فى سك النقود ، الأمر الذى يؤكد وجود دار لسك العملة فى طرابلس وهو مما يمكن فهمه من قرار التحريم البابوى تجاه العملات الصليبية ذات النقوش العربية التى تم سكها فى كل من طرابلس وعكا .

على أن أول عـمـلات طرابلس وجدت فى عـهـد برتراند Bertrand(١١٠٨ - ١١١٣م) ونقش على وجهها صليب كبير ، واسمه BERTRANDVS COMES + داخل دائرتين من الحبيبات المتماسكة ، وعلى ظهر العملة وجد الحروف TAS وهى الحروف الثلاثة الأخيرة لكلمة مدينة باللاتينية CIVITAS ، كذلك وجدت بهامش الظهر اسم طرابلس وجزء من اسم مدينة باللاتينية TRIPOLIS CIVI + وتشبه هذه النقود نفس النقود التى ضربها الأمير برتراند فى مدينة تولوز الفرنسية [٢٣٥].

كما تم العثور على عملات أخرى لريموند الثانى Roymend II (١١٣٦ - ١١٥٢م) ، ويبدو أنها تتشابه مع عملات ريموند الثالث (١١٥٢ - ١١١٨م) . وكان وجه العملة يحتوى على الكلمات RAIMVNDI COMITIS وسنين وصليب قائم ، وعلى ظهر العملة الكلمات MONITA TRIPOLIS بين سنين وصليب محاط بخواتم صغيرة [٢٣٦]. ومن الجدير بالذكر أن عملات طرابلس التى تحمل اسم ريموند تتشابه كلها ، فيختلط الأمر ، هل هى لريموند الأول أم الثانى أم الثالث ، على أية حال يذكر الأستاذ Schlumberger أن نقود ريموند الثالث Raymond III (١١٥٢ - ١١٨٧م) كان يكتب على وجهها RAMVNDVS COMS + بين سنين وصليب بدلاية ، وعلى ظهر العملة CIVITAS TRIPOLIS بين سنين ، بالإضافة إلى هلال وشمس أو نجم يخرج منه ثمانية حزم مختلفة من الأشعة ، كما كانت العملة مصنوعة من معدن البيلون billon الجيد جداً ، وجيدة الصنع ويبلغ وزنها ٥,٨٠ جم فى

المتـوسط[٢٣٧]، ونظراً لوجود الشمس والهلال على العملة فمكن اعتبارها اقتباساً للنمط التولوزى فى سك العملة [٢٣٨].

كما تم في عهد ريموند الثانى (١١٣٦ - ١١٥٢م) ضرب بعض العملات النحاسية[٢٣٩]، المشابهة للأوبولات obles التى ضربت فى سان جيل St. Gilles بواسطة الكونتات التولوزيين ، وكان وجه العملة يكتب عليه الكلمات RAIMVNDVS COMES + بين سنين ، وأربع دلايات ، وعلى ظهـره كـتب CIVITAS TRIPOLIS + بين سنين ، وكـانت هذه العـملة النحاسية أخف وزناً حيث بلغت ١,١٠ جم فى المتوسط [٢٤٠].

كذلك وجدت ثلاث عملات نحاسية أخرى يمكن نسبتها إلى ريموند الثانى وريموند الثالث وكانت ثقيلة نسبياً ، إذ بلغ وزن العملة الواحدة ٥,٨٥جم تقريباً [٢٤١].

على أية حال ، فحتى العام ١٢٦٨م تكونت نقود طرابلس من ثلاثة أنواع على الأقل ، هى البيزنتات الذهبية والدراهم الفضية ، وأنصاف الدراهم ، والعملات النحاسية oboles ، والحقيقة أن بيزنتات طرابلس كانت من أكثر العملات الصليبية تشابهاً مع العملات الإسلامية للخلفاء الآمر بالله (٤٩٥ - ٥٢٤ / ١١٠١ - ١١٣٠م) ، والمستنصر بالله (٤٢٧ - ٤٨٧ / ١٠٣٥ - ١٠٩٤م) [٢٤٢]. أما الدراهم الفضية الموجودة بطرابلس فقد حاكت دراهم حلب التى ضربها الظاهر غازى (١١٨٦-١٢١٦م) وكان تاريخها مابين ١٢١٧ - ١٢٢٣م أو ١٢٤٠ - ١٢٤١م [٢٤٣].

كانت بعض عملات طرابلس لاتحمل اسم أمير المدينة ، مثلما حدث فى نقود ريموند الثالث بعد وقوعه فى أسر المسلمين سنة ١١٦٤م ، حيث خرجت العملة بدون ذكر اسمه عليها[٢٤٤]. وفى أواخر أعـوام كـونتيـة طرابلس ضـرب بوهيـمـوند السـادس Bohemond VI (١٢٥٢-١٢٧٥م) نقـوداً بسيطة على هيئـة قـروش GROS[٢٤٥] كـتب عليـهـا BOEMVNDVS COMES [٢٤٦].

وذكر أحد الباحثين[٢٤٧] أنه ربما عهد كونتات طرابلس بإدارة دور سك العملات بالمدينة إلى أحد أفراد الطبقة البورجوازية تحت اسم Jean de la Monoie .

أما بخصوص العملات الصليبية فى إمارة أنطاكية ، فيمكن القول إن الصليبيين بدأوا بعد عام أو عامين من سقوط المدينة فى أيديهم فى ضرب عملات نحاسية تشابهت بشكل كبير مع العملات النحاسية لسلاجقة أنطاكية [٢٤٨].

كانت عملة الأمير بوهيموند الأول (١٠٩٨-١١٠٤م) من أندر العملات التى تم العثور عليها وهى عملة نحاسية حمراء ، مرسوم على وجهها صورة القديس بطرس ويده اليمنى مرفوعة ليمنح البركة ، بينما يمسك بالصليب فى يده اليسرى مع وجود الأحرف .B.H.M.T، وتتميز هذه العملة بثقل وزنها ، لذا كانت نسبتها إلى بوهيموند الأول (٢٤٩).

على أن الأمير تانكرد Tancred (١١٠٤-١١١٢م) سك ثلاث عملات نحاسية مثيرة للجدل ، أول هذه العملات كانت متأثرة بالعملات البيزنطية ، ويحمل وجه العملة صورة للقديس بطرس بلحيته وحوله هالة من الضوء ومجموعة من الكلمات هى : IKEBOI + OHTOAV AOCOVT ANKRI + (٢٥٠). ومن المحتمل أن تكون هذه القطع قد تم ضربها على قطع بيزنطية (٢٥١).

لكن العملة الثانية - والنادرة فى نفس الوقت - التى أثارت جدلاً كبيراً لدى علماء النميات تلك التى ظهر فيها تانكرد مرتديًا الكوفية التى كان يرتديها مسلمو الشام آنذاك ، وفوقها صليب (٢٥٢).

ويمكن فهم ما أقدم عليه تانكرد بأنها محاولة ذات غرض سياسى يهدف إلى طمأنة مسلمى أنطاكية وماحولها إلى صداقته حتى يستطيع تثبيت حكمه فى أنطاكية . لكن هذا الأمر أثار الكثير من علامات الدهشة والاستهجان لدى الصليبيين ، الأمر الذى دعى تانكرد إلى سك عملة جديدة استبدل فيها صورة السيد المسيح بصورته وحوله الحروف TC, XC وبجواره صليب ذو قاعدة مزينة بالزهور بجانب الحروف TA. NK P.H (٢٥٣).

كذلك فعل روجر دى سالرنو Roger de Solerno (١١١٢-١١١٩م) الذى ضرب ثلاثة أنواع من النقود النحاسية ، كان الفرع الأول منها يحمل نقوشًا لاتينية ، بينما كان النموذجان الآخران يحملان نقوشًا يونانية (٢٥٤)، وكانت تحمل العملة الأولى أيضًا صورة السيد المسيح واقفًا مع الحروف الآتية IC XC EMMA (NOVHA) وعلى ظهر العملة الحروف الآتية DNE SAL FT RO إلى أن الأستاذ Schlumberger يرفض نسب هذه العملة إلى روجر (٢٥٥).

وحملت العملة الثانية للأمير روجر صورة السيدة العذراء مع نقوش يونانية متنوعة مثل: IPOT EPI PI K K O C NT IOK + (٢٥٦).

وعاد الأمير بوهيموند الثانى Bohemond II (١١٢٦ - ١١٣٠م) إلى سك عملات نحاسية تحمل النموذج البطرسى الذى بدأه بوهيموند الأول ، حيث كانت صورة اقديس بطرس بجوار صليب مع الكلمات BA / IM / OVN / ADC (٢٥٧).

وبعد ذلك وفى عهد ريموند البويترى Raymond of Pitiery (١١٣٦ - ١١٤٩م)تم ضرب دنانير مختلفة رغم أن معظمها من الفضة الخالصة ، وكان الدينار يزن ٧٥جم وعلى وجهه يظهر الأمير ريموند عارى الرأس ، فى الظهر صليب قائم بين سنين (٢٥٨).

ويحاول الأستاذ ميتكالف Metcalf أن يثبت أن هذه النقود الفضية تعود إلى مابعد وصول الحملة الصليبية الثانية مباشرة (١١٤٨ أو ١١٤٩م) (٢٥٩).

وفى عهد بوهيموند الثالث (١١٦٣-١٢٠١م) تم ضرب مجموعة أخرى من الدنانير المختلطة وكان الدينار مرسومًا عليه الجزء الأعلى للأمير وهو ينظر يساراً ، ويرتدى خوذة ودرعًا ، ويوجد على الخوذة صليب ، ويحيط بها هلال ونجم (٢٦٠).

كذلك تم ضرب عدة عملات نحاسية فى عهد بوهيموند الثالث ، كانت زهرة الزنبق على وجه العملة من أبرز مظاهرها بالإضافة إلى صليب بارز وأربعة نجوم (٢٦١). بالإضافة إلى هذا وجدت عملات عديدة ، صغيرة الحجم مضروبة جيداً ، رسم على وجهيها صليب وعلى ظهرها أربعة مثلثات متفرقة ، تنسب هذه العملات إلى الأمير ريموند روبن Roymond Roupen (١٢١٦ - ١٢١٩م) (٢٦٢).

وفى إمارة الرها ، ضرب كونتات المدينة عملات نحاسية مشابهة فى مظهرها العام للنقود البيزنطية (٢٦٣)، إذ من أجل التعبير عن غزوهم لبلاد معظم سكانها من البيزنطيين والأرمن فكر الكونتات الأوائل للمدينة فى إعادة ضرب العملات البيزنطية مرة أخرى عن طريق نقش بعض الأحرف والرسومات عليها ثم نسبتها إلى العملة الصليبية (٢٦٤).

والحقيقة أن بلدوين الأول Baldwin I وبلدوين الثانى Baldwin II (١٠٩٨-١١١٨م) قد ارتأيا أنه من الأفضل لهما ألا يضربا نقوداً جديدة بل أن يعيدا ضرب النقود البيزنطية المنتشرة فى الرها (٢٦٥)، وذلك للحصول على ثلاث مزايا اقتصادية وسياسية وذلك عن طريق إيجاد نقود للتعامل بدون تكلفة ، واختفاء النقود القديمة فى البلاد ، وفى نفس الوقت ضرب عملة جديدة تحمل اسميهما وتبرز سيطرتهما على البلاد .

وتنقسم نقود بلدوين الأول وبلدوين الثانى إلى ثلاثة أنواع ، النوع الأول عبارة عن نقود غير منقوشة ، تزن تقريبًا ٨,٥جم ، وتصور الأمير بلدوين واقفًا مرتديًا خوذته ، ممسكًا بالصليب بيده اليمنى ، ويضغط بيده اليسرى على درعه (٢٦٦).

وصنعت العملة السابقة بطريقة رديئة ، بحيث ضربت على عملة بيزنطية نقية يبدو أنها كانت من نقود الإمبراطور حنا نزمسكيس John Zimisces (٩٦٩ - ٩٧٦م)(٢٦٧) كما أن هذه العملات رغم تشابهها ، إلا أن شكل الصليب كثيرًا ما اختلف ، مابين صليب لاتينى ، إلى صليب اللورين ، إلى صليب بسيط على درجتين ، وحوله ثلاث كرات (٢٦٨).

أما النوع الثانى فكان من نفس الحجم والوزن تقريبًا ٨,٥جم ، وصنعت بطريقة بدائية وكان على وجه العملة النقوش الآتية : - B- OVINOC KOMEK - B OINCO KOMHC(٢٦٩).

كذلك وجدت بعض النقود التابعة للنوع السابق عليها صورة نصفية للسيد المسيح مع وجود هالة على رأسه ، ويمسك الإنجيل بيده اليسرى ، وتوجد بين الصورة الحروف الآتية : C . XC ووجدت بعض النقود المرسوم عليها صليب بدون أية علامة على زواياه ، لكنه مرتفع على درجات ويبدو أن هذا النوع مقتبس من نقود الأباطرة رومانوس الرابع ديوجينيس Romanus IV Diogenes (١٠٦٧ - ١٠٧١م) ، ونقفور الثالث Nicephorus III Botaneiates (١٠٧٨-١٠٨١م) (٢٧٠).

أما النوع الثالث من نقود الرها ، فكان أقل حجمًا ووزنًا ، ففى حين تزن العملات السابقة ٨,٥جم فإن هذه العملة كانت تزن ٤,٣٠جم ، وأقل سمكًا وعلى هذا الأساس فإنها يمكن أن تعود إلى عهد بلدوين الثانى (٢٧١). كما تنوعت نقود هذا النوع ، لكنها جميعًا اشتركت فى وجود صورة الأمير بلدوين واقفًا يحمل الصليب بيده اليمنى ، والسيف بيده اليسرى (٢٧٢).

ومن الغريب أنه من غير المعروف حتى الآن ما إذا كان جوسلين الأول (١١١٩-١١٣١م) ، وجوسلين الثانى Jocelin II (١١٣١-١١٥٠م) قد ضربا عملات فى الرها ، إذ لم يعثر على نقود لأيهما على الإطلاق (٢٧٣).

على أية حال نستطيع أن نذكر أن العملات الصليبية فى المملكة اللاتينية فى بيت المقدس قد اعتمدت على البيزنتات الذهبية ، وكذلك على الدنانير الفضية أو الدنانير النحاسية ،

وأيضًا أنصاف الدنانير obols ‏(٢٧٤)، وكما أن الإمارات الصليبية الأخرى نادراً ما ضربت عملة ذهبية ، حيث اعتمد النظام النقدى إلى حد كبير على الدنانير النحاسية وأنصاف الدنانير .

وبالإضافة إلى ماتعرفه من أن البيزانت يتألف من ٢٤ كارويل ‏(٢٧٥)، فإن Beugnot يرى فى ملاحظاته أن ثلاثة بيزنتات ذهبية تساوى ٢٤ Sous‏(٢٧٦) ، وهكذا فإن البيزانت الذهبى كان يحتوى على ٨ Sous ، ولما كان الـ Sou ‏(So1) الواحد يحتوى على ١٢ ديناراً‏(٢٧٧)، فيمكننا أن نستنتج أن الثلاث بيزنتات ذهبية تساوى ٢٨٨ ديناراً فضيًا ، والكارويل الواحد يساوى أربعة دنانير فضية .

وبعد هذا العرض التفصيلى للعملات التى قام الصليبيون بضربها فى المستعمرات الصليبية ، يمكن القول إن البيزنتات الذهبية كانت تمثل القاعدة السعرية للنظام النقدى الصليبى ، على الرغم من مرورها بعدة تطورات أهمها محاكاتها - من حيث الشكل لا من حيث نسبة الذهب بها - للعملات الفاطمية ‏(٢٧٨). ثم إعادة ضربها بنقوش مسيحية بعد قرار البابا إنوسنت الرابع بتحريم التعامل بالبيزانت السابق .

ويبدو أن القيمة السعرية للبيزنتات الصليبية الذهبية كانت تماثل - على الأقل حتى العام ١١٨٤م - القيمة السعرية للدينار الإسلامى ‏(٢٧٩).

ولهذا نعتقد أن الدينار الإسلامى ظل يلقى القبول والتعامل به فى الأسواق الصليبية ، وفى عمليات التجارة نظراً لاعتماد الكثير من التجار الإيطاليين على عمليات استيراد البضائع الشرقية من أسواق المدن الإسلامية الداخلية مثل دمشق ، حلب ، ولابد أنهم كانوا يدفعون ثمن السلع والبضائع التى يقومون بشرائها بالدينار الإسلامى ، نتيجة لرفض المسلمين التعامل بالبيزنتات الصليبية .

ولهذا السبب نفسه نعتقد أن التجار المسلمين تعاملوا فى الأسواق الصليبية بالعملة الإسلامية أيضًا ، حيث كان يقوم التجار الإيطاليون بالاستفادة منها عن طريق عمليات الاستيراد السابقة .

ويمكن الاستنتاج أن العملات الذهبية والفضية (الإسلامية والصليبية) قد استخدمت بشكل أساسى فى عمليات البيع بالجملة بالأسواق الصليبية‏(٢٨٠) على حين استخدمت القطع النقدية الفضية والنحاسية الصغيرة فى عمليات البيع بالتجزئة .

كذلك يمكننا توقع وجود فعلى للعملات الإيطالية داخل حدود أسواق القوميونات الإيطالية، حيث حظيت عمليات البيع والشراء التى يكون أطرافها من الإيطاليين بقوانين مستمدة من المدينة الأم ، الأمر الذى يرجح معه احتمال وجود تعامل نقدى بعملات جنوا - البندقية - بيزا ، بعيداً عن العملات الصليبية التى استخدمت فى الأسواق الملكية بشكل أساسى جنباً إلى جنب مع الأسواق الإيطالية .

وعندما يكون رصيد الصيلبيين وفيراً من الذهب والفضة فإن العملات الذهبية والفضية تعبر عن قوة الاقتصاد الصليبى ، الذى حلت به العديد من الكوارث أهمها كارثة حطين التى فتحت الطريق أمام انهيار العملات الصليبية نتيجة لنقص الذهب ، حيث زادت عمليات تزييف العملة فى الأعوام ١١٨٧ ، ١١٨٨م (٢٨١).

ورغم اعتبار النقود الصغيرة (النحاسية والبرونزية) من ضمن العوامل المساعدة للنقود الكبيرة ، فإننا نعتقد أن انتشارها الواسع لدى الصليبيين أدى إلى انخفاض القيمة الفعلية للنقود الكبيرة (الذهبية) ، وبالتالى إلى ندرة وجودها (٢٨٢).

وإبّان الازدهار التجارى لأسواق العصور الوسطى ، نشطت عمليات الصيرفة والائتمان ، ونقل الأموال من أجل تلبية احتياجات التجار .

كان الصراف يجلس إلى دكة خشبية عليها كومة كبيرة من النقود ، حيث يقوم باستبدال النقود للتجار ، أو تقديم القروض بفائدة(٢٨٣) ، وعرف المسلمين الصرافة منذ القرن الرابع الهجرى ، فكان الصراف يحتفظ بالودائع المالية لديه مقابل الحصول على عمولة تقدر بدرهم عن كل دينار ، كما كان الصراف يقرض السلطات الأموال مقابل فائدة تعادل ٢٥٪ من قيمة الدين (٢٨٤).

ونتيجة للنشاط التجارى الكبير الذى شهدته المستعمرات الصليبية ، بدأ الصيارفة فى تغيير العملات التى أحضرها معهم التجار والحجاج الجدد ، إلى بيزنتات ذهبية ودراهم فضية(٢٨٥).

وكان يتم تقدير قيمة العملة الأساسية كمعدن ثم يتم تحويلها إلى العملة المحلية . مع ملاحظة أن العملات الأوروبية كانت تخضع دائماً للتخفيض من قبل السلطات الصليبية (وهو ما يعنى تخفيض سعر العملة) ، أو للتزييف من قبل التجار المحليين (٢٨٦).

وفى جميع المدن الصليبية الكبرى ، كان يوجد شارع أو منطقة مخصصة للصرافين بالقرب من الأسواق ، حيث كانت الصيرفة مهنة مرتبطة بالمدن ، ومارس الصيارفة اللاتين مع الصيارفة الشوام عملهم من خلال الدكك الخشبية بطول الشارع الرئيسى فى مدينة عكا(٢٨٧) . كما عمل بعض الصيارفة الإيطاليين فى أعمال الصيرفة فى يافا مثل Beston direscoro (٢٨٨) .

وفى مدينة بيت المقدس تركزت أعمال الصيرفة فى شارعين واسعين بالقرب من منطقة الأسواق(٢٨٩) ، بالإضافة إلى مكانين آخرين بالقرب من المستشفى - حسب مايذكر أحد الحجاج الصليبيين (٢٩٠)- هما خان الصرف Khan es-sarf وخان الزيت Khan es-Zeit .

ووفرت عملية الصيرفة نوعًا من الانتعاش المالى للصرافين ، وساهمت في حدوث نوع من الحراك الاجتماعى لبعض الصيارفة الذين لجحوا فى أن يصبحوا محلفين في المحاكم (٢٩١) .

كذلك نشطت عمليات الائتمان التى عرفها المسلمون منذ القرن الرابع الهجرى حين بدأوا فى استخدام الحوالات(٢٩٢) بدلاً من حمل المبالغ الكبيرة ، فقامت المدن الإيطالية بأعمال الإئتمان منذ نهاية القرن الثانى عشر الميلادى (٢٩٣) ، وكان تجار جنوا وبياتشنزا Piacenza فى مدينة عكا يقومون بمنح القروض إلى السلطات الصليبية ، وإلى جماعات الداوية والاسبتارية بالمدينة ، وفى نفس الوقت كانوا يستطيعون استعادتها حين يريدون من قواد الهيئات العسكرية السابقة فى الغرب الأوربى (٢٩٤) .

وكان الذين يريدون رهن أملاكهم فى فرنسا ، يستطيعون السفر إلى المستعمرات الصليبية بالشام ، حيث يتسلمون من مقدمى الداوية والاسبتارية مقابلا يساوى إيرادات أملاكهم فى فرنسا (٢٩٥) .

ومارست الداوية نشاطًا مصرفيًا كبيراً تراوح بين الإقراض ، والقيام بعمليات الإئتمان ، ونقل الأموال ، الأمر الذى جعل الداوية من أكبر الهيئات المالية فى العالم فى القرن الثالث عشر (٢٩٦) ، وذلك بسبب انتشارهم ونشاطهم المالى ما بين الغرب الأوربى والمستعمرات الصليبية بالشام .

وتركز النشاط المصرفى والمالى للداوية فى مدينة عكا فى القرن الثالث عشر ، وقاموا بمهمة نقل الأموال من المستعمرات الصليبية إلى غرب أوربا والعكس، من ذلك قيامهم بتنفيذ

أمر البابا إسكندر الرابع Alexander IV (١٢٥٤ - ١٢٦١م) بدفع ١٠٠٠ مارك فضى إلى بطريرك عكا فى العام ١٢٥٦م ، وكذلك أمرهم البابا فى العام التالى مباشرة بمنحه ١٠٠ مارك أخرى ، مع وجوب دفع ١٠٠٠ مارك إلى كونت يافا (٢٩٧).

وعلى الرغم من الصبغة الدينية للرهبان الداوية ، فإن جشعهم لم يكن أقل من جشع الصيارفة العلمانيين فى هذا المجال ، ولعل إنكارهم للمبلغ الذى تركه جوانفيل Joinville مؤرخ الملك لويس التاسع - أمانة لديهم يثبت هذا بشكل واضح (٢٩٨).

وبالإضافة إلى ذلك تميز فرسان الداوية بالاشتراك مع فرسان الاسبتارية بالجشع المادى ، الأمر الذى أدى إلى حدوث العديد من المنازعات فيما بينهما فى شوارع مدينة عكا فى الأعوام ١٢٤١ ، ١٢٤٣م (٢٩٩).

الهوامش :

١ - جرى تجهيز موانىء البحر المتوسط فى العصور الوسطى بالعديد من التجهيزات التى تساهم فى استقبال السفن التجارية وسهولة شحنها وتفريغها ، حيث جرى إقامة أرصفة خشبية تتسع لاستقبال السفن التجارية الضخمة ، وكذلك تزويدها بروافع تستخدم فى شحن وتفريغ البضائع من السفن ، علاوة على المنارات التى كانت مهمتها الرئيسية إرشاد السفن القادمة إلى الميناء . انظر :

Pirenne, Economic and Social History , pp. 91, 144 .

2 - Fulcher of Charter, op. cit., p. 176 ;

هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ١٨٦ .

3 - Benevenisti, op. cit., p. 78 .

4 - Benjemin of Tudela, "The Travels of Rabbi Benjamin of Tudela, A. D., 1160-1173 in Thomes wright (ed.) Early Travels in Palestine, London, 1848, p. 81; Anonynous Pilrims, op. cit., p. 73 .

5 - Cahen, op. cit., p. 341 .

6 - Theoderich " Description of the Holy Land" in, P.P.T.S, vol, V, London, 1896, p. 73 ; Benjamin of Tudela, op. cit., p. 80 .

ابن جبير : الرحلة ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

7 - Phocas, " The Pilgrimage of J.phocas in The Holy Land" in , p.p. T.S., vol. V, London, 1896, pp. 9,10 .

8 - Danial " The Pilgrimage of Russian Abbot Danial in the Holy land 1106 - 1107 A.D., in p.p. T.S. vol. IV, London, 1895, pp. 9-23 ; Saewalf, op. cit., pp. 5,6 .

9 - Tolkowsky, op. cit., p. 123 .

١٠ - يوشع براور : عالم الصليبيين ، ص ٢١٩ .

11- - Smith, The Feudal Nobility, p. 92; Benevenisti, op. cit., p. 77 .

١٢ - براور : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

13 - Smith, The Feudal Nobility, p. 92; Idem, " Government in Latin Syria" p. 112 .

١٤ - براور : عالم الصليبيين ، ص ٢٢٠ .

15 - Mayer, The Crusades, p. 164; Prawer, The Latin Kingdom, p. 404; Smith, op. cit., p. 92, p. 273 note. 252; Idem, " Government in Latin Syria" pp. 112, 126 note 47; La Monte , op cit., p. 172 .

16 - Mayer, op. cit., p. 164; Prawer, op. cit., p. 404; Smith, op. cit., p. 93; Idem, " Government" , p. 113; Idem, " The Survival", p. 13.

17 - Prawer, op. cit., p. 404.

18 - Loc. cit.

19 - Loc. cit.

20 - Cahen, La Syrie du Nord á L;epoque des Croisdes, p. 478; Prawer, op. cit., p. 404.

21 - Smith, "Government" pp. 112 - 13; La Monte, op. cit,. p. 173.

22 - Smith, The Feudal Nobility, p. 93.

23 - Smith, " Government" p. 117; Idem, "The Survival", p. 13.

٢٤ – فرض الأيوبيون ضريبة على السلع التى يقوم بجلبها التجار البيزنطيون والإيطاليون ، سميّت ضريبة الخمس ، وذلك فى الموانىء المصرية : الإسكندرية ، دمياط ، تنيس . انظر : القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، جـ١ ، القاهرة ، د.ت ، ص ٤٦٣ ، ٤٦٤ ؛ المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، جـ١ ، دار صادر ، بيروت ، د.ت ، ص ١٠٩ . وتراوحت ضريبة الخمس زمن صلاح الدين الأيوبى مابين ٢٠٪ إلى ٣٥٪ من قيمة البضائع التى جلبها التجار الأوربيون . انظر : حسنين محمد ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٥١ .

٢٥ – فى القرن العاشر تم فرض ضريبة تبلغ ١٠٪ من قيمة الصادرات والواردات على السفن فى الموانىء البيزنطية وسميت هذه الضريبة باسم Pratikia انظر :.Lopez, Medieval Trade, p. 21

وتغير اسم هذه الضريبة – مع بقاء قيمتها – إلى الكوميركيون فى القرن الثانى عشر . انظر :

Bryer, A. "Cultural Relations between East and West in The Twelfth Century " in, Baker (ed.) Relations between East and west in The Middle Ages, p. 89.

26 - Smith, The Feudal Nobility, p. 93; Idem, " The Survial", p. 13.

27 - Smith, The Feudal Nobility, p. 93; Idem " Government". p. 113.

٢٨– للمزيد من المعلومات حول الرسوم الجمركية على البضائع فى ميناء عكا ، انظر ملاحق الدراسة ، الملحق رقم (٤) .

29 - Anonymoes Pilgrims, op. cit., p. 29.

30 - William of Tyre, op. cit., vol, I, p. 554.

عادل زيتون : المرجع السابق ، ص ١٨١ .

٣١ – سامى سلطان سعد : المرجع السابق ، ص ١١٧ ، ١١٨ .

32 - Robbert, " Venice and The Crusaders", p. 393; Prawer, op. cit., p. 405.

33 - Prawer, op. cit., pp. 405 - 6.

34 - Smith, " Government," p. 120.

35 - Prawer, op. cit., p. 405;

يوشع براور : عالم الصليبيين ، ص ٢٢١ .

٣٦ - هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ٣٤٣ .

37 - Mayer, op. cit., p. 163 .

٣٨ - هايد : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ٣٤٣ .

39 - Richard, Orient et Occitent au Moyen Age. Contacts et relations (XIIe-Xves) London, 1976, pp. 330-31; Mayer, op. cit., p. 163 .

40 - Prawer, " Crusader Cities" , p. 190 .

41 - Smith, The Feudal Nobility, p. 92; Mayer, op. cit., p. 171; Smith, The Crusades, p. 77 .

42 - Smith, op. cit., p. 93 .

* - اعتمد الصليبيون أيضًا على قانونهم البحري الخاص بهم ، والذي أصدره الملك الصليبي عموري الأول (١١٦٢ - ١١٧٣م) ، عن ذلك انظر : حاتم الطحاوي ، القانون البحري لمملكة بيت المقدس الصليبية « قراءة في مجموعة قوانين بيت المقدس » ، مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - مجلد ٥٨ عدد ٤ ، أكتوبر ١٩٩٨م ، ص ٤٧٧ - ٥٢٩ .

43 - Smith , op. cit., p. 92; Idem, The Survival, p. 14 .

44 - Baldwin, " The First Hunderd Years" in setton (ed.), Vol, I, p. 549; Runciman, op. cit., vol. II, p. 302; La Monte, op. cit., p. 21 .

45 - Patterson, R. , " The Early Existance of The Funda and Catena : The Twelve Century Latin Kingdom of Jerusalem" in, Speculum, vol, XXXIX, Nu.3, July 1964, p. 474 .

46 - Ibid, pp. 476-77 .

٤٧ - نعيم زكي فهمي : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٣ ، ص ١١٨ - ١٢٤ .

٤٨ - القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ ١٤ ، ص ٣٧٧ ، ٣٧٨ ؛ المقريزي : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٢٢٧ .

٤٩ - ابن شداد : النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية ، القاهرة ١٣١٧ هـ ، ص ٥٤ ؛ ابن جبير : المصدر السابق ، ص ٢٦٠ ، ٢٧٢ .

٥٠ - ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢١٨ .

٥١ - ابن شداد : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

52 - Fink, " The Foundation of The Latin States", p. 376 .

٥٣ - المصدر السابق ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٢ .

54 - Mayer, op. cit., p. 75; Benevenisti, op. cit., p. 78 .

٥٥ - ابن جبير : المصدر السابق ، ص ٢٧٣ .

56 - Rey, op. cit., p. 254 .

٥٧ - هايد : المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

٥٨ - نفسه ، ص ١٧٩ .

59 - Rey, op. cit., p. 200 .

60 - Lopez, Medieval Trade in The Mediterranean World, p. 224 .

61 - Runciman, op. cit., vol, III, p. 359 .

٦٢ - على حسين السليمان الناصر : النشاط التجارى فى شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى ، ص ١٢٦ ، ٢٠٦ .

63 - Smith, The Feudal Nobility, p. 68; Richard, The Latin Kingdom, p. 353 .

٦٤ - ابن جبير : المصدر السابق ، ص ٢٤٧ ، حيث يتحدث عن وجود تجار من المغرب ؛ Runciman, op. cit., vol, III, p. 359 .

65 - Rey, op. cit., p. 253 .

٦٦ - القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ١٤ ، ص ٣٧٩ .

٦٧ - المقدسى : أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ، ليدن ، ١٩٠٩ ، ص ١٩١ .

٦٨ - القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ١٤ ، ص ٣٨٥ .

69 - Theoderich, op. cit., vol, p. 69; Danial, op. cit., vol, IV, p. 72; Sanuto, M., " Secrets for true Crusades to help them to Recover The Holy Land" , in, p.p. T.S., vol XII, London, 1895, pp. 37-38 .

70 - Saewulf, op. cit., vol, VI, p. 8.

71 - Ibid, p. 26 .

72 - Prawer, The Latin Kigdom, p. 403;

ويصف ابن جبير أحد جمارك بوابات مدينة عكا على طريق دمشق - عكا ، حيث يذكر أن الجمرك كان عبارة عن خان معد لنزول القوافل التجارية . وفى حين تمكث البضائع والسلع فى الدور الأرضى أمام موظفى الجمرك المسيحيين الذين يجيدون العربية تحت رئاسة " الصاحب " ، يصعد التجار المسافرون للراحة فى غرف الدور العلوى . انظر ، الرحلة ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

73 - Smith, " Government," p. 115; Idem, " The Survival" p. 14 .

74 - Prawer, " Crusade Cities." p. 184 .

75 - Smith, The Feudel Nobility, pp. 93 - 94 .

٧٦ - هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ١٨٥ .

77 - Danial, op. cit., vol, IV, p. 61 .

٧٨ - الكارويل Carouble = $\frac{١}{٢٤}$ من البيزانت .

79 - Assises des Jerusalem Tome II, p. 174; La Monte, op. cit., p. 173 .

٨٠ - القيراط = $\frac{1}{24}$ من الدينار .

٨١ - ابن جبير : المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

82 - Smith, The Feudal Nobility, p. 73 .

83 - Loc. cit.; Prawer, The Latin Kingdom of Jerusalem, p. 406 .

84 - smith, op. cit., p. 73 .

٨٥ - وجد الفندق فى مناطق عديدة من مناطق البحر المتوسط ، فعلى حين تشير الكلمة فى الشام إلى الخان الذى كان عبارة عن بناء وسط فناء مكشوف ، يجرى تخزين السلع فى أدواره السفلى ، بينما يقيم التجار الأجانب فى أدواره العليا ، ويمكن القول بأن وظيفة الخان العربى فى الشام يشبه الفونداكو Fundaco البندقى ، والميتاتا Mitataالبيزنطية رغم عدم السماح للتجار بالبقاء فى الأخيرة أكثر من ثلاثة أشهر . انظر: Lopez, Medieval Trade in Mediterranean World, p. 85; Smith, The Feudal Nobility, p. 95;Idem "The Survival", p. 15; Runciman, op. cit., Vol, III,p. 359; Ziada, N., Urban Life in Syria under The Early Mamluks, Beirut, 1953, pp. 88-89 .

وانظر أيضًا : صبحى لبيب : الفندق : ظاهرة سياسية ، اقتصادية ، قانونية ، بحث فى كتاب " مصر وعالم البحر المتوسط " دار الفكر ، ١٩٨٦ ، ص ٢٨٥ - ٣٠٥ .

86 - Pirenne, op, cit., pp. 97-98 .

٨٧ - محمد عبد الستار عثمان : المدينة الإسلامية ، عالم المعرفة ، العدد ١٢٨ ، الكويت ١٩٨٨م ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ ، ٢٦٢ .

٨٨ - نفسه ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ ، ٢٦٣ .

89 - Prawer, op. cit., p. 409; Idem, " Crusades Cities," p. 186 .

90 - Lieber, A.E., "Eastern Business Practices and Medieval European Commerce. " in, Ec.H.R., 2nd ser. vol. XXI, No.2, August, 1968, p. 230 .

91 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 408; Idem. " Crusader Cities", p. 190 .

92 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 412; Smith, op. cit., p. 74; Idem "Government", p. 121 .

93 - Smith, op. cit., p. 75 .

٩٤ - ابن القلانسى : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٤٣ .

95 - Richard, Orient et Occident, p. 325; Smith, The Feudal Nobility, p. 95, Idem, "Government" p. 116; Smith, op. cit., p. 75 .

96 - Prawer, " Crusader Cities". p. 191 .

97 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 412, Smith, " Government"p. 116 .

98 - Smail, op. cit., p. 77 .

لمزيد من التفاصيل حول السلع والبضائع فى أسواق عكا ، انظر ملاحق الدراسة ، الملحق رقم (٤) .

99 - Smith, The Feudel Nobility, p. 80; Idem, " Governement", p. 116 .

100 - Mathew Paris, English History from The year 1235-1273, Trans, by Giles, J.A., vol, I, London, 1852, pp. 386-396, 457.

101 - Benevenisti, op. cit., p. 55 .

ويظهر هذا لنا استخدام الصليبيين لنفس تخطيط الأسواق الإسلامية ، من حيث وجود شوارع رئيسية ، يتفرع عنها شوارع جانبية يجرى تكثيف الحوانيت بها . انظر محمد عبد الستار عثمان : المدينة الإسلامية ، ص ٢٦٢ . وهو الأمر الذى يفسر لنا وجود " السوق الثلاثى " فى مدينة بيت المقدس فى الفترة الصليبية .

102 - Anonymous, " The City of Jerusalem", Trans, by, Conder, in P.P.T.S, vol, VI, p. 6; Prawer, "Crusader Cities", p. 189 .

103 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 408; Benevenist, op. cit., p. 55 .

ويظهر هذا أيضًا استخدام الصليبيين لنفس مكان سوق الحبوب فى الأسواق الإسلامية فى بيت المقدس ، حيث كان المسلمون يركزون أسواق الحبوب ، والسلع ثقيلة الوزن ، كبيرة الحجم فى مكان فسيح بالقرب من بوابات المدن . كما تواجد بالقرب من هذه الأسواق مواقف للدواب ومؤجريها من المكارين ، ومواضع للحمالين من أجل حمل السلع والبضائع .

انظر : محمد عبد الستار عثمان : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ ، ٢٦٤ .

104 - Anonymous, op. cit., pp. 7, 287; Prawer, op. cit., p. 409; Idem, " Crusader Cities", p. 188; Benevenisti, op. cit., p. 55 .

105 - Anonymous, op. cit., p. 11; Prawer," The Burgesses", p. 154; Smith, The Feudal Nobility, p. 80 .

106 - Anonymous, op. cit., pp. 12.17 .

١٠٧ - يمكن استنتاج رخص ثمن لحوم الأبقار والأغنام ، بعكس لحوم الثيران ، لكون الأخيرة تستخدم فى عمليات الزراعة .

108 - Prawer, "Crusader Cities"p. 189; Benevenisti, op. cit., pp. 55, 56 ;

يواشع براور : عالم الصليبيين ، ص ٢٢٢ .

يبدو أن الصليبيين قد استخدموا نفس مكان " المذبح " فى الأسواق الإسلامية ، والذى كان يقام غالبًا خارج المدينة انظر : محمد عبد الستار عثمان : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

109 - Anonymous, op. cit., pp. 7, 200, 288 .

110 - Smith, op. cit., p. 80, Benvenisti, op. cit., p. 55 .

والحقيقة أن الأسواق الإسلامية تميزت بوجود الحوانيت ، والمصاطب التى يجلس التاجر عليها ، ويقوم بعرض بضاعته ، وقد يمتد العرض أمام الحانوت . انظر : محمد عبد الستار عثمان : المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .

111 - Holmes, " Life Amonge The Europeans,. " p. 25 .

112 - Benevenisti, op. cit., p. 56 .

113 - Ibid, p. 18 ;

يوشع براور : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

114 - Anonymous, op. cit., p. 287; Prawer, The Latin Kingdom, p. 410; Benvenisti, op. cit., p. 56 .

116 - Prawer, op. cit., p. 412; Benevenisti, op. cit., p. 56 .

117 - Prawer, op. cit., p. 412; Benevenisti, op. cit., p. 56 .

118 - Burchard of Mount Sion, " A Discription of The Holy Land" in , P.P.T.S, vol. XI, London, 1896, p. 16 .

119 - Smith, op. cit., p. 96; Idem, " Government", p. 116 .

120 - Smith, " The Survival" , p. 18 .

١٢١ – هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ١٨٥ .

122 - Smith , The Feudal Nobility, p. 96; Idem, " Gevernment", p. 116 .

١٢٣ – هايد : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

124 - Fabri, F., " The Book of The Wandering of Brother Filix Fabri" in, P.P.T.S. vol, IX, London, 1897, pp. 84-85 .

125 - Benjamine of Tudela, op. cit., p. 88 .

126 - Mayer, The Crusader, p. 152 .

127 - Würzburg, " Discription of The Holy Land", in P.P.T.S, vol, V, London, 1896, p. 45, Theoderich, op. cit., p. 22.; Falri, op. cit., pp. 48-85 .

128 - Prawer, " Crusader Cities, " p. 189 .

129 - Benjamine of Tudela, op. cit., p. 80 .

130 - Würzburg, op. cit., 66; Theoderich, op. cit., p. 65; Fetellus, " Discription of Jerusalem and The Holy Land" in P.P.T.S., vol, VI, London, 1897, p. 26 .

131 - Burchard, op. cit., p. 51 .

132 - Conder, The Latin Kingdom. p. 210 .

133 - Smith, The Feudal Nobility, p. 68; Richard, The Latin Kingdom p. 353 .

١٣٤ – جعفر بن علي الدمشقي : الإشارة إلى محاسن التجارة ، تحقيق ، البشرى الشوربجى ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ١٩٧٧، ص ٧٣ .

١٣٥ – نفسه ، ص ٧٠ .

136 - Prawer, " The Burgesses", p. 155 .

١٣٧ – جعفر علي الدمشقي : المصدر السابق ، ص ٧٥ .

138 - Lopez, " The Trade of Medieval Europe" in , C.E.H., vol, II, London, 1952, pp. 25-600 .

139 - Smith, " Government" p, 117.

140 - Loc. Cit.

١٤١ - جعفر على الدمشقى : المصدر السابق ، ص ٥٦ .

142 - Fabri, op. cit., pp. 84-85.

حيث يتحدث فيلكس فابرى عن عمليات المساومة التى تمت بين التجار والحجاج فى أحد أسواق القدس والمجاور لكنيسة القيامة ، ويذكر أن الصخب والضجيج كان أحد مظاهر البيع والشراء .

143 - Holmes, op. cit., p. 17.

١٤٤ - عرفت أسواق العصور الوسطى - وخاصة الأسواق الإيطالية - أعمال السمسار باسم Sensale انظر : Pirenne, op. cit., p. 177.

١٤٥ - جعفر بن على الدمشقى : المصدر السابق ، ص ٦٤ .

146 - Richard, " Orient et Occident." p. 326.

١٤٧ - وهو مقياس رومانى للحبوب ، يساوى الآن جالونين من الجالونات الإنجليزية .

148 - Le Strange, Palestine under The Muslims, Beirut, 1965, pp. 48, 49.

149 - William of Tyre, op. cit., vol, II, p. 21.

١٥٠ - جعفر بن على الدمشقى : المصدر السابق ، ص ٣٧ ، ٤٦ .

151 - William of Tyre, op. cit., vol, I, pp. 552 - 555.

152 - Prawer, The Latin Kingdom, pp. 411-12.

153 - Smith, The Feudal Nobility, pp. 71-2; Idem, " Government", p. 119.

154 - Prawer, op. cit., p. 411.

155 - Loc. cit.; Smith, The Feudal Nobility, p. 70; Tokowsky, op. cit., p. 102.

156 - Smith, " Government", p. 117.

157 - Smith, The Feudal Nobility, pp. 84-5.

158 - Mayer, The Crusades, pp. 163-64.

159 - Smith, op. cit., p. 91.

١٦٠ - عرفت وظيفة المحتسب فى الأسواق الإسلامية منذ عهد الرسول ﷺ ، الذى استعمل عمر بن الخطاب على سوق المدينة وسعيد بن العاص على سوق مكة . انظر : الحبيب الجنحانى : التحول الاقتصادى والاجتماعى فى مجتمع صدر الإسلام ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٣٥ . وكان المحتسب " عامل السوق " يختص بنوعية المبيعات ، والتأكد من مطابقة المعاملات التجارية فى السوق للشريعة الإسلامية . انظر : محمد عبد الستار عثمان : المدينة الإسلامية ص ٢٥٦ . وللمزيد من التفاصيل عن المحتسب راجع :

القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، جـ ١٠ ، ص ٤٦١ ، ٤٦٢ ، جـ ١٢ ، ص ٤٧٢ ، النويرى : نهاية الأدب فى فنون الأرب ، جـ ٦ ، القاهرة ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ . وعن المحتسب فى مصر المملوكية انظر : المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ١ ، ص ٤٦٣ ، ٤٦٤ .

161 - Assises des Jerusalem, Tome II, pp. 239 - 40; Rey, op. cit., p. 59; Runciman, op.

cit., vol ,II, pp. 167-8; Benevenisti, op. cit., p. 28 .

162 - Assises des Jerusalem, Tome II, pp. 238, 243-244; Smith, The Feudal Nobility, p. 87; Idem, " Government, p. 116, Prawer, The Latin Kingdom, p. 410; Rey, op. cit., pp. 63-65; Richard, " Political and Ecclesiastical orginizations of The Crusader States" in setton (ed.) vol, v. 223 .

163 - Assises des Jerusalem, Tome II, p. 244; Rey, op. cit., p. 66 .

164 - Smith, The Feudal Nobility, p. 87; Idem, " Govemmnt" p., 116; Idem, " The Survival" p. 15 .

165 - Smith, The Feudal Nobility, p. 87 ;

يوشع براور : عالم الصليبيين ، ص ١٣٦ .

166 - Assises des Jerusalem, Tom II, p. 244; Rey, op. cit., p. 66; Smith, op. cit., p. 87; Richard, " Orient et Occident" p, 327 ; Mayer, op. cit., p. 164 .

167 - La Monte, Feudal Monarchy, p. 21; Baldwin, " The First Hundred years" p. 549; Runciman, op. cit., vol, II, p. 302; Richard, The Latin Kingdom, vol, I, p. 139; Smith , op. cit., p. 96; Conder, The Laatin Kingdom, p. 173 .

غير أن باترسون Patterson يرى أن محكمة السوق وجدت فى عهد الملك بلدوين الثانى (١١٨ - ١١٣١م) ، حيث أشار إليها سنة ١١٢١م ، فى خطاب إلى دوج البندقية دمينجو ميخائيل ، وكذلك سنة ١١٢٣م ، حين أعاد تأكيد امتيازاته للبنادقة لدى تحرره من الأسر . انظر :

Patterson " The Early Existence of The Funda and Catena" p. 474 .

168 - Conder, The Latin Kingdom, p. 173; Prawer, " Crusader Cities, " p. 196.

169 - Rey, op. cit., p. 59; Mayer, op. cit., p. 173; Smith, The Feudal Nobility , p. 87. Idem, " Government" , p. 116; Idem, " The Survival", p. 15; Richard, The Latin Kingdom, vol, I,p. 139; Idem, " Polititical and Ecclesiastical Orginizations, p. 224 .

170 - Assises des Jerusalem, Tome, I, p. 245; Holmes, Life Amonge The Europeans" , p. 28 .

171 - Mayer, op. cit., p. 171 .

172 - smith, The Feudal Nobility, p. 96; Idem, " Government," p. 117; Idem, " The Survival", p. 15 .

173 - Smith, op. cit., p. 96; Idem, " Government", p. 116; Idem, " The Survival", p. 15 .

174 - La Monte, op. cit., p. 167 .

175 - Smith , " The Survival" , p. 15;

حيث يذكر أنه قام بمهمة الديوان الإسلامى ، والـ Sekreta البيزنطى .

176 - La Monte, op. cit., p. 166 .

177 - Smith, op. cit., p. 15.

178 - La Monte, op. cit., pp. 167-168.

179 - Mayer, " Latins, Muslims, Greeks" p. 177.

180 - la Monte, op. cit., pp. 171, 172; Runciman, op. cit., vol, II, p. 298.

181 - Ibid, p. 174; Rey, op. cit., pp. 261-62.

182 - Smith, The Feudal Nobility, p. 84; Idem, " The Survival", P. 13; Idem, " Government," p. 117.

183 - la Monte, op. cit., p. 178.

184 - La Monte, op. cit., p. 171 ; Runciman, op. cit., vol, II, p. 298; Prawer, " A Study in Landen Property" p. 84; Smith, The Feudal Nobility, p. 83.

الذى يذكر أنها تسمى " Tellea " .

185 - Conder, The Latin Kingdom, p. 174; Mayer, The Crusades, p. 163.

١٨٦ - ابن جبير : المصدر السابق ، ص ٢٧٤ ، وانظر كذلك . La Monte, op. cit., p. 175

حيث يقرر أن المسلم دفع بيزانت وخمسة كاروبلات ، الأمر الذى يساوى مرة بين الدينار والبيزانت ، والقيراط والكارويل .

187 - Smith, op. cit., p. 83.

188 - William of Tyr, op. cit., vol, II, pp. 486-489; Mayer, op. cit., p. 130.

189 - William of Tyre, op. cit., vol, II, p. 487; La Monte, op. cit., p. 181; Mayer, Latins, Muslims, Greeks", p. 178.

190 - Kedar, " General Tax of 1183 in the Crusading Kingdom of Jerusalem: Innovation or Adaptation?" In, E.H.R.vol, LXXXIX, No; 351, April, 1974. pp. 339 - 345.

حيث يتحدث عن التشابة الكبير بين الضريبتين ، في طريقة فرضهما على جميع السكان ، وكذلك فى طريق جمعهما .

191 - La Monte, op. cit., p. 181.

192 - Cazel, " The Tax of 1185 in Aid of The Holy Land" in, Speculum, vol, XXX, 1955, pp. 385-392.

193 - Smail, " The International status of The Latin Kingdom of Jerusalem, 1150-1192", p. 25.

سميث : ماهى الحروب الصليبية ؟ ، ترجمة محمد فتحى الشاعر ، القاهرة ، ١٩٩٠، ص ٤٧ ؛ كذلك انظر نص مرسوم فرض ضريبة " عشر صلاح الدين " سنة ١١٨٨م فى : Cave, Coulson, Asource Book for Medieval Economic History pp. 387-388.

١٩٤ - يوشع براور ، عالم الصليبيين ، ص ٢٢٤ .

195 - Cipolla, Money, Prices, and Civilization, p. 20.

١٩٦ - تعتبر النوميسما Nomisma بمثابة التطور الأول للسوليدس Solidus الذى تم ضربه فى عهد الإمبراطور قسطنطين العظيم Constantin The Great (٣٠٦ - ٣٣٧م) وكان يزن ٤,٥٥جم من الذهب، ويساوى ٠,٧٢ من الرطل من الذهب، أى أنه كان أثقل من أية عملة ذهبية فى العالم آنذاك. انظر:
Whitting, Byzantine Coins, New York, 1973, p. 294; Lopez, " The Dollar of The Middle Ages" in, Lopez(ed.) Byzantium and the world around it: Econmic and Institutional Relations, London, 1978, p. 209; Cipolla, op. cit., p. 21 .

انظر كذلك: ستيفن رنسمان: الحضارة البيزنطية، ترجمة عبد العزيز جاويد، القاهرة، ١٩٦١، ص ٢١٠، ٢١١، عزيز سوريال عطية، العلاقات بين الشرق والغرب، ص ١٧٥ .

١٩٧ - الدينار كلمة مشتقة عن Denarius الرومانى الذى كان يساوى ٠,٧٢ من الجنيه الفضى. انظر: عزيز سوريال عطية: المرجع السابق، ص ٥١٠، حاشية ٢، الأب انستاس الكرملى: النقود العربية الإسلامية وعلم النميات، ط٢، القاهرة ١٩٨٧، ص ٣٠ .

198 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 383 .

١٩٩ - ريموند اجيل: تاريخ الفرنجة غزاة بيت المقدس، ص ١٨٩. Prawer, op. cit., p. 383 .
وجدير بالذكر أنه فى العام ١٢٢١م تم الكشف عن حوالى ١٨٠٠ من النقود الفرنسية التى كانت مع الجيش الصليبى، والتى ذكرها ريموند اجيل سابقًا. انظر:
Cox, The Tripolis Hoard of French Seignarial and Crusades Coins, Numismatic Notes and Monographs, New York, 1933, No. 59 .

٢٠٠ - المصدر السابق، ص ١٨٩ .

٢٠١ - أصبح البيزانت Bezant هو التطور الثالث للسوليدس Solidus بعد النوميسما Nomisma والهيبربرون Hyperpron .

202 - Ehrenkrutz, " Arabic dinars Struck by The Crusars" in, J.E.S.H.O, vol, VII, part II, July 1964, p. 168 .

203 - Runciman, op. cit., vol, III, p. 363; Holmes, " Life Among", p. 9.

٢٠٤ - رأفت النبراوى: المسكوكات الصليبية فى مصر والشام، ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ص ٣ .

205 - Schlumberger, G., Numismatique De L'Orient Latin, Austria, 1954, p. 134 ;
رأفت النبراوى: المرجع السابق، ص ٥، ١٧، ٢٨. عن النقود الفاطمية انظر: عبد المنعم ماجد: النقود الفاطمية فى مصر، حوليات كلية الآداب، جامعة إبراهيم، المجلد الثانى، مايو ١٩٥٣م، ص ٢٢٣ - ٢٢٨، حيث يذكر تقليد الصليبيين للنقود الفاطمية، ص ٢٢٦ .

206 - Prawer, op. cit., p. 385 .

207 - Schlumberges, op. cit., p. 131; Idem, Les Prencipautes Franques du Levant, Paris, 1877, p. 19 .

٢٠٨ - رأفت النبراوى: المرجع السابق، ص ٣٠، ٣٢ .

209 - Prawer, op. cit., p. 387; Ehrentkreutz, op. cit., p. 169.

210 - Ehrenkreutz, op. cit., p. 175 .

211 - Prawer, op. cit., p. 387; Mayer, The Crusades, p. 163 .

212 - Prawer, op. cit., p. 387 .

٢١٣ - رأفت النبراوى : المرجع السابق ، ص ١٥ ، حيث يستدل على ذلك بأن المصادر الصليبية قامت بذكر الدينار العربى (المصرى) والبيزانت الصليبى المضروب على الطراز العربى ، كما قامت المصادر العربية بذكر الدينار المصرى والدينار الصورى ، ونظراً لأن المصادر العربية لم تذكر البيزانت الصليبى فى نفس الوقت الذى لم تذكر فيه المصادر الصليبية الدينار الصورى ، رغم اتفاقهما على ذكر الدينار العربى ، مما يشى بأن البيزانت الصليبى المذكور فى المصادر الصليبية هو الدينار الصورى بالمصادر العربية .

٢١٤ - ابن جبير : رحلة ابن جبير ، ص ٢٧٤ .

215 - Assiese des Jerusalem, Tome II, p. 174 .

٢١٦ - ابن جبير : المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

217 - La Monte, Feudal Monarchy, p. 175 .

218 - Metcalf, Coinage of The Crusades and The Latin East in Ashmolean Museum, London, 1983, p. 9; La Monte, op. cit., p. 174; Mayer, op. cit., p. 163 .

219 - Assises de Jerusalem, Tome, II, p. 220 .

220 - La Monte, op. cit., p. 174; Holmes, op. cit., p. 8 .

221 - Schlumberger, Numismatique de L'Orient Latin, p. 87; Idem, Les Principautes Franque, pp. 34-35; Prawer, op. cit., p. 389 .

222 - Schlumberger, op. cit., p. 85 .

223 - Schlumberger, op. cit., pp. 86-7; Metcalf, op. cit., pp. 13-14 .

حيث يرى الأخير أن هذه القطع الذهبية ربما قد تم صنعها بشكل خاص لبيعها للحجاج الذين كانوا بدورهم يقدمونها إلى الضريح المقدس .

٢٢٤ - بالطبع لم يضرب الصليبيون أية نقود في مدينة دمياط لعدة أسباب قوية . إلا أنه يمكن تفسير ذلك فى ضوء ، أن اسم المدينة على ظهر العملة لا يشير أحياناً إلى مكان الضرب ، من ذلك أن بعض العملات التى وجدت عليها عبارة TVRONVS CIVI لم يتم ضربها فى مدينة تور ، وضرب الملك حنا دى برين هذه العملة فى مدينة عكا فى العام ١٢٢١م ، ١٢٢٢م ، ونقش اسم دمياط على ظهرها على أمل احتلال المدينة مرة أخرى وضمها إلى الممتلكات الصليبية انظر :

Metcalf, op. cit., pp. 21-23 .

225 - Assises des Jerusalem, Tome, I, pp. 219 - 226 .

226 - La Monte, op. cit., p. 174 .

227 - Prawer, op. cit., p. pp. 384, 390,391 .

228 - Ibid, p. 391; Mercalf, op. cit., p. 25 .

٢٢٩ - رأفت النبراوى : المرجع السابق ، ص ١١٨ .

230 - Metcalf, op. cit.,, p. 25; Prawer, op. cit., p. 391 ;

رأفت النبراوى : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

231 - Coinage of The Crusades and The Latin East, p. 12 .

232 - Metcalf, op. cit., pp. 24 - 25 ; Prawer, op. cit., p. 391 ;

رأفت النبراوى : المرجع السابق ، ص ١١٦ ، ١١٧ .

233 - Prawer, op. cit., p. 391;

رأفت النبراوى : المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

234 - Metcalf, op. cit., p. 25 .

235 - Schlumberger, op. cit., p. 101; Richard, Le comet de Tripoli sous la Daynastie Toulousaine (1102-1187) Paris, 1945, p. 55 .

236 - Schlumberder, op. cit., p. 101, Richard, op. cit., p. 55 ;

رأفت النبراوى : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

237 - Schlumberger, op. cit., p. 102; Richard, op. cit., p. 55;

رأفت النبراوى : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

238 - Schumberger, op. cit., p. 102: Richard, op. cit., p. 55 .

239 - Schlumberger, op. cit., p. 103; Holmes, p. cit., p. 8 .

240 - Loc. cit. Metealf, op. cit., p. 46 .

241 - Schlumberger, op. cit., p. 103 - 104; Metcall, op. cit., p. 45.

242 - Metcalf, op. cit., pp. 10, 43 .

243 - Ibid, p. 44 ;

رأفت النبراوى : المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ص ٣٢ .

244 - Holmes, op. cit., p. 8 .

٢٤٥ - عملة فرنسية أصدرها الملك لويس التاسع فى فرنسا ١٢٦٦م .

246 - Metcalf, op. cit., p. 44; Holmes, op. cit., p. 8 .

247 - Richard, op. cit., p. 55 .

248 - Metcalf, op. cit., p. 5 .

249 - Schlumberger, op cit., p. 43; Metcalf, op. cit., p. 5; Yewdel, Bohemond I, Prince of Antioch, p. 105 .

250 - Sclumberger, op. cit., p. 44 ; Metcalf, op. cit., p. 5 .

251 - Schlumberger, op. cit., p. 44 .

252 - Loc. cit.

253 - Schlumberger, op. cit., p. 45 .

254 - Metcalf, op. cit., p. 5 .

255 - Numismatique de L'Orient Latin, p. 47 ;

حيث يذكر أن الحرفيين الأخيرين RO ربما لايشيران إلى أن الأمير روجر . وإنما إلى أحد أمراء جنوب أنطاكية مثل روجر حاكم حيفا ، أو حتى أن هذه العملة ربما كان قد أصدرها تانكرد فى طبرية .

256 - Schlumberger, op. cit., p. 49; Metcalf, op. cit., p. 5 .

257 - Ibid, p. 49; Metcalf, op. cit., p. 5 .

258 - Schlumberger, op. cit., p. 50, Metcalf, opp. cit., p. 32 .

259 - Coinage of The Crusades, pp. 32, 47 ;

ودليله على هذا أن الحملة الصليبية الثانية جلبت معها تدفق الفضة التى ساعدت فى ضرب العملات الفضية .

260 - Metcalf, op. cit., p. 32 .

261 - Schlumberger, op. cit., p. 52 .

262 - Metcalf, op. cit., p. 39 .

263 - Whitting, Byzantine Coins, p. 265 .

264 - Schlumberger, op. cit., p. 17 .

265 - Loc. cit.

266 - Schlumberger, op. cit., p. 18; Metcalf, op. cit., p. 9 .

267 - Schlumberger, op. cit., p. 18 .

انظر : نقود الإمبراطور حنا الأول نزمسكيس فى : Whitting, Byzantine Coins, pp. 190, 196 .

268 - Schlumberger, op. cit., p. 19 .

269 - Schlumberger, op. cit., p. 19.

270 - Ibid, p. 20 .

انظر نقود رومانوس الرابع ديوجينيس ونقفور البوتانياتى على التوالى فى : Whitting, Byzantine Coins, pp. 189, 201 .

271 - Schlumberger, op. cit., p. 12 .

272 - Loc. cit.

273 - Ibid. p. 17; Metcalf, op. cit., p. 8 .

274 - Holemes, op. cit., p. 7 .

275 - Assises e Jerusalem, Tome, p. 173 Not. b

276 - Ibid, p. 36. Not. 6 .

277 - Gazier, Dictionnaire Classique Illustre, Paris,1909, p. 693; Webester, Webester's New Collegiat Dictionary , Massachusetts, p. 150 .

278 - Mitcalf, op. cit., p. 43 .

حيث يذكر أن الدينار الفاطمى كان أثقل وزنًا ، وأعلى فى نسبة الذهب من البيزنتات الصليبية المقلدة له .

٢٧٩ - انظر ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٧٤ ، حيث يتحدث عن دفع قيراط واحد عن السلعة عند بوابات عكا ، وكذلك انظر . Assises de Jerusalem, Tome II, p. 164; La Monte, op. cit.,p. 173 حيث يتم دفع كارويل واحد عن السلعة عند بوابات عكا .

٢٨٠ - انظر : Cipolle, Money, Prices and Civilization in The Mediterranean world. p. 34

حيث يذكر أن التجار كانوا يبيعون بضائعهم دومًا بالنقود الذهبية .

281 - Metcalf, op. cit, p. 9 .

٢٨٢ - انظر : Cipolla, op. cit, p. 27 الذي يذكر أن التذبذب المستمر في أسعار الذهب والفضة والنحاس بسبب أحد أمرين ، أما أن تغير السلطان - وبشكل مستمر - النسب المعروفة للعملات ، ومعدلات التبادل بين العملات الكبيرة والعملات الصغيرة . أما أن تسبب اختفاء أحد أنواع النقود المتداولة في السوق.

283 - Lopez, The Commercial Revolution of The Middle Ages, 950-1350, London, 1976, p. 78 .

وكان الصراف يقوم بأعمال البنوك على نطاق ضيق في الأسواق والمدن التجارية وأصبح يعرف باسم Banker من الكلمة اللاتينية Bencum وكذلك عرف باسم Trapezita من الكلمة اليونانية Trapeza وهي الدكة الخشبية التي كان الصراف يضع عليها نقوده ، انظر : نعيم كمال عطية : طريق التجارة في العصور الوسطى ، ص ٣٥٠ ، هامش ٢١٤ .

284 - Lopez, The Trade of Medieval Europe, p. 286 .

285 - Richard, The Latin Kingdom, vol, II, p. 357 .

٢٨٦ - يوشع براور : عالم الصليبيين ، ص ٢٢٣ .

287 - Smith, The Feudal Nobility, p. 80 .

288 - Tolkowsky, The Gate way of Palestine, p. 125 .

٢٨٩ - هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ١٨٧ ؛ Prawer, op. cit., pp. 384, 410; Idem, " Crusader Cities, p. 192 .

290 - Anonymous, The City of Jerusalem, p. 297 .

291 - Smith, op. cit., p. 80 .

٢٩٢ - جمال الدين سرور : الحضارة الإسلامية في المشرق ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٧م ، ص ١٦٣ . فيذكر أن المسلمين عرفوا الحوالات تحت اسم " السفاتج " وهي كلمة فارسية تعني خطاب ضمان بنكي .

293 - Heaton, Economic History of Europe, New York, 1948, pp. 177-178 .

294 - Richard, op. cit, vol, II, p. 377 .

295 - Ibid, p. 375 .

٢٩٦ - عزيز سوريال عطية عطية : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص ١٧١ .

297 - Richard, op. cit., vol, II, p. 377 .

٢٩٨ - جوانفيل : القديس لويس ، حياته وحملاته على الشام ، ترجمة حسن حبشي ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ ، وحصل جوانفيل على أمواله بعد شكواه إلى مقدم الداوية .

299 - Mathew Paris, English, vol, I, pp. 386, 387, 456 .

الفصل الرابع
الزراعة والصناعة

- الزراعة : المستوطنات الريفية و القرى ، تخطيط القرى ، السكان، النظام الإدارى للقرية و السيد الإقطاعى ، الريس، الترجمان ، الكاتب ، أحوال الفلاحين ، العمليات الزراعية و الكاريوكا Carruca ، الأرض البور Gastina الدورة الزراعية ، البذور ، الحصاد ، المقاسمة ، البنادقة والزراعة ، الكنيسة والزراعة ، المحاصيل الزراعية ، المراعى والثروة الحيوانية .
- الصناعة : صناعة المنسوجات ، الصياغة ، صناعة الزجاج ، صناعة السكر ، استخراج زيت الزيتون ، صناعة الصابون ، صناعة النبيذ ، الصناعات المعدنية .

تعتبر أراضى الشام من أخصب الأراضى الزراعية فى الشرق العربى ، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها وفرة مياة الأمطار ، بالإضافة إلى وجود العديد من الأنهار والجداول الصغيرة التى ساهمت فى انتعاش العمليات الزراعية .

كما أن تنوع تضاريس أراضى الشام من سواحل وسهول ووديان وجبال ، قد ساهم فى تنوع المحاصيل الزراعية تبعًا لاختلاف التربة ، وعمليات الرى ، وعلى سبيل المثال فقد جرى تقسيم الأراضى الزراعية لفلسطين إلى عدة أقسام فالأراضى الساحلية فى سواحل غزة ويافا وغيرها تعد صالحة لنمو محاصيل المناطق تحت الحارة ، بينما تعد أراضى وادى الأردن صالحة لزراعة محاصيل المنطقة الحارة ، أما وديان الناصرة ونابلس والخليل وأراضى مرج ابن عامر فهى صالحة لزراعة محاصيل المنطقة المعتدلة ، وكذا السهول الداخلية المناسبة لزراعة الشعير والقمح، والسمسم[1].

والحقيقة أن أراضى الشام بشكل عام كانت تشتهر بخصوبتها ، وبجودة مزروعاتها ومحاصيلها [2]، الأمر الذى لاحظه مؤرخو الحملة الصليبية الأولى[3] لدى وصولهم أمام أبواب أنطاكية ١٠٩٧م حيث شاهدوا العديد من أشجار الكروم والفاكهة ، وبعض البقوليات كالفاصوليا وكذلك العديد من مخازن القمح والمواد الغذائية الأخرى .

أحدث الاحتلال الصليبى خللاً فى الممتلكات الزراعية للسكان الشوام فى المناطق التى تم غزوها ، حيث حصل الصليبيون على نصيب الأسد من الأراضى الزراعية نتيجة موت أو هروب كل ملاك الأراضى المسلمين الكبار تقريبًا (٤)، واغتصاب الأمراء الصليبيين للأراضى الزراعية للفلاحين المسلمين .

ونتيجة للوضع الجيوبوليتيكى النادر للمستعمرات الصليبية فى بلاد الشام ، وضرورة تأمين عملية إمداد الكيان الجديد بالمواد الغذائية اللازمة ، فقد عاود الصليبيون زراعة السهول والوديان والجبال التى اشتهرت بزراعتها وبمحاصيلها قبل مجيئهم . وهكذا - وبشكل اعتيادى - جرت زراعة وديان الأردن والبقاع وجنوبى البحر الميت ، كما جرت زراعة سهل أنطاكية ، والسهول الساحلية الضيقة بالإضافة إلى زراعة جبال لبنان(٥)، والأنصارية عن طريق تقسيمها إلى مدرجات (٦)، كما ساهمت مياة الأمطار ، ووفرة مياه نهرى الليطانى ، والعاصى فى محاولات الصليبيين الحفاظ على مستوى إنتاجية الأراضى الزراعية كما كانت قبل الغزو الصليبى .

وعلى الرغم من أن المجتمع الصليبى قد ظل مجتمعًا حضريًا بشكل أساسى ، فقد كان من الواضح صعوبة استتباب الاحتلال الصليبى بدون ضم الريف تحت سيطرة النظام الاستعمارى والإدارى للصليبيين (٧)، ولهذا بدأ الصليبيون أولى خطواتهم الاستعمارية فى الريف عن طريق تشجيع الفرسان العلمانيين ورجال الكنيسة على إنشاء مستوطنات قروية صغيرة فى أراضيهم بقصد زيادة إيرادات إقطاعاتهم ، ولجذب المستوطنين فقد قاموا بالتبرع لهم بالأرض، وبناء المساكن اللازمة لمعيشتهم (٨).

وبالإضافة إلى القرى العربية التى وجدها الصليبيون مهجورة ، أو مفرغة من معظم سكانها فقد أقاموا العديد من المستوطنات الريفية اللازمة للعملية الاستعمارية التى احتاجت إلى وجود الزراعات الكثيفة ، وإلى إيجاد محاصيل خاصة لاستهلاك السادة الإقطاعيين ، ولبيعها فى الأسواق الحضرية ، أو تصديرها إلى أوربا من أجل زيادة الإيرادات المالية لمملكة بيت المقدس (٩).

ونتيجة لهذه الجهود الاستعمارية / الاستيطانية فقد مثلت Casalia وحدة سكانية فى الريف (١٠)، وكانت كل قرية عبارة عن تكتلات متميزة من المنازل الريفية (١١)، تختلف عن بعضها من حيث الحجم والمساحة .

وكانت أولى المنح الخاصة بالقرى ، تلك التى منحها تانكرد أمير الجليل سنة ١١٠١م إلى كنائس جبل طابور Mt. Tabar وهى عبارة عن عدة قرى هجرها سكانها المسلمين [١٢] ،وبعد ذلك وفى العام ١١٠٧م ، قام الملك بلدوين الأول بتأكيد المنحة السابقة ، وأضاف إليها عدة قرى أخرى ليبلغ المجموع ثلاث عشرة قرية .

لعبت الظروف الأمنية دوراً كبيراً فى تحديد مكان إقامة القرى الجديدة ، فيذكر أحد الباحثين [١٣]، أن الصليبيين قاموا ببناء القرى فى قمم التلال ، حيث ضمن لهم الموقع المرتفع تحذيراً مبكراً من غارات البدو أو هجمات المسلمين . إلا أنه يمكن الاستنتاج بأن القرى قد تم بناؤها فى الأماكن المرتفعة القريبة من الأراضى الإسلامية ، ونظراً لعمليات المدن والجزر التى صاحبت الهجمات الاستردادية الإسلامية فيمكن التكهن بارتفاع مكان معظم القرى الصليبية عن الأراضى المنبسطة .

ولم يكن ارتفاع مكان القرية ذا فائدة أمنية فقط ، بل مثّل أيضًا فائدة اقتصادية حيث احتاج الفلاحون - فى عمليات درس الحبوب - للنسيم العليل الذى يهب فى الأماكن المرتفعة، وكذلك فائدة صحية ، حيث قلل ارتفاع مكان القرى من نسبة الإصابة بوباء حمى الملاريا ، الذى يتولد نتيجة المياة الآسنة فى البرك والمستنقعات فى المناطق الأقل ارتفاعًا والمحيطة بالقرية [١٤].

ونتيجة لعمليات تأسيس القرى فقد حملت عدة قرى أسماء الفرسان أو البورجوازيين الذين قاموا بتأسيسها [١٥] وعلى سبيل المثال فإن قرية الألمان Casal d'Aleman سميت كذلك بسبب مؤسسيها ، بينما احتفظت القرى القديمة بأسمائها العربية [١٦]. وقام الفلاحون فى القرية بزراعة الأراضى الصالحة للزراعة لصالح السيد الإقطاعى للقرية ، ولابد أن القرى الصليبية كانت تحقق للسادة الإقطاعيين إيرادات مالية كبيرة بعد الاستقرار الصليبى فى الشرق العربى فعندما أراد Hugh of Ibelin سيد إقطاع إبلين سنة ١١٦٠م افتداء نفسه من أسر المسلمين ، قام بجمع سبعة آلاف بيزانت من عدة قرى كبيرة تابعة له ، وكذلك تسلم Julian of Sidon سيد صيدا حوالى أربعة وعشرين ألف بيزانت من الفرسان التيوتون مقابل بيعهم أربعين قرية من ممتلكاته [١٧].

ويمكن القول إن القرية Casalia كانت هى الشكل الأول إبّان الفترة المبكرة من الغزو الصليبى ، ونتيجة لنشاط عملية الاستيطان فى الريف ، فإن وجود عدة قرى متجاورة جرى تسميتها باسم Villa [١٨].

والحقيقة أن التمييز بين البلدة الصغيرة والقرية أمر صعب فى كثير من الأحيان وذلك لأن بعض القرى نمت حتى أصبحت مدنًا صغيرة ، فمثلاً استخدمت الكلمة Villa بالنسبة لقرية القبيبة AL-Qubaiba ، وكذلك بالنسبة لمدينة غزة (١٩)، ويمكن تفسير هذا الأمر فى ضوء الحقيقة السابقة ، الأمر الذى يثبت أن قرية القبيبة لابد وأنها كانت تحتوى على عدة قرى صغيرة ومتجاورة ، على أية حال ، بلغ مجموع القرى والمستوطنات الريفية فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر حوالى ١٢٠٠ قرية (٢٠)، ساهمت بشكل كبير فى استغلال الصليبيين للأراضى الزراعية للشام .

قام السادة الصليبيون فى القرى الصليبية ببناء المنازل للفلاحين (٢١)، حيث مثلت الحجارة مادة البناء الرئيسية ، مع أن الكثير من البيوت بنيت بطريقة أكثر رخصًا ، بخليط من الطين الجاف والقش ، وكانت المبانى ذات طابق واحد ، ومنبسطة ومفتوحة على فناء واسع ، كما تكون المنزل من غرفة واسعة مربعة تقسم أحيانًا إلى غرف صغيرة بجدران فاصلة بينها ، وحمام (٢٢). وكان للمنزل مدخلان ، الأول ناحية الشارع والآخر فى الخلف ، كما كانت تتميز منازل القرى بالعقود العربية (٢٣). كذلك احتوى المنزل فى القرية على فناء داخلى استعملت بعض غرفه كحظائر لتربية الدواجن والماشية ، واحتفظت بعض المنازل بأقبية تحت الأرض كمخازن للحبوب ، وأيضًا بوجود فرن بدائى كان يحمّى بالروث الجاف وبالأغصان والأشواك (٢٤).

وتواجدت قلعة عسكرية فى كل قرية تابعة للملك الصليبى (٢٥)، كان موقعها فى وسط منازل القرية ، كذلك وجد بكل قرية تقريبًا كنيسة صغيرة ، ومخازن لتجميع المحاصيل الزراعية ، كما لوحظ وجود مخبز احتكره السيد الإقطاعى للقرية ، حيث كان يجب تقديم نسبة مئوية من إنتاجه إلى السيد الإقطاعى (٢٦).

ومثلت الطواحين أحد أهم معالم القرية الصليبية لكونها أحد معالم النظام الزراعى والحقلى الوسيط ، وحيث كانت الطاحونة احتكاراً إقطاعيًا ، كان على الفلاح دفع جزء من الدقيق مقابل عملية طحن القمح أو الذرة (٢٧).

كذلك استخدمت الطواحين فى عمليات رى الأراضى الزراعية عن طريق رفع مياه الأنهار والجداول والآبار إلى قنوات الحقول (٢٨). بالإضافة إلى الآبار التى اعتمدت عليها القرى فى إمدادات مياه الشرب .

ومنذ البدايات الأولى لتأسيس القرى الصليبية . لم تستطع الجهود الاستعمارية للصليبيين تغيير التركيب العرقى للفلاحين (٢٩)، حيث ظل الفلاحون المسلمون يمثلون أغلبية سكان القرى الذين حملوا اسمين هما : القرويون Villani التى تعنى السكان الشوام والصليبيين من طبقات اجتماعية منخفضة بالإضافة إلى الفلاحين من الأرمن ، وكذلك الـ Rustici التى تحوى تحتها الفلاحين الشوام فقط (٣٠).

على أن القرى الصليبية احتفظت بداخلها بالعديد من الفلاحين الصليبيين الذين جرت معاملتهم اجتماعيًا وقانونيًا على أساس كونهم بورجوازيين يتركزون فى سكنهم فى منازل حول القلعة فى القرية ، وفى مرتبة أعلى من الفلاحين الشوام (٣١).

بالإضافة إلى الفلاحين المسلمين والصليبيين ، كان بعض البدو الذين يعيشون فى منازل القرية ، ويقومون برعى قطعانهم فى مراعى القرية يجرى اعتبارهم ضمن سكان القرية (٣٢).

وبالنسبة لعدد سكان القرى الصليبية ، فمن الصعب تحديد عدد السكان بشكل كامل ، ويرجع ذلك إلى اختلاف عدد السكان من قرية لأخرى ، ومن أقليم لآخر حسب الحالة الزراعية، فعلى سبيل المثال كان متوسط سكان القرية فى شمال الجليل حوالى ٤٠ ساكنًا (٣٣).

وأن عدة قرى بالقرب من صور كان متوسط عدد سكانها حوالى ١٤ أسرة (٣٤). وإذا اتفقنا مع رأى الأستاذ براور(٣٥) فى أن متوسط سكان القرى الصليبية الجديدة بلغ خمسين أسرة أو أكثر ، فإن النتيجة التى وصل إليها الأستاذ رسل Russell تبدو منطقية تمامًا حين يحدد سكان القرية الواحدة بما يتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٢١٠ أشخاص تقريبًا (٣٦).

وكان جميع سكان القرية يعملون فى الحقول الزراعية التابعة للسادة الإقطاعيين ملاك القرى والأراضى ، الذين لم يسكنوا فى تلك القرى بل عاشوا فى قصورهم أو منازلهم بالمدن الصليبية (٣٧).

لم يكن السادة الإقطاعيون يشعرون بالحاجة إلى الذهاب إلى قراهم سوى فى أوقات الحصاد (٣٨). حيث حصلوا على ثلث أو ربع المحصول ، بالإضافة إلى ضريبة إضافية دفعها الفلاحون لهم ثلاث مرات سنويًا (٣٩).

واستغل السادة الإقطاعيون ماقدمه الفلاحون من مزايا عينية ونقدية فى إمداد أنفسهم ، وأتباعهم ، وكذلك فرسان التركوبولى الذين عاشوا بالقرب من قلاع السادة الإقطاعيين بالمؤن الغذائية والأموال(٤٠).

أوجد السيد الإقطاعى للقرية محكمة إقطاعية تابعة له ، كان يقف أمامها الفلاحون الشوام مسلمون ومسيحيون بالإضافة إلى الفلاحين الصليبيين [٤١]. ويمكن اعتبار المحاكم الإقطاعية بمثابة الوعاء القانونى الذى تمكن من خلاله السادة الإقطاعيون من حفظ النظام فى قراهم ، والتى قامت بالفصل فى المنازعات فيما بين السيد الإقطاعى وفلاحيه ، أو بين الفلاحين بعضهم البعض بصرف النظر عن دياناتهم .

وجاء مايمكن تسميته بالنظام الإدارى للقرية بمثابة الوسيلة المثلى للسادة الإقطاعيين الصليبيين من أجل ضمان استمرارية العمليات الزراعية ، فقد استفاد الصليبيون من النظام الإدارى للقرى قبل الغزو الصليبى ، وأضافوا عليه مافرضته الظروف الجديدة من مستجدات ضرورية .

ونتيجة لعدم وجود السادة الإقطاعيين فى القرى . كان لابد لهم من إيجاد وكلاء ينوبون عنهم فى التعامل مع جموع الفلاحين ، ودائمًا ماكانوا يختارون زعماء القرى لقيام بهذه المهمة، وكان يلقب الواحد منهم بالريس Rays [٤٢].

كان الريس فى القرى الخاضعة للحكم الصليبى يتمتع بسلطات واسعة على الفلاحين بوصفه ممثلاً للسيد الإقطاعى ، ووسيطًا بينه وبين الفلاحين .

وبشكل عام كان رؤساء القرى يقومون بمهمة العمدة فى القرية ، بالإضافة إلى حماية محاصيل الفلاحين ، وتقديم نسبة ثلث أو ربع المحاصيل ، بالإضافة إلى إيرادات احتكار الطاحونة والفرن للسيد الإقطاعى ، فضلاً عن الإشراف على كافة أنواع الضرائب التى يتقرر فرضها على الفلاحين ، كما كان يقود الفلاحين فى زراعة الحقول ، حيث تم تكليفه بالإشراف على العملية الزراعية للقرية [٤٣]، وفى بعض الأحيان كان الريس يتولى تمثيل السيد الإقطاعى فى عدة قرى ، إلا أن ذلك لم يكن يمثل قاعدة عامة .

ونظراً للتميز الاجتماعى والإدارى للريس ، كان لابد له من الحصول على نصيب أكبر من نصيب أى فلاح آخر من الأراضى الزراعية ، بالإضافة إلى منزل واسع ملائم لواجباته الاجتماعية [٤٤]. كما امتلك معظم رؤساء القرى العديد من مزارع الزيتون والكروم مثلما حدث مع ريس قرية Turaفى لوردية صور الذى امتلك - بالاشتراك مع كبير أساقفة صور - عدة غابات من أشجار الزيتون والكروم بالإضافة إلى ٠,١ من الأراضى الصالحة للزراعة ، مما جعل الريس يمتلك غالبًا ضعف ماكان يمتلكه أى فلاح آخر [٤٥].

وبالإضافة إلى الريس ، مثّل الترجمان والكاتب باقى أضلاع المثلث الإدارى الصليبى للقرى ، ولما كان الصليبيون قد ورثوا النظام الإسلامى السابق لإدارة القرى ، فقد استعانوا بالترجمان Dragoman وهو الموظف الذى كان يعمل فى مساعدة القاضى الإسلامى فى القرى العربية فى بلاد الشام قبل الغزو الصليبى (٤٦).

وأحيانًا ماكان الترجمان من طبقة الفرسان ، أو من البورجوازيين ، واعتبرت هذه المهنة فى القرى التابعة للفرسان العلمانيين ذات صبغة إقطاعية ، وفضلاً عما كان يقوم به الترجمان من أمور الترجمة بين السيد الإقطاعى وفلاحى قريته ، فقد كان مسئولاً كذلك عن جمع نصيب السيد الإقطاعى من المحاصيل الزراعية والحفاظ على الأمن ، وتنفيذ أوامر السيد الإقطاعى فى القرى التابعة له (٤٧).

وفى بعض الأحيان كان المترجم مسئولاً عن عمله أمام السلطات الكنسية أو مقدمى الفرق العسكرية الذين يملكون العديد من القرى فى الريف الصليبى . حيث استخدم رجال كنيسة القبر المقدس المترجمين تحت لقب Interpres (٤٨).

على الرغم من أن معظم أسماء المترجمين التى ذكرتها المصادر كانت لاتينية فمن المؤكد وجود العديد من المترجمين من المسيحيين الشوام(٤٩) الذين يعرفون العربية وتعلموا اللغات الأوربية السائدة آنذاك .

وكان الوضع الاجتماعى والاقتصادى للترجمان مميزاً عن باقى الفلاحين ، إذ كان ينبغى على كل فلاح فى القرى التى يشرف عليها أن يدفع له عن كل كاريوكا Carruca ، موديوس Modius واحد من القمح أو الشعير ، بالإضافة إلى حصوله أيضًا على اثنين Manipuli من القمح أو الشعير عن كل Carruca ، وذلك فى القرى القريبة من عكا (٥٠).

وعند الحصاد كان الترجمان يحصل أيضًا على حوالى ٦ مودى Modii من كل ١٠٠ مودى Modii من الحبوب . على الرغم من قلة ناتج المحاصيل فى بعض السنوات .

وكان يمكن للترجمان - عند انتقاله لمباشرة أعماله من قرية إلى أخرى - أن يطلب لنفسه ولحصانه إمداداً ، وإذا مافقد حصانه أثناء الخدمة كان على السيد الإقطاعى أن يدفع له ١٥ بيزنتًا ، أما إذا أراد السيد أن يصطحب الترجمان خارج إقطاعه فكان يجب عليه أن يتكفل بكامل نفقاته (٥١).

وكانت وظيفة الترجمان تورّث وتباع مثل الإقطاع نفسه فى المحكمة العليا ، وذلك بمبلغ كبير يصل أحياناً إلى ٢٥٠ بيزانت (٥٢).

كان الكاتب هو المساعد الثانى للريس (٥٣)، وإذا كان لكل قرية ريس واحد فإن عدد الكتبة الذين عملوا عند السيد الإقطاعى كان كبيراً ، الأمر الذى أوجد نوعين من الكتبة ، النوع الأول هم الكتبة المحليين الذين زاد عددهم فى القرن الثالث عشر ، والنوع الثانى هم الكتبة أو الموثقين الإيطاليين الذين كان السادة الإقطاعيون يستخدمونهم من أجل صياغة عقودهم وامتيازاتهم (٥٤).

وعمل العديد من السكان المحليين فى هذه المهنة فى القرى ، حيث كان الكاتب مسئولاً عن جمع الإيرادات ، كما كان عليه أن يجمع الأشخاص الذين يعيشون فى منطقته عند حدوث نزاع على الحدود ، كما كان عليه أن يعرف جيداً أسماء وممتلكات جميع الفلاحين فى القرية التى يعمل بها (٥٥).

ومن الناحية الاجتماعية كانت هناك طائفة من الكتبة تسمى Scribani لها وضع متميز عن باقى الكتبة ، حيث امتلك العديد منهم وظائف فى الإقطاعات وأصبحوا أعضاء فى المحاكم البورجوازية المحلية (٥٦).

وبخصوص الوضع الاقتصادى للكاتب - وبالتطبيق على قيسارية - فقد امتلك الكاتب بها منزلاً وجرناً وكاروكاً Carruca من أراضى قرية كفر لام Kafr Lam ، وتمتع الكاتب فى هذه القرية وفى خمس عشرة قرية أخرى بإيجارات عينية متنوعة ، بالإضافة إلى ما حصل الكاتب عليه من كميات محددة من بواقى الحصاد فى الأجران ، وأيضًا على بواقى الحبوب التى تسقط من حمولة كل جمل يحمل الحبوب إلى الأجران (٥٧).

أما إذا تجول الكاتب فى أنحاء منطقة قيسارية على سبيل المثال ، فكان يتم تزويده بحصان وبما يلزمه من شعير ومسامير وحديد ، وإذا ما فقد حصانه أثناء عمله كان على السيد الإقطاعى تعويضه عن ذلك (٥٨).

وبعد استعراضنا لوظيفة كل من الترجمان والكاتب فى القرية الصليبية ، وبعد التشابه الكبير فى طبيعة عمل كل منهما ، يمكننا أن نتساءل مع الأستاذين سميل Smail وسميث Smith(٥٩) حول ما إذا كانا شخصًا واحدًا(٦٠).

وبعد الحديث عن السيد الإقطاعي والجهاز الإداري المعاون (الريس - الترجمان - الكاتب) في إدارة شئون القرية التابعة له ، لابد لنا من استعراض أحوال الفلاحين الذين مثلوا الأغلبية العظمى من سكان الريف الصليبي . والحقيقة أن الفلاحين - ونتيجة للنظام الإقطاعي الذي فرضه الصليبيون - لم يكونوا أحراراً ، ولم يكن أي منهم يستطيع أن يمتلك أي شيء، وبالتالي لم يستطيعوا التصرف في الأراضي الزراعية التي كانوا يعملون بها بالبيع أو المنح أو حتى بتوريث العمل بها[٦١] وبدلاً من ذلك كان الفلاحون بمثابة مستأجرين عند السيد الإقطاعي ، مالك الأراضي الزراعية الذي لم يكتف بالحصول على نصيبه من المحاصيل الزراعية ، بل اعتبر الفلاحين ضمن ممتلكاته الشخصية تقريباً .

كان الفلاحون يعانون من حالة الفقر الشديد ، كما كانوا ينتقلون مع ملكية القرية من سيد إقطاعي إلى آخر ، كما لم يستطيعوا الانتقال بإرادتهم من قرية إلي أخرى من أجل كسب رزقهم [٦٢].

واحتفظ الفلاحون في القرى بأسر قليلة العدد ، فكان متوسط أبناء الأسرة يبلغ ثلاثة أبناء أو ابنين[٦٣] وإن تغيرت هذه النسبة من قرية إلى أخرى .

ونظراً للالتزام القوى للفلاحين بالعمل في أملاك السادة الإقطاعيين ، لم تبرز حاجة الآخيرين لاستخدامهم في أعمال السخرة Corvêe ، على الرغم من وجود بعض الإشارات التي تدل على تعسف السادة الإقطاعيين مع الفلاحين واستخدامهم في تلك الأعمال [٦٤].

ولم تغفل مجموعة قوانين مملكة بيت المقدس التشريعات الخاصة بعلاقة السيد الإقطاعي بفلاحيه في الريف الصليبي ، فإذا هرب أحد الفلاحين من الخدمة في أرض سيده ، كان ينبغي على الأخير أن يستعيده ، وأن يدفع مبلغاً يساوي ٢ بيزانت لكل شخص ساعده في استعادة الفلاح [٦٥].

كذلك إذا ما تزوج أحد الفلاحين التابعين للسيد الإقطاعي من إحدى الفلاحات التي تتبع سيداً آخر من دون إذن سيده ، كان على الأخير أن يمنح السيد الإقطاعي للزوجة فلاحة أخرى في نفس السن كبدل عن زوجة فلاحه [٦٦].

أما إذا مات الزوج وعادت الزوجة إلي سيدها الإقطاعي الأول ، فينبغي على السيد الإقطاعي للفلاح أن يستعيد الفلاحة التي كان قد أرسلها للسيد الإقطاعي الآخر مقابل زوجة فلاحه [٦٧].

وإذا تم طلب أحد الفلاحين أو الفلاحات للمثول أمام المحكمة ، كان يجب عليه أو عليها الذهاب فى غضون ثمانية أيام ، أما إذا لم يكن أحدهما فى أرضه فيجب عليه أن يكون بها خلال ١٥ يومًا أما إذا لم يحضر خلال هذه الفترة كان على السيد الإقطاعى إحضاره بالقوة ، أو إحضار من يوجد فى أرضه [٦٨].

وتميز الفلاح بوضع خاص داخل إطار القرية الإقطاعية بالريف الصليبى ، بالمقارنة مع أصحاب المهن الأخرى[٦٩] ، ويعود ذلك إلى الفائدة الاقتصادية للفلاحين لدى السادة الإقطاعيين .

وعلى الرغم من هرب معظم الفلاحين المسلمين من الريف نتيجة للغزو الصليبى ، ونتيجة لكثافتهم الكبيرة فى قرى الشام ، فقد احتفظوا بكثرتهم العددية ، وخاصة فى القرى المتاخمة للممتلكات الإسلامية ، وحول المدن الكبرى داخل نسيج المستعمرات الصليبية مثل عكا[٧٠] ، ونابلس[٧١]. وشاركهم فى زراعة أراضى الريف الصليبى العديد من فلاحى الشام المسيحيين، كالموارنة فى قرى طرابلس[٧٢] والأرمن فى الأراضى الزراعية حول أنطاكية[٧٣] .

من المؤكد أن أحوال الفلاحين المسلمين تحت الحكم الصليبى كانت مترديه بشكل عام[٧٤] ، مع بعض الاستثناءات النادرة ، من ذلك مايذكره ابن جبير عن فلاحى تبنين ، وعن أفضلية وضعهم بالمقارنة مع فلاحى المناطق الإسلامية المجاورة[٧٥] . على أنه ربما يرجع هذا إلى كون جميع فلاحى تبنين من المسلمين وإلى حاجة الصليبيين إلى الاعتماد عليهم بشكل كلى فى هذه المنطقة[٧٦] .

ويمكننا أن نذكر – وكنتيجة حتمية للنظام الإقطاعى – أن الفلاحين كانوا فى أدنى درجات السلم الإقطاعى ، ففى حين كان ملك بيت المقدس هو السيد الإقطاعى الأكبر لجميع الأراضى التابعة لمملكته ، وكذا كان أمراء ولوردات الإمارات الصليبية الأخرى (الرها – أنطاكية – طرابلس) الذين امتلكوا العديد من الإقطاعات التى امتلأت بالقرى التى عمل فيها الفلاحون بشكل دائم ، وهكذا كان لابد أن يقوم النظام الإقطاعى من أساسه على عاتق الفلاحين البؤساء ، الذين أجبروا – بجانب العمل اليومى فى الحقول – على دفع العديد من الضرائب العينية والنقدية لأسيادهم الإقطاعيين ، حيث قاموا بتسليمهم $\frac{١}{٣}$ أو $\frac{١}{٤}$ المحصول بمقتضى ضريبة تسمى Crragium (ويبدو أنها تحريف لضريبة الخراج الإسلامية) ، بالإضافة إلى ذلك قام الفلاحون بتقديم هدايا إجبارية للسادة الإقطاعيين ثلاث مرات سنويًا (فى

الكريسماس – بداية الصوم الكبير – فى عيد الفصح) وكانت هذه الضريبة تسمى Xenia ، حيث قدم الفلاحون من خلالها الدجاج والبيض والجبن والأخشاب (٧٧). بالإضافة إلى عدد من البيزنتات الذهبية ، اختلف من مكان إلى آخر .

وعندما يتم جلب الحبوب من الحقول إلى أجران الدرس ، كان يجرى تقسيمها إلى أكوام حسب نصيب السيد الإقطاعى والفلاحين ، أما إذا كانت القرية تنتمى إلى أكثر من إقطاع واحد ، فإن أكوام الحبوب تقسم بين ملاك هذه الإقطاعات والفلاحين (٧٨). بالإضافة إلى ماكان يستولى عليه الجهاز الإدارى المعاون للسادة الإقطاعيين كالريس والترجمان والكاتب ، الذين قاموا بجمع الضرائب ، وتسجيل نوعية المحاصيل وكمياتها (٧٩).

ولم يكتف السادة الإقطاعيون بذلك ، بل قاموا بفرض بعض الضرائب الأخرى على الفلاحين مثل ضريبة Mensuragium فى مقابل حق الانتفاع باستخدام الموازين والمقاييس فى تعاملاتهم التجارية ، بالإضافة إلى فرض ضريبة على الدواجن والمواشى ، وبشكل خاص الضريبة على الماعز والتى بلغت Carouble واحد على كل رأس ، كما كانت هناك ضريبة خفيفة على تربية النحل (٨٠).

بالإضافة إلى ماكان الفلاحون يدفعونه من ضرائب إلى السيد الإقطاعى ، فقد دفعوا أيضًا ضريبة العشر للكنيسة التابعين لها ، على محاصيلهم ، وعلى أي شيء ممكن ، فعلى سبيل المثال فرضت الضريبة على زراعات الكروم ، وعلى الماعز ، وكذلك على مناحل النحل ، وأيضًا على الزيوت التى قاموا باستخراجها من الزيتون أو السمسم ، كما كان على الفلاح أن يحمل ضريبة العشر بنفسه إلى الكنيسة حيث يقدم له الرهبان رغيفًا من الخبز (٨١).

أما الفلاحون المسلمون الذين لم يدفعوا ضريبة العشور للكنيسة بالطبع فقد دفعوا ضريبة الـــرأس (٨٢)، بالإضافة إلى الضرائب المشتركة مع الفلاحين الآخرين مقابل مايقوم السيد الإقطاعى باحتكاره فى القرية كالطاحونة ، والمخبز وغيرهما .

على أية حال فعلى الرغم مما لاقاه الفلاحون فى الريف الصليبى ، فإنهم قاموا بأعمالهم بشكل اعتيادى فى الأراضى الزراعية التى قام الصليبيون بتقسيمها إلى وحدات زراعية عرفت باسم الكاريوكا Carruca(٨٣) والتى انقسمت إلى أكثر من نوع أولها الكاريوكا الرسمى(٨٤) المعتمد من السلطات الصليبية ، وثانيها الكاريوكا غير الرسمى ، والذى استمر

العمل به كنتيجة لتواجد الصليبيين الغزاة فى منطقة زراعية قديمة تعرف العديد من وحدات قياس الأراضى ، منها الفدان العربى الذى كان عبارة عن مساحة من الأرض يستطيع زوج من الثيران حرثها فى يوم واحد ، وكذلك الفدان البيزنطى ، وهو عبارة عن مساحة من الأرض يقوم بزراعتها جماعة من الفلاحين على مدار العام (٨٥).

وتشابهت الكاريوكات الرسمية فى أراضى المستعمرات الصليبية مع المانسس Mansus فى النظام الحقلى للإقطاع فى غرب أوربا (٨٦)، كما جرى استخدامها كوحدة ضرائبية ، حيث يحاسب الفلاح على المحصول الناتج عنها (٨٧).

وإلى جوار الكاريوكات الرسمية ، وغير الرسمية ، استعمل الصليبيون للأراضى الزراعية وحدة تسمى أراتوم Aratum (٨٨)، ولكن على نطاق ضيق للغاية ، كما استعمل الصليبيون أيضًا وحدة قياس للحقول الزراعية تعادل مساحة الفدان العربى تدعى جورنات Jornate (٨٩).

فى حين استعملت الكاريوكا على نطاق واسع فى الأراضى الزراعية التابعة لمملكة بيت المقدس . فإن إمارة طرابلس وجدت بها وحدات قياس أراض تعود إلى أصل بروفنسالى مثل باريليات Parilliate وكذلك وحدات ذات أصل نورمانى مثل كابلاريا Caballaria ، أما إمارة أنطاكية ، فقد استعملت الكاريوكا البيزنطى على نطاق واسع (٩٠).

ويمكن تفسير ذلك فى ضوء وقوع إمارة طرابلس تحت سيطرة الفرسان البروفنساليين ، وبالنسبة لأنطاكية بسبب قربها من ممتلكات الدولة البيزنطية .

على الرغم من التركيز على الكاريوكا الرسمية ، فقد استعملت المقاييس غير الرسمية للأراضى على نطاق واسع من أجل تقسيم الأراضى الزراعية ، وتحديد المحاصيل والزراعات التى يجب زراعتها بها ، وبشكل عام يمكن القول بأن الـ Carruca الرسمى كان هو المقياس الرسمى لجميع الأراضى الزراعية المزروعة بالحبوب أو البقوليات والخضروات . أو حتى مزارع الكروم والزيتون ، على حين استخدمت الوحدات غير الرسمية غالبًا لقياس مزارع الكروم والزيتون فقط (٩١).

لم تكن جميع أراضى الريف الصليبى صالحة للزراعة ، إذ كانت المستنقعات تغطى مساحات واسعة منه ، وبعضها يتميز بتربته الملحية غير الصالحة للزراعة وهى الأراضى التى

عرفت بالأراضى البور Gastina (٩٢)، وهى كلمة استخدمت فى غرب أوربا للدلالة على الأرض غير المزروعة (٩٣)، أما فى المستعمرات الصليبية فقد جرى استخدام هذه الكلمة للتعبير عن الأراضى المحيطة بالقرى والتى كانت ضمن ملحقاتها حيث استخدمت كمرعى لماشية القرية ، وكذلك عن الأراضى التى جرى استصلاحها ، وأمكن زراعتها عن طريق الفلاحين الذين عاشوا فى مستوطنات مؤقتة(٩٤).

وكان أحد أسباب تكون الأراضى البور Gastina هو هجرة المجتمع السكانى السابق لها إلى إقليم أكثر اتساعًا ، تاركًا وراءه المستوطنات المهجورة والخربة ، ولهذا كان اسمها العربى " الخربة " Al-Khirbat (٩٥).

وغالبًا ماحملت الأراضى البور أسماءها الأصلية العربية ، كما كان يمكن استئجار أحد أجزائها الصالحة للاستغلال(٩٦)، ونادراً ماكان يحدث هذا بسبب عدم صلاحيتها للزراعة المكثفة ، ولوجود العديد من الثعابين بها (٩٧).

ويمكن الاستنتاج أيضًا أن السبب الحربى قد لعب دوراً كبيراً ، فى تكوين الأراضى البور ، وبشكل خاص فى الريف الصليبى المتاخم للمناطق الإسلامية وذلك بفضل الهجمات الإسلامية المتكررة .

ولايجب أن نغفل أن الصليبيين جاءوا إلى منطقة تمرس شعبها بالزراعة منذ آلاف السنين ، الأمر الذى لابد وأن أفرز تأثراً صليبيًا بأساليب الزراعة فى بلاد الشام .

اعتمدت الزراعة فى الشام على مياة الأمطار ، فعندما يهطل المطر فى فصل الخريف يبدأ الفلاحون فى حرث الأراضى الزراعية وبذرها بالحبوب ، ثم يعاد تغطية البذور بالتراب حتى لاتلتقطها الطيور ، وعندما يهطل المطر ثانية يبدأ النبات فى البروز على سطح التربة ، ويستمر نمو الزراعات إلى حين وقت الحصاد بعد نهاية شهر أبريل (٩٨).

واعتمدت الأراضى الزراعية السهلية فى بلاد الشام أيضًا على الرى من مياه الأنهار والعيون ، وتميزت بإنتاجها الوفير من الغلات الزراعية مقارنة بالأراضى التى يرويها المطر ، ولهذا السبب فإنها عرفت بقيمتها المادية العالية (٩٩).

كان فلاحو الشام يتبعون دورة زراعية تعتمد على نظام الحقلين ، فكان الفلاح يقوم بتقسيم أراضيه الزراعية إلى قسمين ، يزرع القسم الأول ، ويتعهد القسم الثانى بالحرث الجيد – لكى

تصل الشمس إلى باطن الأرض - ثم يزرعه بعد ذلك ، ويريح القسم الأول الذى تمت زراعته أولاً (١٠٠).

ويختلف المؤرخون ، فى تحديد الدورة الزراعية التى اتبعها الصليبيون ، فيذكر البعض(١٠١) أنهم استخدموا نظام الحقول الثلاثة (١٠٢)، بينما يذكر البعض الآخر(١٠٣) أن الصليبيون قد استخدموا نظام الحقلين فى العملية الزراعية .

ويقدم الأستاذ Prawer(١٠٤) الجدول التالى كإشارة أولية للنظام الزراعى الذى اتبعه الصليبيون :

السنة	الفصل	الحقل الأول	الحقل الثانى
السنة الأولى	الشتاء	محاصيل شتوية	نباتات بقولية / محروث بدون زراعة
	الربيع/ الصيف	محروث بدون زراعة	محروث بدون زراعة / محاصيل صيفية
السنة الثانية	الشتاء	نباتات بقولية / محروث بدون زراعة	محاصيل شتوية
	الربيع / الصيف	محروث بدون زراعة/محاصيل صيفية	محروث بدون زراعة

ولضمان سير العمليات الزراعية ، كان الريس ومساعدوه يناقشون الأمور الزراعية مع كبار الفلاحين ، حيث يتم تحديد الأراضى التى سيتم زراعتها ، والأخرى التى ستترك محروثة بدون زراعة (١٠٥).

قبل بذر البذور فى الحقول ، كان يجرى حرثها عن طريق المحراث الذى استعمل بشكل واسع ، والذى تكوّن من هيكل خشبى ، ومقبض ، وسكين حديدية ويجر بصعوبة فى الأرض ، وكان الغرض الرئيسى له أن يقطع الطبقة العليا للأرض ، حتى يعد التربة للزراعة (١٠٦).

واختلفت كمية البذور التى قام الفلاحون ببذرها فى الحقول ، حسب نوعية الكاريوكات وحسب خصوبة التربة ، فعلى سبيل المثال بالقرب من صور كانت كمية البذور التى يتم بذرها فى الكاريوكا الرسمى الواحد هى ٩ Modii(١٠٧) وبالقرب من عسقلان كان يتم بذر ١٢ مودى Modii من الحبوب فى الكاريوكا الواحدة (١٠٨)، أما فى الحقول القريبة من بيروت فكان يتم بذر حوالى ١٠ مودى Modii فى الكاريوكا الواحد (١٠٩). وبالنسبة لبذور النباتات البقولية فكان يتم بذر موديوس واحد لكل كاريوكا(١١٠) فى الحقول القريبة من مدينة صور .

وبالنسبة لكمية البذور ، فكان يجرى قياسها عن طريق الموديوس Modius الملكى فى الحقول القريبة من عكا ، على الرغم من وجود الموديوس Modius البندقى الذى ظهر تحت اسم Modius domini Accon (١١١). وكان يساوى موديوس عكا الملكى خمس مرات .

كذلك وجدت الغرارة ، حيث يذكر الأستاذ كاهن Cahen أنه فى الحقول القريبة من بيروت كان يجرى بذر ٤ غرارات Ghiraras من الحبوب لكل كاريوكا (١١٢)، وفى ضوء معرفتنا السابقة عن بذر ١٠ مودى Modii من الحبوب لكل كاريوكا ، بالقرب من بيروت ، يمكن الاستنتاج بأن غرارة الحبوب كانت تساوى ٢,٥ مودى Modii .

كما وجدت أيضًا موازين تسمى Carra فى الرملة ، وهى تساوى ضعف Carra بيروت(١١٣)، ويمكننا أن نعتقد أن هذا يعني وجود وحدة " الجرة " كأحد الموازين بوصفها أقل من الغرارة .

وكان السيد الإقطاعى هو الذى يمد الفلاحين بالبذور اللازمة للزراعة ، وفى مقابل ذلك كان يقدم له الفلاحون دجاجة واحدة عن كل كاريوكا (١١٤).

وإذا جاز لنا أن نتحدث عن طريقة تخصيب التربة فى تلك الفترة ، فنذكر أن النظام الوحيد للتخصيب فى القرن الثالث عشر ، كان عن طريق استخدام السماد الحيوانى ، الذى كان يعتمد على الحيوانات والمواشى الموجودة (١١٥) ، بالإضافة إلى أن الأراضى التى شهدت أحداث المعارك ، وامتلأت بالبقايا البشرية والحيوانية ، كانت أكثر خصوبة من الناحية الزراعية(١١٦).

نستمد معلوماتنا عن الحصاد من قرية البترون ، حيث خصص لزراعة الجزء البندقى منها ويبلغ خمسة كاريوكات ، ١٢ مودى Modii من الحبوب ، و ٣ مودى Modii من النباتات البقولية ، وكان حصاد البنادقة طبقًا لتقييم القنصل مارسيليو زورزى Marziglio Zorzi يبلغ ٢٠ مودى Modii من القمح أو الشعير ، ١٠ مودى Modii من النباتات البقولية(١١٧).

ولما كان هذا الرقم يمثل ربع أو ثلث كمية الحصاد فقط ، حيث كانت الثلاثة أرباع أو الثلثين الباقيين من نصيب الفلاحين ، يصبح حصاد ١٢ مودى Modii من الحبوب يبلغ ما بين

٦٠ إلى ٨٠ مودى Modii ، ٣ مودى Modii من النباتات البقولية يبلغ من ٣٠ إلى ٤٠ مودى Modii (١١٨).

وبعد أن يتم جمع الحصاد إلى الأجران ، يجرى تقسيمه إلى أكوام حسب نصيب السيد الإقطاعى أولاً ، ثم أنصبة الريس والترجمان والكاتب والفلاحين بعد ذلك (١١٩). وكان الفلاحون فى أجران الدرس يفصلون القش عن الحبوب ، ثم ينزعون لحاء الحبوب ، ويقومون بتخبئتها فى كهوف تحت الأرض خوفًا عليها من غارات المسلمين (١٢٠).

وبعد امتلاء مخازن الغلال باحتياجات العام من الحبوب والبذور التى تحتاجها زراعة العام القادم ، تدفع السلطات الصليبية مع السادة الإقطاعيين بالإنتاج الفائض إلى أسواق المدن(١٢١).

ونتيجة لحالة التعايش بين الصليبيين ودمشق – قبل خضوعها لنور الدين محمود – اقتسم الصليبيون مع المسلمين – حصاد بعض الأراضى الزراعية المتاخمة لحدودهما المشتركة ، فيما عرف بعملية المقاسمة من ذلك ماحدث عام ٥٠٢ هـ / ١١٠٩م من اتفاق الملك بلدوين مع ظهير الدين طغتكين على اقتسام محصول أرض السواد وجبل عوف ، بحيث يكون الثلث لظهير الدين ، والثلث للملك الصليبى ، والثلث الأخير لفلاحى المنطقة (١٢٢).

كما اتفق طغتكين أمير دمشق مع برتراند Bertrand مع أمير طرابلس (١١٠٨-١١١٣م) على أن يحصل الأخير على ثلث حصاد أراضى البقاع الزراعية وذلك عام ١١١٠م ، الأمر الذى تكرر فى العام التالى مباشرة لدى اتفاق طغتكين مع الملك بلدوين – الذى بدأ فى مهاجمة أراضى البقاع – يحصل بؤداه الأخير على ثلث حصاد البقاع ، فى حين يحصل طغتكين على الثلث الثانى ، بينما يحصل الفلاحون المسلمون الذين يعملون فى هذه الحقول على الثلث الأخير (١٢٣).

ونتيجة لاعتماد الصليبيين على الفلاحين المسلمين فى قرى بانياس ، جرى اقتسام الحصاد فى العام ١١٨٤م مناصفة بينهما (١٢٤)، وبلغ التعاون فى هذه المنطقة حداً جعل المواشى التابعة للجميع تمارس رعيها بحرية تامة فى المنطقة ، بل إن فلاحى تبنين بالقرب من عكا – وعلى الرغم من دفعهم لضريبة الرأس المعتادة – كانوا يقتسمون حصاد الأراضى الزراعية التى يعملون بها مع الصليبيين (١٢٥).

وفى القرن الثالث عشر عقدت بعض الاتفاقيات بين المماليك والصليبيين ، من ذلك الهدنة التى تمت بين بيبرس البندقدارى ، ومقدم الاسبتارية بحصن الأكراد والمرقب ٦٦٥هـ/١٢٦٦م،

والتى كان أحد شروطها ينص على اقتسام غلات مناطق التماس بينهما بالقرب من نهر العاصى [١٢٦].

كذلك الهدنة التى عقدت بين الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦هـ / ١٢٦٠ - ١٢٧٧م) وولده السعيد وبين فرسان الاسبتارية فى قلعة اللد ٦٦٩ هـ / ١٢٧١م والتى اقتسم المسلمون والصليبيون من خلالها حصاد الأراضى الزراعية القريبة من اللد بمقدار النصف لكل منهما [١٢٧].

امتلك البنادقة ثمانين قرية حول مدينة صور [١٢٨] حيث امتدت الأراضى الزراعية للقوميون البندقى من ساحل البحر إلى مرتفعات المدينة . وتركزت فيها زراعات قصب السكر، وأشجار الزيتون والكروم ، والعديد من البساتين . ومثلت القرى السابقة نصيب البنادقة من ممتلكات مدينة صور ، حيث حصلوا على الثلث مقابل حصول الملك الصليبى على الثلثين ، حسب اتفاقية Pactum Warmundi سنة ١١٢٣م [١٢٩]. ولم يقم القوميون البندقى بإدارة هذه القرى بشكل مباشر ، بل بالاشتراك مع بعض العائلات البندقية التى استوطنت المنطقة مثل عائلات بنتالون Pantaleon ، كونتارينى Contreni فى القرن الثانى عشر ، بالإضافة إلى عائلة جوردانز Jourdains فى القرن الثالث عشر [١٣٠].

واستخدم الإقطاعيون البنادقة رؤساء للقرى عرفوا بالجستالديو Gastaldio وكانت مهمتهم تتشابه مع مهام الريس فى القرى التابعة للملك الصليبى [١٣١].

كما كان البنادقة يقدمون البذور للفلاحين واحتفظوا أيضاً لأنفسهم بثلث المحصول أو ربعه، واعتاد فلاحوهم تقديم الهدايا Xinae لهم ثلاث مرات فى العام [١٣٢].

ويبدو أن البنادقة أجبروا الفلاحين على العمل بأسلوب السخرة Corvée على أساس عمل يوم واحد عن كل كاريوكا يتم زراعتها ، وخاصة فى زراعات قصب السكر ، وفى إجبار الفلاحين على نقل أنصبة البنادقة من القرى إلى مخازن الحبوب فى القوميون ، وكذلك على الإشراف على نظام الرى الرى المرتبط بقناة رأس العين [١٣٣].

ونتيجة لتداخل الكنيسة فى النظام الإقطاعى فى المستعمرات الصليبية فى بلاد الام ، منح الملوك الصليبيون العديد من الأراضى الزراعية للمؤسسات الكنسية ، من ذلك ماقدمه الملك بلدوين الأول من مزارع الكروم حول مدينة بيت المقدس - والتى كانت ضمن أملاكه الخاصة - إلى كنيسة المهد فى بيت لحم [١٣٤]. الأمر الذى أثار عليه رجال كنيسة القيامة .

وتركزت الأملاك الزراعية للكنائس والأديرة حول المراكز الكنسية والديرية ، ٢٠٣وتوافقت مع الأماكن المقدسة المعتادة ، مثل القدس ، وبيت لحم ، وجبل طابور Tabor(١٣٥).

اهتم رجال الدين بالزراعة فى إقطاعاتهم ، وعملوا على تطويرها بحيث حاكت النظام الزراعى للسادة الصليبيين العلمانيين ، فاتبعوا نفس نظام القطع الزراعية (الكاريوكات)، وشقوا القنوات لتسهيل عملية الرى(١٣٦) ، بل أنهم أنشأوا الأبراج من أجل حماية الأراضى الزراعية والعاملين بها(١٣٧).

وعن طريق استخدام نفس الدورة الزراعية السابقة ، توسع رجال الدين اللاتين فى زراعة أشجار الكروم والزيتون والحبوب والخضروات ، من ذلك تنظيمهم زراعة أراضى مستوطنة البيرة Mahumaria وراماتيس Ramatha (١٣٨). وقام رجال الدين اللاتين بفرض الضرائب على الأراضى التى زرعت بالقمح والخضروات (١٣٩)، ويبدو أن الفلاحين دفعوا ربع أو ثلث المحصول كما جرت العادة فى الأراضى الزراعية التابعة للسادة العلمانيين ، كما أنه من المرجح أن رجال الدين لم يقوموا بفرض الضرائب على النباتات والأعشاب الطبية (١٤٠).

وتمتعت المؤسسات الكنسية بالكثير من إقطاعات الأراضى ، وكانت إيراداتها وعشورها تفى باحتياجات الكنيسة (١٤١).

سبق القول بخصوبة الأراضى الزراعية لبلاد الشام منذ ماقبل الاستيطان الصليبى ، الأمر الذى أوجد زراعات متعددة امتلأت بها السهول الساحلية ، ووادى الأردن ، ونتيجة للحروب المتكررة مع المسلمين اختفت بعض الزراعات وحلت محلها زراعات القمح والشعير (١٤٢).

والحقيقة أن زراعات الحبوب ، كانت أهم الأنشطة الزراعية للصليبيين وذلك لإمدادهم بالمواد الغذائية الحقيقية التى يحتاجونها بشكل دائم لمجابهة الهجمات الإسلامية المضادة ، والتى لم تتوقف ، ولذلك زرعت السهول القريبة من مدن أنطاكية وطرابلس وصور ، وطبرية والجليل (١٤٣)بالحبوب .

وعلى الرغم من قلة المياة حول بيت المقدس ، فقد زرع الصليبيون القمح والشعير فى الأراضى الصخرية حول المدينة ، ويقول الراهب دانيال Danial(١٤٤) الذى زار هذه المنطقة ١١٠٧/١١٠٦م إنه بوسع الإنسان أن يقوم ببذر بوشل Bushel(١٤٥) من القمح ، فيكون الناتج محصولاً يعادل ٩٠ أو ١٠٠ مرة كمية البذور التى سبق بذرها ، مما يشى بخصوبة أراض قرى ماحول مدينة بيت المقدس .

كما قام الصليبيون بزراعة القمح والشعير بكثافة فى أراضى نابلس ، ووادى عربة Judea[١٤٦] ، كذلك كانت بيسان غنية بالحبوب والغلال التى تركها خلفهم الصليبيون لدى هجوم صلاح الدين على المدينة ٥٧٩هـ / ١١٨٤م [١٤٧].

على أن مخازن الغلال الكبرى بالنسبة للمملكة الصليبية - وللمسلمى مدينة دمشق أيضًا - كانت فى أراضى السواد التى اشتهرت بخصوبتها الشديدة ، وملاءمتها لزراعة القمح والشعير، كما زرعت الحبوب أيضًا حول عسقلان وغزة[١٤٨] ، وقلعة الشوبك [١٤٩].

وزرع الصليبيون أيضًا نبات الذرة فى وديان إقليم وادى عربة Judea[١٥٠] ، وحول قلعة الشوبك[١٥١].

وعلى الرغم من انتعاش زراعة الأرز فى إقليم بيسان وعلى ضفاف نهر الأردن[١٥٢] فإن الإنتاج الصليبى من الأرز كان متدهورًا[١٥٣] ، ويبدو أن الفلاحين الصليبيين لم يقوموا بزراعته .

كان جميع السكان الصليبيين يعتمدون على الحبوب كمصدر أساسى لإمداداتهم الغذائية ، إلا أنهم عانوا من الفجوة التى حدثت بين إنتاج الحبوب والزيادة المطردة للسكان ، والحاجة المستمرة إلى تخزين الحبوب كإجراء احتياطى لازم لمجابهة الهجمات الإسلامية المضادة ، الأمر الذى دفعهم إلى استيراد الحبوب من المناطق الإسلامية المجاورة[١٥٤] ، ومن القسطنطينية وأرمينيا ، وقبرص وصقلية [١٥٥].

يمكن القول بأن النقص فى إنتاج الحبوب فى المستعمرات الصليبية كان نتيجة حتمية للوضع الجيوبوليتيكى النادر للكيان الصليبى من جهة ، ومن جهة أخرى كان نتيجة لطغيان النشاط التجارى على النشاط الزراعى بكل عام ، بالإضافة إلى احتياج زراعة الحبوب إلى العديد من العمالة البشرية اللازمة للحصاد ، وهو الأمر الذى لم يوفره الفلاحون الصليبيون نتيجة النقص المتزايد فى أعدادهم ، ونتيجة للغارات الإسلامية التى أسفرت عن حرق العديد من الحقول ، ومخازن الغلال ، واتباع صلاح الدين لسياسة الأرض المحروقة [١٥٦]، علاوة على النقص الحاد فى الأراضى الزراعية للصليبيين بعد الانتصار الحاسم فى حطين ١١٨٧م .

وقام الصليبيون بزراعة البقوليات مثل الفول والعدس والبسلة ، والتى لعبت دورًا هامًا فى إطعام السكان[١٥٧] ، وخاصة لكونها تعطى محصولاً مضاعفًا ، كذلك وجدت نباتات الفاصوليا والبازلاء فى وادى Jezreel مع العدس والحمص [١٥٨].

كما زرع السمسم كمحصول صيفى ، موازنًا للمحاصيل الزراعية - ومساعدًا على وجود الدورة الزراعية - واستخرج منه زيت السمسم اللازم للطعام [١٥٩].

وانتشرت زراعة الخضروات بإقليم الجليل ، وكانت صفد والناصرة من أهم البلاد التى تخصصت فى زراعتها [١٦٠] و اشتملت الخضروات على نباتات الخيار ، البصل ، الثوم [١٦١].

وحينما استقر الصليبيون بالشام ، وجدوا زراعات قصب السكر الكثيفة حول مدن طرابلس [١٦٢]، وصيدا ، وصور ، وبطول وادى الأردن ، وأريحا ، وكذلك بطول السواحل الجنوبية لأنطاكية .

ويلاحظ أحد مؤرخى الحملة الصليبية الأولى [١٦٣] وجود زراعات قصب السكر بوفرة على الطريق مابين أنطاكية وبيت المقدس ، الأمر الذى دعا الجموع الصليبية إلى الاعتماد عليه كغذاء أساسى إبّان زحفهم نحو المدينة .

ونظرًا لاحتياج زراعات قصب السكر إلى المياه الغزيرة ، فقد ركز الصليبيون زراعته فى سهل مدينة صور حيث مياه قناة رأس العين ، وكذلك فى وادى نهر الأردن ، وطبرية وأريحا [١٦٤].

كما تذكر المصادر الإسلامية وجود زراعات القصب بالقرب من عسقلان ويافا والرملة . حيث اختبأ بداخلها الملك بلدوين الأول بعد الهزيمة من الجيش المصرى سنة ١١٠٢م [١٦٥] . ويحدثنا الراهب بوركارد Burchard عن كيفية زراعة قصب السكر ، فيذكر أن القصب يقطع إلى عقل أو أجزاء صغيرة ، ثم تزرع هذه الأجزاء فى أراض رطبة ومبتلة بالماء فى فصل الربيع، حيث يتم حصاده فى شهر فبراير من العام التالى [١٦٦]، وكان يؤخذ إلى المعاصر للحصول على العصير ولاستخراج السكر منه .

ونظرًا لشهرة أراضى الشام بزراعة القطن [١٦٧]، فقد اهتم الصليبيون به ، وخاصة لأهميته فى صناعة المنسوجات ، وكانت زراعاته تتمركز فى شمال الشام حول أنطاكية ووادى نهر العاصى [١٦٨] ، وكذلك بالقرب من صور [١٦٩].

كذلك يذكر الراهب بوركارد وجود زراعة القطن بالمستعمرات الصليبية ويصف النبات بأنه " على شكل شجيرات يبلغ الواحدة منها إلى ركبة الرجل " [١٧٠].

وتعتبر مزارع الزيتون الأكثر انتشاراً فى بلاد الشام ، حيث تركزت حول مدينة بيت المقدس، وفى وادى عربة (١٧١)، وكذلك حول مدينة طرابلس ، وعكا ، وطبرية ، وبجوار حصن الكرك(١٧٢) . كما وجدت نباتات الزيتون فى سبسطة Sebeste (١٧٣).

على أن مدينة نابلس كانت الأكثر شهرة بأشجار الزيتون(١٧٤)، وبشكل عام تركزت أشجار الزيتون فى المناطق المحيطة بجميع مدن فلسطين ، ولكى نعرف عدد أشجار إحدى مزارع الزيتون فى صور ، وبالتحديد فى قرية البترون ، فقد وجد بها ٢٠٤٠ شجرة زيتون تابعة لأسقف صور ، حيث تدر كل مجموعة تتكون من ٧ أو ٨ أشجار عائداً سنويًا قدره بيزانت واحد(١٧٥).

واشتهرت أراضى الشام بزراعات الكروم ، الأمر الذى حافظ عليه الصليبيون لإمدادهم بالنبيذ فقاموا بزراعة العديد من مزارع الكروم فى المناطق المجاورة لمدينة بيت المقدس ، وفى سهل وقرى عكا ، وبالقرب من طرابلس ، بيروت ، صيدا ، وصور (١٧٦). كذلك وجدت مزارع الكروم بجوار قلعة الشوبك(١٧٧) وفى منطقة أريحا وسبسطية (١٧٨).

ونظراً للتربة الرملية لحقول عسقلان ، ولكونها غير صالحة للزراعة التقليدية قام الصليبيون بزراعتها بأشجار الكروم (١٧٩). كذلك وجدت زراعات الكروم فى طبرية ، ووادى عربة(١٨٠).

ومن الواضح أن الكنائس قد أبدت اهتمامًا كبيراً للغاية بزراعات الكروم ، حيث أشرف رجال الدين مباشرة على العمليات الزراعية ، وأدركوا أن الحقول التى تزرع بالكروم حديثًا تدر محصولاً ضعيفًا عن أشجار الكروم القديمة ، مما أدى بهم إلى فرض نسب مختلفة من الضرائب على الأراضى التى زرعت بالكروم (١٨١).

وجد الصليبيون العديد من أشجار النخيل فى المدن الفلسطينية ، وبخاصة فى أريحا ، وحول بيت المقدس ، وحيفا ، ويافا (١٨٢).

كما وجدت أشجار التين فى الرملة وفى بيت المقدس ، وبالقرب من جبل الزيتون ، وعلى جبل طابور Tabor وكذلك فى إقليم Judea وفى نابلس وكذلك فى صفد ومعرة النعمان(١٨٣).

عرف الصليبيون الموز وأسموه تفاح الجنة ، حيث وجد فى بيت المقدس ، وفى أريحا(١٨٤)، كما عرفوا التفاح والليمون والبرتقال ، واعتاد السكان الشوام حفظ هذه الفواكه فى صورة

مخللات تضاف إلى موائد الطعام لإكسابه مذاقًا شهيًا[١٨٥]. كما وجدت أيضًا الفواكه الأخرى مثل الخوخ ، والرمان ، والتوت[١٨٦]. وكذلك أشجار الجميز[١٨٧] والخروب[١٨٨] بالقرب من صيدا ، وعلى جبل طابور ، ونابلس ، وعكا .

وقام الصليبيون بتصدير العديد من فواكه بلاد الشام إلى أوربا ، عن طريق المدن الإيطالية ، كما حدث فى مدينة كانوسا Canossa حيث قدم أحد الأثرياء لضيوفه فاكهة جرى استيرادها من المستعمرات الصليبية[١٨٩].

نمت فى حقول بلاد الشام العديد من الأعشاب الطبية ، أو التى استخدمت فى المناسبات لرائحتها العطرية ، من ذلك أعشاب البلسم الذى استخدمه الصليبيون فى الكنائس لرائحته الطيبة[١٩٠]. ويذكر العديد من الرحالة الغربيين وجود العديد من أعشاب البلسم فى أريحا ، وعين جدى[١٩١].

كانت أعشاب البلسم ضمن صادرات مملكة بيت المقدس إلى أوربا[١٩٢]، ونظرًا لاستخدامه فى الاحتفالات الدينية المسيحية فقد أهمل المسلمون زراعته بعد استعادة مناطق زراعته من أيدى الصليبيين .

وكذلك وجد نبات السمار بشكل كبير حول مدينة بيسان[١٩٣]، واستخدم هذا النبات فى صناعة الحصائر ، كما وجد بوادى الأردن نبات النيلة الذى استخدم فى الصباغة[١٩٤].

ونتيجة لقدوم الصليبيين من منطقة متخلفة زراعيًا ، فقد اكتشفوا وجود العديد من النباتات والمحاصيل الزراعية التى لم يكونوا يعرفون عنها شيئًا. وقام الفلاحون الشوام بتعليم الصليبيين أسلوب زراعة هذه المحاصيل الجديدة ، الأمر الذى أدى فى نهاية الأمر إلى انتقال العديد من النباتات والمحاصيل الشامية إلى القارة الأوربية من ذلك الذرة ، الأرز ، السمسم ، الخروب ، الليمون ، البطيخ ، الخوخ ، المشمش ، الكرز ، البلح[١٩٥]، وكذلك قصب السكر .

على أن الأمر الذى لاشك فيه هو تدهور الإنتاج الزراعى للريف الصليبى بعد انتصارات صلاح الدين فى العام ١١٨٧م ومابعدها ، حيث تقلصت مساحة المستعمرات الصليبية إلى الشريط الساحلى ، وسقطت المدن الداخلية فى يده ، الأمر الذى أوجد حالة من الضغط السكانى - إن صح التعبير - على مدن ساحل المتوسط ، مع فقدان الكثير من الأراضى الزراعية الخصبة ، وهو ما أحدث ندرة فى إنتاج الحبوب ، كان أبرز مظاهرها استيراد الغلال من المدن الإسلامية الداخلية ، ومن مدن القسطنطينية ، قبرص ، صقلية ، وكذلك من أرمينيا[١٩٦].

وبجانب الأراضى الزراعية فى المستعمرات الصليبية وجدت العديد من الأماكن الصالحة للرعى ، من ذلك مراعى أرسوف وقيسارية[١٩٧] ، والأراضى الصالحة للرعى بين الرملة ويافا[١٩٨] ، كذلك الأراضى الواقعة بجوار قلعة الكرك ، حيث استوطن البدو والتركمان هذه الأراضى برفقة زوجاتهم وأولادهم وقطعانهم من الأغنام والماشية نظراً لتوافر العشب اللازم للرعى [١٩٩].

وساعدت الأراضى فى وديان Judea و Samaria ، وحول أنطاكية البدو فى القيام برعى الماشية والأغنام والماعز ، حيث دفعوا إيجاراً للسيد الإقطاعى صاحب الأرض الى ترعى قطعانهم فيها [٢٠٠].

وربما فرضت الضريبة المعروفة باسم Paseharium على أراضى المراعى ، وعلى جمع الخشب الذى يستخدم فى التدفئة والبناء من الغابات [٢٠١]. كما فرضت ضريبة على المراعى فى مدينة عكا ، وكانت تدفع على الماعز ، والغنم ، والنحل ، ويبدو أنها كانت تجبى بناءً على عدد ما يملكه الفلاح من الحيوانات [٢٠٢].

وبالنسبة للثروة الحيوانية فى الريف الصليبى ، فيمكن القول إنها تكونت أولاً من الثيران، التى تسهم فى حرث الكاريوكا ، والجمال الى تقوم بنقل المحاصيل من الحقول إلى الأجران ، والأبقار والأغنام والماعز ، من أجل اللبن والجبن ، بالإضافة إلى الدجاج حيث البيض الذى كان يدفع مع الجبن إلى السيد الإقطاعى كهدايا سنوية Xenia [٢٠٣].

وبخلاف ما امتلكه الفلاحون من ثروة حيوانية ، فيبدو أن البدو قد امتلكوا أعداداً كبيرة من الجمال والماشية ، الأمر الذى يقدره بوركارد فى المراعى المجاورة لقلعة الكرك بعدة آلاف من رؤوس الحيوانات [٢٠٤].

ونتيجة للوضع العسكرى الفريد للصليبيين ، فقد اهتموا بتربية الخيول الأوروبية والعربية[٢٠٥] ، إلا أنهم واجهوا صعوبة كبيرة فى العثور على الخيول مما أدى بهم إلى استيرادها من المناطق الإسلامية ، ومن صقلية [٢٠٦].

كذلك اهتم الصليبيون بتربية خلايا النحل ، حيث بيع عسل النحل فى سوق صور[٢٠٧] ، كما جمعوا أسراب الجراد لاستعمالها فى الطعام [٢٠٨].

وبالإضافة إلى الحيوانات المستأنسة ، كان هناك العديد من الحيوانات المتوحشة التى تعيش بالقرب من نهر الأردن ، مثل الأسود ، الدببة ، الثعالب ، الإبل ، الوعول ، الأرانب البرية ، الخنازير ، الظبيان [٢٠٩].

وبعد هذا العرض للأحوال الزراعية فى المستعمرات الصليبية ، يمكن القول - مع الأستاذ بـــراور Prawer - أن جميع السكان الصليبيين كانوا مستهلكين للمواد الغذائية ، اعتماداً على الإمدادات الدائمة من الحبوب ، بدون السيطرة على مصادرها (٢١٠).

ويمكننا أن نلاحظ أن المستعمرات الصليبية - ومنذ الأعوام المبكرة لقيام مملكة بيت المقدس- لم تحقق كفايتها من المواد الغذائية - وخاصة الحبوب عن طريق عمليات الزراعة الداخلية الكثيفة ، التى وقف عائقًا حيالها الهجمات الإسلامية المتكررة على الكيان الصليبى الجديد ، وفرار الفلاحين المسلمين من أراضيهم منذ الأعوام الأولى للغزو الصليبى ، وعدم الكفاية العددية للفلاحين الصليبيين . وتعنى العبارة الأخيرة الكثير ، حيث يذكر أحد الباحثين اليهود(٢١١) أن فشل الصليبيين فى الاستقرار فى المناطق الريفية كان أول الأسباب الرئيسية لضعف بنية المستعمرات الصليبية .

وهو الأمر الذى ظهر واضحًا بعد انتصار صلاح الدين الأيوبى فى حطين ١١٨٧م ، حيث خسر الصليبيون الكثير من المناطق الزراعية الخصبة ، بالإضافة إلى مدن القدس ، نابلس ، طبرية ، الناصرة ، وما يحيط بها من أراضى زراعية .

ونتيجة لازدياد الكثافة السكانية فى المدن الساحلية هربًا من هجمات صلاح الدين ، فقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية الناتجة عن نقص الإمدادات من الحبوب والغلال ، حيث لم يعد الشريط الساحلى الضيق بكاف لإمداد المدن بحاجتها من المواد الغذائية (٢١٢)، الأمر الذى فتح الباب بشدة لاستيراد الحبوب من الأسواق الإسلامية المجاورة ، ومن القسطنطينية ، وأرمينيا ، وقبرص وصقلية (٢١٣).

وإذا ما نظرنا إلى أحوال الأراضى الزراعية فى الشام بشكل عام ، فيمكن القول إن الغزوات التى تعرضت لها هذه الأراضى ، قد حطمت أنظمة الرى المتبعة ، وعجلت بفرار الفلاحين من حقولهم ، كما أن المحاربين الذين قاموا بهذا العمل (السلاجقة - الصليبيون - الأيوبيون - المماليك - المغول) لم يأتوا فى الأصل من بيئة زراعية كالبيئة العربية الإسلامية، بل جاءوا من مناطق أقل من حيث الكفاءة الزراعية (٢١٤).

تميزت بلاد الشام بالعديد من الصناعات منذ ما قبل الغزو الصليبى ، وتراوحت هذه الصناعات مابين اعتمادها على المنتجات الزراعية ، كصناعة المنسوجات وصناعات السكر، والصابون ، والنبيذ ، وعلى المواد الأخرى كصناعات الأقمشة الحريرية ، وصناعات الزجاج والمعادن .

انتشرت صناعة المنسوجات فى معظم مدن الشام مثل دمشق ، حلب ، حماه ، صور ، طرابلس ، بعلبك ، طبرية ، أنطاكية ، منبج ، الرصافة [٢١٥]. كذلك عرفت صناعة الزجاج فى صور والخليل ، والبورسلين والصناعات الخزفية فى صور وكفر طاب ، والصابون فى نابلس ويافا ، أما صناعة الورق فقد اتهرت بها مدن دمشق ، حلب ، طبرية [٢١٦].

ونظراً لقدوم الصليبيين من وسط اقتصادى متخلف ، فقد انتهزوا فرصة استيلائهم على بلاد الشام ، وزادوا من اهتمامهم بالصناعات الشامية من أجل تلبية حاجاتهم المتزايدة فى الاستهلاك ، وفى التصدير ، ونجح الإيطاليون فى نقل بعض الصناعات إلى مدنهم ، الأمر الذى ساهم بعد ذلك فى انتقال هذه الصناعات إلى الغرب الأوربى .

والحقيقة أن الصليبيين لم يستحدثوا أية أساليب صناعية جديدة فى بلاد الشام [٢١٧]، بل يمكن القول إن كل ما أمكنهم عمله - بنجاح - هو امتصاص الصدمة الحضارية التى واجهتهم ، ونجحوا فى إدارة الصناعات الشامية بنفس كفاءتها السابقة ، الأمر الذى لابد وقد ساهم فى تقوية الاقتصاد الصليبى وفى تلبية حاجات السكان .

كانت صناعة المنسوجات من أبرز صناعات بلاد الشام ، وحافظ الصليبيون على استمراريتها ، فاشتهرت مدن صور وطرابلس وأنطاكية ، وطرسوس بالمنسوجات الصوفية الملونة[٢١٨].

كما تطورت صناعة المنسوجات القطنية والكتانية ، وازدادت نسبة المبيعات منها فى أسواق المدن نتيجة لتوافقها مع مناخ الشام . وعلى الرغم من وجود العديد من صناعات الملابس القطنية والكتانية فى معظم مدن الام ، فإن ملابس الكتان المصنوعة فى نابلس حازت شهرة عالية [٢١٩].

وبلغ التأثير الشامى على الذوق الصليبى شأواً كبيراً ، إذ أعجب الصليبيون بالملابس القطنية ، وقاموا بارتدائها على الدوام لمواجهة حرارة الجو وتقليداً للسكان المسلمين ، الأمر الذى جعلهم يوجهون اهتماماً كبيراً لصناعات الأقمشة القطنية والكتانية ، وقاموا بحث الصناع الصليبيين على زيادة صناعة المنسوجات القطنية [٢٢٠]، وتحسين خاماتها ، وتزيينها عن طريق رسم العديد من صور الحيوانات والطيور والأزهار عليها .

ويجب أن نتذكر أن الصليبيين لم يقوموا بتصنيع كامل إنتاج القطن ، بل قاموا بتصدير بعض خاماته[٢٢١] إلى مدن الغرب الأوربى ، وكذلك إلى المدن الإسلامية الداخلية .

ونتيجة وجود مدن صور ، صيدا ، أنطاكية فى نهاية طريق تجارة الحرير[٢٢٢] فقد قامت بدور كبير فى عمليات شحنه عبر موانيها إلى المدن الأوربية شمال المتوسط ، وقامت بها - قبل مجيء الصليبيين - مصانع لنسج الأقمشة ، والملابس الحريرية ، من ذلك ما نذكره عندما نجح الصليبيون فى اقتحام مدينة أنطاكية عام ١٠٩٨م ، حيث وجدوا بها العديد من الأقمشة والمنسوجات والسجاجيد الحريرية [٢٢٣].

فى الوقت الذى قام الصليبيون فيه بتصدير جزء من الحرير الخام[٢٢٤] كانت مدن صور وطرابلس وأنطاكية مراكز لصناعة الملابس الحريرية[٢٢٥] ، التى تم بيعها فى أسواق المدن الصليبية ، كذلك جرى تصديرها إلى الغرب الأوربي ، وبلغ من نشاط صناعات المنسوجات الحريرية فى المستعمرات الصليبية ، أن سكان مدينة طرابلس فى القرن الثالث عشر بلغوا من ١٤ إلى ٢٨ ألفًا ، عمل منهم أربعة آلاف بصناعة الحرير [٢٢٦].

وقام النساجون بإضافة خيوط القطن إلى المنسوجات الحريرية[٢٢٧] ، وهى خطوة نعتقد أن الهدف منها هو محاولة تخفيض سعر الملابس الحريرية بحيث يمكن شراؤها على نطاق واسع . بالإضافة إلى جعل الملابس الحريرية أكثر ملاءمة للمناخ الصيفى الحار فى بلاد الشام .

على الرغم من قيام التجار الإيطاليين باستيراد الأقمشة والملابس من الفلاندر وشامباين ، إلا أن الملابس الصوفية والقطنية والحريرية الشامية - وبفضل جودة صنعها - نجحت فى إثبات وجودها فى أسواق المدن الصليبية .

واقترنت الصباغة بصناعة المنسوجات ، ونظرًا لتوفر نباتات النيلة والفوة والزعفران وكذلك الأرجوان على شواطىء صور[٢٢٨] فقد ازدهرت عمليات صباغة الملابس .

وامتهن العديد من اليهود - بالإضافة إلى الصباغين الشوام - الصباغة فى العديد من المدن الصليبية ، فقد احتكروا صباغة المنسوجات فى مدن اللاذقية وطرابلس ، لكن تركزهم الأساسى كان فى مدينة بيت المقدس حيث عمل حوالى ٢٠٠ من يهود المدينة فى الصباغة ، بينما عمل فى مدينة بيت لحم ١٢ يهوديًا وفى كل من الرملة وعسقلان يهودى واحد فى صباغة المنسوجات [٢٢٩].

ويرجع تركز اليهود فى بيت المقدس بسبب شرائهم احتكار الملك الصليبى لعمليات الصباغة، واستئجارهم مكانًا لمباشرة أعمالهم بشكل مكثف . وكان الصباغون يقومون بنقع

القماش أولاً فى الماء لينكمش ، ثم يجهز لامتصاص الصبغة وبشكل عام كان الصليبيون يفضلون صبغ ملابسهم بالألوان الزاهية (٢٣٠).

كانت صناعة الزجاج أقدم الصناعات بالشام ، واشتهرت مدن صور وعكا وأنطاكية(٢٣١) بجودة صناعاتها الزجاجية ، الأمر الذى استمر إبّان الفترة الصليبية ويعود هذا إلى جودة المواد الأولية التى صنع منها الزجاج (البوتاسيوم المستخلص من الرماد) وكذلك الرمال الناعمة الموجودة على السواحل والأنهار وبالطبع إلى مهارة الصناع الشوام (٢٣٢).

ونتيجة للانتعاش الاقتصادى الذى شهدته المدن الصليبية ، والذى تمثل فى ازدياد ثروتها وارتفاع مستوى المعيشة بها ، فقد بالغت مدن مثل صور ، عكا ، أنطاكية ، طرابلس فى صناعة المواد الترفيّه ، حيث انتشرت صناعة القازات الزجاجية المرصعة بالذهب ، وكذلك الأكواب ، والأوانى الزجاجية والأباريق والشمعدانات والمحابر (٢٣٣)، بالإضافة إلى جميع الأدوات المستخدمة فى الأغراض اليومية .

وبسبب الاتقان الكبير للصناعات الزجاجية فى المستعمرات الصليبية ، قام البنادقة بتقليد الصناع الشوام ، واهتموا بإيجاد صناعات زجاجية بالبندقية ، وهناك تطورت صناعة الزجاج البندقى ، حيث انتشرت إلى أنحاء القارة الأوربية (٢٣٤).

ونتيجة لتقليد البنادقة للصناعات الزجاجية الشامية ، نجحوا فى صناعة المرايا الزجاجية المطلية بغشاء معدنى (٢٣٥)، لتحل محل المرايا البندقية الرديئة ، والتى كانت تصنع من البرونز أو الصلب المصقول .

وللتأكيد على تأثير الصناعات الزجاجية الشامية على صناعة الزجاج فى غرب أوربا ، يذكر أحد المؤرخين المحدثين أن الزجاج الموجود فى كنيسة سان دينيس St. Denis (شمال فرنسا) والذى يعود إلى منتصف القرن الثانى عشر ، أفضل فى نوعيته من أقدم زجاج معروف فى أوربا وهو الموجود فى كاتدرائية لامنس Le Mans (شمال شرقى فرنسا) والذى يعود إلى العام ١٠٩٠م (٢٣٦).

واحتفظ السكر الفلسطينى بجودته ، وشهرته قبل الغزو الصليبى ، فكان يتم تصديره إلى الخارج (٢٣٧)، وعرف الصليبيون السكر لأول مرة فى مدينة طرابلس (٢٣٨)، ويعد السكر من بين أهم المنتجات الشامية التى أدهشت الصليبيين مما جعلهم يوجهون اهتمامهم نحو زراعات قصب السكر ، حيث كان يتم جمع المحصول من الحقول إلى المعاصر (٢٣٩).

ونظراً لاحتياج زراعات قصب السكر إلى المياة الغزيرة ، تمت زراعته فى السهول بالقرب من العيون والجداول ، وخاصة فى سهل مدينة صور ، ومدينة عكا ، ووادى نهر الأردن وأريحا وطبرية ، الأمر الذى يجعلنا نجزم بوجود العديد من معاصر استخراج السكر فى هذه المناطق .

واستخدم الصليبيون السكر كغذاء للسكان ، كما قدم أيضاً فى المستشفيات(٢٤٠) للمساهمة فى علاج المرضى ، كما كان السكر من أهم المنتجات التى تم تصديرها إلى الغرب الأوربى (٢٤١)، الذى اعتمد على المستعمرات الصليبية فى إمداده بالسكر طوال القرنين الثانى عشر والثالث عشر الميلاديين .

وكما انتقلت خبرة الصناع الشوام فى الصناعات الزجاجية إلى البندقية ، قام الإمبراطور فريدريك الثانى بإرسال مجموعة من الخبراء إلى صقلية لإقامة صناعة السكر (٢٤٢)، وهو ما أدى إلى قيام عمليات استخراج السكر بها ، ومن ثم انتقالها إلى القارة الأوربية .

تعتبر أشجار الزيتون من أهم السمات المميزة لأراضى بلاد الشام منذ التاريخ القديم ، وتركزت معظم مدن فلسطين ، مثل مدن عكا وبيت المقدس(٢٤٣) ونابلس وطبرية ، وكذلك حول مدن طرابلس وأنطاكية ، وفى وادى عربة .

وكان الفلاحون الشوام يجمعون الزيتون من الحقول ، ويحملونه إلى معصرة الزيتون ، التى تدار بواسطة الحيوان ، أو بواسطة رجل يسمى " المعصرانى " (٢٤٤).

واهتم الصليبيون بصناعة استخراج زيت الزيتون ، حيث تركزت معاصر الزيتون فى القرى المحيطة بالمدن ، وقاموا باستثماره بشكل جيد(٢٤٥) عن طريق تصديره إلى المدن الإسلامية الداخلية ، أو إلى مدن أوربا .

كانت صناعة الصابون فى بلاد الشام ترتبط بعمليات استخراج زيت الزيتون منذ ما قبل الغزو الصليبى ، حيث اشتهرت مدن مثل أنطاكية ، عكا ، يافا ، طرابلس ، نابلس بصناعة الصابون (٢٤٦)، وإن كانت الأخيرة أكثر الجميع شهرة بصابونها المميز ، ويرجع ذلك بسبب مهارة الصناع وعدم لجوئهم إلى الغش (٢٤٧).

واحتكر الملوك الصليبيون عمليات صناعة الصابون ، فكان محظوراً على أصحاب مصانع الصابون العمل إلا بموافقة الملك لقاء مبلغ مالى (٢٤٨).

وعلى الرغم من هذا ، ونظراً للحاجة الدائمة للصابون ، فإننا نعتقد أن الفلاحين المسلمين، قاموا بتصنيع الصابون(٢٤٩) فى منازلهم من أجل تلبية احتياجاتهم ساعدهم على ذلك سهولة جمع الزيتون وعصره فى معاصر السادة الإقطاعيين بالقرى .

نظراً لانتشار مزارع الكروم حول المدن العربية بالشام منذ ماقبل الغزو الصليبى وجدت صناعات النبيذ ، ونعتقد أن المسيحيين الشوام هم الذين قاموا بعمليات صناعة النبيذ ، مما استلزم منهم شراء معظم محصول العنب من مزارع المسلمين .

وبعد الغزو الصليبى ، اهتمت السلطات الصليبية بصناعات استخراج النبيذ ، من أجل الاستهلاك اليومى للسكان ، ومن أجل استخدامه فى الشعائر الدينية بالكنائس والأديرة(٢٥٠) ، بالإضافة إلى عمليات تصديره إلى غرب أوربا .

واشتهرت معظم المدن الصليبية بصناعة النبيذ من ذلك مدينة بيت لحم وجميع مدن ساحل البحر المتوسط ، وكذلك الجليل ، وسهول مرج بن عامر (٢٥١) ، كذلك عرفت الشوبك(٢٥٢) بوجود صناعة النبيذ بها ، بالإضافة إلى وجود صناعة جيدة للنبيذ فى نابلس (٢٥٣).

ومثلت صناعات النبيذ فى المستعمرات الصليبية إحدى الموارد الثابتة للدخل العام(٢٥٤) وعمل الصناع الشوام المسيحيون مع الصليبيين فى هذه الصناعة ، وكان نبيذ المستعمرات الصليبية من النوع الجيد ، إلا أن بعض الأماكن تميزت بنبيذها الممتاز مثل قلعة أنفه Nephin التابعة لمدينة أنطاكية ، وقرية Bezek القريبة من بيت لحم (٢٥٥).

واهتم رجال الدين فى المؤسسات الكنسية بصناعة النبيذ فى الإقطاعات التى تم الحصول عليها فى مملكة بيت المقدس (٢٥٦)، نظراً للحاجة إليه فى إقامة الشعائر الدينية .

استمر تصدير النبيذ الشامى إلى أوربا بعد انتهاء السيطرة الصليبية ، حيث بلغت إحدى شحنات النبيذ الطرابلسى على متن إحدى السفن الجنوية حوالى عشرة أطنان من النبيذ(٢٥٧)، ولاشك أن وجود هذه الكمية الهائلة من النبيذ على متن سفينة واحدة يثبت مدى جودة النبيذ الشامى ، وتفوقه على النبيذ الأوربى ، بالإضافة إلى التعبير عن مدى حجم الصادرات من النبيذ إلى الموانئ الأوربية .

وجد معدن الحديد فى جبال بيروت(٢٥٨)، الأمر الذى لابد وقد استغله المسلمون فى صناعة الأسلحة والأدوات الحديدية ، وإبّان الفترة الصليبية استخدمه الصليبيون فى صناعة الأسلحة والدروع بشكل مكثف نظراً للظروف العسكرية المحيطة بالمستعمرات الصليبية ، الأمر الذى لابد وقد استحوذ على كل خام الحديد ، فلم يجر تصديره إلى الغرب .

كذلك استخدم الصليبيون الحدادين(٢٥٩) فى صناعة الأبواب والخزنات الحديدية ، وأيضاً فى تزيين المنازل ، وصناعة المحاريث اللازمة للزراعة .

واشتهرت مدينة قيسارية بالصناعات النحاسية(٢٦٠) ، التى تمثلت فى إنتاج أوانى الطهى، وكذلك فى عمل الموازين والمكاييل (باستخدام عنصر الحديد مع النحاس) .

كما ازدهرت صناعة الحلى وأدوات الزينة من الذهب والفضة والأحجار الكريمة ، حيث بدأ الصائغون الشوام واللاتين فى تلبية احتياجات أثرياء المجتمع الصليبى ، وكذلك احتياجات الكنائس ، وانتعشت صناعة المشغولات الذهبية بشكل خاص ، وبلغت أهميتها مبلغًا كبيراً بعد أن خضعت للفحص من قبل الملك الصليبى ، كما جرى تنظيم مهنة الصائغين فى شوارع خاصة بهم ، من ذلك الشارع الخاص بتجارة المصوغات فى سوق بيت المقدس (٢٦١).

وفى مجتمع يعيش سكانه الحقيقيون أزمة اقتصادية شبه دائمة ، كانت المشغولات الذهبية من نصيب التجار الإيطاليين ، والأمراء الصليبيين وبعض أفراد الطبقة البورجوازية .

وفى بعض المدن ذات الصبغة الدينية ، مثل بيت المقدس ، بيت لحم ، الناصرة ، كان الحجاج الصليبيون يشترون الهدايا التذكارية من الصدف الذى تصنع منه الصناديق الصغيرة الخاصة بأدوات الزينة والمسابح والصلبان (٢٦٢).

وعلى الرغم من بساطة هذه المشغولات اليدوية ، كان الحجاج يهتمون بشرائها والعودة بها إلى بلادهم كتذكار من الأرض المقدسة ، الأمر الذى شجع الصناع اليدويين على استغلال المكانة المقدسة للمدن الدينية فى صناعة التذكارات ذات الدلالة الدينية ، كالصلبان ، والقناديل ، والتماثيل الدينية الصغيرة ، والكتب المقدسة المرصعة بالذهب والعاج .

وبشكل عام يمكن القول بأن الصناعات التى شهدتها المستعمرات الصليبية فى بلاد الشام قد ساهمت فى انتعاش الحركة التجارية ، وساعدت على قيام عمليات التبادل التجارى مع المدن الإيطالية ، كذلك قامت الصناعات السابقة بتوفير الكثير من الإيرادات للسلطات الصليبية عن طريق فرض الضرائب عليها أو عن طريق بيع الملك لحقوق احتكاره لبعض الصناعات .

يتبين مما سبق أن الصليبيين لم يقوموا بإيجاد صناعات جديدة مرتبطة بالغزو وذلك نتيجة لارتفاع مستوى الصناعات الشامية عن صناعات أوربا القروسطية إبّان الفترة الصليبية ، وكل ما فعله الصليبيون هو تحسين بعض الصناعات اللازمة لحركة التجارة ، الأمر الذى يصب فى النهاية فى رافد النشاط الاقتصادى المزدهر لمستعمراتهم فى الشام .

كما يمكن القول أن الغزو الصليبي في سنواته المبكرة ، لابد وقد أثر تأثيراً سلبيًا على الصناعات الشامية التي قامت على أكتاف السكان المحليين الذين فر معظمهم أمام الفظائع التي ارتكبها الصليبيون في معظم مدن الشام بعد غزوها . ولابد أنه حدثت فترة من انعدام الوزن انتهت بعمليات الاستيطان التي قام بها الصليبيون في القرى والمدن ، الأمر الذي شجع على إعادة الصناعات بنفس معدلاتها السابقة .

كذلك يمكن الاستنتاج بأن انتصار صلاح الدين الأيوبي في حطين ٥٨٣ هـ /١١٨٧م قد ساهم إلى حد كبير في تقليص النشاط الصناعي للمستعمرات الصليبية نتيجة سقوط العديد من مدن الشام في يد صلاح الدين . الأمر الذي دعا الصليبيين إلى النزوح إلى المدن الساحلية، والاهتمام بشكل مكثف بالعمليات التجارية على حساب النشاطين الزراعي والصناعي .

الهوامش :

١ – محمد كرد على : خطط الشام ، جـ٤ ، دمشق ، ١٩٥٦ ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

٢ – الاصطخرى : المسالك والممالك ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٤٦ .

Le Stranger, op. cit., p. 85 .

٣ – المؤرخ المجهول : أعمال الفرنجة ، ص ٥٠ ؛ Fulcher of Charter, op. cit., p. 96 .

4 - Cahne, " Le régime rural Syrien au temps de la domintion Franque" in, B.F.L.S, April, 1957, p. 289; Prawer, The Latin Kingdom, p. 380; Runciman, op. cit., vol, II, p. 296 .

٥ – انظر : ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٦٠ ، حيث يصف جبال لبنان بأنها " من أخصب جبال الدنيا " .

6 - Richard, " Agriculture in Frankish Syria", in, Setton (ed.), vol. v, p. 253 .

7 - Mayer, The Crusades, p. 151 .

8 - Benevenisti, The Crusdes, p. 129 .

9 - Loc. cit.,

10 - Preston, Rural Conditions in The Kingdom of Jerusalem during The Twelfth and Thirteenth Centuries, Philadelphia, 1903, p. 6; Smith, The Feudal Nobility p. 42 .

كانت القرية فى الريف عبارة عن وحدة عرقية أو دينية ، ولم توجد قرية سكن فيها أجناس مختلفة جنبًا إلى جنب . انظر : Mayer, op.cit., p. 176 .

11 - Preston , op. cit., p. 7 ; Prawer, op.cit., p. 366 .

12 - Preston, op. cit., pp. 6-7; Prawer, op. cit., p. 357 .

13 - Beneveisti, op. cit., p. 215; Smith, op. cit., p. 44 .

14 - Beneveisti, op. cit., p. 215 .

15 - Richard, op. cit., p. 262; Prawer, " The Burgesses" in, setton (ed.), vol, v,p. 152 .

16 - Preston, op. cit., p. p. 6 .

17 - Archer, Kingsford, op. cit., p. 291 .

18 - Preston, op. cit., p. 7 .

19 - Beneveisti, op. cit., p. 218 .

20 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 356; Beneveisti, op. cit., p. 214 .

21 - Smith, op. cit., p. 42 .

22 - Prawer, op. cit., p. 366 .

23 - Beneveisti, op. cit., p. 220 .

24 - Prawer, op. cit., p. 366; Beneveisti, p. 220; Johns, "The Attempt to Colonize Palestine, " 210 .

26 - Preston, op. cit., p. 38 .

27 - Ibid, p. 37; Beneveisti, op. cit., p. 247 .

28 - Richrd, op. cit., p. 256; Smith, op. cit., pp. 50-52; Holmes, " Life Among The Europens in Palestine". p. 14 .

29 - Prawer, op. cit., p. 380 .

30 - Preston, op. cit., p. 39; Smith, op. cit, op. cit., p. 40 .

رغم أنه لايذكر الفارق بين الكلمتين .

31 - Prawer, " The Burgrsses" pp. 162,164 .

32 - Preston, op. cit., p. 29 .

33 - Runciman, op. cit., vol II, p. 298 .

34 - Russell, " The Popultion of The Crusader States" in, setton (ed.), vol, v, p. 297 .

35 - The Burgesses"p. 164 .

36 - Medieval Regions and Their Cities, Indiana University , Press, p. 206 .

37 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 380; Smith, op. cit., p. 47 .

38 - Smith, The Feudal Nobility, p. 47 .

39 - Smail, The Crusades, p. 82; Beneveisti, op. cit., p. 217 .

40 - Runcimn, op. cit., vol, II, p. 291 .

41 - Smail, op. cit., pp. 39,82; Runciman, op.cit., vol, II, p. 302 .

42 - Smith, op. cit., p. 47; Idem " The Survival". p. 10; Prawer " Crusader Cities", p. 196; Smail, op. cit., p. 84 ; Runciman, op. cit., vol, II, p. 296; Mayer, op. cit., p. 176 .

43 - Smail, The Feudal Nobility, p. 48; Idem, " Some Lesser Officials" pp. 1,9.10,11,12; Beneveisti, op. cit., p. 218 .

44 - Smail, op. cit., p. 84 ; Smith, " Some Lesser Officials" p. 14 ;

وكان الريس Rays يمكنه أيضًا استضافة بعض القوافل التجارية المارة بالقرية ، مثلما حدث سنة ١١٨٤م ، حين استضاف ريس إحدى قرى مدينة عكا قافلة الرحالة ابن جبير . انظر : رحلة ابن جبير ، ص ٢٧٥ .

45 - Smith, The Feudel Nobility, p. 48 ; Idem, " Some Lesser Officials" p. 14 Beneveisti, op. cit., p. 218 .

46 - Smith, The Feudl Nobility, p. 53; Idem, " Some Lesser Officials" p. 15; Idem, " The Survivl" ,p.11 .

47 - Richard, op. cit., p. 258; Smail, op. cit., pp. 83,84; Runciman, op. cit., vol, II, p. 296 .

48 - Smith, " Some Lesser Officials" p. 16 .

49 - Smith, The Feudal Nobility, p. 54 .

50 - Prawer, The Ltin Kingdom, p. 369; Smith, op. cit., p. 55; Idem" Some Lesser Officials", p. 18 .

51 - Smith, The Feudal Nobility, p. 55; Idem, " Some Lesser Offiials", p. 18 .

52 - Prawer, op. cit., p.369; Smith, " Some Lesser Officials, p. 18 .

حيث يذكر أن الملك بلدوين الرابع قام بتعيين باراتوس Baratus ترجماناً سنة ١١٧٥م مقابل أن يدفع الأخير ٢٢٥ بيزانت إلى سيده الإقطاعى المباشر .

53 - Smail, op. cit., pp. 83,84; Richard, op. cit., p. 258; smith, The Feudl Nobility, p. 53; Runciman, op.cit., vol, II, p. 296 .

54 - Smith, op. cit., p. 55 ; Idem, " Some Lesser Officials", p. 22 .

55 - Smith, " The Survival"p. 12 .

56 - Loc. cit.

57 - Smith , The Feudal Nobility, pp. 56-57 .

58 - Loc. cit; Idem, " Some Lesser Official", p. 24 .

59 - The Cruasders in Syria and The Holy Land, p. 83; The Feudal Nobility and The Kingdom of Jeruslem, p. 57 .

٦٠ - بصرف النظر عما إذا كانا شخصاً واحداً أم شخصين مختلفين ، فإن استخدام الصليبيين لرؤساء القرى والمترجمين والكتبة يدل على توافقهم مع آليات العلاقات الاجتماعية الإدارية فى قرى بلاد الشام ، بالإضافة إلى أن ذلك يثبت تأثرهم الواضح بأنماط العلاقات الاجتماعية والإدارية فى الريف الشامى فى الفترة الإسلامية قبيل الغزو الصليبى .

61 - Smail, op. cit., p. 81 .

62 - Loc. cit; Conder, The Latin Kingdom, p. 239; Preston, op. cit., p. 22 .

63 - Prawer, Crusader Institutions, p. 167 .

64 - Prawer, Crusader Institutions, p. 167; Richard, op. cit., p. 256; Mayer, "Latins, Muslims and Greeks" p. 183. يذكر الأستاذين براور وريتشارد أنه بالكاد استعمل أسلوب السخرة Corvée فى بعض زراعات قصب السكر، ومزارع الكروم والزيتون ، يبدى الأستاذ ماير دهشته من بناء قلعة Jacob's Ford الضخمة فى وقت قياسى ، ويصل إلى نتيجة مؤداها أنها لابد قد بنيت عن طريق السخرة .

65 - Assises de Jerusalem, Tome, I, p. 404 .

والحقيقة أن العادات اختلفت فى هذه النقطة مابين المناطق الإقطاعية التابعة لمملكة بيت المقدس وأنطاكية. انظر فى ذلك : Richard, op. cit., p. 255 .

66 - Assises de Jerusalem, Tome, I,p. 405 .

67 - Loc. cit.,

68 - Loc. cit.,

٦٩ - انظر : أسامة بن منقذ : كتاب الاعتبار ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، الذى يذكر أن الصليبيين ادعوا على أحد فلاحي نابلس أنه أرشد بعض اللصوص لسرقة إحدى القرى ، وهو ما أنكره الفلاح بعد القبض عليه بل إنه طالب بمبارزة المدعى بذلك . الأمر الذى لم يقبله سيده الإقطاعى ، فقام باستبدال الفلاح بأحد الحداذين لمنازلة المدعى .

٧٠ - ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٧٥ .

71 - Theoderich, op. cit., p. 61 .

72 - Preston, op. cit., p. 23 .

73 - William of Tyre, op. cit., vol, II, p. 283 .

74 - Mayer, op. cit., p. 181, Benevenisti, op. cit., p. 217 .

٧٥ - ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٧٥ .

٧٦ - قاسم عبده قاسم : ماهية الحروب الصليبية ، عالم المعرفة العدد ١٤٩ ، الكويت ١٩٩٠ ، ص ٢١٣ .

77 - Archer, Kingsford. cit., p. 292; Preston, op. cit., p. Chalendon, op. cit., pp. 300, 301; Richard, op. cit., pp. 255,56; Smith, op. cit., p. 44; Prawer, op. cit., p. 475; Benevenisti, op. cit., p. 217 .

78 - Prawer, op. cit., p. 370; Smith, op. cit., p. 44 .

79 - Prawer, op. cit., p. 369; Smith, op. cit., p. 55; Idem, " Some Lesser Officials" p. 18; Benevenisti, op. cit., p. 221 .

80 - Prawer, op. cit., p. 376; Smith, The Feudal Nobility, p. 44 .

81 - Preston, op. cit., p. 46 ;

وانظر كذلك : Mayer, op. cit., p. 183 الذى يرى أن ضريبة العشر لم يدفعها الفلاحون وإنما كان السيد الإقطاعى هو الذى يقوم بدفعها للكنيسة .

٨٢ - ابن جبير : المصدر السابق ، ص ٢٧٥ ، حيث يذكر أن ضريبة الرأس بالقرب من قلعة تبنين كانت تبلغ دينارًا صوريًا وخمسة قراريط (بيزانت وخمسة كاروبلات من العملات الصليبية) وحول دفع الفلاحين ضـريبـة الرأس انظر أيضًـا : Preston, op.cit.,pp.36,46 ; Smith," Some Lesser Officials , p. 13; Mayer, op. cit., p. 183 .

83 - Archer, Kingsford, op. cit., p. 292; Conder, op. cit., p. 240; Preston, op.cit., p. 14; Richard, op.cit., p. 354; Prawer, op. cit., p. 370; Idem, Crusader Instituions, p. 157; Beneveisti, op. cit., p. 216 .

٨٤ – جرى تحديد الكاريوكا Carruc رسميًا بأنها مساحة من الأرض الزراعية يبلغ طولها حوالى ٢٤ Cord (الـ Cord = ٢٨ قدمًا مكعبًا) ويبلغ عرضها ١٦ Cord وطبقًا لهذا من المكن أن تتكون الكاريوكا الواحدة من ٧٠ فدانًا إنجليزيًا تقريبًا . انظر : Conder, op. cit., p. 240; Preston, op. cit., p. 14; Cahen, " LaRégime rurale" , p. 295; Prawer, The Latin Kingdom, p. 371; Smith, The Feudal Nobility, p. 41 .

85 - Cahen, op. cit. cit., p. 295; Richard, op. cit., p. 254; Smith , op. cit., p. 41; Prawer, op. cit., p. 371, Idem, Crusader Institutions, p. 157 .

86 - Cahen, op. cit. cit., p. 295; Richard, op. cit., p. 254; Prawer, op.cit., p. 158; Idem, The Latin Kingdom, p. 371 .

87 - Preston, op. cit., p. 14; Richard, op. cit., p. 255 .

88 - Richard, op. cit., p. 254; Prawer, op. cit., p. 371; Idem, Crusader Institutions, p. 157.

89 - Preston, op. cit., p. 15; Prawer, op. cit., pp. 157, 58 .

90 - Prawer, op. cit., pp. 158,59; Idem, The Latin Kingdom, p. 371 .

91 - Cahen, op. cit., p. 295; Smith, op. cit., p. 42 .

92 - Cahen, op. cit., p. 294 .

93 - Smith, op. cit., p. 43; Prawer, op. cit., p. 373; Idem, Crusader Institutions, p. 161.

94 - Prawer, op. cit., p. 162; Idem, The Latin Kingdom, p. 373; Smith, op. cit., p. 44; Richard, op. cit., p. 254 .

95 - Benevenisti, op. cit., p. 216; Smith, op. cit., p. 44; Prawer, op. cit., p. 373; Idem; Crusader Institution, p. 162, Cahen, op. cit., p. 294; Smith, " The Survival", p. 11 .

96 - Preston, op. cit., p. 11; Prawer, op. cit., p. 162 .

97 - Ernoul's Account of Palestine in, P.P.T.S, vol, IV, p. 58 ;

حيث يتحدث عن الثعابين التى تملأ الأراضى البور القريبة من أريحا .

٩٨ – النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب ، جـ ٨ ، القاهرة ، ١٩٣١ ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ ؛ فالح حسين: الحياة الزراعية فى بلاد الشام فى العصر الأموى ، عمان ، ١٩٧٨ ، ص ٩٠ .

٩٩ – النويرى : المصدر السابق ، جـ ٨ ، ص ٢٥٧ .

١٠٠ – نفسه ، ص ٢٥٦ . ويذكر النويرى أنه فى أحد الأعوام ، قام الفلاحون ببذر البذور ، ولم يهطل المطر أبدًا . مما دعاهم فى العام التالى إلى بذر البذور فى الشطر المراح من الأراضى الزراعية ، وعندما سقطت الأمطار " نبت الشطران معًا ... وتضاعفت الغلال " . انظر كذلك : Watson, A., " the Agricultural Revolution and its diffution, 700-1100" in J.E.H, vol XXXIV, No. I, 1974, pp.10-11.

الذي يذكر أن فلاحي الشام كانوا يتبعون دورة زراعية تسمح بزراعة أراضيهم الخصبة مرتين في العام ، فكانوا يقومون بزراعة القمح شتاء والشعير صيفًا .

101 - Ray, op. cit., p. 240; Smil, op. cit., p. 81 .

١٠٢ – عرف الفلاحون الأوروبيون نظام الحقول الثلاثة ، فكان يزرع الحقل بالقمح في العام الأول ، وبالشعير في العام الثاني ، ويترك محروثًا بدون زراعة في العام الثالث . للمزيد من المعلومات حول الدورة الزراعية الخاصة بنظام الحقول الثلاثة في النظام الزراعي الأوروبي القروسطي ، انظر :

Heaton, Economic History of Europe, p. 101; Shepard B. Clough, Charles W.Cole, Economic History of Europe, Boston, 1969; Lynnwhite, JR, Medieval Technology and Social Change, Oxford, 1964, pp. 69-71 .

وأيضا : كوبلاند ، فينوجرادوف : الإقطاع والعصور الوسطي في غرب أوربا ، ترجمة محمد مصطفي زيادة ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٩.٨ ؛ كولتون : عالم العصور الوسطي ، ص ٨٢ ، ٨٣ ؛ كانتور : التاريخ الوسيط ، جـ١ ، ص ٣١٤ .

103 - archer, Kingsford, op. cit., p. 292; Prawer, The Latin Kingdom, p. 32 .

104 - Prawer, op. cit., p. 172 .

105 - Smail, op. cit., p. 14 .

106 - Lynn White, Je, Medieval Technology, pp. 41, 42; Prawer, The Latin Kingdom, p. 379 .

107 - Preston, op. cit.,p. 47; Prawer, Crusader Institutions, pp. 174,178; Smith, The Feudal Nobility, p. 42 .

108 - Prawer, op. cit., pp. 177. 178; Smith, op. cit., p. 42 .

109 - Prawer, op. cit., p. 178 .

110 - Ibid, pp. 175, 177 .

111 - Prawer, op. cit., p. 176 .

نقلاً عن : Pegolotti, F.B., La Pratica della mercatura, ed. Evans, Cambridge, 1936, p. 64 .

112 - " Le Régime Rurale". p. 295 .

113 - Prawer, op. cit., p. 178;

نقلا عن : Pegolotti, op. cit., pp. 94, 101 .

114- Conder, op. cit., p. 240; Preston, op. cit.,p. 44 .

115 - Prawer, op. cit., p. 185 .

116 - William of Tyre, op. cit., vol, II, p. 470 .

117 - Prawer, op. cit., p. 175 .

118 - Loc. cit.,

119 - Prawer, The Latin Kingdom, pp. 369, 370; Smith, The Feudal Nobility, p. 55; Idem "Some Lesser officials p. 18 .

120 - William of Tyre, op. cit., vol. II, p. 482 .

121 - Prawer, op. cit., pp. 414, 415 .

١٢٢ - ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٦٤ ؛ William of Tyre, op. cit., vol, II, p. 470; Prawer, op. cit., p. 414 .

١٢٣ - ابن القلانسي : المصدر السابق ، ص ١٦٥ ، ١٧١ . انظر أيضًا : Ernoul's Account of Palestine, p. 51 . حيث يذكر وجود أراض خصبة وصالحة للزراعة فيما بين مدينتي طرابلس وصور ، جرى اقتسام حصادها بين الصليبيين والمسلمين .

١٢٤ - ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٧٣ .

١٢٥ - ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٧٥ . وانظر كذلك قاسم عبده قاسم : ماهية الحروب الصليبية ، ص ٢١٣ ، حيث يفسر ظاهرة اقتسام الحصاد بين الفلاحين المسلمين والسلطات الصليبية بأنه نتيجة لاعتماد الصليبيين الكلى على فلاحى تبنين المسلمين فى زراعة تلك الأراضى .

١٢٦ - القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١٤ ، ص ٣١ .

١٢٧ - نفسه : ص ٤٤ .

١٢٨ - هايد : تاريخ التجارة ، جـ١ ، ص ١٦٧ ؛ Rey, op. cit., p. 71; Richard, " Agricultur", p. 256 .

129 - Fulcher of Charter, op. cit., p. 270; William of Tyre, op. cit., vol, II, p. 21; Preston, op. cit., p. 42; Prawer, Crusader Institutions, p. 149; Robbert, op. cit.p. 391 .

130 - Prawer, op. cit., p. 149 .

١٣١ - هايد : المرجع السابق ، جـ١ ، ص ١٦٧ ؛ Prawer, The Latin Kingdom, p. 368 .

١٣٢ - هايد : المرجع السابق ، جـ١، ص ١٦٨ ، سامى سلطان سعد : أسس العلاقات الاقتصادية ، ص ٣٥ .

133 - Prawer, Crusader Instutions, pp. 196, 197; Richard, op. cit., p. 256 .

134 - William of Tyre, op. cit., vol, I, p. 483 .

135 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 356 .

١٣٦ - سعيد البيشاوى : الممتلكات الكنسية ، ص ٣٩٠ .

137 - Phocas, op. cit., p. 26 .

138 - Geneviéve, Act No. 126, p. 246; Smail, op. cit., p. 85 .

139 - Smail, op. cit., p. 85 .

١٤٠ - سعيد البيشاوى : الممتلكات الكنسية ، ص ٣٩٤ . على أن نسبة الثلث أو الربع لم تكن ثابتة ، فقد دفع فلاحو قرية Borcoh الذين استخدمهم رهبان دير القديسة مريم Josaphat للاستيطان بالقرب من الدير سنة ١١٣٠م نصف محاصيل الأراضى الصالحة للزراعة لديهم إلى الرهبان . انظر : Mayer, "Latins, Muslims and Greeks", p. 179.

141 - Prawer, op. cit., p. 414 .

142 - Watson, ., Agricultural Innovation in The early Islamic world, Cambridge, 1983, p. 83 .

143 - de Vitry, op. cit., pp. 11,16,34; Burchard, op. cit., p. 46; Cahen, La Syrie du Nord, p. 473 .

144 - Danial, op. cit., pp. 45, 58; Preston, op. cit., p. 49; Richard, op. cit., p. 258 .

١٤٥ - البوشل Bushel مكيال للحبوب والفواكه يساوى ثمانية جالونات .

146 - Danial, op. cit., pp. 45,58, Preston, op. cit., p. 49; Richard, op. cit., p. 258 .

١٤٧ - ابن شداد : النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية ، ص ٤٩ .

148 - Prawer, op. cit., p. 359; Benevenistit, op. cit., p. 217.

149 - William of Tyre, op. cit., vol, I,pp. 506, 507 .

150 - Theoderich, op .cit., p. 3.

151 - Ludolph Von Suchem, Discription of The Holy Land and The Way Thither, in, P.PT.S, vol, XII, London, 1895, p. 118 .

١٥٢ - محمد كرد على : خطط الشام ، جـ٤ ، ص ١٥٥ ؛ Watson, op. cit., p. 17 .

153 - Prawer, op. cit., p. 363.

154 - Runciman, op. cit., vol, III, p. 352 .

155 - Richard, op. cit., pp. 264-266 .

156 - William of Tyre, op. cit., vol, II, pp. 447, 448,468.

حيث يذكر أن فلاحى القرى الصليبية كانوا يخبئون الغلال فى مخازن تحت الأرض خوفا من جنود صلاح الدين ، الذين كانوا يضرمون النار فيما يجدونه من غلال من أجل استنزاف قوة الصليبيين .

157 - Burchard, op. cit., p. 99; Richard, op. cit., p. 258 .

158 - Prawer, op. cit., p. 360; Richard, op. cit., p. 260 .

159 - Prawer, op. cit., p. 362; Benevenisti,op. cit., p. 217 .

160 - Mayr, The Crusades, p. 151 .

161 - Prawer, op. cit., p. 361; Beneveisti, op. cit., p. 217; Richard, op. cit., p. 260 .

١٦٢ - النويري : نهاية الأرب ، جـ٨، ص ٢٧١ ، الإدريسي : نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ، مكتبة الثقافة الدينية ،د.ت، ص٣٧٢ ؛ ناصر خسرو : سفرنامه ، ترجمة يحيى الخشاب ، القاهرة ١٩٤٥، ص ١٣، ١٤ ؛ شيخ الربوة : نخبة الدهر فى عجائب البر والبحر ، ليبزج ، ١٩٢٣، ص٢٠٧؛ هايد : تاريخ التجارة ، جـ١، ص ١٨٩ ؛ Le Strange, op. cit., p. 17; Cahen, "La Régime Rurale", p. 293; Watson, op. cit., p. 28 .

163 - Fulcher of Charter, op. vit., pp. 130,131 .

164 - Burchard, op. vit., pp. 10,24,26,99; de Vetry, op. cit., p. 30; William of Tyre, op.cit., vol, I,p.5; Prawer, op. cit., pp. 264, 364: Watson, op.cit.,p. 28; Cahen, op. cit., p. 293 .

١٦٥ - ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، جـ١٠ ، ص٣٤٦ ؛ ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق، ١٤١ .

166 - Discription of Holy Land, p. 100 .

167 - Watson, op. cit., p. 40 .

168 - Cahen, op. cit., p. 293 .

169 - Richard, op. cit., p. 261 .

170 - Discription of The Holy Land, p. 99 .

١٧١ - ناصر خسرو : سفرنامه ، ص ٢٠ ، ٣٣ ؛ Danial, op. cit., pp. 45,66; Preston, op.cit.,p. 49 .

172 - Burchard, op. cit., pp. 18,32,40; Theoderich, op. cit.,p. 3; Mayer, op. cit., p. 151 .

173 - Benjamin of Tudela, op. cit., p. 81 .

١٧٤ - شيخ الربوة : المصدر السابق ، ص ٢٠٠ ؛ Danial, op. cit., p. 58; Prawer,op. cit., p. 361.

175 - Prawer, Crusader Instituions, p. 179 .

176 - Fulcher of Chartres, op. cit., pp. 271,275; Danial,op.cit., pp. 25-26; Burchard,op. cit., pp. 9,14,16,32, de Vetry, op. cit., pp. 5-6,16; Holmes, op. cit., p. 6.

177 - William of Tyre, op. cit., vol, I, pp.205-207; Ludolph von Suchem, op. cit., p. 118

178 - Saewulf, op. cit., p. 23; Anonymous pilgrim, op. cit., p. 10; Theoderich, op. cit., p. 49; Fetellus, op. cit.,p. 12; Benjamin of Tudda, op. cit., p. 81; Richard, op. cit., p. 260 .

179 - Willim of Tyre, op. cit., vol, II, p. 219 .

180 - Danial, op. cit., p. 45; Burchard, op. cit., p. 40; Theoderich, op. cit., p. 3 .

181 - Cahen, op. cit., p. 293; Prawer, The Latin Kingdom, p. 372;

سعيد البيشاوي : الممتلكات الكنسية ، ص ٤١٠ .

182 - Fulcher of Chartres, op. cit.,p. 128; Saewulf, op. cit., p. 23; Anonymous Pilgrim, op. cit., pp. 10.34; Prawer, op. cit., p. 363; Richard, op. cit., p. 259-260 .

١٨٣ – ناصر خسرو : سفرنامه ، ص ١١ ، ١٩ ، ٢٠؛ شيخ الربوة : نخبة الدهر ، ص ٢٠٥ ؛ Danial, op. cit.,p. 66; Theoderich, op. cit., p. Burchard, op.cit.,p. 100; Preston, op. cit., p. 49; Mayer, op. cit., p. 151 .

184 - De Vitry, op.cit., pp. 10-11; Burchard, op. cit.,p. 100 ; Prawer, op. cit., p. 364; Ben., op. cit., p. 217; Watson, op. cit., p. 54 .

185 - Burchard, op. cit., p. 100; Prawer, op. cit., p. 364; Watson, op. cit., p. 45.

186 - Cahen, La Syrie du Nord, p. 473; Richard, op. cit., p. 261 .

١٨٧ – ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، جـ١٠ ، ص٢٨٦ .

١٨٨ – الإدريسى : نزهة المشتاق ، ص ٣٧١ ؛ Danial, op. cit., p. 58; Richard, op. cit., p. 260 .

١٨٩ – هايد : تاريخ التجارة ، جـ١ ، ص ١٨٩ .

190 - Danial, op. cit., p. 8 .

191 - Burchard, op. cit., p. 62; Wurzburg, op. cit., p. 58; Anonymos Pilgrim, op. cit., p. 34; Fetellus, op. cit., p. 12 .

192 - Würzburg, op. cit., p. 58; Runciman, op. cit., vol, III, p. 354 .

١٩٣ – الإدريسى : المصدر السابق ، ص ٣٥٦ ؛ Danial, op. cit., p. 59; Holmes, op. cit., p. 14 .

١٩٤ – هايد : تاريخ التجارة ، جـ١ ، ص ١٩٠ .

١٩٥ – ول ديورانت : قصة الحضارة ، الجزء الرابع ، المجلد الرابع ، ص ٦٨؛ Seignobos," Character and Results of The Crusades" in, Munro, Sellery(ed.) Medieval Civilization, New York, 1920, p. 255 . سعيد عاشور : المدنية الإسلامية وأثرها فى الحضارة الأوربية ، القاهرة ، ١٩٦٣م ، ص ٥٨ .

196 - Runciman, op. cit., vol, III, p. 352; Richard, op. cit., vol, II, pp. 264-266 .

197 - De Vitry, op. cit., p. p. 4 .

محمد كرد على : خطط الشام ، جـ١ ، ص ١٧١ .

١٩٨ – ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، جـ١٠ ، ص٣٦٤ . حيث يذكر أن الملك بلدوين قد اختبأ وسط الحشائش بالقرب من الرملة حين هزم وخاف القتل والأسر ، أمام شرف المعالى ابن الوزير الأفضل بن بدر الجمالى عام ٤٩٦هـ/١١٠٢م .

199 - Burchard, op. cit., p. 18; Sanuto, op. cit., p. 5 .

200 - Richard, op. cit., p. 261 .

201 - Prawer, The Latin Kingdom, p.376; Smith, The Feudal Nobiltiy, p.44 .

202 - Smith, op. cit., p. 44 .

203 - Cahen, op. cit., p. 474; Richard, op. cit., p. 261; Prawer; Crusader Institutions, p. 180 .

204 - A Discription of The Holy Lnd, p. 18 .

205 - Cahen, " Le Régime Rurale" p. 294 .

206 - Cahen, op. cit., p. 294; Richard,op. cit., p. 261 .

207 - Prawer, op. cit., p. 180 .

208 - De Vitry, op. cit., p. 27 .

209 - Burchard, op. cit., p. 102; Ludolph von Suchem, op. cit., p. 121; Conder, op. cit., p. 239 .

210 - Prawer, The Latin Kingdom, p. 414 .

211 - Benevenisti, op. cit., p. 217 ;

ويمكننا أن نفهم – بسهولة – المغزى الكامن وراء عبارة الباحث الإسرائيلي .

212 - Prawer, op. cit., p. 415 .

213 - Runciman, op. cit., vol, III, p. 352; Richard, op. cit., pp. 264-266 .

214 - Watson, op. cit., p. 183 .

215 - Ziada, Urban Life in Syria, p. 132 .

216 - Ibid, p. 133 .

217 - Hitti, Ph., "The Impact of The Crusades on Muslim Lands", in , Setton(ed.), vol, V, p.38 .

218 - Rey, op. cit., p. 214-217 ;

وانظر كذلك : جوانفيل : القديس لويس ، ص ٢٦١ ، الذى يذكر أن الملك لويس التاسع أرسله لشراء مائة قطعة من العبك الصوفى لإهدائها إلى الرهبان الفرنسيسكان لدى عودته إلى فرنسا .

219 - Rey, op. cit., p. 219; Runciman, op. cit., vol, III, p. 353 ;

وعلى الرغم من هذا فيبدو أن الملابس القطنية والكتانية تم نسجها فى مصانع صغيرة . انظر : Benevenisti, op. cit., p. 386 .

220 - Holmes, op. cit., p. 16 .

221 - Assises de Jerusalem, Tome, II, p. 173 .

٢٢٢ – كان طريق الحرير الشهير يمر وسط آسيا عبر طشقند ، وسمرقند ، وبخارى إلى نيسابور وهمدان وبغداد ، ثم إلى تدمر ، دمشق أو صيدا ، أو من تدمر إلى حلب إلى أنطاكية . انظر : فيريلوفسكى : الاتصال فيما بين القارات ، طريق الحرير : مقال فى مجلة " ديوجين " مطبوعات اليونسكو ، العدد ٨٨ ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٥٨ .وانظر كذلك الدراسة الحديثة التي صدرت عن طريق الحرير : ايرين فرانك ، ديفيد براونستون : طريق الحرير ، ترجمة أحمد محمود ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

223 - William of Tyre, op. cit., vol,I, p. 260 .

224 - Assises de Jerusalem, Tome, II, p. 173.

225 - Ibid, p. 179; Burchard, op. cit., p. 16; De Vetry, op. cit., p. 18; Benjamin of Tudela, op. cit., p. 80; William of Tyre, op. cit., vol, II, p. 2 .

٢٢٦ - المقريزى : السلوك ، جـ١ ، ص ٧٤٨ ؛ Russell, Medieval Regions, p. 204 .

227 - Holmes, op. cit., p. 16 .

٢٢٨ - اشتهرت مدينة صور بالملابس الأرجوانية ، وهى ملابس حريرية تم صبغها باللون الأرجوانى.انظر: William of Tyre, op. cit., vol, II, p, 2

هايد : تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ١٩٠ .

229 - Benjamin of Tudela, op. cit., p. 83,86,87,88.

وعمل اليهود فى مصر أيضا فى نفس الفترة فى مجال صباغة الأقمشة . انظر : قاسم عبده قاسم : اليهود فى مصر من الفتح العربى حتى الغزو العثمانى ، دار الفكر ، ط١، ١٩٨٧ ، ٦٢ .

230 - Benevenisti, op. cit., p. 387 .

231 - Burchard, op. cit., pp. 99-100; De Vetry, op. cit., pp. 25, 39; Benjamin of Tudela, op. cit., p. 68 .

٢٣٢ - من أجل صناعة القوارير والقازات والأكواب ، كان يتم وضع الخليط المكوّن من البوتاسيوم والرمل فى الفرن الخاص بصناعة الزجاج ، وبعد انصهار الخليط ، يبدأ الصناع فى نفخ الهواء عبر أنبوبة طويلة ، حتى يتم تكوين الشكل الذى يريده ، وعند صناعة ألواح الزجاج ينفخ الخليط أولاً لإخراج الفقاقيع التى تقطع في نهايتها ، وتكون منبسطة الشكل ، حيث يتم عرضها للحرارة مرة أخرى انظر :
Benevenisti, op. cit., p. 385-386 .

233 - Rey, op. cit., pp. 225-226 .

234 - Benevenisti, op. cit., p. 386 .

٢٣٥ - ول ديورانت : قصة الحضارة ، الجزء الرابع ، المجلد الرابع ، ص ٦٨ .

236 - Holmes, op. cit., p. 16 .

٢٣٧ - المقدسى : أحسن التقاسيم ، ص ١٨٠ .

238 - Conder, op. cit., p. 241 .

٢٣٩ - كان يتم جمع القصب ثم يجرى قطعه بنسب متساوية ، ثم يوضع فى المعاصر للحصول على عصير القصب ، الذى يوضع فى أوانى نحاسية ضخمة فوق النار ، حتى يتحول إلى سائل لزج ، ثم يترك ليجف ، وبعد ذلك يجمع فى سلال من القش انظر : Burchard, op. cit., p. 99 .

240 - Cahen, " L Regimê Rural" p. 293 .

241 - Assises des Jerusalem, Tome, II, pp. 174-175; Rey, op. cit., p. 222 .

242 - Benevenisti, op. cit., p. 253 .

٢٤٣ – ناصر خسرو : سفرنامه ، ص ٢٠ ، ٣٣ .

٢٤٤ – وهو صاحب المعصرة ، أول يعمل بها ، ويقوم بعصر الزيتون من أجل استخراج زيت الزيتون للسكان ، وكان يأخذ أجرته عينًا ، عن طريق احتفاظه بالبذور التى تم عصرها ، حيث كان يقوم بعصرها مرة ثانية ، ويحتفظ لنفسه بالناتج من الزيت الجديد ، ثم يبيع البذور بحالتها الأخيرة إلى أصحاب المخابز الذين يستعملونها وقودًا لمخابزهم . انظر : محمد سعيد القاسمى : قاموس الصناعات الشامية ، جـ٢، تحقيق ظافر القاسمى ، باريس ١٩٦٠، ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

245 - Prawer, op. cit., p. 361 .

٢٤٦ – المقدسى : المصدر السابق ، ص ١٨٠ ، شيخ الربوة ، نخبة الدهر ، ص ٢٠٠ ؛ محمد كرد على : خطط الشام ، جـ٤ ، ص ١٧٦ ؛ Ziada, Urban Life in Syria, p. 133 .

٢٤٧ – محمد كرد على : المصدر السابق والجزء ، ص ٥٩ .

248 - Benevenisti, op. cit., p. 387 .

٢٤٩ – كان صناع الصابون يقومون بمزج زيت الزيتون ، والجير الطيب المحكم الطبخ بمادة الصودا الكاوية ، ثم يوضع الخليط على النار ، وعندما يصبح الخليط لزجًا ، يصب القطع بعد ذلك يمكن استعمال الصابون . انظر : محمد سعيد القاسمى : قاموس الصناعات الشامية ، جـ٢، ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

250 - Prawer, Crusader Instituions, p. 128 .

251 - Burchard, op. cit., pp. 46, 89, 101 .

252 - William of Tyre, op. cit., vol, I, p. 506 .

٢٥٣ – أسامة بن منقذ : الاعتبار ، ص ٧٤ ؛ Danial, op. cit., p. 60 .

254 - Rey, op. cit., pp. 228 - 230 .

255 - Burchard, op. cit., pp. 16, 89 .

٢٥٦ – سعيد البيشاوى : الممتلكات الكنسية ، ص ٤٢٧ .

257 - Richard, " Agricultural Conditions, pp. 260-261 .

٢٥٨ – الإدريسى : المصدر السابق ، ص ٣٧١ ؛ المقدسى : المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

259 - Prawer, op. cit., p. 128; Holmes, op. cit., p. 13 .

260 - Benevenisti, op. cit., p. 387 .

261 - Anonymous, op. cit., p. 6 .

كذلك وجد صائغون لاتين فى مستعمرة البيرة التابعة لكنيسة القبر المقدس فى مدينة بيت المقدس انظر : Prawer, op. cit., p. 128 .

262 - Fabri, op. cit., pp. 84-85 .

الخاتمــــة

... وبعد ، فقد حاول الصليبيون بناء نسق سياسى / اقتصادى / اجتماعى مطابق للنظام المتبع فى الغرب الأوربى ، فأوجدوا نظاماً إقطاعياً يحاكى فى معظم مفرداته النظام الإقطاعى فى غرب أوربا ، ساعد على نجاح هذا النسق - إلى حين - تعرض بلاد الشام قبيل الغزو الصليبى إلى مايمكن تسميته بالإقطاع الشرقى .

وفى داخل النظام الإقطاعى الصليبى ، انخرطت الكنيسة اللاتينية فى ممارساته - كما هو الحال فى الغرب الأوربى - وحاول هذا النظام الوقوف فى وجه القوة الجديدة الصاعدة للإيطاليين .

وأسفرت المدن البحرية الإيطالية عن وجهها الحقيقى حين انتهزت فرصة الحروب الصليبية لتحقيق أطماعها التجارية ، عن طريق تقديم المساعدة - عبر أساطيلها البحرية - للقوات الصليبية فى فتح موانىء الشام . كذلك أظهرت رغبتها الحقيقية فى احتكار التجارة بين الشرق والغرب على الرغم من التحذيرات البابوية بعدم التعامل التجارى مع المسلمين .

ويمكن القول إن الإنجاز الحقيقى للمدن البحرية الإيطالية لم يكن فقط فى احتكارها للتجارة البحرية بين موانىء الشرق العربى وموانىء شمالى المتوسط ، بل أيضاً فى نجاحها فى إقامة قوميونات تجارية خاصة بها فى المستعمرات الصليبية كانت بمثابة مواقع متقدمة للمدن الأم ، كل ذلك كان نتيجة طبيعية لمساعداتها للجيوش الصليبية .

كما لعبت الموانىء الصليبية دوراً هاماً فى الاقتصاد الصليبى عبر حركة التجارة بين الشرق والغرب ، كذلك الأمر بالنسبة لأسواق المدن الصليبية التى كانت بمثابة مراكز اقتصادية/ اجتماعية ، وقامت السلطات الصليبية بفرض العديد من الضرائب على حركة البيع والشراء بها ، بالإضافة إلى فرض الضرائب على البورجوازيين ، وعلى المسلمين ، وعلى السكان الصليبيين من أجل إيجاد موارد مالية دائمة للمملكة الصليبية ، لمواجهة الخطر الإسلامى الداهم .

واعتمد النظام النقدى الصليبى على العملات الذهبية ، بالإضافة إلى العملات الفضية والنحاسية ، وضرب الصليبيون نقودهم الأولى محاكية للنقود الإسلامية بالمنطقة نتيجة ظروف

اقتصادية وسياسية ، وبعد أن نجحوا فى إحكام قبضتهم على ممتلكاتهم الجديدة ، بدأوا فى ضرب نقود صليبية خاصة بهم . كما برعوا كذلك فى عمليات الصيرفة والإئتمان ونقل الأموال.

ونظراً لوجود الصليبيين فى وسط زراعى متقدم بالشام ، فقد حاكوا الفلاحين المسلمين فى أسلوب زراعتهم للمحاصيل فى الأراضى الزراعية ، عن طريق استعمال نفس الدورة الزراعية ، ونفس طرق الرى ، ونفس نوعية المحاصيل .

واستعان الصليبيون بالنظم الإدارية الإسلامية عن طريق إدارتهم للقرى الواقعة فى الإقطاعات الزراعية ، من ذلك استخدامهم للريس (كبير القرية) ، والكاتب من أجل تأمين عمليات تسجيل أنصبة السادة الإقطاعيين من المحاصيل .

وفيما يتعلق بالصناعة ، فقد شجع الصليبيون الصناعات الشامية الموجودة ولم يدخلوا صناعات جديدة ، بل أنهم تعلموا من الصناع الشوام صناعة الزجاج وصناعة السكر ، ونقلوهما إلى أوربا ، كما نجحوا فى زيادة الإنتاج الصناعى من المنسوجات واستخراج زيت الزيتون وصناعة النبيذ ، بالإضافة إلى صناعات الزجاج ، والسكر ، الأمر الذى أدى إلى انتعاش تجارى عبر عمليات التصدير الواسعة إلى الغرب الأوربى .

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١) (*)

الخدمات الحربية التى يقدمها البارونات الإقطاعيون إلى مملكة بيت المقدس :

* يقدم بارون كونتية يافا وعسقلان والرملة ورأس العين وابلين ١٠٠ فارس على النحو التالى :
  - تقدم يافا ٢٥ فارسًا .
  - تقدم عسقلان ٢٥ فارسًا .
  - تقدم الرملة ورأس العين ٤٠ فارسًا .
  - يقدم إقطاع ابلين ١٠ فرسان .
* يقدم أمير الجليل ١٠٠ فارس على النحو التالى :
  - تقدم أراضى إقليم شرق الأردن ٦٠ فارسًا .
  - تقدم أراضى الجليل ٤٠ فارسًا .
* يقدم بارون إقطاع قرية دير سويت ، وبارون قلعة الشقيف ، وإقطاعات قيسارية وبيسان ١٠٠ فارس على النحو التالى :
  - تقدم قرية دير سويت وقلعة الشقيف ٤٠ فارسًا .
  - تقدم قيسارية ٢٥ فارسًا .
  - تقدم بيسان ١٥ فارسًا .

---

* - Livre des Assises de Jerusalem, Tome, I, pp. 422-426 .

بإحصاء ما تقدمه إقطاعات قرية دير سويت وقلاع الشقيف وقيسارية وبيسان يصل مجموع الفرسان إلى ٨٠ فارسًا ، وهو ما يتناقض مع الرقم ١٠٠ فارس المذكور سابقًا ويبدو أن فى الأمر خطأ مطبعيًا يتعلق بما تقدمه دير سويت وقلعة الشقيف ، حيث ذكر الرقم اللاتينى XL الذى يعنى ٤٠ فى حين أنه كان يجب أن يكون LX (٦٠) لكى يتفق مع إجمالى عدد الفرسان (١٠٠) .

* يقدم بارونات إقطاعات الشوبك والكرك والخليل ٦٠ فارسًا على النحو التالى :
- يقدم إقطاع الكرك والشوبك ٤٠ فارسًا .
- يقدم إقطاع الخليل ٢٠ فارسًا .

* يقدم إقطاع الكونت جوسلين ٢٤ فارسًا على النحو التالى :
- تقدم قلعة يحمر ٤ فرسان .
- يقدم إقطاع القديس جورج ١٠ فرسان .
- يقدم السيد الإقطاعى جودفرى التورى ٦ فرسان .
- يقدم السيد الإقطاعى فيليب الروسى فارسين .
- يقدم حاجب الملك فارسين .

* تقدم أسقفيات بيت المقدس الخدمات الحربية على النحو التالى :
- تقدم أسقفية القديس جورج فى اللد ١٠ فرسان .
- تقدم أسقفية الناصر ٦ فرسان .

* تقدم أسقفيات تبنين ومارون ١٨ فارسًا على النحو التالى :
- تقدم أسقفية تورون ١٥ فرسًا .
- تقدم أسقفية مارون ٣ فرسان .

* بالنسبة لإقطاعات بانياس ، وقرية الصبيبة وقلعة حنين فإن الخدمات الحربية التى قامت بتقديمها إلى مملكة بيت المقدس المسيحية ذات قدر كبير من الأهمية ، وتلك هى الخدمات الحربية التى يجب أن تقدمها مدن المملكة .

* تقدم المدينة المقدسة (مدينة بيت المقدس) ٤١ فارسًا عى النحو الآتى :
- يقدم لورانس دى فرانكليه ٤ فرسان .
- يقدم انسل بابين ٥ فرسان
- تقدم زوجة يوحنا كومينى ٤ فرسان .
- يقدم ريمون دى بافل ٣ فرسان .

- يقدم هنرى دى مونز فارسًا واحداً .
- يقدم نيكول دارايس فارسًا واحداً .
- يقدم سيمون ابن بيير لارمن فارسين .
- يقدم أندريه من فرسان الداوية فارسين .
- يقدم بيير دانتيل فارسًا واحداً .
- يقدم عمورى ابن أرتال ٣ فرسان .
- يقدم بلدوين دى سان جيل ٣ فرسان .
- يقدم سيمون من بيت لحم فارسًا واحداً .
- يقدم الجرام بنكويجن فارسين .
- تقدم السيدة جيل زوجة يوحنا الفالونسى فارسًا واحداً .
- يقدم بيير الأسود فارسين .
- يقدم فولك الأسود فارسًا واحداً .
- يقدم أنسل البورجنى فارسًا واحداً .
- يقدم هيو الصغير فارسًا واحداً .
- يقدم أولاد روبرت البنكويجنى فارسين .
- يقدم استاس باتريك فارسًا واحداً .

* تقدم مدينة نابلس ٨٥ فارسًا على النحو التالى :

- يقدم الفيكونت ١٠ فرسان .
- يقدم رينيه روهارت وأمه ٨ فرسان .
- يقدم يوحنا بيلارينه ٥ فرسان .
- يقدم يودمن ميرل ٤ فرسان .
- تقدم زوجة هيودى ميمارس ٤ فرسان .

- تقدم زوجة الأمير بلدوين ٣ فرسان .
- يقدم يوحنا دى سان برتين فارسًا واحدًا .
- يقدم قسطنطين أخى ريموند فارسًا واحدًا .
- يقدم وليم لى كوى فارسًا واحدًا .
- يقدم هنرى لى فرجيرايس فارسًا واحدًا .
- تقدم زوجة بلدوين الباريسى فارسًا واحدًا .
- يقدم اسحاق البيسينى فارسًا واحدًا .
- يقدم روجيه من أخن فارسًا واحدًا .
- يقدم ايبيرى دى روا فارسين .
- يقدم برنار فوشيه فارسًا واحدًا .
- يقدم ريتشارد الناصرى فارسًا واحدًا .
- يقدم ريمون بابين فارسًا واحدًا .
- يقدم بلدوين دى روترين فارسًا واحدًا .
- تقدم زوجة روبرت صليب فارسًا واحدًا .
- تقدم زوجة ميشيل لى جرانت فارسًا واحدًا .
- يقدم جيرار باسيريل فارسًا واحدًا .
- يقدم بلدوين دى ابلين ثلاثة فرسان .
- تقدم سيده إقطاع قيسارية فارسين .
- يقدم هنرى لوبالسترى فارسًا واحدًا .
- يقدم جاى النابلسى فارسًا واحدًا .
- يقدم أرناط الطرابلس فارسًا واحدًا .
- يقدم رينيه دى سامسون فارسًا واحدًا .

- يقدم عمروى دى لاندر فارسًا واحدًا .
- يقدم فيليب الناصرى فارسًا واحدًا .
- تقدم أسقفية القديس جورج فارسًا واحدًا .
- يقدم باليان دى ابلين عن الأراضى التى يملكها فى نابلس ١٥ فارسًا .
- يقدم سيمون دى داريان فارسين .

* يقدم السيد الإقطاعى لمدينة عكا ٨٠ فارسًا على النحو التالى :

- يقدم الكونستابل ١٠ فرسان .
- يقدم الحاجب الملكى باليان ٧ فرسان .
- يقدم باين سيد حيفا ٧ فرسان .
- يقدم ريمون الاسكندلونى ٧ فرسان .
- يقدم فيليب لى الروسى فارسًا واحدًا .
- تقدم زوجة ايود فارسين .
- يقدم جيرار اسبينال فارسًا واحدًا .
- تقدم السيدة جيل ٣ فرسان .
- يقدم وليم دى مالنبيه فارسين .
- تقدم زوجة وليم الأنطاكى فارسًا واحدًا .
- يقدم جوتييه دى سان دينيس فارسين .
- يقدم روبرت ثابور فارسًا واحدًا .
- يقدم راؤول الناصرى فارسًا واحدًا .
- يقدم سيمون دى مولين فارسًا واحدًا .
- يقدم الكونت جوسلين فارسًا واحدًا .
- يقدم جوردان دى تيريموند فارسًا واحدًا .

- يقدم ميشيل دى سيناى فارسًا واحدًا .
- يقدم دروى أخى جيلبرت الفلورى فارسًا واحدًا .

* يقدم جوتييه من تل الصافية ٩ فرسان على النحو التالى :

- تقدم تل الصافية ٨ فرسان .
- يقدم أرناط دى برى فارسًا واحدًا .
- تقدم زوجة أدم كوست فارسًا واحدًا .
- يقدم جوتييه لابل فارسًا واحدًا
- يقدم أودى دى لاميد فارسًا واحدًا .
- يقدم جاك لى فيز روبرت فارسًا واحدًا .
- يقدم جيل دى كولافاردى ٤ فرسان .
- يقدم وكيل الملك ٣ فرسان .
- يقدم جوزتين بونيه فارسين .
- يقدم أرناط دى ديفول فارسًا واحدًا .
- يقدم الفيكونت فارسًا واحدًا .
- يقدم جودان هارنس فارسًا واحدًا .
- يقدم يوحنا دى رينز فارسًا واحدًا .

* تقدم إقطاعية صور ٢٨ فارسًا على النحو التالى :

- يقدم البنادقة ٣ فرسان .
- يقدم سيمون المرينى ٣ فرسان .
- تقدم زوجة وليم لى جرانت فارسين .
- تقدم زوجة جوبرت فارينبه فارسًا واحدًا .
- يقدم فولك دى فاليس فارسين .

- يقدم أنسل ابيه شارل فارسًا واحداً .
- يقدم جيرار جازل فارسين .
- يقدم هنرى دى ميشيلين فارسًا واحداً .
- يقدم أدم الدرسوفى فارسًا واحداً .
- يقدم دينيس ابن جودفرى فارسًا واحداً .
- يقدم راؤول لى بواتييه فارسين .
- يقدم روجيه سافرى ٧ فرسان .
- يقدم سيمون دى مولين فارسًا واحداً .
- يقدم روجيه لاجاست فارسًا واحداً .

* تقدم الداروم فارسين عى النحو التالى :

- يقدم جيرار دى دوارى فارسًا واحداً .
- يقدم رينو دى مونجسار فارسًا واحداً .

* تقدم إقطاعية بيروت ٢١ فارسًا .

وهكذا يصبح مجموع الفرسان الذين يقدمهم البارونات الإقطاعيون للمساهمة فى العمليات الحربية فى مملكة بيت المقدس ٥٧٧ فارسًا .

ملحق رقم (٢)(*)

الخدمات الحربية التى تقدمها المؤسسات الكنسية والبورجوازيون إلى مملكة بيت المقدس :

- تقدم بطريركية بيت المقدس ٥ سرجندية .
- تقدم كنيسة القبر المقدس ٥ سرجندية .
- يقدم دير القديسة مريم ١٥٠ سرجنديًا .
- تقدم كنيسة جبل صهيون ١٥٠ سرجنديًا .
- يقدم جبل الزيتون ٥٠ سرجنديًا .
- يقدم مقدم الاستبارية ٥٠ سرجنديًا .
- يقدم البورجوازيون اللاتين ٥٠ سرجنديًا .
- تقدم أسقفية طبرية ١٠٠ سرجنديًا .
- يقدم مقدم دير جبل طابور ١٠٠ سرجنديًا .
- تقدم مدينة بيت المقدس ٥٠٠ سرجنديًا .
- تقدم مدينة عكا ٥٠٠ سرجنديًا .
- تقدم مدينة صور ١٠٠ سرجنديًا .
- تقدم مدينة نابلس ٣٠٠ سرجنديًا .
- تقدم مدينة قيسارية ٥٠ سرجنديًا .
- تقدم أسقفية بيت لحم ٢٠٠ سرجنديًا .
- تقدم الرملة وابلين ١٥٠ سرجنديًا .
- تقدم أسقفية القديس جورج فى اللد ٢٠٠ سرجنديًا .

---

* Livre des Assises de Jerusalem, Tome, I, pp. 426-427 .

- تقدم أرسوف ٥٠ سرجنديًا .
- تقدم أسقفية سبسطية ١٠٠ سرجنديًا .
- تقدم أسقفية عكا ١٥٠ سرجنديًا .
- تقدم أسقفية الخليل ٥٠ سرجنديًا .
- تقدم أسقفية صور ١٥٠ سرجنديًا .
- تقدم أسقفية الناصرة ١٥٠ سرجنديًا .
- تقدم أسقفية قرية دير سويت ٥٠ سرجنديًا .
- تقدم أسقفية قيسارية ٥٠ سرجنديًا .
- تقدم عسقلان ١٥٠ سرجنديًا .
- تقدم يافا ١٠٠ سرجنديًا .
- تقدم ليون ١٠٠ سرجنديًا .
- تقدم غزة ٢٥ سرجنديًا .
- تقدم حيفا ٥٠ سرجنديًا .
- تقدم طبرية ٢٠٠ سرجنديًا .

وهكذا يصبح مجموع السرجندية الذين تقدمهم المؤسسات الكنسية والبورجوازيون للمملكة اللاتينية فى بيت المقدس ٥٠٢٥ سرجنديًا .

ملحق رقم (٣) (*)

الإقطاعات التابعة لمملكة بيت المقدس التى تمتلك محاكم خاصة بها ، وحق سك العملة:

فى بادئ الأمر ، كان الملك الصليبى - بوصفه السيد الإقطاعى الأكبر لمملكة بيت المقدس- يستطيع السيطرة على جميع الأمور فى البلاد بشكل كاف ، وذلك بفضل حقوقه التى تتمثل فى رئاسته للمحكمة العليا ، بالإضافة إلى حقه الملكى فى سك العملات .

- فى بيت المقدس ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- فى مدينة نابلس ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- فى عكا والداروم ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى كونت يافا وعسقلان بوجود محكمة بورجوازية لديه، بالإضافة إلى حق سك العملة
- فى مدينة يافا ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- فى مدينة عسقلان ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى للرملة بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة .
- فى إقطاع الرملة ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى لإقطاع يبناه بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة .
- فى إقطاع يبناه ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى أمير الجليل بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة .
- فى إقطاع طبرية ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- فى إقطاع صافيتا - التابع لأمير الجليل - كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى لشقيف أرنون ، ودير سويت بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة .

---

* Livre des Assises de Jerusalem, Tome, I, pp. 419-421

- فى إقطاع دير سويت ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- فى إقطاع شقيف أرنون ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى لقيسارية بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة .
- فى إقطاع قيسارية ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى لبيسان بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى إقطاع بيسان ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى للكرك والشوبك بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة فى الشوبك ، وكانت هناك محكمة بورجوازية .
- فى الكرك كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى للخليل بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى إقطاع الخليل ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- فى إقطاع بيت لحم، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- فى إقطاع أريحا ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- فى إقطاع بيت جبريل ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى لإقطاع تل الصافية بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى إقطاع غزة ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى - أسقف كنيسة القديس جورج - باللد بوجود محكمة بالإقطاع، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى إقطاع اللد ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى لأرسوف بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى أرسوف ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- فى إقطاع كنيسة القديس يوحنا فى سبسطية ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- فى إقطاع ميرل ، كانت هناك محكمة بورجوازية .

- فى إقطاع عتليت ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى لحيفا بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى إقطاع حيفا ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى للقيمون بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى إقطاع القيمون ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى رئيس أساقفة الناصرة بوجود محكمة فى إقطاعه ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى الناصرة ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظيت الإقطاعات التابعة للكونت جوسلين بوجود محكمة بها ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى إقطاع بحمر - التابع له - كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى للإسكندرونة بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى إقطاع قرية الإسكندرونة ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى لصور بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى إقطاع صور ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى لتورون بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى إقطاع تورون ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى لبانياس بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى بانياس ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى للصبيبة بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى إقطاع الصبيبة ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- فى إقطاع قلعة هونين ، كانت هناك محكمة بورجوازية .
- حظى السيد الإقطاعى لبيروت بوجود محكمة بالإقطاع ، بالإضافة إلى حق سك العملة.
- فى إقطاع بيروت ، كانت هناك محكمة بورجوازية .

ملحق رقم (٤) (*)

التعريفات الجمركية لجمارك مدينة عكا الصليبية فى القرن الثانى عشر الميلادى : الفصل رقم ٢٤٢

١ - بمقتضى الأعراف والقوانين القديمة ، ينبغى أخذ نسبة رسوم جمركية على المبيعات من الحرير بواقع ٨ بيزانت و ١٩ كارويل عن كل ماقيمته ١٠٠ بيزانت .

٢ - بالنسبة للقطن يؤخذ عن كل ١٠٠ بيزانت ، ١٠ بيزانت و ١٨ كارويل .

٣ - بالنسبة للفلفل يؤخذ عن كل ١٠٠ بيزانت ، ١١ بيزانت و ٥ كارويل .

٤ - يؤخذ عن كل ١٠٠ بيزانت من القرفة ، ١٠ بيزانت و١٨ كارويل .

٥ - يؤخذ عن كل ١٠٠ بيزانت من الصوف ، ١١ بيزانت و١٠ كارويل .

٦ - يؤخذ عن كل ١٠٠ بيزانت من الشبة ، ١١ بيزانت و ٥ كارويل .

٧ - يؤخذ عن كل ١٠٠ بيزانت من جوزة الطيب ، ١٠ بيزانت و١٨ كارويل .

٨ - يؤخذ عن كل ١٠٠ بيزانت من أوراق جوزة الطيب ، ٨ بيزانت .

٩ - يؤخذ عن كل ١٠٠ بيزانت الكتان ، ٨ بيزانت و٨ كارويل .

١٠ - يؤخذ عن كل ١٠٠ بيزانت من القرنفل ، ٩ بيزانت .

١١ - يؤخذ عن كل ١٠٠ بيزانت من الأسماك الهندية ، ١٠ بيزانتات .

١٢ - بالنسبة للسلع والبضائع التى تم جلبها عن طريق البحر ، والتى لم يتم بيعها فإن الأمر يقتضى هنا إعادتها إلى خارج المملكة ، وفى حالة عدم حدوث ذلك فإن السلع والبضائع التى لم يتم بيعها سوف يتم تقدير رسوم جمركية عليها تبلغ ٨٪ من البيزانت . وهى نفس الرسوم التى تم فرضها على السلع التى تم بيعها بالفعل ، (ويختص هذا الأمر بالتجار المسلمين والشوام الذين يحضرون لبيع سلعهم وبضائعهم فى أراضى المملكة اللاتينية) .

---

* - Livre des Assises de Jerusalem, Tome, I, pp. 173-181 .

١٣ - يؤخذ عن ما قيمته ١٠٠ بيزانت من المسك ٨ بيزانت .

١٤ - يؤخذ عن ما قيمته ١٠٠ بيزانت من خشب الصبر ٩ بيزانت .

١٥ - يؤخذ عن ما قيمته ١٠٠ بيزانت من السكر الذى يتم جلبه من الطريق البرى أو بالطريق البحرى ٥ بيزانت .

١٦ - تبلغ الرسوم الجمركية على حمولة جمل من السكر ٤٪ من البيزانت .

١٧ - تبلغ الرسوم الجمركية على حمولة بغل أو حمار من السكر رابوين واحد Raboin .

١٨ - تبلغ الرسوم الجمركية على جميع السلع التى يتم تصديرها إلى المسلمين عن طريق البر كاروبل واحد عن كل بيزانت .

١٩ - تبلغ الرسوم الجمركية على الأسماك المملحة المجلوبة من مصر ٤ بيزانت .

٢٠ - تبلغ الرسوم الجمركية المفروضة على مرور الكتان من مصر إلى دمشق بيزانت واحد وكاروبلان عن كل حمولة جمل من الكتان .

٢١ - تبلغ الرسوم الجمركية المفروضة عن كل علبة أو صندوق من السمك؛ المملح ١٨,٥ كاروبل .

٢٢ - تبلغ الرسوم الجمركية على التوابل بيزانت وكاروبل واحد .

٢٣ - » » » » السمسم ١٠٪ من البيزانت .

٢٤ - » » » » زيت السمسم ١١٪ من البيزانت .

٢٥ - » » » » البخور ١١٪ و ٥ كاروبل من البيزانت .

٢٦ - » » » » الهيل ١١٪ و ٥ كاروبل من البيزانت .

٢٧ - » » » » العاج ٢ كاروبل عن كل بيزانت .

٢٨ - » » » » الصمغ ١١٪ و ٥ كاروبل من البيزانت .

٢٩ - » » » » المدّرة (جنس زهر من القرنيات الفراشية) ٤٪ و ٤ كاروبل من البيزانت.

٣٠ - » » » » اللافندر ٤٪ و ٤ كاروبل من البيزانت .

٣١ - » » » » الاهليلج ٤٪ و ٤ كاروبل من البيزانت .

٣٢ - » » » » القرفة ٤٪ و ٤ كارويل من البيزانت .

٣٣ - » » » » Renbarbe ٤٪ و ٣ كارويل من البيزانت .

٣٤ - تبلغ الرسوم الجمركية على الزنجبيل ٤٪ و ٤ كارويل من البيزانت .

٣٥ - » » » » الكافور ٩٪ و ٨ كارويل من البيزانت .

٣٦ - » » » » أعشاب لسان الثور (أعشاب سنوية من فصيلة الحمحميات) ، ٥ كارويل من البيزانت .

٣٧ - تبلغ الرسوم الجمركية على الأعشاب الحزامية (أعشاب عريضة الورق للاستخدام الطبى) ٤٪ و ٤ كارويل من البيزانت .

٣٨ - تبلغ الرسوم الجمركية على Queffire ٤٪ و ٤ كارويل من البيزانت .

٣٩ - » » » » النشادر ١١٪ و ٥،٥ كارويل من البيزانت .

٤٠ - » » » » السكر النبات ١١ ٪ و ٥ كارويل من البيزانت .

٤١ - » » » » البلح ١١٪ و ٥ كارويل من البيزانت .

٤٢ - » » » » النيكل ١٠٪ من البيزانت .

٤٣ - » » » » العرقسوس الشامى ٥،١٠٪ من البيزانت ، وعلى العرقسوس الذى يصنعه اللاتين ١٢٪ من البيزانت .

٤٤ - تبلغ الرسوم الجمركية على الزرنيخ الأصفر ١١٪ و ٥ كارويل من البيزانت .

٤٥ - » » » » جذور الكافور ١١٪ و ٥ كارويل من البيزانت .

٤٦ - » » » » Sengles المجلوب على الخيل من خارج المدينة كارويل واحد من البيزانت .

٤٧ - يؤخذ على Orpiment gaune رسم دخول .

٤٨ - تبلغ الرسوم الجمركية على Libanus ١٠٪ و ١٨ كارويل من البيزانت .

٤٩ - » » » » الموائد المزينة ربع ثمنها .

٥٠ - يؤخذ العشر من قيمة اللوحات التى يتم عملها .

٥١ - « « « « على الأسماك المملحة المجلوبة من خارج المدينة بما يعادل ٠,٢٥ ثمنها .

٥٢ - تبلغ الرسوم الجمركية على الفواكه ١٤٪ من البيزانت .

٥٣ - تفرض رسوم دخول على الدجاج المجلوب من خارج المدينة .

٥٤ - تبلغ الرسوم الجمركية على الكتاكيت كاروبلين عن البيزانت الواحد .

٥٥ - « « « « الزيتون ٢٠٪ من البيزانت .

٥٦ - « « « « كل حمولة جمل من نبيذ الناصرة وصفورية ١٢ درهماً .

٥٧ - تفرض رسوم دخول على الخيوط الدمشقية .

٥٨ - تبلغ الرسوم الجمركية على نبات السّنامكى الطبى ٢٠٪ من البيزانت .

٥٩ - تبلغ الرسوم الجمركية على زبيب العنب النباتى الأحمر ٨٪ من البيزانت .

٦٠ - « « « « نبيذ أنطاكية واللاذقية كاروبل واحد عن كل بيزانت .

٦١ - « « « « سروج الخيل التى يقوم المسلمون بشرائها بمقدار العشر من ثمنها .

٦٢ - « « « « على القمح بمقدار العشر . .

٦٣ - « « « « البيض بمقدار العشر .

٦٤ - « « « « الماعز والأوز بمقدار العشر .

٦٥ - « « « « الزرنيخ الأصفر الذى يجلب من البلاد الإسلامية بمقدار ١٢٪ من البيزانت .

٦٦ - تبلغ الرسوم الجمركية على الألواح الخشبية بمقدار العشر .

٦٧ - « « « « الزيت الذى يباع فى السوق ٨٪ و ٤ كاروبل من البيزانت

٦٨ - « « « « البندق ٥٪ و ١٨ كاروبل من البيزانت .

٦٩ - « « « « الصوف ١٠٪ و ١٨ كاروبل من البيزانت .

٧٠ - « « « « الجلود و ٥ كاروبل من البيزانت .

٧١ - « « « « الأقلام ١١٪ و ٥ كاروبل من البيزانت .

الفصل رقم ٢٤٣

١ - بالنسبة للتجار الشوام والـ Grifone كان يجب عليهم دفع ٦ دراهم عن كل ما قيمته بيزانت واحد من السلع التى يقومون بشرائها من الأسواق الملكية أو أسواق الإيطاليين.

٢ - إذا اشترى أحد التجار الشوام قمحًا من الأسواق ، وجب عليه أن يقوم بدفع درهمين من البيزانت عن ثمن القمح .

٣ - عندما يقوم سكان المدينة (عكا) ، أو أسقفية عكا بشراء الملابس من السوق يجب عليهم دفع عشر الثمن كرسم جمركى .

٤ - إذا أحضر التجار الشوام أو الـ Griffan النبيذ إلى أسواق عكا للتجارة ، يجب عليهم دفع ٦ دراهم عن كل قنينة نبيذ كرسم مرور .

٥ - إذا قام سكان مدينة عكا من المسلمين بشراء سلع من خارج المدينة ، يجب عليهم دفع ٤ دراهم كإجراء جمركى .

٦ - يتم السماح بخروج الأوانى الفخارية أو الجرار أو القنينات من المدينة بعد دفع ربع ثمنها كرسوم جمركية .

٧ - بالنسبة للأوانى الفخارية التى يتم جلبها من المدن الإسلامية إلى مدينة عكا ، يجب دفع ٢ كارويل عن كل بيزانت واحد من ثمنها .

٨ - بالنسبة للثياب المطرزة والمشغولة التى يقوم التجار بجلبها من أسواق أنطاكية إلى أسواق عكا ، يجب فرض ٥٪ من البيزانتات من ثمنها الأصلى .

٩ - بالنسبة للثياب الى يتم جلبها من خارج المدينة يجب دفع ٧٪ من البيزانت من ثمنها كإجراء جمركى .

١٠ - يتم تحصيل ٨٪ من البيزانت من ثمن المشغولات القطنية .

١١ - بشكل عام يجب فرض ضريبة مبيعات تبلغ ١٠٪ على جميع السلع والبضائع الى يتم بيعها فى أسواق عكا بواسطة التجار المسلمين والأوربيين .

١٢ - إذا قام رجل بإحضار غلال أو أرز ، وادعى بأنها لاستخدامه الشخصى وليس للتجارة فيهما ، يتم استقصاء هذا الأمر عن طريق القضاء ، وبعد الاطمئنان إلى دعواه يقوم بإدخالها إلى المدينة . وإذا اقتضى الأمر يمكن أن يدفع ٦ دراهم كضريبة مرور ، دون أية التزامات أخرى .

١٣ - يتم دفع كارويل عن جوزة الهند التى يتم جلبها من خارج المدينة .

١٤ - يتم دفع الربع عن الثوم الذى يتم جلبه من خارج المدينة .

١٥ - يتم دفع ٣,٥ درهم عن النبيذ الذى يصل إلى عكا عن طريق البر من المدن الإسلامية .

١٦ - يتم دفع ٢ كارويل عن كل بيزانت من قيمة اللوحات المرسومة التى تصل من المدن الإسلامية إلى أسواق عكا .

١٧ - يتم دفع ٢ بيزانت عن حمولة جمل من الـ Rasin .

١٨ - يتم دفع ١٨ درهم عن الـ Asne .

١٩ - يتم دفع ٣ دراهم عن كل كمية من ثمار التين .

٢٠ - يتم دفع ٣ دراهم من كل كمية من ثمار الخروب .

٢١ - يتم دفع ٤ دراهم عن حمولة كل جمل من ثمار الخروب .

٢٢ - يتم دفع الربع مما يتم بيعه من أكوام الحطب .

٢٣ - يتم دفع ٢ درهم عن حمولة كل جمل من الحطب .

٢٤ - يتم دفع ٢ كارويل عن كمية من اللوز .

٢٥ - يتم دفع العشر عن الثوم الذى يجرى تصديره خارج حدود المدينة .

٢٦ - بالنسبة للخروب المجلوب من خارج المدينة يتم دفع ٢ كارويل عن كل بيزانت .

٢٧ - يتم دفع كارويل واحد من البيزانت عن كمية من التين الشوكى .

٢٨ - يتم دفع العشر عن جلود الجياد .

٢٩ - يجب دفع العشر عن الصور الجوارية .

٣٠ - بالنسبة للنبيذ الذى يتم جلبه من قرية امبرت ، ومن الناصرة أو حيفا يجب دفع ١٤ درهمًا عن كل قنينتين زجاجتين .

٣١ - يجب دفع ٢ كاروبل من البيزانت عن حدوات الخيل .

٣٢ - يتم أخذ ربع الصبار الذى يتم جلبه للمدينة .

٣٣ - يتم أخذ الربع من قيمة الأعمدة الخشبية .

٣٤ - يتم أخذ نسبة الربع من الزيتون .

٣٥ - يتم دفع ربع العملات التى يتم جلبها من خارج المدينة .

٣٦ - يتم دفع الربع عن التفاح والكمثرى .

٣٧ - يتم دفع الربع عن الزعرور .

٣٨ - يتم دفع العشر من ثمن الطحينة المجلوبة إلى المدينة .

٣٩ - يتم دفع النصف عن الحنطة التى تم جلبها من المدن الإسلامية .

٤٠ - يتم دفع الربع عن القش أو التبن الذى يدخل فى عملية بناء القبور .

وهنا يتم اكتمال كل الرسوم (الحقوق) الواجبة على السلع والبضائع من أجل دخولها إلى أسواق مدينة عكا .

بيان بالمختصرات المستخدمة فى البحث :

- American Historical Review	A.H.R
- Buletin de la Faculty des lettres de Strasbourge	B.F.L.S
- Cambridge Economic History	C.E.H
- English Historical Review	E.H.R
- Economic History Review	Ec.H.R
- Journal of Economic History	J.E.H
- Journal of Royal Central Asiatic Society	J.R.C.A.S
- Palestine Pilgrimage Texte Society	P.P.T.S
- Recuil d'Histoire des Croisade	R.H.C
- Revue de L'Orient Latin	R.O.L

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر العربية المطبوعة :

١ - ابن الأثير (أبو الحسن على بن أبى الكرم الملقب عز الدين ، ت.٦٣هـ/١٢٣٢م)

- الكامل فى التاريخ ، جـ١١، بيروت ١٩٦٦م .

٢ - ابن القلانسى (أبو يعلى حمزة بن أسد بن لعى بن محمد ، ت ٥٥٥هـ/١١٦٠م)

- ذيل تاريخ دمشق ، بيروت ، ١٩٠٨م .

٣ - ابن جبير (أبو الحسين محمد بن أحمد الكنانى الأندلسى ، ت٦١٤هـ/١٢١٧م)

- رحلة ابن جبير ، بيروت ، ١٩٨٠م.

٤ - ابن شداد (بهاء الدين أبو المحاسن يوسف بن رافع ، ت ٦٣٢هـ/١٢٣٤م)

- النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية ، تحقيق جمال الشيال ، القاهرة ١٩٦٢م

٥ - ابن منقذ (مؤيد الدولة أبو المظفر أسامة بن مرشد، ت ٥٨٤هـ / ١١٨٨م)

- كتاب الاعتبار ، برنستون ١٩٣٠م .

٦ - ابن واصل (جمال الدين محمد بن سالم ، ت ٦٩٧ هـ / ١٢٩٨م)

- مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب ، جـ ١ ، جـ٢ ، ١٩٥٣م ، ١٩٥٧م ، تحقيق جمال الدين الشيال ، القاهرة .

٧ - أبو شامة (عبد الرحمن بن اسماعيل بن عثمان بن شهاب الدين)

- الروضتين فى أخبار الدولتين النورية والصلاحية ، القسم الثانى ، القاهرة ، ١٩٦٢م .

٨ - الإدريسى (أبو عبد الله محمد بن إدريس ، ت ٦٥٠ هـ / ١١٦٠م)

- نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ، مكتبة الثقافة الدينية (د.ت).

٩ - الاصطخرى (أبو اسحق إبراهيم بن محمد الفارسى المعروف بالكرخى ، ت فى النصف الأول من القرن الرابع الهجرى ، العاشر الميلادى) .

- المسالك والممالك ، تحقيق محمد جابر الحيشى ، القاهرة ١٩٦١م.

١٠ - الأصفهانى (عماد الدين محمد بن محمد بن حامد ، ت ٥٩٧ هـ / ١٠٢١م)

- الفتح القسى فى الفتح القدسى ، تحقيق محمد محمود صبح ، القاهرة ، ١٩٦٥م .

١١ - الأنصارى الدمشقى (شمس الدين أبى عبد الله محمد بن محمد بن أبى طالب المعروف بشيخ الربوة ، ت٧٢٧هـ / ١٣٢٦م)

- نخبة الدهر فى عجائب البر والبحر ، ليبزج ١٩٢٣م .

١٢ - القلقشندى (أبو العباس أحمد بن على بن أحمد ، ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨م)
- صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، جـ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، القاهرة ١٩١٣ - ١٩٢٠م .
١٣ - المقدسى (شمس الدين أبو عبد الله المعروف بالبشارى ، عاش فى القرن الرابع الهجرى ، العاشر الميلادى)
- أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ، ليدن ١٩٠٩م .
١٤ - المقريزى (تقى الدين أحمد بن على ، ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤٢م)
- السلوك لمعرفة دول الملوك ، الجزء الأول ، القسم الثالث ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ، ١٩٧٠م .
١٥ - النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ، ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢م) .
- نهاية الأرب فى فنون الأدب ، جـ٦ ، جـ٨ ، القاهرة ١٩٧٠م .
١٦ - جعفر بن على الدمشقى (أبو الفضل جعفر بن على الدمشقى ، من علماء القرن السادس الهجرى / الثانى عشر الميلادى)
- الإشارة إلى محاسن التجارة ، تحقيق البشرى الشوربجى ، ط١، الإسكندرية ، ١٩٧٧م .
١٧ - ناصر خسرو (ناصر ، ت ٤٨١ هـ / ١٠٨٨م)
- سفرنامه ، ترجمة يحيى الخشاب ، القاهرة ، ١٩٤٥م .

ثانيًا : المراجع العربية والمعربة :

١ - إبراهيم طرخان (دكتور) : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨م .
٢ - أحمد رمضان أحمد (دكتور) : تاريخ فن القتال البحرى فى البحر المتوسط (العصر الوسيط) القاهرة ، د.ت .
٣ - الأب أنستاس الكرملى : النقود العربية الإسلامية وعلم النميّات ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٨٧م .
٤ - البدراوى زهران (دكتور): في علم اللغة التاريخي ، دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى ، ط٣، دار المعارف ، ١٩٨٨م .
٥ - الحبيب الجنحانى (دكتور) : التحول الاقتصادى والاجتماعى فى مجتمع صدر الإسلام ، بيروت ١٩٨٥م.
٦ - السيد الباز العرينى (دكتور) : الإقطاع الحربى عند الصليبيين بمملكة بيت المقدس فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر ، مطبعة نهضة مصر ، د.ت .
٧ - جمال الدين سرور (دكتور) : الحضارة الإسلامية فى المشرق ، ط٢، القاهرة ، ١٩٦٧م.

٨ – جورج سباين : تطور الفكر السياسى ، جـ٢ ، ترجمة . حسن جلال العروسى ، مراجعة ، محمد فتح الله الخطيب ، دار المعارف ، د.ت .

٩ – جوزيف نسيم يوسف (دكتور) : تاريخ العصور الوسطى الأوربية وحضارتها ، الإسكندرية ، ١٩٨٤م .

١٠ – حسنين محمد ربيع (دكتور) : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين ، القاهرة ، ١٩٦٤م .

١١ – رأفت النبراوى (دكتور) : المسكوكات الصليبية فى مصر والشام ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآثار ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩م .

١٢ – سامى سلطان سعد (دكتور) : أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والجمهوريات الإيطالية ١١٠٠–١٤٠٠م، ماجستير غير منشورة ، آداب القاهرة ، ١٩٥٨م .

١٣ – ستيفن رنسمان : الحضارة البيزنطية ، ترجمة عبد العزيز جاويد، القاهرة ،١٩٦١م .

١٤ – سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) : المدنية الإسلامية وأثرها فى الحضارة الغربية ، القاهرة ١٩٦٣م ؛ أوربا العصور الوسطى ، جـ٣ ، ط ٣ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢م.

١٥ – سعيد عبد الله البيشاوى (دكتور) : الممتلكات الكنسية فى مملكة بيت المقدس الصليبية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩م.

١٦ – سميث : ماهى الحروب الصليبية ؟ ترجمة محمد فتحى الشاعر ، القاهرة ١٩٩٠م .

١٧ – سمير أمين (دكتور) : الطبقة والأمة فى التاريخ وفى المرحلة الإمبريالية ، ترجمة هنريت عبود ، ط١، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٠م.

١٨ – صبحى لبيب (دكتور) : الفندق : ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ، بحث فى كتاب مصر وعالم البحر المتوسط ، إعداد د/رؤوف عباس ، دار الفكر ، ١٩٨٦م.

١٩ – عادل زيتون (دكتور) : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى ، دمشق ، ١٩٨٢م .

٢٠ – عبد المنعم ماجد (دكتور) : " النقود الفاطمية فى مصر " ، حوليات كلية الآداب ، جامعة إبراهيم ، المجلد الثانى ، مايو ١٩٥٣م .

٢١ – عزيز سوريال عطية (دكتور) : العلاقات بين الشرق والغرب ، ترجمة فيليب صابر ، دار الثقافة المسيحية ، ١٩٧٢م .

٢٢ – على حسين الناصر (دكتور) : النشاط التجارى فى شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى ، القاهرة ، ١٩٨٠م.

٢٣ – فالح حسين : الحياة الزراعية فى بلاد الشام فى العصر الأموى ، عمان ١٩٧٨م .

٢٤ – فيريلونسكى : الاتصال فيما بين القارات : طريق الحرير ، مقال فى مجلة " ديوجين" مطبوعات اليونسكو ، العدد ٨٨ ، القاهرة ١٩٩٠م.

٢٥ – قاسم عبده قاسم (دكتور) : الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية ، ط١، دار المعارف ١٩٨٣م ؛ اليهود فى مصر من الفتح العربى حتى الغزو العثمانى ، دار الفكر ، ط١، ١٩٨٧م ؛
– ماهية الحروب الصليبية ، عالم المعرفة ، العدد ١٤٩، الكويت ١٩٩٠م .

٢٦ – كوبلاند ، فينوجرادوف : الإقطاع فى العصور الوسطى فى غرب أوربا ، ترجمة د. محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ، ١٩٥٨م .

٢٧ –كولتون : عالم العصور الوسطى فى النظم والحضارة ، ترجمة د. جوزيف نسيم يوسف ، دار المعارف ، ١٩٦٧م .

٢٨ – محمد سعيد القاسمى : قاموس الصناعات الشامية ، جـ٢ ، تحقيق ظافر القاسمى ، باريس ١٩٦٠م .

٢٩ – محمد عبد الستار عثمان (دكتور) : المدينة الإسلامية ، عالم المعرفة ، العدد ١٢٨، الكويت ١٩٨٨م .

٣٠ – محمد كرد على : خطط الشام ، جـ٤ ، دمشق ، ١٩٥٦م .

٣١ – نعيم زكى فهمى (دكتور) : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣م .

٣٢ – نورمان ف . كانتور : التاريخ الوسيط ، قصة حضارة : البداية والنهاية ، ترجمة قاسم عبده قاسم ، جـ١ ، جـ٢ ، دار المعارف ، ١٩٨٤م .

٣٣ – هايد : تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى ، ترجمة أحمد محمد رضا ، جـ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م .

٣٤ – ول ديورانت : قصة الحضارة ، الجزء الرابع ، المجلد الرابع (عصر الإيمان) ، ترجمة . محمد بدران، القاهرة د.ت .

٣٥ – يوشع براور : عالم الصليبيين ، ترجمة وتقديم قاسم عبده قاسم ، محمد خليفة حسن ، ط١، دار المعارف ، ١٩٨١م .

ثالثًا : المصادر الأجنبية :

1 - Anonymous :
Gesta Francorum Iherusalem. Ed. R.H.C.Occ. Tome III, Paris, 1866.
وقد اعتمدنا على الترجمة العربية لهذا الكتاب تحت اسم « أعمال الفرنجة وحجاج بيت المقدس » ترجمة وتعليق حسن حبشي ، دار الفكر العربي ١٩٥٨م .

2 - Anonymous :
Anonymous Pilgrims, Trans. from The Original Latin by Aubrey Stewart, Cf., P.P.P.T.S., Vol. VI, London, 1897.

3 - Anonymous :
" The City of Jerusalem" Trans. by Conder, Cf., P.P.T.S, Vol. VI.

4 - Benjamin of Tudela :
" The Travels of Rabbi Benjamin of Tudela A.D. 1160-1173.
In Thomas Wright (ed.), Early Travels in Palestine, London, 1848.

5 - Beugnot (ed.) :
Livre des Assises de Jerusalem, Tome I, II, Cf., R.H.C. Paris, 1843.

6 - Burchard of Mount Sion :
" A Description of the Holy Land " Cf., P.P.T.S., Vol. XI, London, 1896.

7 - Danial :
" The Pilgrimage of Russian abbot Danial in the Holy Land 1106-1107 A.D" Cf. P.P.T.S., Vol., IV, LOndon, 1895.

8 - De Vitry, J.:
" The History of Jerusalem " Cf. P.P.T.S., Vol., XI, London, 1896.

9 - Ernoul :
Ernoul's Account of Palestine. Cf. P.P.T.S., Vol, IV, London, 1896.

10 - Fabri, F.:
" The book of Wandering of Brother Filix Fabri" Cf., P.P.T.S., Vol, IX, London, 1897.

11 - Fetellus :
" Description of Jerusalem and the Holy Land, Cf., P.P.T.S., Vol. VI, LOndon, 1897.

12 - Fucher of Charter :
A History of Expedition to Jerusalem 1095-1127, Trans by F.R.Ryan, Knoxville, 1969.

13 - Genevieve, B.B. :
La Cartulaire du Chapitre du Saint-Sepulcre de Jerusalem, Paris, 1984.

14 - Joinville:

Histoire de Saint Louis. ed. by N. de Wailly, Paris, 1874 .

وتم الاعتماد على الترجمة العربية لهذا الكتاب تحت اسم : جوانفيل : القديس لويس ، حياته وحملاته على مصر والشام ، ترجمة حسن حبشى ط١ ، دار المعارف ، ١٩٦٨م .

15 - Ludolph Von Suchem :

Description of the Holy Land, Cf., P.P.T.S, Vol. XII, London, 1895 .

16 - Matthew Paris :

English History from the year 1235 To 1273. Trans by J.A.Giles, Vol. I, London, 1852 .

17 - Phocas, J:

" The Pilgrimage of J. Phocas in the Holy Land, Cf, P.P.T.S, Vol. V, London, 1896 .

18 - Raimond d'Aglle:

Hisotriq Francerum qui Ceperunt Jherusalem, Ed. R.H.C.Occ Tome III-Paris, 231-304 .

وتم الاعتماد على الترجمة العربية لهذا الكتاب تحت اسم : " تاريخ الفرنجة غزاة بيت المقدس " ترجمة حسين عطية ، طبعة أولى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠م .

19 - Saewulf :

Pilgrimage of Saewulf to Holy Land, Cf, P.P.T.S, Vol. III, LOndon, 1895 .

20 - Sanuto, M.:

" Secrets for True Crusaders to help them to recover the Holy Land" . Cf, P.P.T.S, Vol. XII, London, 1895 .

21 - William of Tyre :

A History of Deeds beyond the sea. vol. I.II, Trans. by E.A. Babcock, A.C.Krey, New York, 1943 .

23 - Wurzburg :

" Description of the Holy Land. Cf, P.P.T.S, Vol. V. London, 1896 .

رابعًا : المراجع الأجنبية :

1 - Archer, Kingsford :

The Crusades. New York, 1895 .

2 - Baldwin, M. :

" The First Hundres Years". Cf. Setton, Vol. I, Philadelphia, 1955 .

3 - Benevensti, M.:

The Crusaders in The Holy Land Jerusalem, 1970.

4 - Bryer :

" Cultural Relation between East and West in the Twelfth Century" in, Baker (ed.), Relations between East and West in The Middle Ages. Edinburge, 1973 .

5 - Byrne, E.:

- " Genoese Trade with Syria in the Twelfth Century" . in A.H.R., Vol. XXV, LOndon, 1920 .

- " The Genoese Colonies in Syria" in , L.J. Paetin (ed.), the Crusades and Other Historical Essays, Prc. to Dana C. Munro. New York, 1928 .

- Genoses Shipping in the twelfth and thirtenth Centuries. Cambridge, 1930 .

6 - Cahen, C.:

- La Syrie du Nord a l'Epoque des Croisades. Paris, 1940 .

- " Orient Latin et Commerce du Levant" in, B.F.L.S.29, 1950 .

- " Le regime rural Syrien au temps de la domintion Franque" in B.F.L.S, April, 1957 .

7 - Cave, Coulson :

A source Book for Medieval Economic History. New York, 1965 .

8 - Cazel :

" The Tax of 1185 in Aid the Holy Land" in, Speculm, Vol, XXX, 1955 .

9 - Chalandon, F.:

Historia de La Premiere Croisade. Paris, 1925 .

10 - Cipolla :

Money, Prices, and Civilization in the Mediterranean World. Princeton, 1950.

11 - Citarella, A.O.:

- " Patterns in Medieval Trade : The Commerce of Amalfi before the Crusades" in, J.E.H., Vol. XXVIII, No. 4, October, 1968 .

- " The relations of Amalfi with Arab World before the Crusades". in, Speculum, Vol. XIII, No. 2 April, 1969.

12 - Conder, C.R. :

The Latin Kingdom of Jerusalem 1099-1291. LOndon, 1897 .\

13 - Cox :

The Tripolis Hoard of French Seignorial and Crusader Coins. Numismatic Notes and Monographs, New York, 1933, No. 59 .

14 - De Somogyi, J. :

A Short History of Orient Tade. Hildesheim, 1968 .

15 - Ehrenkreutz :

"Arabic Dinars Struk by The Crusaders" in, J.E.S.H.O, Vol. VII, Part II, July, 1964.

16 - Fink, H. :

" The Foundation of the Latin States 1099-1118" in, Setton, Vol. I, Philadelphia, 1955 .

17 - Gazier :
Dictionnaire Classique Illustre. Paris, 1909 .

18 - Gilchrist, J.:
The Church and Economic Activity in Middle Ages, New York, 1969 .

19 - Grosset, R.:
Historia des Croisades et du royame Francede Jerusaleme Tome, I, Paris, 1943 .

20 - Hamilton, B. :
The Latin Church in the Crusader States. London, 1980 .

21 - Heaton :
Economic History of Eurpe. New York, 1948 .

22 - Hitti, Ph. :
" The impact of the Crusades on Moslem Lands " in, Setton, Vol. V, New York, 1982 .

23 - Holmes, V.T. :
" Life Among The Europeans in Plestine and Syria in the Twelfth and Thirteenth Centuries" in, Setton, Vol., IV, Wisconsin, 1977 .

24 - Johns :
" The Attempt to Colonize Palestine and Syria in The Twelfth and Thirteenth Centuries " in, J.R.C.A.S, Vol. XXI, 1934 .

25 - Joseph, Frances Gies :
Merchants and Moneymen : The Commercial Revolution, 1000-1500, New York, 1972 .

26 - Kedar :
" General Tax of 1183 in The Crusading Kingdom of Jerusalem : Innovation or adaptation? " in , E.H.R., Vol. LXXXIX, No. 351, April, 1974 .

27 - La Monte :
Feudal Monarchy in The Latin Kingdom of Jerusalem, 1100-1291. Cambridge, 1932.

28 - Lane, F. :
" Venetian Shipping during the Commercal Revolution" in , A.H.R. Vol . XXXVIII, No. 2, January, 1933 .

29 - Lane Poole :
Obligations of Society in the XII and XIII Centuries. Oxford, 1960 .

30 - Le Strange, G. :
Palestine under the Muslims , Beirut, 1965 .

31 - Lieber, A.E. :
" Western Business Practices and Medieval European Commerce". in, Ec. H.R. 2nd, Ser. Vol. XXI, No. 2, August, 1968 .
32 - Lopez, R .:
- " The Trade of Medieval Europe" in , C.E.H., vol. II, London, 1952 .
- " Market Expansion : The Case of Genoa " in, J.E.H., Vol. XXIV, New York, 1964.
- The Commercial Revolution of the Middle Ages, 950-1350. London, 1976 .
- " The Dollar of the Middle Ages"in , Lopez (ed.) Byzantium and the World around it: Economic and Instiutional Relations, London, 1978.
33 - Lynn White, J.R. :
Medieval Technology and Social Change. Oxford 1964 .
34 - Marc Bloch :
Feudal Society, Vol. I, II, Trans, by, L.A. Manyon, Londón, 1982 .
35 - Mayer, H.E. :
- The Crusades. Trans. by, J. Gillingham, Oxford, 1972 .
- " Latins, Muslims and Greeks in Latin Kingdom of Jerusalem" in, History Vol. 63, No, 208, jun, 1978 .
36 - Metcalf :
Coinage of The Crusades and The Latin East in Ashmolean Museum, London, 1983.
37 - Painter, S. :
" Western Europe on The eve of the Crusades in , Setton,Vol. J., Philadelphia, 1955.
38 - Patterson, R. :
" The Early Existance of The Funda and Catena in The Twelve Centeury Latin Kingdom of Jerusalem" in, Speculum, Vol. XXXIX, No. 3, July, 1964 .
39 - Petite Dutaillis, C. :
- Les Communes Francaises au Moyen Ages. Paris, 1948 .
- The Feudal Monarchy in France and England. London, 1949 .
40 - Pirenne, H. :
- Medieval Cities. Princeton, 1925 .
- Economic and Social History of Medieval Europe. Trans. by L.E. Cloggy, London, 1978 .
41 - Prawer, J. :
- " The Assise de tenure and Assise de vent : A Study in Landed Property in the Latin Kingdom " . in, E.H.R., 2nd Ser. Vol. IV, No. I, 1951.
- The Latin Kingdom of Jerusalem. London, 1973 .

- " Crusader Cities" in, Miskimin (ed.) Medieval Cities, London, 1977 .
- Crusader Institutions, Oxford, 1980 .
- " The Burgesses" in , Setton, Vol. V, New York, 1983 .
- " The Communes " . in, Setton, Vol. V, New York, 1983 .

42 - Preston, H. :
Rural Conditions in the Kingdom of Jerusalem during the Twelfth and Thirteenth Centuiers. Philadelphia, 1903 .

43 - Rey, E. :
Le Colonies Franques Du Syrie Aux XII Me et XIII Siecles. Paris, 1883 .

44 - Richard, J. :
- Le Comte de Tripoli sous la Daynastie Toulousaine (1102-1187) . Paris, 1945 .
- Orient et Occident au Moyen Age. Contacts et Relations (XII-IVes) London, 1976.
- The Latin Kingdom of Jerusalem Vol. I, Trans. by Shirly, Amesterdam, 1979 .
- " Agriculture in Frankish Syria" in, Setton, Vol. V. New York, 1983 .
- " Feudal Regime " in, Setton, Vol. V, New York, 1983 .
- " The Political and Ecclesiastical Organizations of the crusader States " . in , Setton, Vol., New York, 1983 .

45 - Robbert :
" Venice and the Crusades" in, Setton, Vol. V, New York, 1983 .

46 - Runciman, S. :
A History of the Crusades. Vol. II, III, Cambridge, 1952 .

47 - Russell, J.C. :
- Medieval Regions and Their Cities. London, 1972 .
- The Populations of the Crusader States " . in, Setto, Vol. V, New York, 1983 .

48 - Savage, L.H.:
" Pilgrimages and Pilgrim Shines in Palestine and Syria after 1095 ". in, Setton, Vol. IV, Wisconsin, 1977 .

49 - Schlumberger, G. :
- Les Principautes Franque Du Levant. Paris, 1877 .
- Numismatique De L'Orient Latin. Austria, 1954 .

50 - Seignobos :
" Character and Results of the crusades". in, Munro, Sellery (ed.), Medieval Civilization. New York, 1920 .

51 - Shepard, B. Clough; Charles W. Cole :
Economic History of Europe Boston, 1969 .

52 - Smail, R.C. :

- The Crusaders in Syria and The Holy Land. Southampton, 1973.
- " The International Status of The Latin Kingdom of Jerusalem 1150-1192 . in, P.M.Holt (ed.), Eastern Mediterranean Land in the period of Crusades. Warminister, 1977 .

53 - Smith, J.R. :

- " Some Lesser Official in The Latin Syria " . in, E.H.R., Vol. LXXVII, No. CCCXLIII, January, 1972 .
- The Feudal Nobility and the Kingdom of Jerusalem, 1174-1277. London, 1973 .
- " The Government in Latin Syria and The Commercial Privileges of Foreign Merchants". in, D. Baker (ed.) Relations between East and Wast in the Middle age, Edinburge, 1973 .
- " The Survival in Latin Palestine of Muslim administration". in, Holt (ed.) The Eastern Mediterranean Lands in the period of Crusades, Worminister, 1977.
- " Crusading as an act of love". in, History, Vol. 65, No. 214, June, 1980 .\

54 - Stephenson :

Medieval Feudalism. New York, 1942 .

55 - Throop P.A. :

Criticism of the Crusade. A Study of Public Opinion and Crusade Propaganda. Philadelphia, 1975 .

56 - Tolkowsky :

The Gateway of Palestine, A History of Jaffa London, 1924 .

57 - Unger, R. :

The Ship in Medieval. Economic, 1000 - 1600. London, 1980 .

58 - Watson :

- " The Arab Agricultural Revolution and Its Diffusion, 700-1100" in, J.E.H., Vol. XXXIV, No. I, 1974 .
- Agriculture innovation in the Early Islamic World. Cambridge, 1983 .

59 - Webester :

Webester's New Collegiate Dictionary. Massachusetts.

60 - Whitting :

Byzantine Coins. New York, 1973 .

61 - Wiel :

Venice. New York, 1894 .

62 - Yewdale, R. :

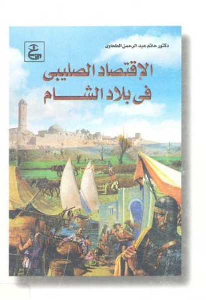
Bohemond I, Prince of Antioch. Amesterdam, 1970 .

63 - Ziada, N. :

Urban Life in Syria Under The Early Mamlukes. Beirut. 1953 .

فهرس الكتاب

رقم الإيداع ٩٩/١٠٥٦٤
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 322 - 012 - 5
دار روتابرينت للطباعة ت: ٣٥٥٢٣٦٢ – ٢٥٥٠٦٩٤
٥٣ شارع نوبار – باب اللوق


دكتور حاتم عبد الرحمن الطحاوى
الإقتصاد الصليبى
فى بلاد الشام


Ein
للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES